الطبيعة البشرية في السياسة

تأليف
جراهام والاس

ترجمة
عبد الكريم أحمد

مراجعة
علي أدهم

الكتاب: الطبيعة البشرية في السياسة

الكاتب: جراهام والاس

ترجمة: عبد الكريم أحمد

مراجعة: علي أدهم

الطبعة: ٢٠٢٠

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

E-mail: news@apatop.comhttp://www.apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

والاس ، جراهام

الطبيعة البشرية في السياسة/ جراهام والاس، ترجمة : عبد الكريم أحمد، مراجعة: علي أدهم – الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٢٩٩ ص، ١٨ سم.

الترقيم الدولى: ٥ – ٠٢ – ٦٧٧٤– ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٢١٣٩٧ / ٢٠١٩

الطبيعة البشرية في السياسة

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

تقديم

إنه لمما يشرفني أن يطلب إليّ أن أكتب تقديماً لكتاب "جراهام والاس": "الطبيعة البشرية في السياسة" حيث أني لا أشك مطلقاً في أنه أهم ما قدمه الإنجليز للفكر السياسي في هذا القرن وأكثره أصالة.

إن "جراهام والاس" يبدأ كتابه بهذه العبارة "إن دراسة السياسة في هذه اللحظة (١٩٠٨) في حالة غير مرضية بصورة غريبة". وقد ظلت كذلك؛ فلا يستطيع المرء أن يقول إنه قد حدث أي تقدم ملحوظ. وفي الواقع أنه لم يظهر مؤلف سياسي يستطيع الإنسان أن يقرنه بما قدمه والاس في مطلع هذا القرن.

وكلما زاد عدد الأساتذة في هذا الموضوع وزاد ما كتبوه بدا الموضوع أقل وضوحاً. ولا ريب في أن هناك أسباباً لذلك؛ فزيادة التعقيد في مادة السياسة والتفكير السياسي تجعل التعميمات صعبة. بيد أن هناك شيئاً واحداً أنا على ثقة منه، وهو أن أي عمل مفيد حقاً في الموضوع يجب أن يسير على نمط البحث الذي رسمه "والاس" في كتابه. وطبيعي أنه من الممكن ألا يتفق المرء معه حول هذه النقطة أو تلك؛ ولكن الكتاب في مجموعه يظل ثابتاً وصحيحاً بشكل يدعو إلى الدهشة. وهو أجدر بالاعتبار لأنه كتاب في ميدان السياسة وهو ميدان كل ما فيه عرضة للتغير

الكثير. وإن وضع كتاب "والاس" في مصاف عيون الكتب الخوالد بعد أربعين عاماً لهو اعتراف بمدى ما بلغه من توفيق في إقامة كتابه على أسس ثابتة وبامتياز الطريقة التي تناول بها الموضوع. وشكواي الوحيدة أنه لم يؤت ثماراً أكثر مما فعل، ولكن ذلك ليس خطأه.

ونستطيع أن نصف موضوع الكتاب وصفاً مناسباً بأنه "خطأ أنصار المذهب العقلي" في التفكير السياسي؛ أي افتراض أن الكائنات البشرية تتصرف في السياسة إلى حد كبير بناء على دوافع عقلية وعلى سلاسل من التفكير المنطقي، ونحن نعرف في الوقت الحاضر، لسوء الحظ، أن هذا ليس سوى سخافة بلهاء. فحياة مجتمع عصرنا كلها زاخرة بالشواهد التي تثبت عدم صحته. ومع ذلك فهذا الافتراض هو الأساس الذي يقوم عليه معظم التفكير التحرري والديموقراطي في موضوع السياسة. ولا عجب في أن التحررية ظلت عديمة التأثير؛ فهي تقضي على نفسها بعدم الجدوى إذ تتعلق بما لا مراء في أنه فكرة خاطئة عن التصرفات البشرية للجماعات. وقد رأى "جراهام والاس" منذ سنين مضت إلى أي حد كان ذلك خطأ، ولكن ما كان ليستطيع أن يتنبأ بما في المضي في التعلق بهذه الأوهام المتفائلة من خطر شديد– إذ أن ذلك يعرض القضايا النبيلة التي تعمد على هذه الأوهام للهجوم الفعال من جانب تلك القوى التي لا تتعلق بمثل هذه الأوهام عن الكائنات البشرية. وقصارى القول أن التحررية كانت تحفر قبرها بنفسها إذ تمسكت تمسكاً أعمى، رغم كل الأدلة، بوجهة نظر عقلية في الطبيعة البشرية وهي ما يطلق عليه والاس "فرض أنصار المذهب العقلي".

وقد قضى "والاس" على هذا الفرض في ميدان التفكير السياسي نهائياً. ومع ذلك فلم يزل هناك أشخاص يتمسكون به: وليس هناك مثل خير من هذا للدلالة على لا عقليتهم! وعندما يدرك المرء الطابع غير العقلي لمعظم ألوان السلوك الاجتماعي قد يعتبرونه شريراً كما لو كانت رغبته أن يكون الأمر كذلك. والمسألة على خلاف ذلك، فالمرء لا يريد سوى أن تكون الكائنات البشرية أكثر "عقلية" أو على الأقل أكثر تعقلا، وهم يستطيعون ذلك حقاً. بيد أنه من الحماقة أن تأخذ أوهامك على أنها واقع الأشياء، بل إن ذلك قد يكون مصدر خطر على أنبل القضايا في الدنيا. هذا هو كل ما في الأمر. وهذا في اعتقادي هو المغزى العملي لكتاب والاس ولب رسالته.

ودعنا نصور هذا الموضوع كله في وضعه الصحيح. ونستطيع أن نلخص الأمر كله ببساطة. فوالاس لم يكن "لا عقلياً" أكثر مني بأية صورة. إن ما نؤمن به هو أن تتولى القوى "العقلية" في المجتمع- بل وفي داخل أنفسنا- قيادة القوى اللاعقلية. وهذا أمر طبيعي. والطريقة العكسية، وهي طريقة هتلر، تنتهي بكوارث. والشعار المناسب في هذا المجال هو: قيادة "اللاعقلي" بواسطة "العقلي"؛ ولا يعني هذا المذهب العقلي السطحي الذي غلب على القرن التاسع عشر، مذهب بنتام وجيمس ميل والأحرار، وهو المذهب الذي لم يدرك قط قلة نصيب الناس من العقل. بل إن الأمر يتطلب الآن مذهباً عقلياً أكثر عمقاً وأبعد غوراً يفهم "لا عقلية" الناس، كما يفهم تلك المجموعة المعقدة من العواطف والعادات والميول المتحيزة التي تحركهم، ويستغل هذا الفهم في قيادتها وتوجيهها

بصورة أفضل نحو حياة أكثر سعادة. ويبدو لي أنه ليس هناك شيء عسير أو جديد في ذلك؛ فهو يتفق والاتجاه العام لعلم النفس الحديث– وهو الميدان الذي حظي بأكبر قدر من المعرفة الجديدة في عصرنا على ما أعتقد. وقد كان والاس رائداً في تطبيق علم النفس على التفكير السياسي. إن مكانه في البداية، بيد أني على ثقة من أن خير ما يمكن عمله في هذا المجال لابد أن يسير على هدي الخطوط التي وضعها هو. ومن ناحيتي، فإني كنت دائماً "عقلياً" بهذا المعنى الأكثر عمقاً (أو على الأقل آمل أني كذلك) منذ ترك كتاب "والاس" أثره الكبير في عقلي وأنا طالب صغير.

إن "جراهام والاس" كان رجلا ممتازاً جداً في ذاته: ذا شخصية قوية ولكنها خفيفة الظل، محبوب وعطوف؛ وذا عقل يتميز بالأصالة وغزارة الإنتاج وإثارة التفكير. وقد كان من رجال أكسفورد كما كانت تربطه بالإقليم الغربي عدة صلات (مات والاس في كورنوول) وقضى معظم حياته في لندن؛ وكان أحد "الفابيين" الأول، تلك الجماعة الصغيرة التي لا يعدل تأثيرها على السياسة الإنجليزية والمجتمع الإنجليزي في هذا القرن إلا تأثير النفعيين في القرن الماضي. وكان ممن ساهموا في "الكراسات الفابية" الذائعة الصيت، فقد وضع سيرة "فرانسيس بليس" أحد الراديكالين الأول، وتعتبر هذه السيرة مرجعاً في موضوعها. كما اشترك بنصيب وافر من المجهود في الهيئات العامة، وبذل جهوداً كثيرة في أعمال "اللجان الملكية" وما يشابهها. وفي السنوات الأخيرة من حياته كان أستاذاً جامعياً. وقد كتب "جلبرت موراي" عنه: "لقد كان واحداً من أكثر نقاد العصر الفيكتوري ذكاء وحذقاً في ميدان الفكر والتقاليد والتربية وأساليب الحكم... إنه كان

رجلا حراً قبل الواجبات التي تلقى على عاتق الرجل الحر... لا يهاب، ويعف عن الدنايا، ويهتم بالقضايا العامة، ويدافع عن البريء، ويحمي الضعيف".

ويبقى بعد ذلك أن نقول إنه نشر بعد ست سنوات من كتابه "الطبيعة البشرية في السياسة" كتاباً آخر ممتازاً هو "المجتمع الكبير" الذي يعتبر في الواقع مكملا للأول. وهذا الكتاب هو الشعبة الثانية من مساهمته ذات الشعبتين في التفكير الاجتماعي. ففيه عمل على تصحيح أخطاء "اللاعقلية" السياسية في الشعبة الأخرى، واستكشف إمكانيات تنظيم الفكر والإرادة في تحقيق الأهداف الاجتماعية، كما شرح هذه الإمكانيات. بيد أن كتابه "الطبيعة البشرية في السياسة" هو درة مؤلفاته الذي يتميز بطابعه الخاص والذي فتح أمامنا سبيلا جديداً في التفكير. وينبغي أن يكون هذا الكتاب من بين ما يفرض على كل مشتغل بالسياسة قراءته. ولكن، للأسف، ليس جميع المشتغلين بالسياسة ممن يستطيعون فهمه.

ا. ل. راوز

١٩٤٧

مقدمة المؤلف للطبعة الثالثة

إن هذه الطبعة هي، مثل الطبعة الثانية (١٩١٠)، مجرد إعادة للطبعة الأولى (١٩٠٨) مع بعض التصحيحات اللفظية.

وقد حاولت في سنة ١٩٠٨ أن أوضح نقطتين رئيسيتين. وكانت النقطة الأولى: هي الخطر الذي تتعرض له كل ألوان النشاط البشري، وبخاصة فيما يتعلق بطريقة عمل الديمقراطية، من جراء افتراض "الفكريين" أن "كل تصرف بشري هو نتيجة لعملية فكرية، بواسطتها يفكر الإنسان أولا في هدف يرغب فيه. ثم يحسب الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيقه" (ص ٢١). والنقطة الثانية: هي الحاجة إلى إحلال مجهود فكري واع منظم محل ذلك الافتراض. فقد قلت "إن كل ما أحرزته المدنية البشرية من تقدم بعد المراحل الأولى، أصبح في حيز الإمكان باختراع أساليب في التفكير تجعل في وسعنا أن نفسر، وأن نتنبأ بطريقة عمل الطبيعة بصورة أكثر نجاحاً مما كنا نستطيع، لو أننا اتبعنا طريق "المقاومة الأقل" في استعمال عقولنا" (ص ١١٤).

وفي سنة ١٩٢٠ لم يعد الإصرار على النقطة الأولى مهما كما كان في سنة ١٩٠٨. فافتراض أن الناس يسيرون آلياً وراء "المصلحة الذاتية المتنورة" أضعفته وقائع الحرب والسلام ونجاح ثورة ضد النظام البرلماني وضد المذهب العقلي في روسيا؛ وانتخابات سنة ١٩١٨ في انجلترا؛

وانتخابات سنة ١٩١١ في فرنسا واختلال السياسة في أمريكا؛ وانهيار الجهاز السياسي في وسط أوربا؛ والشقاء العام الذي نجم عن أربعة أعوام بذل فيها الجنس البشري أشق الجهود وأكثرها بطولة. ولا يتطلب الأمر منا أكثر من مقارنة واقعية الحرب الحاضرة وما بعدها التي تحررت من الأوهام في فرساي وبرلين بالقصائد التي تصور حروب القرن التاسع والتي كتبها "كامبل" و"بيرنجر" و"تينسون" حتى ندرك إلى أي مدى ابتعدنا عن المبالغة في تقدير الدور الذي تلعبه "العقلية" في تصرفات البشر.

بيد أن النقطة الثانية هي الأكثر أهمية في العالم كما خلفته الحرب: فلم يعد هناك خطر كبير من أننا سنفترض أن الإنسان يفكر دائماً وبصفة آلية في الغايات وتدبير الوسائل. بل يكمن الخطر في أننا قد نبلغ من الإرهاق واليأس حداً يمنعنا عن القيام بالمجهود الواعي الذي هو وحده السبيل الذي يمكننا من التفكير وتدبير الوسائل.

إن الاختراعات الآلية العظيمة في القرن التاسع عشر هيأت لنا فرصة أن نختار لأنفسنا طريقة الحياة التي نريدها بصورة لم تتح لأحد من قبل. فقد ظلت الغالبية العظمى من الجنس البشري حتى عصرنا لديها ما يشغلها تماماً في محاولة البقاء على قيد الحياة وإشباع الغرائز العمياء التي تدفعها دفعاً إلى حمل المشعل حتى تسلمه إلى الجيل الثاني. ولم تتح فرصة حقيقية للاختيار إلا لطبقة ضئيلة من أصحاب الممتلكات الموروثة أو حفنة من منظمي عمل الآخرين. وحتى عندما كانت الطبيعة تتيح للسكان جميعهم فرصة الراحة ثلاثمائة يوم في العام إذا كرسوا شهرين فقط للزرع

والحصاد كما كان الحال في مصر القديمة وما بين النهرين، كان جميع السكان باستثناء قلة يقضون حياتهم في أعمال إجبارية مرهقة من بناء القصور إلى تجهيز الجيوش، لخدمة عاهل من أهل البلاد أو فاتح أجنبي. وكان العاهل يستطيع أن يختار طريقة حياته ولكن اختياره كان سيئاً. ويقول أرسطو (هناك طريقة في الحياة تبلغ من البهيمية حداً يجعلها غير جديرة بأي ذكر إلا لأن كثيرين ممن في مكنتهم أن يعيشوا الحياة التي يريدونها لا يقع اختيارهم على شيء أفضل مما أختاره "سارادانا بالوس" لنفسه).

وقد وضع المفكرون الإغريق اللبنات الأولى في المدنية الحديثة؛ لأنهم أصروا على أن يفكر سكان مدنهم المسورة الذين يشتغلون بالتجارة في إيجاد جواب لهذا السؤال: أي أنواع الحياة هو الأفضل. فيقول أرسطو "إن أصل المدينة الدولة" هي أنها تجعل في وسعنا أن نعيش؛ ومبرر وجودها أنها تجعل في وسعنا أن نعيش حياة طيبة".

وكان هناك قبل الحرب في لندن ونيويورك وبرلين آلاف الأثرياء من الرجال والنساء أحراراً في اختيار طريقة حياتهم مثل "سارادانا بالوس" وكانوا مثله غير راضين عن اختيارهم. فكثير من أبناء وبنات أصحاب السكك الحديدية ومناجم الفحم وزراع المطاط كانوا يضيقون بركوب السيارات ولعب الورق. بل وحتى من الصيد والقنص الذي كان يعني عودة صريحة إلى حياة العصر الحجري القديم، ولكن دون ما كان يصاحب هذه الحياة من دافع الجوع، بيد أن عملي جعلني على صلة بطبقة محرومة من الامتيازات، ويعتبر القدر من الحرية الذي حصلت عليه وليد المدنية

الضائعة الحديثة، ويتوقف مستقبل المدنية على طريقة استعمالها لحريتها. إن شاباً ميكانيكياً ماهراً في السن التي كان يبدأ فيها صاحب (الصنعة)– في العصور الوسطى– الرحلة لاستكمال تدريبه، ويعود إلى منزله بعد أن يكون قضى نهاره من الثامنة صباحاً إلى الخامسة مساء، مع فترة راحة لمدة ساعة، في الإشراف على آلة تعمل بأقصى سرعتها، ثم يجلس في الغرفة المزدوجة التي تعيش فيها والدته، ليتناول الشاي الذي ينتهي منه في الساعة السادسة وبعد ذلك يصبح "حراً" يفعل ما يشاء، ولعله يقضي أمسيته هذه وكيانه كله مشبع برغبات نصف شعورية من الحر والمغامرة والمعرفة والقيام بعمل ناجح. وفي يوم آخر قد يذهب ليلعب مباراة في "البلياردو" في ناديه، أو ينتظر في مكان من الطريق مترقباً فتاة كانت ابتسمت له وهو يغادر المصنع، أو قد يجلس على فراشه ليقرأ بإمعان فصلا من "ماركس" أو "هوبسون". بيد أنه قد يقضي ليلة يتأمل حياته كلها في مجموعها. إن طريقة الحياة التي ترسمها الدروس الدينية التي تلقاها في المدرسة تبدو له الآن غير ذات موضوع بصورة غريبة، بيد أنه مع ذلك يحس الضعف والحنان ويلتمس التوجيه. هل يتزوج، وإذا تزوج هل ينجب أطفالاً فوراً أو لا ينجب أطفالا على الإطلاق؟. وإذا لم يتزوج فهل يستطيع أن يتجنب ازدراء النفس والأمراض؟ وهل يواجه حياة الداعية الاشتراكي بما فيها من إرهاق وحيرة وما هناك من احتمال دائم أن يصاب بخيبة أمل؟ أو هل يقضي أمسياته في تلقي الدروس الفنية، ويؤجل تحقيق مثله حتى يصير غنياً؟ وإذا صار غنياً فماذا يفعل بنقوده؟ وفي نفس الوقت تخالجه نزعة نحو السير والتفكير، ولكن إلى أين يذهب ومع من؟

وفي شارع قريب تجلس معلمة شابة في غرفتها، وهي في حال ليست خيراً من حاله. لقد جلست مع صديقتها في الليلة السابقة، واتفقتا على أن الحياة التي يعيشانها ليست حياة حقيقية بالمرة، ولكن ما هو الدليل؟ هل للواجبات المنزلية– التي كرست شقيقتها الكبرى المتدينة لها نفسها بتضحية ماحقة معنى أكثر من هذه الحياة؟ هل ينبغي عليها أن تتزوج وهي مفتوحة العينين، وبدون أمل كبير في حب تلقائي، زواجاً "حديثاً" لا أطفال فيه، خاصة وأن هذا الزواج هو الفرصة الوحيدة التي أمامها، أم هل تقضي حياتها في حملة متهورة للدعوة لحق النساء في الانتخاب؟ وفي نفس الوقت تكون قد انتهت من شرب الشاي وعيناها مكدودتان لا تستطيع أن تقرأ، فماذا تفعل بنفسها حتى يحين موعد النوم؟

إن هذه اللحظات من استجواب الذات نادرة بطبيعة الحال، ولكن المشاكل التي تحطم الأعصاب موجودة باستمرار. فالمدنية الصناعية قد منحت جيل العمال النامي قدراً معيناً من الفراغ، وقدراً من التربية كاف لإدراك فكرة الخيار في استعمال هذا الفراغ، ولكنها لم تهيئ له أي توجيه في كيفية الاختيار.

ونحن الآن، وأنا أكتب، نواجه خطراً بشعاً وهو أن القتال قد ينشب مرة أخرى في جميع أنحاء قارتي أوروبا وآسيا، ويصير شبان وشابات أوروبا بلا فرصة للاختيار في الطريقة التي يقضون بها وقتهم أكثر مما كان لديهم بين ١٩١٤ و١٩١٨ أو مما كان لدى عبيد فرعون في مصر القديمة.

بيد أننا إذا استطعنا أن نتجنب هذا الخطر المباشر فإن الحلم الذي يتراءى لي هو أن تقوم في أوربا وأمريكا مناقشات منظمة بين المفكرين الشبان في عصرنا تتناول شروط الحياة الطيبة لطبقة السكان التي ليس لها امتيازات، وأن هذه المناقشات ستكون إحدى نتائج الرؤية الجديدة للطبيعة البشرية والإمكانيات البشرية، وهي الرؤية التي أتاحها لنا العلم الحديث والصناعة الحديثة رغم أنفنا.

وفي داخل كل أمة قد يصبح التنظيم الصناعي شيئاً آخر غير مجرد صراع مهوش ضار إذا تم ربطه بطريقة واعية، تختار بحيث يوفر هذا التنظيم لكل عامل الوسائل المادية. وقد تتغير العلاقات الدولية فتصير شيئاً آخر لا يقوم على تآمر كل أمة ضد جيرانها إذا علم الشباب في جميع الشعوب أن هناك فرنسيين وبريطانيين وألمان وروسيين وصينيين وأمريكيين يسهمون شعورياً بنصيب في تلك المغامرة الكبرى التي تهدف إلى اكتشاف طرق للحياة ميسرة للجميع، ويستطيع الجميع أن يروا فيها حياة طيبة.

جراهام والاس

أغسطس ١٩٢٠

مقدمة

إن دراسة السياسة اليوم (١٩٠٨) في حالة غير مرضية بصورة غريبة.فيبدو لأول وهلة أن الخلاف الأساسي حول خير صور الحكم قد تقرر أمره بصفة نهائية في صالح الديموقراطية النيابية. ومنذ أربعين سنة، كان لا يزال ممكناً إن يقال أن إقامة سيادة أمة كبيرة حديثة على أساس التصويت الشعبي على نطاق واسع تجربة لم يقم بها أحد بنجاح من قبل، على الأقل في أوروبا، والواقع أن انجلترا صارت "بقفزتها في الظلام" في سنة ١٨٦٧ الدولة الأوربية الكبيرة الوحيدة- لفترة ما- ذات الحكومة الديموقراطية النيابية. ولكن توجد في الوقت الحاضر جمهورية برلمانية تقوم على التصويت العام في فرنسا دون أية معارضة جدية أو احتجاج. وتتمتع إيطاليا بملكية دستورية واضح أنها مستقرة. كما أن حق التصويت العام قد تقرر لتوه في النمسا. وحتى الإمبراطور الألماني تحدث عن نفسه بعد انتخابات سنة ١٩٠٧ بوصفه الزعيم الذي فاز في حملة انتخابية شعبية أكثر منه وارثاً لحق إلهي. وترغب الغالبية العظمة من الأمة الروسية رغبة شديدة في برلمان يتمتع بالسيادة، ويجد "الدوما" الرجعي نفسه مدفوعاً بواسطة الظروف في هذا الاتجاه. كما أن أشد أنصار البابوية تغالياً من الكاثوليك لم يعودوا يطالبون بسلطة دنيوية للبابا باعتبار أن ذلك هو النظام المثالي لحكم العالم، ولكن بوصفه وسيلة لتخصيص بضعة أميال مربعة من الإقليم الإيطالي يتوافر فيها لرؤساء الكنيسة حرية العمل. بينما جميع أتباع الكنيسة تقريباً سيظلون مواطنين لهم حق التصويت في دول

دستورية. وليس من بين الاقتراحات الخاصة بالديموقراطية غير النيابية، وهي الاقتراحات التي كانت متصلة بالحركات الشيوعية والفوضوية في القرن التاسع عشر– أي اقتراح لاقى قبولا على نطاق واسع أو صيغ في صورة نظام إنشائي محدد بحيث إن أولئك الذين يراودهم الأمل اليوم في تغيير اجتماعي يوزع بمقتضاه نتاج الصناعة العلمية الحديثة توزيعاً أكثر عدلاً– يضعون كلهم تقريباً؛ ثقتهم في النشاط الانتخابي للطبقات العاملة.

ومع ذلك فإن السياسيين ودارسي السياسة في البلاد التي رحبت أكبر ترحيب بالديموقراطية النيابية يبدون في حيرة.

وقد خاب أملهم في تجربتهم لها. وكانت تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال أطول تجربة مستمرة تمت. فقد استمر دستورها قرناً وربع قرن، وعلى الرغم من الخلافات، بل ومن الحرب التي قامت حول التفسيرات المتعارضة لتفاصيله؛ فإن مبادئه كانت وما زالت ثابتة لا يناقش فيها أحد. ولكن ليس هناك أمريكي واحد، في حدود ما يستطيع زائر انجليزي أن يحكم، يفكر راضياً عن "الجهاز" الانتخابي الذي مازالت قوته تزداد سواء في السياسة الاتحادية أو المحلية.

وفي انجلترا لا يقتصر الأمر على أن تجربتنا في الديموقراطية النيابية أقصر بكثير من تجربة أمريكا، بل إن تقاليدنا السياسية أيضاً عملت على تأخير القبول الكامل للفكرة الديموقراطية، حتى في طريقة عمل المؤسسات الديموقراطية. ومع ذلك فإننا نجد، بعد إذ نُدخل الاختلاف في الدرجة

والظروف في اعتبارنا، بين أكثر الديموقراطيين ولاء في انجلترا عندما يتصلون عن كثب بتفاصيل التنظيم الانتخابي شيئاً من خيبة الأمل نفسها التي أصبحت أكثر حدة في أمريكا.

ولقد ساهمت في النضال في عدد كبير من المعارك البرلمانية. وكنت أنا نفسي مرشحاً في خمسة انتخابات بلدية متتالية في مدينة لندن. وقد لاحظت في آخر انتخابات دخلتها أن اثنين ممن يقومون بالدعوة لي "المروجين Canvassers" استعمل كل منهما منفرداً عبارة "إنه لأمر غريب" عندما كانا يتحدثان عن عمل اليوم. كما أني سمعت نفس الكلمات تقريباً يستعملها في انجلترا أولئك السياسيون الذين تعتمد كفايتهم على رؤية حقائق الانتخابات دون وهم. وليس لدي معرفة مباشرة بالانتخابات الألمانية أو الإيطالية، ولكني عندما تحدثت منذ سنة مع مضيفي في مجلس بلدي باريس، خيل إلي أني اكتشفت في بعضهم خيبة أمل فيما يتعلق بسير النظام الانتخابي الديمقراطي.

وبالإضافة إلى ذلك يشعر المرء في انجلترا أو أمريكا أن القوى التي تثير أكثر المشاكل إزعاجاً، هي القوى الناهضة في المجتمع وليست القوى التي أصابها الانحلال. ففي أمريكا يأخذ (الجهاز) أسوأ صورة في تلك المدن الكبيرة، التي يمثل سكانها وثروتها وطاقتها الهدف الذي تتجه نحوه بوضوح، بقية المدنية الأمريكية. وفي انجلترا يبدو لأي شخص ممن يتطلعون إلى المستقبل أن الرشاوى المنتشرة في موانئ صيد السمك القديمة وفساد مدن الكاتدرئيات، الذي يصطبغ بطابع الاحترام الظاهري مساوئ بسيطة نسبياً

ومما يمكن علاجه. أما ما يقلق البال بصورة أكثر خطورة، فإن مصدره أحدث المخترعات في تكوين الثروة والمشروعات الكبرى، مثل الجرائد التي على أحدث طراز، وقوة الرجال الذين يديرون الاتحادات الهائلة لرأس المال الصناعي ومهارتهم، والانفعالات السياسية المنظمة للعمال الذين أتموا تعليمهم الابتدائي، والذين يعيشون في مئات الأميال المربعة في شوارع الضواحي الصحية، التي لا يتميز بعضها عن البعض، حيث يظهر في النهج السياسي اختراع جديد كل بضعة أعوام، وإذا نجح تبناه كل من الحزبين. ففي السياسة، كما في كرة القدم، ليست الطرق التي تسود هي تلك التي يقصدها واضعو القواعد، بل الطرق التي يجد اللاعبون أن في وسعهم أن ينتصروا بواسطتها، ويراود الناس شعور مبهم بأن الوسائل التي يحتمل أن تؤدي أكثر من غيرها إلى انتصار أحزابهم، قد يظهر فيما بعد أنها ليست الوسائل التي تؤدي إلى خير صورة من الحكم في الدولة.

وهناك ما هو أهم من ذلك وهو الخوف الذي كثيراً ما يعبر عنه الناس كلما أقحمت مسائل جديدة نفسها على السياسة، وهو الخوف من أن النظام الانتخابي القائم لن يتحمل ضغط صراع اجتماعي شديد. وكثير من الحجج التي تستعمل في مناقشة موضوع الحماية الجمركية في انجلترا أو في موضوع تركيز رأس المال في أمريكا أو الديمقراطية الاشتراكية في ألمانيا تنبئ عن ذلك. فيقال إن الانتخاب الشعبي قد يؤدي عمله بطريقة مرضية تماماً ما دامت المسائل التي تثار من النوع الذي لا يدعو أصحاب الثورة والقوة الصناعية إلى استخدام كل ما لديهم من إمكانيات استخداماً كاملا. ولكن إذا قرر أغنياء أية دولة حديثة أن من فائدتهم أن يخصصوا ثلث

دخلهم للحصول على تعريفة جمركية ما أو لإقرار مشروعية إحدى الموثقات "Trusts" أو معارضة ضريبة مرتفعة، فإنه لم يخترع بعد أي قانون ضد الأعمال غير المشروعة في الانتخابات يستطيع أن يحول بينهم وبين إنفاق المبلغ الذي يجمعونه لهذا الغرض؛ وهم إذا فعلوا ذلك فإنهم يستطيعون الحصول بما لهم على قدر كبير من المهارات. وقد تقدم فن استعمال المهارة في إثارة العواطف وتكوين الرأي إلى حد أن ذلك سيؤدي إلى تغيير ظروف المعارك السياسية كلها في المستقبل. وعندئذ لن تكون هناك أية فرصة أمام أي الأحزاب القائمة في النجاح المستمر إلا إذا عمل على زيادة رصيده بدرجة هائلة، أو اكتشف مصدراً جديداً للقوة السياسية.

بيد أن توجيه نداء باسم النقاء الانتخابي إلى أنصار الحماية الجمركية أو مؤسسي الموثقات أو الاشتراكيين، بأن ينبذوا حركاتهم المختلفة فيقصروا السياسة على الموضوعات الأقل حدة لا يصادف بطبيعة الحال سوى آذان صماء.

وكذلك الاقتراح بتوسيع حق الانتخاب بحيث يشمل النساء أيضاً يقابل بذلك النوع من التردد والتهرب الذي يتميز به السياسيون الذين لا يثقون في الأسس الفكرية التي يقوم عليها تفكيرهم. فإن مرشحاً كان يتحدث لتوه عن مبادئ الديمقراطية يجد من الصعوبة بمكان كبير أن يجد جواباً يبرر الاستمرار في استبعاد النساء عن حق الانتخاب لو ألحف عليه أحد بالسؤال. ومن ثم فإن أغلبية كبيرة من المرشحين الذين نجحوا في

انتخابات سنة ١٩٠٦ العامة تعهدوا بتأييد منح النساء حق الانتخاب، ولكن في هذه اللحظة التي أكتب فيها، أجد أن كثيراً من أولئك الذين تعهدوا بذلك ولعلها غالبيتهم، يبدو أنهم يحاولون التخلص من ضرورة تنفيذ ما تعهدوا به. وليس هناك ما يدعو لأن نفترض أنهم رجال غير أمناء بشكل استثنائي، وواضح أن خوفهم من الأثر الذي يتركه قرار نهائي في الموضوع خوف حقيقي. فهم يدركون أن هناك بعض الفروق المعينة بين الرجال والنساء، وإن كانوا لا يعرفون ما هي هذه الفروق، ولا ما هي صلة هذه الفروق بموضوع حق الانتخاب؛ بيد أنهم أقل ثباتاً في تعهداتهم، ومن المحتمل أن يسوي الموضوع في المستقبل القريب نسبياً عن طريق الإلحاح من أحد الجانبين ومجرد السير مع التيار من الجانب الآخر.

وهذا الإحساس نصف الشعوري بعدم الاستقرار في مسائل نعتبرها في مناقشاتنا السياسية الصريحة منتهية تعمل على زيادته المشكلة العنصرية التي تزداد خطورة مع الوقت. فإن الكفاح من أجل الديموقراطية في أوربا وأمريكا خلال القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر قام به رجال لم يكن في تفكيرهم سوى الأجناس الأوروبية. ولكن إبان اتساع نطاق الديموقراطية بعد سنة ١٨٧٠ كانت جميع الدول العظمى تقريباً مشغولة بالحصول على مستعمرات استوائية، كما أن التحسن في وسائل المواصلات يعمل على توثيق الصلة بين جميع الأجناس في العالم. فالرجل العادي يجد الآن أن الصوت ذا السيادة ظل مقصوراً (باستثناءات قليلة لا قيمة لها) على شعوب من أصل أوربي. بيد أنه ليس هناك في شكل المبدأ الانتخابي أو تاريخه ما يبدو أنه يبرر ذلك أو يوحي إلى سبيل آخر منه، أي بديل

للتصويت باعتباره أساساً للحكم. كما أن المرء لا يستطيع أن يصل إلى أية نتيجة منطقية مفهومة لما تتبعه الدول الديمقراطية في منح رعاياها حق التصويت أو حرمانهم منه. فالولايات المتحدة مثلا عدلت في صمت وبالإجماع تقريباً عن تجربة منح حق الانتخاب للزنوج. وقد كانت المشكلة في هذه الحالة بسيطة نسبياً نظراً للفارق الفكري الكبير بين الزنجي من غرب أفريقيا والرجل الأبيض من شمال غرب أوربا؛ بيد أنه لم يحاول أحد بصورة جدية حتى الآن أن يجد حلا جديداً لهذه المشكلة، ومن الواضح أن الأمريكيين ظلوا حيارى في معالجة المشاكل العنصرية الأكثر مراوغة الناجمة عن هجرة الصينيين واليابانيين والسلافيين، أو التي يثيرها حكم ذلك الخليط من السكان في الفيلبين.

كما يبدو تردد مماثل في انجلترا ومستعمراتها قبل المسائل السياسية التي تثيرها كل من هجرة الأجناس غير البيضاء وضم المستعمرات الاستوائية. وحتى عندما نناقش المستقبل السياسي للدول الآسيوية المستقلة فإننا لسنا على بينة هل ينبغي أن نطبق عليهم مبدأ "لا ضرائب بدون تمثيل" مثلا. إن مركزنا كدولة آسيوية يعتمد إلى حد كبير جداً على نمو الصين وإيران اللتين تسكنهما شعوب لعلها متفوقة علينا فكرياً من بعض النواحي. وعندما نتبع نظمنا الهندسية والآلية أو في التسليم فليس لدينا أي شك في أنها تفعل ما فيه مصلحتها حتى وإن كنا نخشى منافستها التجارية أو الحربية؛ بيد أنه ليس هناك من بين أتباع بنتام من يتحمس الآن لتصدير أحدث اختراعاتنا في الجهاز السياسي للاستعمال العام في آسيا. فنحن نسمع أن الإيرانيين أنشأوا برلمانا، ونلاحظ تطور تجربتهم دون أن

نصدر أي حكم على نتيجتها. وقد ساعدنا اليابانيين على الاحتفاظ باستقلالهم بوصفهم شعباً دستورياً، كما أن معظم الإنجليز يحسون بشعور مبهم من العطف على التقدميين الصينيين في رغبتهم في الاستقلال والإصلاح الداخلي. بيد أن قليلين منا من هم مستعدون لأن يقدموا أية نصيحة محددة لفرد صيني يسأل هل ينبغي عليه أن ينضم بكليته إلى حركة لإنشاء برلمان نيابي على النمط الأوربي.

وفي داخل نطاق إمبراطوريتنا قد ينجم عن هذا التردد فيما يتعلق بحدود مبادئنا السياسية كارثة في أية لحظة. فالعلاقة السياسية، مثلا، بين السكان الأوربيين في المناطق الأفريقية التابعة لنا والغالبية غير الأوربية من "الكفرة" "Kaffirs" أو الزنوج أو الهندوس أو الأقباط أو العرب تنظم على أسس مختلفة تماماً في الناتال أو الباسوتولاند أو مصر أو شرق أفريقيا. وفي كل حالة لا يرجع الاختلاف إلى طابع المشكلة المحلية بقدر ما يرجع إلى الحوادث التاريخية، وقد تثور الاضطرابات في أية لحظة وفي أي مكان إما بسبب اعتداء الأوربيين على الحقوق التي يكفلها الحكم المحلي لغير الأوروبيين أو بسبب ثورة غير الأوروبيين أنفسهم. فالسود والبيض سوياً تزعجهم معرفة أن هناك قانوناً يطبق في نيروبي وآخر في ديربان.

وهذا الوضع، بطبيعة الحال، أخطر ما يكون في حالة الهند. فقد أجل الانجليزي المتحرر العادي أي قرار في السياسة الهندية مدى جيلين أو ثلاثة؛ لأنه اعتقد أننا نربي السكان على الحكم الذاتي وأنه في الوقت المناسب سيكون لهم جميعاً صوت في برلمان هندي. ولكنه يدرك الآن أن

هناك أجناساً عديدة في الهند وأن بعض الاختلافات المهمة جداً بين هذه الأجناس وبيننا، مما لا يمكن محوه بواسطة التربية. ويقول له أشخاص يحترمهم إن هذه الحقيقة تجعل من الموثوق فيه أن النظام النيابي الذي يلائم انجلترا لن يكون ملائماً للهند أبداً، ومن ثم فسيظل مسئولا– على غير رغبة منه– عن الحكم الأوتوقراطي الذي يخضع له ثلاثمائة مليون نسمة، وهو يتذكر من وقت لآخر أن بعض هؤلاء الناس أو جيرانهم قد يكون لديهم آراء سياسية محددة أكثر من آرائه بكثير، وأنه قد يضطر في نهاية الأمر إلى القتال في سبيل سلطة ليس لديه رغبة جدية في الاحتفاظ بها.

وفي نفس الوقت يؤدي وجود المشكلة الهندية إلى إضعاف قبضته، بصورة نصف شعورية، على المبادئ الديموقراطية في أمور أكثر قرباً منه.

فالصحف والمجلات والسفن التجارية تجعل الهند باستمرار أكثر واقعية بالنسبة له؛ وقد صار إيمان "المتحرر" بوجوب منح حق الانتخاب للمهاجرين البولنديين وسكان لندن ممن ليس لهم مقار دائمة أقل مما كان؛ بعد أن رضي بالقرار الذي يرفض هذا الحق "للراجبوتيين" و"البنغاليين" و"البارسيين".

وصحيح أن السياسيين العمليين، لا يمكن أن يتوقع منهم أن يتوقفوا في منتصف حملة لمجرد أنهم يحسون بشعور غير مريح– بأن قواعد اللعبة في حاجة إلى صياغة من جديد وقد تكون في حاجة إلى تعديل. بيد أن الانتصار في الانتخابات أو فقدها، ليس هو كل الواجب السياسي لشعب

ما، ولعله لم يكن هناك وقت من الأوقات؛ كان الأمر يتطلب فيه تمحيص المبادئ السياسية مجردة عن الهوى أكثر مما يتطلبه الآن. فقد ظل الباعث الرئيسي على التفكير السياسي حتى الآن– يأتي من الحروب والثورات؛ من قتال الدول الإغريقية ضد الفرس، ومن نضالهم المميت فيما بينهم من أجل السيادة، أو من الحروب الدينية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والثورتين الفرنسية والأمريكية في القرن الثامن عشر. بيد أن الأحداث الاجتماعية الهامة في أوروبا في عصرنا الحاضر، ظلت حتى الآن تتمثل في إخفاق الحركات الكبرى أكثر منها في نجاحها. فقد ضاع الولاء والإقدام هباء في روسيا، بسبب الخلافات الفكرية العميقة بين المصلحين، والميزات العسكرية التي تهيئها وسائل الاتصال والأسلحة الحديثة لأية حكومة مهما كانت طاغية وفاسدة، وأخفق الديمقراطيون الاشتراكيون الألمان، بسبب قوى الدين والوطنية، وبسبب عقم مذهبهم، وظهر ضعف الموجات المتتالية من الديمقراطية الأمريكية عندما تواجه القوة السياسية لرأس المال.

ولكن الفشل والحيرة قد تتولد عنهما حاجة شديدة إلى التفكير مثلما يتولد عن أكثر الثورات نجاحاً، وتجد هذه الحاجة صداها الآن في عدة نواح، فالتجارب السياسية تسجل وتفحص بصورة من الكمال لم يعرفها العالم من قبل. كما أن تاريخ "العمل" السياسي في الماضي قد أصبح هدف جهود منظمة ومقسمة تقسيما دقيقاً بدلا من أن يترك في أيدي قليل من الدارسين المنعزلين. وتسجل باستمرار التطورات السياسية الحالية، مثل الاتحاد الفدرالي الاسترالي ونظام إخضاع القضايا التشريعية الهامة لنتائج

التصويت العام في سويسرا، والمالية العامة في ألمانيا، والنظام الحزبي في انجلترا وأمريكا وغيرها من المسائل التي لا تحصى، وتناقش وتقارن الأبحاث والمقالات في المجلات الفنية التي توزع على الجامعات في أنحاء الكرة الأرضية.

والنوع الوحيد من الدراسة الذي قد يفتقده الآن أي مفكر سياسي ممن عاشوا منذ قرن أو قرنين، هو عدم وجود أية محاولة لمعالجة السياسة في علاقتها بالطبيعة البشرية. فكل من مفكري الماضي، من أفلاطون إلى بنتام وميل، كان له وجهة النظر الخاصة به في الطبيعة البشرية وقد جعلوا منها أساساً لتفكيرهم في الحكمة. أما الآن فليس هناك بحث واحد حديث في العلوم السياسية، سواء كان يتناول الأنظمة أو المالية، يبدأ بما يقابل الكلمات التي بدأ بها بتنام كتابه "مبادئ الأخلاق والتشريع"، "إن الطبيعة أخضعت الإنسان لسيطرة سيدين هما الألم والمتعة"؟ أو ما يقابل "القضية الأولية" التي بدأ بها "ناساو سينيور" مقاله "الاقتصاد السياسي" قائلا:

"إن كل رجل يرغب في الحصول على ثروة إضافية بأقل ما يمكن من التضحية"[1]. بل إن الإنسان لا يستطيع حتى أن يتبين في معظم الحالات، هل كان الكاتب يدرك أن لديه أي مفهوم عن الطبيعة البشرية أصلا؟

ومن اليسير أن يفهم المرء كيف صار الأمر إلى هذه الحال.

([1]) "الاقتصاد السياسي" (في موسوعة مترو بوليتانا) الطبعة الثانية سنة ١٨٥٠، ص ٢٦.

فالعلوم السياسية قد بدأت لتوها في استعادة بعض قيمتها بعد الإخفاق المعترف به الذي منيت به أهم مذاهبها، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. فنفعية بنتام بعد أن تفوقت على كل من "الحق الطبيعي" وتقاليد رجال القانون العمياء، وصارت الأساس الذي بنى عليه ما لا يحصى من إصلاحات قانونية ودستورية، في جميع أنحاء أوروبا، قضى عليها رفض الرجل العادي أن يصدق أن أفكار المتعة والألم هي المصادر الوحيدة للدوافع البشرية، وهذا الرفض لم يوجد له علاج كما كان الاقتصاد السياسي "التقليدي" الذي ساد في الجامعات والصحف، وهو الاقتصاد السياسي الذي ينسب إلى "ماك كولوخ" و"سيتيور" والأسقف "هويتلي"، أقل حظاً حتى من النفعية في محاولته أن يستنبط سياسة صناعية كاملة من "بضعة مبادئ بسيطة" في الطبيعة البشرية. فقد صار مرتبطاً في أذهان الناس بالجمود العقيدي الضحل الذي حاول بواسطته أغنياء النصف الأول من عهد الملكة فيكتوريا أن يقنعوا لعمال بأن أي تغيير في توزيع الأشياء الطيبة في الحياة "مستحيل علمياً". إن "ماركس" و"كارلايل" و"رسكين" كانوا أساتذة في التهكم، ولم ينس الناس بعد الطريقة التي أرغموا بواسطتها على مهل حتى الجرائد على نبذ "قوانين الاقتصاد السياسي" التي قامت من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٧٠ كدمية تمثل رجل بوليس هائل يذود عن الإيجارات والأرباح.

وبينما كان الكفاح ضد "الاقتصاد السياسي" على أشده كشف كتاب "داروين" "أصل الأنواع" عن كون بدت فيه بضعة المبادئ البسيطة" مضحكة بعض الشيء، ولم يظهر منذ ذلك الوقت ما يحل محلها، بل إن

مستر هربرت سبنسر حاول فعلا أن يحول تعميما واحداً متسرعاً من تاريخ التطور البيولوجي إلى فلسفة اجتماعية كاملة خاصة به وبشّر "بحرب خاصة ذات نتائج طيبة"[1]، تصورها مساوية تماماً لذلك القدر من المنافسة التجارية التي كانت سائدة بين أصحاب المحلات الانجليز في الأقاليم حوالي سنة ١٨٨٤. وأخفق مستر سبنسر حتى في الحصول على تأييد الصحف تأييداً كاملا؛ بيد أنها عملت أكثر، في حدود انتشارها، على الحط من قيمة أية محاولة لربط العلوم السياسية بدراسة الطبيعة البشرية.

ومن ثم فإن جميع دارسي السياسة تقريباً في الوقت الحاضر يحللون الأنظمة ويتجنبون تحليل الإنسان. وصحيح أن دراسة الطبيعة البشرية التي يقوم بها علماء النفس تقدمت تقدماً هائلا منذ اكتشاف التطور البشري؛ ولكنها تقدمت دون أن تؤثر في دراسة السياسة أو أن تتأثر بها. فكتب علم النفس المدرسية زاخرة بحقائق لا حصر لها عن البيت والمدرسة والمستشفى وسيكلوجية المعمل. ولكنها تكاد تكون خالية تماماً من أية إشارة إلى السياسة. وصحيح أيضاً أن أساتذة علم الاجتماع الحديث بدءوا في معالجة الطبيعة البشرية في علاقتها ببعض الأنظمة السياسية، وليس في علاقتها بالعائلة والدين والصناعة فحسب. ولكن علم الاجتماع لم يؤثر حتى الآن في العلوم السياسية إلا تأثيراً ضئيلا.

---

(1) "الإنسان ضد الدولة" ص ٦٩ "إن الحرب الخاصة الطيبة التي تجعل الشخص يحاول الصعود على أكتاف شخص آخر".

وأنا شخصياً أعتقد أن هذه الاتجاه للفصل بين دراسة السياسة ودراسة الطبيعة البشرية سيثبت أنه ليس سوى مرحلة مؤقتة من مراحل التفكير، وأنه سيترك طوال بقائه أثراً ضاراً في كل من "علم" السياسة وطريقة سيرها، وأن هناك الآن ما ينم على أنه قد شارف على نهايته.

ويقال أحياناً إنه إذا أريد القيام بعمل كامل فلابد من وجود تقسيم للعمل في العلوم الأخلاقية كما في العلوم الطبيعية.

بيد أن هذا التقسيم بالذات لا يمكن في الواقع المحافظة عليه.

فدارس السياسة لابد له، سواء شعورياً أو لاشعورياً، أن يكون مفهوماً عن الطبيعة البشرية، وكلما كان هذا المفهوم لاشعورياً كلما وقع الدارس تحت سيطرته. فإذا كان لديه تجربة شخصية كبيرة في الحياة السياسية فقد تساعده فروضه اللاشعورية. أما إذا لم يكن لديه شيء من ذلك؛ فإن هذه الفروض لابد أن تضلله– إن كتاب مستر "روزفلت" الصغير الذي يتضمن فصولا عن "مُثُلٍ عليا أمريكية" مثلا كتاب مفيد، لأنه عندما يفكر في الجنس البشري في السياسة يفكر في السياسيين الذين عرفهم. وهو يجعل المرء يحس بعد قراءته أن كثيراً من الكتب الأكثر تنظيما التي وضعها في السياسة أساتذة جامعيون أمريكيون لا قيمة لها، لا لشيء سوى أن مؤلفيها تناولوا أشخاصاً مجردين كونوهم على أساس من افتراضات لا يدركون عنها شيئاً، ولم يختبروها لا عن طريق التجربة الشخصية ولا عن طريق الدراسة.

كما أن العلوم الأخرى التي تتناول التصرفات البشرية، لا يوجد فيها ذلك الفصل بين دراسة التصرفات نفسها ودراسة الكائنات التي فعلت التصرفات– وقد أثبت "بنتام" و"بيكاريا" منذ أمد طويل إلى أي حد في العلوم الجنائية. يبلغ خطر ذلك التشريع الذي يفصل بين تقسيم الجرائم ودراسة المجرم نفسه. وقد قضى علم النفس التطوري على مفاهيم الطبيعة البشرية التي اعتنقت، ولكن المفكرين الحديثين مثل "لمبروزو" أدخلوا علم النفس الحديث في خدمة علوم جنائية حديثة مثمرة.

وفي العلوم التربوية أيضاً، أقام لوك وروسو وهربارت وبنتام الذي تعددت نواحي نشاطه، نظرياتهم في التربية على مفاهيمهم عن الطبيعة البشرية، وكانت هذه المفاهيم هي نفسها التي قامت عليها نظرياتهم السياسية، كما تأثرت بالمعرفة الحديثة بنفس الطريقة.

وقد بدا لفترة قصيرة كما لو كانت المحاضرات في كليات المعلمين ستتبع نفس الطريقة في الفصل بين دراسة الأنظمة البشرية والطبيعة البشرية التي حدثت في السياسة. فميزت محاضرات المناهج المدرسية خلال هذه الفترة عن محاضرات النظريات التربوية. وأصبحت الأولى مجرد وصف لنظم التدريس في خير المدارس والمقارنة بينها. أما الثانية فكانت تتكون من استعراض لبعض الكتاب الكلاسيكيين من أمثال كومينوس ولوك وروسو مصحوباً ببعض التعليقات والنقد من وقت لآخر؛ وقد كانت هذه المحاضرة تشبه بصورة غريبة تلك المحادثات البعيدة عن الرسميات عن أرسطو وهوبز ولوك وروسو التي كانت تتكون منها أيام دراستي تلك الدروس الإضافية المبهجة تحت عنوان "نظرية السياسة" وهي جزء من

سلسلة محاضرات "رسائل هيومانز" في أكسفورد. ولكن بينما ظلت، على ما أعتقد، سلاسل محاضرات أكسفورد باقية بلا تغيير، بدأت تظهر في محاضرات كلية المعلمين في النظريات التربوية، علامات تغيير يماثل في ضخامته التغير الذي طرأ على تدريب طلبة الطب، عندما بدأ محاضرو التشريح يعطون طلبتهم على مسئوليتهم الخاصة، أحسن ما يستطيعون شرحه من حقائق الجسم البشري بدلا من أن يستعرضوا المراجع الكلاسيكية.

وواضح أن السبب في هذا التغيير أنه بينما المحاضرون في نظرية السياسة في اكسفورد أشخاص كثيراً ما يكونون غير سياسيين. يقوم بالمحاضرة عن "نظرية التعليم" في كلية المعلمين أشخاص كانوا دائماً من المعلمين الذين تعد بالنسبة لهم، مسألة هل يمكن الانتفاع بالمعلومات الجديدة في فنهم مسألة ذات أهمية قصوى. ومن ثم فإن الإنسان يجد أنه في ظل قيادة رجال مثل الأساتذة "وليام جيمس" و"للويد مورجان" و"ستانلي هول" ينمو علم تربية تقدمي يجمع بين دراسة أنماط التنظيمات والمناهج المدرسية ومحاولة مصممة لمعرفة ما هو الطفل بواسطة التجارب الخاصة والاستبطان[1] وبعض العلوم الأخرى.

إن علوم التربية الحديثة، التي تقوم على علم النفس الحديث، تؤثر فعلا في المدارس التي درب مدرسوها للقيام بمهنتهم ويضاف كل عام معلومات جديدة إلى مجموعة الحقائق الخاصة بها، وقد أدت فعلا إلى نبذ

---

(١) Introspection.

أشياء جافة كان فيها مضيعة للوقت؛ كما منحت آلافا عديدة من المعلمين وجهة نظر جديدة في عملهم، وزادت في علم وسعادة عشرات كثيرة من آلاف الأطفال.

إن هذا المقال الذي كتبته أقدمه دفاعاً عن أن تغييراً مماثلا في ظروف العلوم السياسية أمر ممكن. إن "الجامعة الكبرى" التي تتكون كلياتها من جامعات العالم كله تضم عدداً متزايداً باستمرار من أساتذة السياسة وطلبتها الذين يكرسون يومهم كله لعملهم. ولا أستطيع إلا أن اعتقد أنه مع مرور الوقت سيزيد عدد الذين سيستعينون منهم في دراستهم بدراسة الجنس البشري، وهي الحليف القديم للعلوم الأخلاقية. إن كل مدينة كبرى فيها جماعات من الرجال والنساء تجمعهم في الأمسيات رغبة في إيجاد شيء أدعى لرضائهم من الخلافات السياسية الجارية. ولهذه الجماعات قادتها ومعلموها غير الرسميين، ويستطيع المرء أن يتبين بين هؤلاء ضيفاً من البديلين اللذين أمامهم، أما مجرد المقارنة بين أنظمة موجودة، أو المناقشة في صلاحية الاشتراكية أو الفردية، أو الديموقراطية أو الارستقراطية، لمخلوقات بشرية تؤخذ طبيعتها على أنها أمر مسلم به.

فإذا قرأ كتابي، أي من هؤلاء المفكرين الرسميين أو غير الرسميين، فإن ما أنادي به هو أن دراسة الطبيعة البشرية في السياسة، إذا حدث في يوم ما أن كرس لها مئات العلماء جهودهم الموحدة والمنظمة، لن تجعل معرفتنا بالأنظمة السياسية أوسع وأعمق فحسب، بل إنها ستفتح أمامنا كنزاً من الابتكار السياسي.

الجزء الأول

ظروف المشكلة

الفصل الأول

النزعة والغريزة في السياسة

إن أي شخص يعتزم أن يقيم تفكيره السياسي على أساس من إعادة فحص الطريقة التي تعمل بها الطبيعة البشرية يجب أن يبدأ بمحاولة التغلب على ميله هو، نحو المبالغة في تقدير الناحية العقلية في الجنس البشري.

ونحن ميالون إلى أن نفترض أن كل تصرف بشري نتيجة لعملية عقلية، بواسطتها يبدأ الإنسان أولا بالتفكير في هدف يريد تحقيقه، ثم يحسب الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيقه. فالمستثمر مثلا يريد استثماراً مضموناً يدر عليه فائدة خمسة في المائة، فيقضي ساعة يدرس خلالها بعقل متفتح قائمة أسعار الأوراق المالية، ثم ينتهي إلى أن شراء سندات مصانع "البيرة" سيمكنه من تحقيق رغبته. فهو، وقد توفرت لديه الرغبة الأصلية في التأكد من استثمار مضمون، قد تصرف في شرائه للسندات تصرفاً يبدو أنه نتيجة حتمية لاستنتاجه؛ وقد يظهر بعد ذلك أن الرغبة في التأكد من استثمار مضمون نفسها ليست سوى مجرد استنتاج عقلي فيما يتعلق بوسائل إشباع رغبة أعم، يشترك فيها جميع البشر، هي الرغبة في "السعادة" أو في "مصلحتنا" الخاصة أو ما إلى ذلك. ويمكننا في هذه الحالة أن نعتبر هذه الرغبة العامة "الهدف" الأسمى للحياة، ومنه تنبعث جميع

تصرفاتنا ونزعاتنا، الكبيرة والصغيرة، بواسطة نفس العملية العقلية التي تستخرج بواسطتها النتائج من مقدمات الحجة.

وتسمى هذه الطريقة في التفكير أحياناً "بالإدراك السليم". ونستطيع أن نجد مثالا طيباً لتطبيقها في السياسة في عبارة من عبارات ذلك الهجوم الشهير التي شنها ماكولي على أتباع بنتام من النفعيين في عدد مارس سنة ١٨٢٩ من "Edinburgh Review". ومن الغريب حقاً أن هذا المثال المتطرف من أمثلة إقامة أسس السياسة على سيكلوجية دوجمانية ليس سوى جزء من حجج قصد بها إثبات أنه "من المستحيل تماماً أن نستخرج علم الحكم من مبادئ الطبيعة البشرية" ويسأل ماكولي "ما هي القضية، فيما يتعلق بالطبيعة البشرية، التي تعتبر صحيحة بصورة مطلقة وعامة؟ نحن لا نعرف سوى قضية واحدة من هذا النوع، وهي ليست صحيحة فسحب، بل هي تمثل الطبيعة البشرية أصدق تمثيل. وهي أن الناس يتصرفون دائماً بوحي من المصلحة الذاتية... فعندما نرى تصرفات شخص ما نعلم علم اليقين ماذا يعتقد أنه مصلحته[١].

ويعتقد ماكولي أنه يعارض البنتامية جملة وتفصيلا، بيد أنه يعتنق لاشعورياً الفرض الذي يشترك فيه بنتام مع معظم فلاسفة القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، بل إنه يعتنقه بصورة مبالغ فيها- وهو الفرض بأن جميع الدوافع نتيجة لهدف سبق تصوره.

---

(١) "Edinburgh Review" مارس سنة ١٨٢٩ ص ١٨٥- الخط الذي تحت العبارة الأخيرة من عندي.

ولو أن هناك من ألح على ماكولي، فلعله كان اعترف بأن هناك حالات تحدث فيها التصرفات والنزعات البشرية، مستقلة عن أية فكرة في هدف يرجى تحقيقه من ورائها. فإذا دخلت شظية في عيني وطلبت إلى شخص ما أن يخرجها بطرف منديله، فإني عادة أغلق عيني بمجرد أن يقترب منها المنديل، وأحس باستمرار بنزعة قوية لأن أفعل ذلك. وليس هناك من يفترض أني أغلق عيني لأني أعتقد، بعد التفكير الواجب، أن من مصلحتي أن أفعل ذلك. كما أن معظم الناس لا يهربون من المعركة باختيارهم. أو يقعون في الحب، أو يتحدثون عن الجو، بقصد إشباع رغبتهم في تحقيق هدف سبق تصوره– بل إننا إذا تتبعنا رجلا طوال يوم من أيامه العادية، دون أن يعلم ذلك، بآلة تصوير سينمائي وحاك، ثم أعدنا أمامه في اليوم التالي جميع تصرفاته وأقواله لأدهشته قلة ما جاء منها نتيجة لسعي مقصود في إيجاد وسائل لتحقيق أهداف.و سيرى طبعاً أن جزءاً كبيراً من نشاطه يتكون من حركات نصف شعورية معادة؛ تحت تأثير العادة، كانت أصلا حركات شعورية كاملة. بيد أنه حتى إذا استبعدنا كل حالات العادة فسيجد أن نسبة صغيرة فقط من الباقي يمكن تفسيره على أنه نتيجة مباشرة لحساب عقلي. وإذا سجلت أيضاً نزعاته وعواطفه التي لم يترتب عليها أي تصرف، لرأينا أنها من نفس النوع الذي نشأ عنه تصرفات، وأن قلة ضئيلة من بينها هي التي سبقتها العملية التي يعتبرها ماكولي أمراً مفروغاً منه.

ولو أن هناك من ضغط على ماكولي أكثر من ذلك، فلعله كان اعترف أيضاً بأنه حتى عندما يكون التصرف مسبوقاً بحساب للأهداف

والغايات، فإنه ليس النتيجة الحتمية لهذا الحساب. فحتى عندما نعرف ما يعتقد الشخص أنه مصلحته؛ فإننا لا نعرف عن يقين ماذا سيفعل. فالرجل الذي يدرس قائمة أسعار الأوراق المالية لا يشتري سنداته إلا إذا توفرت لديه- إلى جانب استنتاجه العقلي في الموضوع- نزعة لأن يكتب إلى عميله في سوق الأوراق المالية، وتكون هذه النزعة قوية بدرجة تكفي للتغلب على نزعة أخرى بأن يؤجل الموضوع كله إلى الغد.

ولعل ماكولي كان اعترف أكثر من ذلك بأن عملية الحساب العقلي نفسها ناشئة عن نزعة لأن يحسب، أو مصاحبة لها، وهي نزعة قد لا تكون لها علاقة بأي تقدير سابق للوسائل والغايات، كما أنها قد تختلف من التسليم نصف الشعوري، لسلسلة من التأملات إلى الإصرار العنيد على دفع ذهن متعب إلى القيام بمهمة التفكير المحدد الصعبة.

وتحذر الآن الكتب المدرسية في علم النفس، كل طالب ضد خرافة "العقلية" التي تمثلها العبارة التي نقلتها عن "ماكولي". ومن المتفق عليه الآن أن للنزعة تاريخاً في التطور يسبق تاريخ تلك العمليات العقلية التي كثيراً ما توجه النزعة أو تغيرها. فالتكوين الذي ورثناه يجعلنا نجنح إلى الاستجابة، عن طريق رد الفعل، بطريقة معينة لبواعث بذاتها؛ لأن مثل هذه الأفعال المنعكسة أفادت في المحافظة على نوعنا في الماضي. وبعض هذه الأفعال هي ما نسميه بالتحديد "غرائز". أي نزعات نحو تصرفات- أو سلسلة من التصرفات- محددة مستقلة عن أي توقع لنتائجها المحتملة[1].

---

(1) تعرف الغريزة عادة بأنها القدرة على التصرف بطريقة تؤدي إلى نتائج معينة دون تفكير سابق في النتائج ودون تدريب سابق على القيام بهذا التصرف- وليم جيمس- (مبادئ علم النفس) الجزء الثاني ص ٣٨٣.

وتكون هذه الغرائز أحياناً لاشعورية ولا إرادية؛ وأحياناً أخرى تكون شعورية وإرادية، كما هو الحال فينا وفي الحيوانات العليا.

بيد أن ما يظهر فيها من ربط بين الوسائل والغايات ليس نتيجة لتدبير من جانب القائم بالتصرف، بل لما تم في الماضي من بقاء "الأصلح" من بين عدة اتجاهات مختلفة في التصرف. بل إن الغريزة تستمر حتى بعد أن يتضح عدم فائدتها، كما في حالة الكلب الذي يدور حول نفسه لتمهيد الحشائش قبل أن ينام على بساط؛ بل وحتى عندما يدرك أنها خطرة، كما يحدث عندما يحس شخص شفى لتوه من التيفود برغبة شديدة في الأطعمة الصلبة.

والحقيقة التي مؤداها أن النزعة ليست دائماً نتيجة للتفكير الشعوري في المستقبل تبدو بأوضح ما يكون في حالة الأطفال. فالنزعات الأولى لدى التوليد لأن يرضع ثدي أمه ويقبض على شيء بيديه، واضح أنها غريزية. ولكن حتى عندما تنتهي حالة الطفولة الأولى اللاشعورية، أو التي لا يتذكرها الطفل، وتعقبها حالة الطفولة ذات الوعي المتصل، فإن الطفل يجري إلى أمه ويخفي وجهه في ملابسها، عندما يرى شخصاً غريباً غير مؤذ. وفيما بعد سيعذب الحيوانات الصغيرة ويهرب من الحيوانات الكبيرة، أو يسرق الفاكهة أو يتسلق الأشجار، دون أن يكون هناك من أوحى إليه بهذه التصرفات. وعلى الرغم من أنه قد يتوقع نتائج غير سارة لها.

ونحن نفكر عادة في الغريزة باعتبارها مكونة من عدد من الاتجاهات المتفرقة، يميل كل منها نحو تصرف بذاته أو سلسلة من التصرفات. بيد أنه ليس هناك من الأسباب ما يدعونا إلى افتراض أن مجموعة النزعات الموروثة كلها، حتى بين الحيوانات غير البشرية كانت في أي وقت من الأوقات مقسمة على هذا النسق. ولابد أن تاريخ تطور النزعة كان معقداً جداً. فإن نزعة ظلت باقية لأنها كانت تؤدي إلى نتيجة معينة قد تستمر، بعد أن دخل عليها بعض التعديلات، لأنها أصبحت تؤدي إلى نتيجة أخرى؛ ونستطيع أن نتبين في جميع الحيوانات اتجاهات عامة وغير واضحة جنباً إلى جنب مع النزعات، نحو تصرفات بذاتها، وهي اتجاهات كثيراً ما تكون متداخلة ومتناقضة، مثل حب الاستطلاع والخجل، والتعاطف والقسوة، والتقليد والنشاط الذي لا يقر له قرار. وبناء عليه فمن الممكن أن نتجنب المعضلة المعقدة التي استعملها مستر "بالفور" حجة للدلالة على أنه لابد لنا أن نثبت أن الرغبة– في الوصول إلى الحقيقة العلمية مثلا– تنحدر من صلب غريزة بذاتها من بين الغرائز التي تعلمنا "القتال والأكل وتربية الأطفال"، وإلا لما بقى أمامنا إلا أن نعترف بأن الدرس الديني القصير Shorter Catechism له مصدر علوي[١].

ويرجع أصل الكثير من نزعاتنا إلى مرحلة ما قبل التدبير العقلي، بيد أن هذه الحقيقة تخفيها عنا واقعة أنه خلال حياة كل فرد، يطرأ على هذه

---

(١) "تأملات أوحت بها نظرية المادة الجديدة" سنة ١٩٠٤ ص ٢١– "في حدود ما تستطيع العلوم الطبيعية أن تخبرنا، أن كل صفة أو إحساس أو قدرة ذهنية لا تساعدنا على القتال أو الأكل أو تربية أطفالنا ليست سوى نتاج ثانوي الصفات التي تساعدنا على ذلك".

النزعات تعديلات بصورة متزايدة بتأثير الذاكرة والعادة والتفكير. وحتى الحيوانات غير البشرية لديها القدرة على تكييف نزعاتها الموروثة وتعديلها. إما عن طريق التقليد أو عن طريق عادات قامت على التجربة الفردية. فمثلا، عندما مدت أسلاك البرق في أول الأمر، كانت طيور كثيرة تلمسها أثناء طيرانها فتموت. ولكن على الرغم من أن عدد الطيور التي قتلت كان واضحاً أنه غير كاف لأن يؤدي إلى تغيير في التركيب البيولوجي الموروث للنوع، فإن عدداً قليلا جداً من الطيور يلمس هذه الأسلاك الآن، ولابد أن الطيور الصغيرة حاكت كبارها– التي تعلمت ألا تقرب من هذه الأسلاك– تماماً كما يقال من أن صغار عدد كبير من الحيوانات التي تعيش على الصيد تتعلم طرقاً واحتياطات جاءت نتيجة لتجربة آبائها، ثم تبتكر بعد ذلك وسائل خاصة بها تنتقل إلى غيرها عن طريق المحاكاة.

وكذلك هناك كثير من النزعات الموروثة مباشرة تظهر في مراحل معينة من نمو الفرد في كل من الحيوانات والإنسان، ثم تذوي إذا أوقفت، وإذا لم توقف تكونت منها عادات؛ كما أن هناك نزعات، كانت أصلا قوية ومفيدة، قد تصبح غير ذات فائدة في المحافظة على الحياة، وقد تضعف عن طريق الانحطاط البيولوجي، مثل أرجل الحوت ومثل شعرنا وأسناننا. ومثل هذه النزعات المؤقتة أو الضعيفة قمينة بصفة خاصة بأن تتحول إلى مجالات جديدة أو أن تتغير بالتجربة والفكر.

ويجد المدرس نفسه أمام كل هذه الحقائق المعقدة، وعليه أن يتناولها في عمله. وقد كان في عهد ماكولي يسترشد "بإدراكه العادي" ثم يقوم

بصبغ العملية كلها بالطابع العقلي. وكان الأولاد المساكين، الذين تصرفوا بدافع من نزعة موغلة في القدم فتغيبوا عن المدرسة بلا إذن أو لم يستطيعوا البقاء في أماكنهم فترة طويلة أو ذهبوا يطاردون القطط أو جعلوا يحاكون مدرسهم، يُسألون المرة بعد المرة وسيف العقاب مسلط فوق رءوسهم، لماذا فعلوا ذلك. ولما كانوا يجهلون تاريخ تطورهم فقد كانوا يضطرون إلى اختراع أكاذيب بعيدة عن التصديق، فكانوا يعاقبون عليها أيضاً. أما مدرس اليوم المدرب فإنه يأخذ مثل هذه النزعات باعتبارها حقيقة عادية، ويقرر في كل حالة إلى أي حد يوقفها معتمداً على تلك المحاكاة نصف الشعورية التي يتكون منها الجزء الأكبر من النظام في الفصل، وإلى أي حد يوقفها عن طريق إثارة الإدراك الواعي للصلة– الأخلاقية أو الجزائية– بين التصرفات ونتائجها. وأيا كان الأمر فإن قدرته في السيطرة على النزعة الغريزية ترجع إلى إدراكه لأصلها غير العقلي، بل لعله يستطيع أن يوسع مدى إدراكه بحيث يشمل نزعاته الخاصة، وأن يتغلب على اعتقاده بأن ما يشعر به من ضيق بعد الظهر في المدرسة في شهر يوليو، إنما هو نتيجة لما انتهى إليه عقلياً من الحاجة إلى استعمال القسوة بصفة خاصة في معاملة مجموعة من الأولاد الأشرار الذين لم يسبق لشرهم مثيل.

بيد أن السياسي ما زال عرضة لأن ينظر إلى النزعة على أنها عملية فكرية تماماً كما كان المدرس يفعل منذ خمسين سنة مضت. ولديه في ذلك عذران: الأول أنه يتعامل مع بالغين فقط، ونزعاتهم قد تعدلت بتأثير التجربة والفكر بصورة أكثر عمقاً مما حدث لنزعات الأطفال، والثاني أنه من العسير جداً على أي شخص يفكر في السياسة ألا يقصر تفكيره على

تلك التصرفات والنزعات السياسية، التي يصحبها أكبر قدر من التفكير الشعوري والتي، بناء على ذلك، تخطر على باله أولا. غير أن السياسي يفكر في الناس باعتبارهم أفراداً في جماعات كبيرة، وفي التكهن بتصرفات الجماعات الكبيرة تكون خرافة أنصار "الفكرية" Intellectualists مضللة أكثر منها في أي مجال آخر. فكثيراً ما تكون نتائج التجربة والتفكير مقصورة على الأفراد أو الجماعات الصغيرة، وعندما تختلف هذه النتائج تلغي بعضها البعض باعتبارها قوى سياسية. أما النزعات الإنسانية الأصلية فهي مشتركة في الجنس كله، مع بعض الخلافات الفردية، وتزيد قوة بزيادة عدد الذين يتأثرون بها.

ومن ثم، لعله يكون مما يستحق مجهودنا أن نحاول تحديد بعض النزعات السياسية، التي تتميز بالوضوح أو الأهمية أكثر من غيرها، على أن نتذكر دائماً أننا في السياسة لا نتعامل مع غرائز واضحة محددة، كتلك التي نجدها في الأطفال والحيوانات، ولكن مع ميول كثيراً ما تكون قد ضعفت خلال التطور البشري، وفي حالات أكثر تكون قد تحولت إلى استعمالات جديدة، وهي لا تعمل بصورة مبسطة بل في مجموعات متناسقة أو متعارضة.

ويقول أرسطو، مثلا، إن "التعاطف" (أو "الصداقة" لأن اللفظ الذي استعمله يؤدي معنى وسطاً بينهما) هو الذي "يجعل الاتحاد السياسي ممكناً، وهو الذي يعتبره واضعو القانون أكثر أهمية من العدالة". ويقول أرسطو أيضاً إن هذا "التعاطف" غريزة وراثية بين الحيوانات التي من سلالة

واحدة، وخاصة بين البشر[1] فإذا بحثنا عن هذا التعاطف في أبسط صوره فإننا نراه في نزعتنا للشعور "بالعطف" على أن كائن بشري، ندرك وجوده وشخصيته بوضوح. ومن الممكن أن تكون نزعات أخرى قد أوقفت هذه النزعة أو طغت عليها، بيد أن أي إنسان يستطيع أن يتأكد من وجودها، ومن طابعها فيما يتعلق بنفسه، بأن يذهب مثلا إلى المتحف البريطاني، ويلاحظ ما يتركه من أثر من مشاعره اكتشاف أن طفلة مصرية صغيرة، ماتت منذ أربعة آلاف سنة قد أتلفت طرف حذائها بالزحف على البلاط.

وتتكون الخطط الانتخابية إلى حد كبير من أساليب يراد بها إثارة هذه العاطفة المباشرة من التعاطف الشخصي. فالمرشح يُنصح بأن "يظهر نفسه" دائماً وأن يسلم الجوائز وأن "يقول بضع كلمات" عقب الخطب التي يلقيها الآخرون– على أن تتم جميعها في ظروف لا تسمح إلا بفرصة ضئيلة، أو لا تسمح على الإطلاق بتكوين رأي قائم على التفكير في ميزاته، ولكنها تهيئ فرصاً عديدة لتكوين تعاطف غريزي بحت بين الحاضرين، وتوزيع صورته بصفة دورية، ويكون تأثيرها أوقع إذا جيدة– بمعنى أنها واضحة– منه إذا كان فيها تحسين أو تجميل، وخير صورة هي الصورة الشمسية أو "الفوتوغرافية" التي تبرز وجوده العادي بشكل واضح بأن تمثله في حديقته يدخن "غليونه"، أو يقرأ جريدة.

ومن المحتمل أن الناخبين البسطاء الذين أثير عطفهم بهذه الطريقة سيحاولون تبرير الأمر عقلياً. فسيقول الواحد منهم إن هذا الرجل– الذي

---

(1) "الأخلاق" الكتاب الثامن. الفصل الأول.

قد لا يعرف عنه في الحقيقة شيئاً سوى أنه رأى له صورة في وضع صادف لديه ارتياحاً– "هو نوع الرجل الذي نريده" وأنه قرر بناء على ذلك أن يناصره، تماماً كما يقول الطفل إنه يحب أمه؛ لأنها خير أم في العالم(١)، أو كما يقدم رجل وقع في الحب تفسيراً محكماً لمشاعره الطبيعية تماماً ويصفها بأنها نتيجة عقلية للسجايا الممتازة التي تتحلى بها المرأة التي يحبها. وطبيعي أن المرشح أيضاً يبرر ترشيحه تبريراً عقلياً بنفس الطريقة. وقد قال لي مرة واحد من أكثر من عرفت من الرجال تواضعاً إنه يتصل بناخبي دائرته كثيراً "حتى أهيئ لهم الفرصة ليروا إلى أي حد أنا رجل طيب". والواقع أن العملية إذا لم يمكن تبريرها عقلياً فإنها تبدو للكثيرين غير مفهومة.

ويعتبر الملوك مرشحين مدى الحياة، وهناك فن تقليدي محكم فريد لإثارة العطف الشخصي نحوهم. فمجرد رؤية الملك، أكثر أهمية من سماعه وهو يتحدث، أو مشاهدته وهو يتصرف، ومن ثم تظهر صورته على كل عملة وطابع، وبصرف النظر عن الجمال الشخصي، تكون الصورة أوقع ما تكون أثراً إذا كان الشبه جيداً، وأي شخص يستطيع أن يتذكر عواطفه خلال السنوات الأخيرة من حكم الملكة فيكتوريا مثلا، سيتذكر أن عطفه نحوها زاد زيادة كبيرة عندما ظهرت لها صورة تشبهها تماماً على العملة في سنة ١٨٩٧ بدلا من صورة الرأس المألوفة التي كانت تحتل هذا المكان من

---

(١) عرفت فتاة صغيرة من النوع الذي يكثر التأمل بصورة غير عادية، وقد شعرت هذه الفتاة في يوم من الأيام وهي تنظر إلى أمها بنوبة عطف قوية نحوها؛ فقالت في أول الأمر: "أمي، اعتقد أنك أجمل أم في الدنيا كلها"؛ وهذه العبارة هي التفسير العقلي المألوف لمشاعرها. ولكنها عادت، بعد فترة من التفكير، تقول! "لست أدري.. ولكنهم يقولون إن الحب أعمى".

سنة ١٨٣٧ إلى سنة ١٨٨٧ أو ذلك الرسم السمج الذي كان موجوداً في السنة الأولى لليوبيل. وفي حالة الملكية يستطيع المرء أن يلاحظ أيضاً تبرير العملية كلها عقلياً بواسطة الجرائد والمؤرخين الرسميين وكتاب السيرة Biographers ورجال البلاط، وأحياناً بواسطة الملك نفسه، وفي الحقيقة تعمل النشرة اليومية التي تصدر بتفاصيل تحركات الملك على خلق انطباعات حية عن شخصيته في أذهان الناس– مما يؤدي إلى إثارة هذا النوع المعين من العطف– كلما كانت الحوادث المذكورة في النشرة جد عادية. ولكن لما كانت العاطفة التي تنشأ عن الحوادث العادية يصعب تفسيرها على أساس عقلي بحت، فإن هذه الحوادث تكتب بحيث تكشف عن حياة منتظمة ونشطة بصورة غير عادية، وعندما تتكون العاطفة يبلغ الأمر أنها توصف أحياناً بأنها نتيجة عقلية حتمية للتفكير، في عهد ملكي ظهر خلاله عدد غير عادي من المحصولات الطيبة أو الاختراعات العظيمة.

وتثار نزعة العطف أحياناً إلى درجة يصبح فيها طابعها اللاعقلي واضحاً. فقد أحب الانجليز جورج الثالث؛ لأنهم تأثروا بشدة من أنه مولود مثلهم في انجلترا؛ ولأن الوقائع التي نشرت عن حياته اليومية صادفت هوى لديهم. ومن ثم نرى "فاني بيرني" Fanny Burney تصف كيف أن الأطباء المرافقين له في العربة التي أقلته إلى "كيد"، إبان نوبة من نوبات الجنون، كانوا خائفين جدياً من أن يهاجمهم سكان قرية من القرى التي مروا عليها

إذا رأوا الملك معهم وهو تحت التحفظ[1]. وهناك عاطفة قريبة من العطف الشخصي وهي الولاء لحاكم أو لعائلة حاكمة (وهي عاطفة قد يكون أصلها راجعاً إلى أن الجماعات غير المنظمة تماماً التي كانت تضم أسلافنا من الحيوانات لم تستطع الدفاع عن نفسها ضد أعدائها، من آكلي اللحوم إلا بعد أن تحولت الغريزة العامة للعطف إلى نزعة قوية تدفعهم للسير خلف قائد والدفاع عنه (وقد أدت هذه العاطفة، المرة بعد المرة، إلى حروب أهلية مدمرة لا فائدة فيها مطلقاً).

وكثيراً ما يكون العطف مصحوباً بالخوف، وفي السياسة كثيراً ما يختلط الأمر على الناس بينهما. فنرى رجلا كان حلم حياته أن يرى الملك ويتحدث إليه، وفجأة يجد نفسه وجهاً لوجه أمام الملك؛ فلا يستطيع أن يحرك ساكناً وتعلو وجهه صفرة وينعقد لسانه، وذلك لأن أية حركة ربما كانت عرضت أحد أسلافه لبراثن أسد أو دب أو– قبل ذلك العهد– لوحش بحري من وحوش العصور الجيولوجية السحيقة، وإنها لتكون تجربة تستحق الاهتمام لو أن أحد علماء علم النفس التجريبي رتب طلبته في المعمل ووضع في رسغ كل واحد منهم جهازاً من أجهزة قياس النبض وأعد العدة لتسجيل حركات النبض الذي يصاحب إحساس كل منهم "بالإثارة" ثم يُدخل في الغرفة، دون سابق تنبيه ودون ترتيب مقصود أسقفاً، وقائداً حربياً شهيراً، وأكبر أديب على قيد الحياة، وعضواً غير مهم من أعضاء

---

(1) "مذكرات مدام دار بلاي" طبعة ١٩٠٥ المجلد الرابع ص– ١٨٤ "وحتى لو حاولوا استعمال القوة، لم يكن لديهم أدنى شك في أن أية مقاومة يبديها مهما كانت ضئيلة ستثير جميع السكان إلى المبادرة "بنجدته الوهمية" Fancied Rescue.

الأسرة المالكة. إن النتيجة التي يحصل عليها من تسجيل التغيرات الفورية للنبض، تكون ذات أهمية علمية حقيقية؛ وقد يكون من الممكن استمرار التسجيل في كل حالة ربع دقيقة مثلا، ومتابعة الآثار الثانوية للحالات المختلفة في الآراء السياسية والتربية، أو روح الفكاهة بين الطلبة.

ويتضمن احتجاج لورد بالمرستون ضد أي وصف للارستقراطية يعتمد على أساس عقلي بحت ما يكاد يكون الملاحظة العلمية الوحيدة عن الموضوع من ناحيته السياسية في الوقت الحاضر. فهو يقول: "ليس هناك أي هراء فيما يتعلق "بالجدارة" في حالة وسام ربطة الساق؛ إن صانعي الارستقراطيات الجديدة ما زالوا مع ذلك نزاعين إلى التبرير العقلي. فالحكومة الفرنسية مثلا أنشأت وساماً هو وسام الاستحقاق الزراعي وهو وسام يجب أن يحظى بالنجاح الكامل على أساس المنطق المجرد؛ بيد أنه قد بلغني أن الشريط الأخضر الذي يمثل هذا الوسام لا يؤثر مرآة مطلقاً في الناس في فرنسا".

وعلى الرغم من أن نزعة الضحك ليست مهمة نسبياً في السياسة فإنها تهيئ مثالا طيباً للطريقة التي يضطر بواسطتها السياسي العملي أن يدخل في اعتباره نزعة تمت إلى ما قبل العقلية. فواضح أن الضحك هو أثر مباشر لإدراك عدم التجانس Incongruous كما أن الارتجاف أثر مباشر لإدراك الخطر؛ ولعله جاء نتيجة أن الحيوان الذي يعتريه بعض التقلص عندما يُفاجأ بما لا يتوقع، يكون أكثر احتياطاً ضد أعدائه، أو لعله كان مجرد نتيجة عرضية لإحدى حقائق نظامنا العصبي التي كان لها

فائدة في حالات أخرى؛ بيد أن عدم التجانس يتعلق إلى حد كبير جداً بالعادة والتداعي والاختلاف الفردي بحيث أنه من الصعوبة بمكان كبير جداً أن يتنبأ هل يبدو أي تصرف بذاته مضحكاً لطبقة معينة من الناس؟ أو إلى أي حد سيطول الإحساس بعدم التجانس في أية حالة من الحالات؟ فنرى مثلا أن تصرفات يقصد بها أن تثير المشاعر العاطفية لدى الناس العاديين من بطيئ التفكير- مثل خنجر "بيرك" ونسر لويس نابليون الأليف، وبرقيات قيصر ألمانيا عن الهون والقبضات الحديدية- قد تؤدي هذا الغرض، ومن ثم تكون في النهاية ناجحة سياسياً، على الرغم من أنها تثير الضحك فوراً لدى أشخاص ممن تكون عندهم مفهوماً عن السلوك السياسي الطيب يقوم على فكرة ضبط النفس.

وكذلك يكاد يكون كل الخلاف الاقتصادي بين الاشتراكية والفردية متوقفاً على طبيعة الرغبة في التملك وحدودها. ويبدو أن هناك أسباباً وجيهة تؤيد افتراض أن هذه الرغبة هي غريزة حقيقية محددة، وليست مجرد نتيجة من نتائج العادة أو الاختيار العقلي لوسيلة الغرض منها إشباع الرغبة في القوة. فالأطفال مثلا يتشاجرون بعنف في سن مبكرة جداً على أشياء تبدو عديمة القيمة، وهم يجمعون هذه الأشياء، ويخبئونها قبل أن تتكون لديهم القدرة على تكوين أية فكرة واضحة عن مزايا الحيازة الشخصية بوقت طويل. وأولئك الأطفال الذين يربون في بعض المدارس الخيرية المعينة بدون ملكية شخصية من أي نوع كان، حتى في ملابسهم أو مناديلهم، تظهر عليهم في صحتهم وفي شخصيتهم جميع علامات الأثر السيئ الذي ينشأ عن عدم القدرة تماماً على إشباع غريزة قوية موروثة، كما

أن الأصل التطوري للرغبة في التملك يبدو في عادات كثيرة لدى الكلاب والغربان والسنجاب، ومن ثم ينبغي على بعض رجال الاقتصاد أن يعدوا لنا بحثاً ندرس فيه غريزة التملك هذه بعناية وعلى أساس كمي، فهل هي نزعة تذوي وتموت إذا لم تلق إشباعاً مثل غريزة الصيد؟ وإلى أي حد يمكن استئصالها أو تعديلها بواسطة التربية؟ وهل يمكن إشباعها بواسطة نوع من أنواع الحكر، أو حق الاستغلال مدى الحياة، أو شيء مثل الملكية الموحدة التي توجد في المؤسسات الجمعية، أو بواسطة توفير الحدائق العامة؟ وهل يتطلب إشباعها أشياء مادية مرئية مثل الأرض والمنازل، أم هل تكفي حيازة شيء مثل أسهم شركة سكك حديدية في المستعمرات؟ وهل يحس الناس بعدم وجود حقوق الملكية المطلقة فيما يتعلق بالمنقولات الشخصية (مثل الأثاث والحلي) أكثر مما يحسون به فيما يتعلق بالأرض والآلات؟ وهل تختلف درجة الغريزة واتجاهها اختلافاً واضحاً بين الأفراد المختلفين أو الأجناس المختلفة أو بين الرجل والمرأة؟

وحتى يتم مثل هذا البحث فإن رأيي الشخصي المؤقت، هو أن غريزة الملكية يمكن إشباعها بواسطة شيء يتفق على الادعاء بأنه ملكية مظهرية مثل كثير من الغرائز التي ترجع أصولها التطورية إلى عهود مبكرة جداً، مثل المحافظة على صحة قطة لا تتغذى إلا باللبن، بأن يسمح لها بإشباع غريزة الصيد لديها باللعب "بالمكب" آلة الحياكة، أو كما يشبع موظف مدني مسالم غريزة القتال والمغامرة لديه بلعب "الجولف". وإذا كان الأمر كذلك، ورئي لأسباب أخرى أن إشباع غريزة التملك عن طريق حيازة العبيد أو الأرض الحرة مثلا– أمر غير مرغوب فيهن فلنا أن نفترض

أن قدراً كبيراً من الشعور بالملكية يمكن أن يتمتع به الناس في المستقبل، حتى من كان هذه الغريزة عندهم قوية بصورة غير عادية، عن طريق جمع الأصداف أو بطاقات البريد المصورة.

والحال أن غريزة التملك هي إحدى حالتين هجر فيهما الاقتصاديون الكلاسيكيون ما درجوا عليه، من معالجة جميع الرغبات باعتبارها وسائل قصد بها الحصول على "المنفعة" أو "الثروة". فقد قالوا إن إشباع غريزة الملكية المطلقة بمنح الفلاحين ملكية الأرض قد حول "الرمال إلى ذهب" على الرغم من أن الأمر تطلب منهم قدراً من العمل، مقابل كل وحدة من وحدات الدخل أكبر مما كانوا يبذلونه كأجزاء. والحالة الأخرى كانت غريزة العطف العائلي، وهذه أيضاً ما زالت بحاجة إلى بحث خاص في بواعثها وتنوعها وحدودها؛ ولكن الاقتصاديين الكلاسيكيين عالجوها على أنها مطلقة وغير متنوعة، فتناولوا "الرجل الاقتصادي" الذي لا صلة تربطه ببقية النوع البشري أكثر من صلة الذئب المنفرد، على أنه يحس بشعور دائم من التضامن الكامل مع "عائلته"، وواضح أنهم كانوا يفترضون أن العائلة مكونة من أولئك الأشخاص الذي يعد الرجل مسئولا عنهم قانوناً في أوروبا الغربية؛ ولم تُبذل أية محاولة لمعرفة هل تمتد الغريزة إلى أقرباء الدرجة الثالثة.

وكذلك لابد لأي بحث في النزعات السياسية يهدف نحو الكمال أن يتضمن على الأقل غريزة القتال (مع الدور الذي تلعبه بالاشتراك مع

العطف والولاء في تكوين الأحزاب)، وغرائز الشك وحب الاستطلاع والرغبة في التفوق.

ويزيد التأثير المباشر لجميع هذه النزعات الأولية زيادة كبيرة عندما تكون "نقية"، أي عندما لا تكون مصحوبة بنزعات أخرى منافسة أو مضادة. وهذا هو السبب الأساسي في أن الفن الذي يهدف نحو إثارة عاطفة واحدة في كل مرة، يؤثر في معظم الناس في سهولة أكثر جداً مما تفعل الحياة الحقيقية المتنوعة التأثير. وقد جلست ذات مرة في مسرح من مسارح الضواحي بين مجموعة من جنود المستعمرات، جاءوا من أفريقيا الجنوبية بمناسبة تتويج الملك، وكانت المسرحية هي "أولادنا"؛ وفي خلال فترات الاستراحة وصف لي جاري، دون أن يبدو عليه أي تأثر، المنظر البشع في "تويفونتاين" بعد أن اكتسبح "دي ويت" المعسكر البريطاني في صبيحة يوم عيد الميلاد سنة ١٩٠١– من ذبح رجال المليشيا وهم سكارى، وربط سائقي العربات من قبائل "الكافير" إلى عرباتهم وإشعار النار فيها. وارتفعت الستار ثانية، وبعد خمس دقائق رأيت جاري يبكي عطفاً على ما أصاب شابين مكتملي الصحة من عنت على خشبة المسرح بأن اضطرا إلى أكل طعام رديء. إن إحساسي بالعطف على رجال المليشيا وسائقي العربات من "الكافير" كان "نقياً"، بينما كان إحساسه محملا بما يجول في ذاكرته من حقد عنصري وثورة المعركة والازدراء لعدم كفاية البريطانيين، ومن ناحية أخرى كان إحساسه بالعطف على شخصيات المسرحية– على نقيض إحساسي– غير مصحوب بشعور النقد للأصول

المسرحية والتمثيل غير الجيد والإحساسات التي تمت إلى منتصف العهد الفيكتوري.

إن هذا التأثير الكبير المباشر للعاطفة النقية والصناعية، بمقارنتها بالعاطفة المختلطة المتجسدة، هو الذي يفسر المبدأ التقليدي لمحترفي السياسة من أنه أفضل للمرشح ألا يعيش في دائرته الانتخابية. بيد أنه إذا استطاع أن يتقدم باعتباره "المرشح المحلي" فإن في ذلك ميزة، ولكن طابعه المحلي يجب أن يكون مجرد وسيلة، وأن يتكون من استئجار منزل كبير كل عام يعيش فيه حياة مرتبة بعناية، بحيث يمثل فيها المضيف الكريم؛ فإنه إذا كان مقيما بصفة دائمة في دائرته الانتخابية فقد تكون بعض الأشياء التي لا تسيء في ذاتها- مثل اختياره للتجار الذين يتعامل معهم أو قبعات أطفاله وإصابتهم بمرض الحصبة أو مشاكله مع أقربائه- غير متفقة مع الصورة التي يريد أن يعطيها للناخبين عن نفسه، وتفسد الأثر الذي يتركه في نفوسهم. إننا إذا استطعنا بمساعدة آلة زمنية أن نرى لفترة وجيزة تلك الفتاة المصرية- التي أتلفت طرف حذائها زحفاً على البلاط- حية فقد نجدها تتصرف بطريقة لطيفة فيزيد ألمنا لموتها. ولكن الأرجح أنها حتى لو كانت في الواقع فتاة صغيرة لطيفة جداً فإن ألمنا لموتها لن يزيد.

بيد أن هذه السهولة الكبرى في إثارة العواطف عن طريق العرض الفني- بمقارنتها تلك النتائج التي تنشأ عن الملاحظة العادية- يجب أن تدرس في علاقاتها بحقيقة أخرى، وهي أن النزعات تتنوع في قوتها الدافعة وفي عمق الاضطراب العصبي الذي تحدثه بنسبة قدم عهدها بالظهور في

ماضينا التطوري وليس بنسبة أهميتها في حياتنا الحاضرة. فنحن لا نستطيع مطلقاً أن نقاوم نزعة رد الفعل العصبي والوعائي مثل سيل اللعاب وارتجافة الأطراف وطرفة العين التي نشترك فيها مع بعض أبسط الفقريات، كما أننا لا نستطيع إلا بصعوبة مقاومة الغريزة الجنسية وغرائز الطعام والغضب والخوف التي نشترك فيها مع الحيوانات العليا. ومن ناحية أخرى، يصعب علينا أن نطيع باستمرار النزعات التي تصحب الصور العقلية التي نكونها بواسطة الاستدلال والتداعي. فإن رجلا ما قد يكون مقتنعاً، بواسطة سلسلة طويلة من التفكير المنطقي البات، بأنه سيدخل النار إذا زار منزلا معيناً، ومع ذلك فقد يزور المنزل إرضاء لحنين نصف شعوري يخجله أن يعترف بوجوده. وربما يكتسب اعتقاده الأول قوة جبرية عندما يقوم واعظ بتصوير الجحيم له، بحيث يلبسه ثوب الحقيقة عن طريق التصوير المادي للنار والعذاب؛ بيد أن هذه القوة قد تنهار سريعاً عندما تضعف ذاكرته، فإن الوصف مهما كان واضحاً يكون أثره ضئيلا إذا قورن بأثر لمسة من الألم الحقيقي. وفي المسرح مثلا قد يبكي ثلاثة أرباع النظارة؛ لأن العاطفة النقية سهلة، ولكن لأن العواطف غير المباشرة[١] سطحية فإن قلة ضئيلة منهم هي التي تظل متأثرة بعد أن تذهب إلى منازلها بحيث يستعصى عليها النوم أو حتى تفقد شهيتها في تناول عشاء متأخر. فصديقي الجندي القادم من أفريقيا الجنوبية نسى دموعه التي ذرفها على "أولادنا" بمجرد أن جفت

---

(١) العاطفة غير المباشرة Second Hand Emotion هي الناشئة عن تجربة منقولة وليست عن تجربة مر بها الشخص نفسه.

عيناه في الغالب. كما أن الطابع العابر[١] البهيج للعواطف التراجيدية الناشئة عن قراءة القصص أمره معروف تماماً. فإن رجلا ما قد يبكي لقصة سينساها بعد ساعتين أو ثلاث ساعات، على الرغم من أنه هو نفس قد يجن أو تتغير شخصيته بقية حياته إذا تعرض فعلا لتجارب أقل هولا من تلك التي قرأها، تجارب قد لا يترتب عليها في ساعتها بكاء أو أي تأثير عصبي آخر.

وكل من هذين النوعين من الحقائق، من الأهمية السياسية بالمكان الأول في تلك المجتمعات الحديثة الكبيرة التي يصل فيها تتبع الأحداث التي تبعث على التصرف السياسي إلى الناخبين عن طريق الصحف. والأثر العاطفي للصحافة أسهل حتى من المسرح، لأنه نقي، وعابر؛ لأنه غير مباشر. فالمعارك والمجاعات وجرائم القتل ونتائج بحث حالات الفقر المدقع تعرضها جميعاً الصحافة في قالب أدبي، مع العناية باختيار تفاصيل النشر. ومن ثم فإن أثرها يظهر مباشرة في نصف الساعة التي تلي الإفطار لدى الطبقة المتوسطة، أو في الفترة الأقصر طولا التي يقضيها العامل في قراءة جريدته الأسبوعية صباح كل أحد. ولكن بعد أن تقرأ الجريدة تذوي الآثار العاطفية بسرعة.

ولهذا السبب يحس أي مرشح في الانتخابات، بغرابة الظروف التي يصل فيها ما يطلق عليه البروفسور جيمس "الإحساس الحاد بالواقع

(١) العاطفة العابرة Transitory Emotion وهي التي تزول بسرعة.

الفعال"[١]– أولا يصل– إلى البشر في مدينة تقوم على الصحف. وقد كنت أسير مرة في أحد الشوارع إبان آخر انتخابات خضتها أفكر في القضايا الحقيقية التي ينطوي عليها الموقف، وأقارنها بضباب العبارات الصحفية الغامض، والنزعات النصف الشعورية للعادة القديمة، والريبة الحديثة التي يتكون منها جو الانتخابات؛ وعند أحد المنعطفات قابلت فتى يناهز الخامسة عشرة عائداً من عمله، وما أن رآني حتى علا وجهه البشر باهتمام حقيقي؛ وعندئذ وقفت فقال لي: "مستر والاس إني أعرفك، فأنت الذي وضعت الانواط على صدري" وطوال ذلك اليوم لم تترك المبادئ أو الحجج السياسية أثراً في الناخبين، ولكن العاطفة التي أثارتها الواقعة المجسدة وهي أني في إحدى الحفلات المدرسية وضعت نوطاً للتفوق في المواظبة، على صدر فتى– كان لها كل الحدة التي للتجربة المباشرة.

وطوال فترة الانتخابات يحس المرشح في كل خطوة بالفرق الهائل في ثبات دعائم عالم الواقع اليومي بالنسبة لمعظم الناس– وهو العالم الذي يلمسونه بأنفسهم– إذا قورن بعالم الاستنباط والأفكار غير المباشرة الذي يدركونه عن طريق الصحف. فأي عضو في المجلس الاستشاري لمدينة لندن مثلا، عندما يقترب موعد انتخاباته ويبدأ في الانسحاب من عمله اليومي في اللجان الإدارية إلى سحب الحملة الانتخابية، يجد أن الموظفين الذين يخلفهم وراءه في دائرة عملهم اليومي المحدودة وآمالهم ومخاوفهم فيما يتعلق

(١) إن المأساة الأخلاقية في الحياة البشرية تكاد تكون كلها ناشئة عن انقطاع الحلقة التي ينبغي أن تربط عادة بين رؤية الحقيقة والتصرف، وعن أن هذا الإحساس الحاد بالواقع الفعال لا يلتصق بأفكار معينة؛ وليسم جيمس "مبادئ علم النفس" المجلد الثاني ص ٥٤٧.

بمرتباتهم يبدون له أقرب منه بكثير إلى الحياة الحقيقية، وتبدو له المرأة العجوز التي تقف أمام مسكنها في شارع حقير، وهي ترفض أن تصدق أنه ليس مأجوراً فيما يقوم به من اتصالات ومحادثات، والتاجر الناجح الطيب القلب الذي يقول له بكل بساطة: "أظن أنك تجد السياسة تسلية كثيرة النفقات" واقفين على أرض الحقيقة في ثبات ورسوخ. ومهما أكد لنفسه مراراً وتكراراً أن الحقائق الكبرى في جانبه، وأن الناس المنهمكين في عملهم الذين يراهم حوله لا يهتمون إلا بالمظاهر الزائلة، فإنه لا يلبث أن يحسن المرة تلو المرة بأنه هو الذي يعيش في عالم الأطياف.

ويزيد من هذا الإحساس أن المرشح مضطر لأن يعيد باستمرار نفس المناقشات ويثير في نفسه نفس العواطف، وينتج عن هذا التكرار إحساس كئيب بعدم الواقعية. فالوعاظ الذين يعيدون نفس الموعظات كل يوم أحد، يجدون أيضاً أن فترات الإثارة تتعاقب وفترات الجفاف في المشاعر. وحتى بين الناخبين قد ينشأ عن تكرار نفس الأفكار السياسية ملل. ويبدو أن السبب الرئيسي لما يحدث المرة بعد المرة من تغير في اتجاه نتائج الانتخابات، هو أن الآراء التي يعتنقها الناس بحماسة تصبح بعد سنة أو سنتين عتيقة خامدة، وأن الآراء الجديدة تبدو غضة وحية.

إن الأمر يتطلب حقاً بحثاً يقوم به أحد علماء النفس المدربين عن الظروف التي يبدو فيها على جهازنا العصبي عدم تحمله للمشاعر والعواطف عندما تتكرر. وواضح أن الأمر له صلة بالعوامل الفسيولوجية التي تسبب الدوخة والحساسية ودوار البحر.. الخ. بيد أن أشياء كثيرة

"طبيعية"- أي تلك التي جربناها خلال جزء غير قليل من العصور التي كان نظامنا العصبي ينمو إبانها- يبدو أنها لا تؤثر فينا على ذلك الوجه. فنبضات قلوبنا وطعم الماء وبزوغ الشمس وغروبها، أو شرب اللبن لدى الطفل وكذلك وجود أمه وأخوته، لا تبدو مملة بصورة مزعجة إذا كنا في صحة جيدة. ولكن الأشياء "الصناعية" مهما كانت ممتعة في أول الأمر- مثل نغمة من نغمات "البيانو" أو أنموذج ثوب أو تحية شخص نعرفه- يغلب أن تصير مما لا يحتمل إذا تكررت مراراً بنفس الصورة تماماً. والجريدة تعد شيئاً صناعياً بهذا المعنى، وأحد فنون الكاتب الصحفي يتكون من عرض وجهات نظره في تلك الصورة من التكرار الذي يقرب باستمرار من حدود الرتابة ولكنه لا يتعداها أبداً، مثل التسلسل الموسيقي، وكذلك المعلنون قد اكتشفوا الآن أنه مما يعود عليهم بالفائدة أن ينوعوا الرتابة التي تؤثر بها اللافتات على العين بأن يطبعوا النسخ التي يتعلق بعضها بالقرب من البعض الآخر بألوان مختلفة، أو يفعلوا ما هو أفضل من ذلك- بأن يعرضوا أحداثاً مختلفة في صورة تسلسل قصصي.

والمرشح هو أيضاً شيء صناعي. فإذا عاش وعمل في دائرته الانتخابية، فإن المنظر اليومي لرجل أعمال- هو في ظروف أخرى موضع الإعجاب- وهو جالس في عربة من عربات الدرجة الأولى من قطار الساعة الثامنة والدقيقة ٤٧ صباحاً في نفس الوضع ويقرأ نفس الجريدة قد ينشأ عنه إحساس طفيف غير مميز من عدم الارتياح بين ناخبي دائرته، وإن كان لا ينشأ عنه أي إحساس مماثل لدى زوجته التي علاقته بها "طبيعية". ولهذا السبب نفسه، على الرغم من أنه قد يعلن أنه "نفس العضو القديم

يقف على نفس المنصة القديمة" عندما تأتي الانتخابات، إلا أنه ينبغي أن يكون حريصاً على تجنب الرتابة بأن يدخل تغييراً طفيفاً على هيئته وطريقة إلقائه لأحاديثه وتفاصيل بيانه عن معتقده السياسي.

وهناك حقيقة أخرى تتصل اتصالا وثيقاً بعدم تحملنا للتكيف العاطفي المتكرر وهي الرغبة في الخصوصية Privacy[1]، وهي رغبة واضحة حتى تكاد تأخذ طابع الغريزة المحددة، ويعارضها من الناحية الأخرى الخوف من الوحدة، والظاهر أن أجدادنا عاشوا خلال العصور التي تكون فيها جهازنا العصبي وأصبح ثابتاً، في جماعات عائلية مفككة النظام، تتصل في مناسبات لأغراض معينة بجماعات قبلية أكبر منها ولكن نظامها أكثر تفككاً. ولم يكن هناك من ينام بمفرده، لأن العائلة– التي كانت تتسم إلى حد ما بطابع عدم التعدد في الأزواج– كانت تجتمع مساء في كهف أو كوخ يأويها. والمفروض أن البحث عن الطعام الذي كان يستغرق طول النهار، لم يكن يتم في وحدة كاملة أو رفقة مستمرة. وحتى إذا كانت الأنثى تترك في المأوى مع الصغار، فإن الذكر كان يتبادل التحية المقتضبة مع من يعرفهم بضع عشرات المرات في اليوم الواحد، أو يشترك مع آخرين في مهام مشتركة. ومن وقت لآخر– حتى قبل بلوغ اللغة كامل نموها– كانت تتم اجتماعات تضم بضع مئات ويسودها اللغط المدوي، أو تجتمع قبائل متعارضة للقتال.

---

(1) يمكن استعمال ألفاظ أخرى تؤدي معنى Privacy في هذا الموضع، ولكن المؤلف استطرد في استعمالها إلى معان لا تحتملها كلمة عربية واحدة. المترجم.

ولا يزال من العسير جداً على الشخص العادي أن يتحمل اتصالا بالآخرين، أقل من ذلك كثيراً أو أكثر من ذلك كثيراً. ويجد معظم الناس من العسير عليهم أن يناموا في منزل خال مهما اطمأنوا إلى سلامتهم فيه، كما أن بقاءهم في وحدة مطلقة أكثر من ثلاثة أيام يكبدهم ضيقاً. وحتى العادة لا تستطيع أن تغير من هذا الأمر كثيراً. فإن أي شخص يتطلب منه أن يخضع لفترات متزايدة من الحبس الانفرادي- يصاب في الغالب بمس من الجنون بمجرد إذا أرغم على البقاء وحيداً لمدة عامل كامل بلا انقطاع. ولا يستطيع مستوطن في أرض نائية، حتى إن كان ابن مستوطن ولم يعرف طريقة أخرى من الحياة غير تلك التي يعيشها- أن يتحمل الحياة إلا إذا كان هناك إلى جانب اتصاله اليومي بعائلته مناسبات أسبوعية يتبادل فيها الحديث مع أحد جيرانه أو أحد الغرباء، وقد يتحمل مشاق رحلة طويلة خطرة لكي يتمتع بضوضاء الجماهير وضجيجها مرة في السنة.

بيد أنه من ناحية أخرى، لا يتحمل الجهاز العصبي لدى معظم الناس توالي تكرار ذلك التكيف العقلي والعاطفي الذي يتطلبه لقاء أشخاص جدد؛ مع أن شيئاً من هذا اللقاء يروح عن النفس ويعد ضرورياً. ومن ثم يستطيع المرء أن يلاحظ الناس في المدن الحديثة الكبرى يحاولون بطريقة نصف شعورية أن يحافظوا على نفس النسبة بين الخصوصية Privacy والاتصال التي كانت سائدة بين أجدادهم في الغابات، كما يستطيع المرء أن يلاحظ أيضاً الظهور الذي لا ينقطع للمقترحات، أو التجارب التي تغفل تماماً الحقائق الأولية للطبيعة البشرية في هذا المضمار. ويحول الاتجاه الفكري المألوف لدى كتاب "المدن الفاضلة" السياسية بينهم وبين رؤية أي

"سبب عقلي" يمنع الناس من أن يجدوا السعادة والاقتصاد في نوع من الحياة العائلية الممتدة على نطاق هائل. ولعل الكاتب نفسه في أعظم لحظات خياله سموا لا يدرك أن به أية حاجة للخصوصية. إذ أن عواطفه تكون في حالة من الرحابة يستطيع المرء- دون توهم- أن يرجعها إلى الجو العاطفي الذي كان يسود الاجتماعات الصاخبة لأجداده في المرحلة قبل الإنسانية، وهو على استعداد، طالما ظل في هذه الحالة، لأن يحتضن العالم كله بين ذراعيه. أما ما لا يدركه فهو أنه لا يستطيع، ولا يستطيع أي شخص آخر، أن يحتفظ بنفسه إلى الأبد في هذا المستوى. ففي كتاب وليم موريس "أخبار من العدم" أو "أخبار من لا أين" " News From Nowhere" تمتد عادات الحياة العائلية إلى الشارع ويتحدث الطالب الذي يخرج متعباً من المتحف البريطاني مع جامع القمامة العطشان. وأتذكر أني قرأت مقالة كتبها حوالي عام ١٥٨٠ أحد الاشتراكيين المسيحيين الأوائل يقول فيها إنه كان لتوه راكباً سيارة عامة في شارع "أكسفورد" وإنه لاحظ أن السيارة عندما مرت على جزء من الشارع استبدل فيه بالرصف بالبلاط، الرصف "بالإسفلت"- التفت جميع الركاب وتبادلوا الحديث ثم قال "يوماً ما سيكون شارع أكسفورد كله مرصوفاً "بالإسفلت" وعندئذ ستتحول السيارة إلى ناد غير رسمي ممتع؛ لأن الناس سيستطيعون أن يسمعوا بعضهم البعض". وجميع طرقات لندن مرصوفة بالخشب في الوقت الحاضر، ويستطيع الناس وهم جلوس فوق مقاعدهم في أعلى السيارات العامة أن يسمعوا بعضهم البعض وهم يتحدثون همساً؛ بيد أنه ما من

شيء، أقل من حادثة قاتلة، تعتبر مبرراً كافياً لأن يتحدث أحد الركاب إلى جاره.

ولم تُنشأ النوادي في لندن من أجل رخص الأسعار في غرف جلوس ومطابخ مشتركة وما فيها من راحة بقدر ما أنشئت لكي تجمع جماعات من الناس يقابل كل منهم الآخرين في اتصال اجتماعي منطلق. ويستطيع المرء أن يتبين من كتاب تاكري "كتاب محبي الظهور" أو الأدعياء أو المتكلفين "Book of Snobs" وفي قصص المعارك التي تدور في نادي تاكري نفسه– المصاعب التي ترتبت على هذه الفكرة. ويرجع نجاح النوادي في الوقت الحاضر إلى أن هناك قانوناً غير مكتوب في كل ناد منهم تقريباً يقضي بأنه يجب على أي عضو ألا يتحدث إلى أي عضو آخر إلا إذا كان أحد معارفه الشخصيين. وكان السبب الأساسي في انهيار التجارب الشيوعية التي لا حصر لها والتي قام بها "فورييه" و"روبرت أوين" وغيرهما هو عدم توفر الخصوصية Privacy. فإن الشركاء كانوا يثيرون أعصاب بعضهم البعض. وفي تلك الصفحات المشوشة من كتاب "السياسة" التي ينتقد فيها ارسطاليس شيوعية أفلاطون من وجهة نظر التجربة، يبدو نفس الشيء بوضوح: "من العسير أن يعيش الناس بعضهم مع بعض في جماعة"؛ وكان المستوطنون الشيوعيون "يجادلون بعضهم البعض باستمرار في أبسط الأشياء المألوفة"؛ "وكثيراً جداً ما نختلف مع أولئك العبيد الذين بينهم وبيننا اتصال يومي"[١].

(١) "السياسة" الكتاب الثاني الفصل الخامس.

إن "مدارس الإحسان" "Charity Schools" من سنة ١٧٠٠ إلى سنة ١٨٥٠ كانت بمثابة تجارب فيما يترتب من نتائج على عدم السماح لغريزة "الخصوصية" المتميزة تماماً بأي مجال؛ وليس فيما يترتب على عدم السماح بأي متنفس لغريزة التملك وحدها. ويجب أن نعزو جزءاً من آثارها العصبية والأخلاقية البالغة السوء إلى ذلك. وقد استطاع التلاميذ في المدارس الداخلية العامة المعاصرة أن يوفروا لأنفسهم شيئاً من الخصوصية" بإتباع عادات اجتماعية غريبة وقاسية أحياناً؛ ومنذ ذلك الوقت أمكن التوسع في هذا المجال عن طريق نظامي "حجرات المذاكرة" و"المساكن" بيد أنه يبدو أن التجربة تدل على أن المدرسة النهارية، بما فيها من تنوع بين البيت والفصل الملعب، أكثر ملاءمة لحقائق الطبيعة البشرية العادية خلال فترة الطفولة من المدرسة الداخلية.

وهذه الحاجة الغريزية إلى الخصوصية موضوع آخر يستحق دراسة خاصة مفصلة. وهي تختلف اختلافاً كبيراً جداً بين الأجناس المختلفة، ونستطيع أن نفترض أن اشتداها إلى حد كبير لدى أهل شمال أوربا بمقارنتهم بأهل الجنوب قد يكون راجعاً إلى أن الأجناس التي تضطر إلى البقاء فترة طويلة أو قصيرة من العام داخل مساكنها تكيف نفسها بيولوجياً طبقاً لمعيار مختلف في هذا المجال، وواضح أيضاً أن طبيعتنا العاطفية، وليست أجهزتنا الفكرية أو العضلية الخاصة بالكلام، هي التي يلحقها التعب أسرع من غيرها. فالثرثرة الخفيفة، حتى بين الغرباء، التي لا ينفعل فيها أحد الطرفين أقل إرهاقاً بكثير من الحديث الذي فيه ألفة، والذي يتسم بطابع عاطفي بعض الشيء. والمثل المسرحي الذي يقبل

البديل الآخر في "بدعة ديدرو" "Diderot's Paradox" ويحس بدوره، يرجح أن ينهار من شدة الإرهاق أسرع جداً من الممثل الذي يكتفي بالتظاهر بالإحساس به ويحتفظ بحياته العاطفية لنفسه.

بيد أن السياسة الديموقراطية هي المجال الذي أهملت فيه الخصوصية أكثر ما يكون. وهي المجال الذي تُعد فيه "الخصوصية" أصعب ما تكون وأهم ما تكون. وفي أمريكا اتفق جميع المهتمين على أن هناك خطراً جدياً في اعتبار السياسي تجسيما مجرداً لإرادة الشعب، وأن لجميع المواطنين فيه حقاً متساوياً لا ينفصل عنهم، وأن عليه أن يستقبل كل إنسان بترحيب حار مخلص بدرجة متساوية. وفي انجلترا عمل تقليدنا الأرستقراطي نسبياً على المحافظة بعض الشيء على عادات أكثر قرباً من طبيعة الإنسان الحقيقية فيما يتعلق بالعلاقة بين النائب وناخبي دائرته. فإن سياسياً انجليزياً في حفل عام لا يزال يُسمح له إذا كان متعباً بأن يقضي وقته في تجاذب أطراف الحديث مع بعض أصدقائه في ركن بعيد من الغرفة بدلا من أن يقضيه في مصافحة عدد لا يحصى من الضيوف الذين لا يعرفهم، وتبادل جمل عابرة لا طائل من ورائها معهم. بيد أن هناك خطراً حقيقياً يهدد بإلغاء هذا التقليد الخاص "بالخصوصية" في الديموقراطية الإنجليزية يرجع إلى سبب بسيط، هو اتصاله بالسلوك الأرستقراطي. فإن سياسياً عمالياً شاباً ينتظر منه أن يعيش في ظروف من الألفة العامة أكثر من نظيراتها في أمريكا. فمن الجائز أنه قد ترك لتوه عمله في المصنع، وأصبح عليه أن يكيف أعصابه وصحته البدنية طبقاً لمطالب العمل الذهني الشاقة. فينتظر منه أن يستقبل كل زائر في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل بنفس

الروح الطيبة، وأن يكون مستعداً دائماً لأن يشارك أتباعه حماستهم، أو أن يبعث فيهم الحماسة. وبعد سنة أو سنتين يجد الرجل ذو الجهاز العصبي الحساس أن المهمة مستحيلة. وفي مبدأ الأمر يقبل هو وأصدقاؤه ما يبدو عليه من علامات الإرهاق العصبي باعتبارها دليلا على إخلاصه. فيصال أولا "بمرض القسيس" ويصير هستيرياً لامع العينين، في تلك الحالة التي لا يكف فيها عن الحديث طوال يومه إلى مجموعات متعاقبة، من المتأثرين بحاله عن عمله فوق طاقته، وتسوء صحته فعلا على الرغم من أنه لا يقوم بعمل فيه مجهود لمدة ساعة واحدة باستمرار في اليوم. وقد عرفت مرة أحد منظمي المظاهرات في حالة يعتقد فيها أنه لا يستطيع إلقاء خطبة دعاية إلا إذا عزف له أحد عمال المناجم من المعجبين به جداً– وكان يقيم في كوخه– نشيد المارسيلييز على الأرغن الصغير قبل أن يبدأ في خطبته. وكثيراً ما ينتهي مثل هذا الرجل إلى الإدمان على الخمر. وعلى أي الأحوال فهو معرض لصور محزنة من الانهيار المعنوي مثل قساوسة "الايست إند" الذين يحاولون أن يعيشوا نفس الحياة.

بيد أن مثل هؤلاء، وهم الذين لا يصلحون للحياة بدون "خصوصية" لا يعيشون. ولكن لعل الأخطار السياسية التي تأتي من أولئك الذين يصلحون نسبياً لمثل هذه الحياة أشد. فأي شخص ذهب إلى أمريكا، ووقف بين الجمهور في محكمة فيلادلفيا، أثناء النظر في قضية سياسية، أو رأى آلاف الرسوم "الكاريكاتورية" في مسابقة لها اتصال بنشاط جماعة "تاماني" سيجد أنه قد تكوّنت في ذهنه صورة واحدة على الأقل لأولئك الذين استطاعوا الحياة دون "خصوصية". رجال أقوياء

البنية، يتمتعون بذلك الفك الكبير، والفم المسترخي الذي يتميز به المتحدث المسيطر، تدربوا سنين طويلة خلف حانات الدرجة الأولى، وتعلموا أن "يبيعوا بثمن بخس ما يجب أن يكون أثمن الأشياء". ولكن حتى هؤلاء يبدون كالثمل الذي لن يعيش حتى يبلغ سن الشيخوخة.

ويجول بخاطر المرء أنماط أخرى أقل بشاعة من السياسي بدون "خصوصية"، مثل الخطيب الذي لا يفتأ يعيد الليلة بعد الليلة النجاح المسرحي الذي تحظى به شخصيته، ويحتفظ لنفسه بما يعاوده من نوبات السأم المرهق كما يفعل الممثل؛ وكذلك المنظِّم المشغول الذي لا يكف عن الكلام، ويعتبر أنها متعة ما بعدها متعة أن يتصدى لقيادة الحديث في أربعة اجتماعات في الأسبوع. بيد أنه ليس من بين هؤلاء جميعاً من لا تكون حالته أفضل، من ناحية صحته، وناحية قدرته على العمل، إذا أرغم على الانسحاب لمدة ستة أشهر من الحياة العامة، وإنتاج شيء ما بيده وذهنه، أو حتى على البقاء في منزله أو التفكير.

وهذه الحقائق، في حدود تمثيلها للاضطراب العصبي الناجم عن بعض الظروف المعينة للحياة في الجماعات السياسية، تتصل أيضاً اتصالا وثيقاً بالنقطة الوحيدة في علم النفس الخاص بالسياسة التي حظيت باهتمام كبير، وهي ما يسمى "سيكلوجية الجماهير" التي كتب عنها المرحوم مستر "تارد" ومسيو "لوبون" وغيرهما.

ففي حالة الكائنات البشرية– كما في حالة الحيوانات الاجتماعية وشبه الاجتماعية الأخرى– عندما يشترك أفراد عديدون بينهم اتصال

مادي اشتراكاً واعياً في النزعات البسيطة، وخاصة تلك التي تتعلق بالخوف والغضب، فإن هذه النزعات قد تزداد حدتها بصورة هائلة، وتترتب عليها اضطرابات عصبية تتسم بطابع العنف. وللمرء أن يفترض أن هذه الحقيقة، مثل حقيقة وجود الضحك، كانت أصلا نتيجة عرضية غير مرغوب فيها للجهاز الخاص برد الفعل العصبي، وأنها ظلت باقية؛ لأنه عندما كان القطيع يدرك خطراً مشتركا (مثل حريق الغابات أو هجوم حيوانات متوحشة، كان الهرب الجماعي هو خير فرصة لنجاة الغالبية؛ على الرغم من أن ذلك قد يؤدي إلى نتائج مميتة بالنسبة للأفراد الضعاف في القطيع.

وتوحي مشاهداتي في الحياة السياسية الانجليزية، بأن هذا الذعر الناجم عن مزيج من الإثارة العصبية والاتصال المادي ليس من الأهمية بمكان كبير في الدولة القومية الحديثة. فلندن في القرن العشرين تختلف تماماً عن باريس في القرن الثامن عشر وعن فلورنسا في القرن الرابع عشر ولو لسبب واحد فقط، هو أنه من العسير جداً أن يجتمع جزء كبير من المواطنين في ظروف تنشأ عنها "سيكلوجية الجماهير" الخاصة.

ولقد رأيت مرة مائتي ألف شخص مجتمعين في "هايد بارك" لأجل مظاهرة عمالية، وقد بدت المنصات المتناثرة والهواء النقي والمساحة الواسعة من الحشيش، بيئة غير مناسبة لإنتاج إثارة غريزية بحتة، وتتسم مثل هذه الاجتماعات في لندن بطابع يتميز بهدوء الأعصاب والسكينة؛ بيد أن حشداً من الناس في شارع ضيق يكون أقرب احتمالا لأن "يفلت معياره"، ويستطيع المرء أن يرى بضعة آلاف من الرجال في قاعة كبيرة يصلون إلى

حالة تقترب من هياج مرضي حقيقي في مناسبة مثيرة، وعندما يكونون بين يدي خطيب مدرب، ولكنهم عندما يخرجون من القاعة ينغمسون في محيط لندن البارد ويذوب هياجهم في لحظة. والغوغاء الذين استولوا على الباستيل ما كانوا ليبدوا أو يشعروا بأنهم قوة لا تقاوم إذا وجدوا أنفسهم في أحد شوارع مانشستر المزدحمة؛ بيد أن مثل هذه الوقائع، تختلف كثيراً بين الأجناس المختلفة، وقد تكون المغالاة التي يبدو أن المرء يلاحظها عندما يقرأ ما كتبه علماء الاجتماع الفرنسيون في هذه النقطة راجعة إلى أن مشاهداتهم كانت بين جنس لاتيني وليست بين جنس شمالي.

لقد تناولت حتى الآن النزعات التي تصورها السياسة الداخلية في الدولة الحديثة؛ ولكن لعل أهم جزء في سيكلوجية النزعات السياسية كلها ليست تلك التي تتعلق بالتأثير العاطفي لرعايا أية دولة على بعضهم البعض، بل تلك التي تتصل بالمشاعر العنصرية التي تظهر في السياسة الدولية. فمستقبل السلام في العالم، يتوقف إلى حد كبير، على مسألة هل لدينا حقيقة، كما يقال أحياناً ويُفترض كثيراً، عطف غريزي نحو الكائنات البشرية ذات الملامح واللون التي تشابه ملامحنا ولوننا مصحوباً بكراهية غريزية لأولئك الذين لا يشبهوننا. ومن العسير إصدار حكم قاطع ثابت في هذه النقطة، حتى يقوم علماء النفس بفحص الأدلة الموجودة بعناية. ولكني أميل إلى الاعتقاد بأن حالات الكراهية العنصرية، والعطف العنصري القوية، والواضحة البساطة التي يمكن بكل تأكيد أن نجدها، ليست راجعة إلى غريزة عامة محددة بذاتها، ولكنها نتيجة عدة غرائز متميزة وضعيفة نسبياً قد ربط بعضها ببعض، وقواها أو زادها حدة العادة

والتداعي. وقد سبق أن سقت الحجة على أن غريزة العطف السياسي يثيرها الإدراك الواضح لموضوعها. ولما كان، بناء على ذلك، أسهل على الناس– وعلى الأقل غير المتعلمين منهم– أن يدركوا وجود كائنات تشبههم من أن يدركوا وجود كائنات لا تشبههم، فإن عطف المرء على شبيهه يبدو أنه قائم على أساس طبيعي، ولكنه أساس يغلب أن يدخل عليه تعديل كلما تقدمت قدرتنا على الإدراك بواسطة التعليم. وكذلك لما كان معظم الناس يعيشون، خاصة في طفولتهم، بين أشخاص ينتمون إلى نفس الجنس الذين ينتمون إليه، فإن أي وجه أو ثوب غريب بشكل ظاهر قد يثير غريزة الخوف من المجهول؛ بيد أن خوف الطفل من وجه ذي سمات غريبة، أو لون غير مألوف تمحوه الألفة بسهولة أكثر مما لو كان خوفه هذا نتيجة لغريزة محدودة من الكراهية العنصرية. ويقال إن الأطفال البيض أو الصينيين لا يبدون نفوراً دائماً من المربيات والخادمات الصينيات أو البيض أو الهنود أو الزنوج.

كما أن الحب الجنسي كثيراً ما ينشأ بين أفراد من أجناس بشرية مختلفة جداً حتى عندما تعارضه التقاليد الاجتماعية، وعن هذا الطريق تم الامتزاج بين أجناس بينها فوارق كبيرة. ويبدو فعلا أن الكراهية الغريزية المتبادلة– المتميزة عن الخوف– موجودة بين بعض الأنواع الأدنى من الإنسان (مثل الخيل والجمال)، ولكن هذه الكراهية لا توجد، في حدود معلوماتي، مطلقاً بين تنوعات متصلة اتصالاً وثيقاً ببعضها البعض والتزاوج بينها سهل مثل الأجناس البشرية المختلفة.

ويفسر الموظفون الإنجليز في الهند أحياناً واقعة أن الرجل الذي يسافر إلى الهند وهو مملوء بالاهتمام الحماسي بالأجناس الوطنية هناك يجد نفسه بعد بضع سنوات؛ يستسلم على غير رغبة منه، لكراهية نحو الأجناس الهندية النمط، بأنها ناجمة عن غريزة محددة بذاتها؛ بيد أن وصفهم لمشاعرهم يبدو لي أكثر شبهاً بالاشمئزاز العصبي الذي وصفته بأنه ينشأ عن التكيف العاطفي والذهني الدائم المتكرر لمحيط غير ملائم. فالموظف الإنجليزي عندما يصل إلى الهند يكون في سن استقرت فيه معظم عاداته العاطفية، وهو– كقاعدة عامة– لا يقوم بمحاولة منظمة لتغييرها. ومن ثم فكما أن الطهي الفرنسي غير المألوف والأسرة الألمانية التي لم يتعود عليها المرء تكون تغييراً لطيفاً في بداية رحلة في القارة ثم قد تصبح بعد مرور شهر أو شهرين شيئاً مزعجاً لا يُحمل، فإن خضوع الأهالي الذين يتصل بهم الموظف الإنجليزي في عمله الرسمي، وعدم صدقهم، بل وحتى صبرهم ومهارتهم، تؤثر بعد بضع سنوات على أعصابه؛ كما أن اتصال المرء– بعد أن تكون عاداته الاجتماعية قد تكونت– اتصالا وثيقاً غير منقطع لمدة طويلة بأشخاص من جنسه، ولكنهم ينتمون إلى تقاليد اجتماعية مختلفة يترك فيه نفس الأثر.

ومع ذلك فقد يكون التداعي الذهني عاملا أكبر من الغريزة في إيجاد العطف والكراهية العنصريين. فالعامل الأمريكي مثلا يربط بين الأنماط الجثمانية لأهل الشرق الأقصى وبين انخفاض مستوى الأجور الذي يهدد كل مهنة في عالم الصناعة. ومنذ خمسين عاماً كان قراء الطبقة المتوسطة الذين تجذبهم مجلة "بانش" Punch يربطون بين نفس هذه الأنماط وبين

قصص تعذيب المبشرين والمبعوثين. وبعد معركة بحر اليابان ربطوها بذلك النوع من البطولة التي نعجب بها أكثر من غيرها بسبب وضعنا الجغرافي، وأصبحت صورة الأميرال "توجو" ذات السمات الأسيوية الواضحة التي كانت تثير اشمئزازاً غريزياً واضحاً في سنة ١٨٥٩، تثير العطف في سنة ١٩٠٦.

بيد أننا، إذ وصلنا إلى هذه النقطة، نقترب من الموضوعات "Objects" المحسوسة أو المتخيلة للنزعات السياسية (باعتبارها أشياء متميزة عن النزعات ذاتها) وهي ما يجب أن نبقيه إلى الفصل التالي.

الفصل الثاني

الموجودات السياسية[1]

إن نزعات الإنسان وأفكاره وتصرفاته ناشئة عن العلاقات بين طبيعته والبيئة التي ولد فيها. وقد تناول الفصل السابق هذه العلاقة (في حدود تأثيرها في السياسة) من زاوية طبيعة الإنسان. وسيتناول هذا الفصل نفس العلاقة من زاوية بيئة الإنسان السياسية.

وهناك فرق مهم بين هاتين الطريقتين في تناول الموضوع، هو أن السياسيين يعتبرون أن الطبيعة التي ولد بها الإنسان ثابتة بينما تتغير البيئة التي ولد فيها بسرعة وإلى ما لا نهاية. ويبدو أن نمونا السياسي، من التنظيم القبلي في العصور الحجرية إلى الأمم الحديثة، ليس نتيجة لتغيرات في طبيعتنا بل هو راجع إلى تغيرات في بيئتنا فقط– والبيئة هنا تضم التقاليد والذرائع التي نكتسبها بعد ميلادنا كما تضم محيطنا المادي.

وينظر عالم الأحياء إلى الطبيعة البشرية نفسها على أنها متغيرة؛ بيد أن مدة بضعة آلاف من السنين أو حتى عشرات الآلاف من السنين التي يتكون منها ماضي السياسة لا أهمية لها بالنسبة له. وقد يكون هناك تغيرات مهمة حدثت في الأنواع البيولوجية خلال فترات قصيرة نسبياً في

(١) "Political Entities".

تاريخ العالم، ولكنها لابد نشأت إما عن "عبث" بيولوجي أو فجائي عن عملية انتخاب أشد عنفاً وأبعد مدى في خلق صفات مميزة في نوع ما نعتقد أنه حدث في ماضيه. فالحفدة الحاليون لتلك السلالات التي توجد صورها على القبور المصرية القديمة، لا يبدو فيهم أي تغير ملحوظ في مظهرهم الجثماني، كما أنه ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن قدراتهم العقلية والميول التي ولدوا بها قد تغيرت إلى أي درجة كبيرة.

ولا ريب في أن النسب العددية للسلالات المختلفة في العالم تغيرت خلال هذه الفترة، فبعض سلالات كانت أضعف من سلالات أخرى في الحرب أو أقل قدرة على مقاومة الأمراض من غيرها؛ كما أن السلالات اختلطت بفعل الزواج عقب الغزو؛ بيد أنه إذا أمكن الآن أن يستبدل بطفل بعد مولده مباشرة طفلا من نفس السلالة ولد من مائة ألف عام، فإن لنا أن نفترض أنه لا الأم القديمة ولا الحديثة ستلاحظان أي فرق يستلفت النظر. وقد تكون "الحصبة" أشد وطأة على طفل العصر الحجري منها على أطفالنا، أو قد تكون غرائز القتال والصيد لدى طفل العصر الحجري أكثر حدة، أو قد يكون الطفل عندما يكبر أكثر إحساساً من طفل القرن العشرين محل طفل من أطفال العصر الحجري فإنه يكون أكثر قدرة على مقاومة الأمراض المعدية من الآخرين، وقد يتبين أن شخصيته بعد أن يكبر تتسم بطابع فريد بينهم في أنها لا لون لها وفي أنها قابلة للتكيف، ولكن من الواضح أن هذا هو كل الخلاف. فيمكننا أن نفترض أن نوع كل سلالة بشرية ظلت في صفاتها الأساسية بلا تغيير طوال هذه الفترة؛ ولعل علم تحسين النسل، (اليوجنية) الذي يهدف إلى تحسين نوعنا

بسرعة عن طريق تكوين واع لسلالات منتخبة انتخاباً موجهاً، قد يصبح عاملا مسيطراً في السياسة في المستقبل البعيد. بيد أن تأثيره في السياسة في الوقت الحاضر أو في الماضي ضئيل جداً.

وتتكون بعض هذه الحقائق الجديدة في بيئتنا التي ترتبت عليها تلك التغيرات السياسية الضخمة التي تفصلنا عن أسلافنا، عن عادات جديدة في التفكير والإحساس، وبعضها من موجودات نستطيع أن نفكر فيها ونشعر بها.

وهذه الموجودات السياسية الجديدة هي ما سيعالجه هذا الفصل؛ ولابد أنها وصلت إلينا عن طريق الحواس؛ وإذا كان الأمر كذلك فإنها تكون وصلتنا عن طريق النظر والسمع وحدهما تقريباً. بيد أن الإنسان يعيش مثل غيره من الحيوانات في سيل لا ينقطع من الانطباعات الحسية لمرئيات وأصوات ومشاعر لا حصر لها؛ ولا يدفعه إلى التصرف أو التفكير إلا تلك الانطباعات التي يميزها على أنها ذات دلالة بالنسبة له. فكيف إذن، انفصلت الانطباعات الجديدة عن البقية وأصبحت ذات دلالة إلى حد يكفي لأن ينشأ عنها نتائج سياسية؟

وأول ما يتطلبه شيء من الأشياء ليدفعنا نحو نزعة أو تصرف هو قدرتنا على تمييزه– أي أن يكون شبيهاً بالشيء الذي صادفناه قبل ذلك؛ أو أن يكون مثل شيء آخر صادفناه من قبل؛ فإن العالم إذا كان مكوناً أشياء يتغير ظاهرها بلا انقطاع وبطريقة تحكمية، وإذا لم يكن هناك شيء

يشبه أي شيء آخر أو يشبه نفسه لأكثر من لحظة في المرة الواحدة؛ فإن الكائنات الحية بتكوينها الحالي لن تعمل مطلقاً، بل تجرفها الحياة مثل عشب البحر وسط الأمواج.

إن الكتكوت الحديث الولادة يفزع من ظل الصقر؛ لأن كل صقر يشبه الآخر. وتستيقظ الحيوانات مع شروق الشمس؛ لأن كل شروق للشمس يشبه الآخر؛ وتجد الحشائش والجوز لغذائها؛ لأن كل نبتة من الحشائش أو جوزة تشبه غيرها.

بيد أن إدراك التشابه ليس في ذاته دافعاً كافياً للتصرف. فالشيء المميز يجب أن يكون أيضاً ذا "دلالة"، أي يجب أن نحس بأنه يعني شيئاً بالنسبة لنا. فالنجوم تظهر المرة بعد المرة في السماء ولكن، في حدود ما نعلم، لا يبعث تمييزها أي حيوان، باستثناء الإنسان، على التصرف. وتمييز الفراشة للسلحفاة أو تمييز البقرة لنسيج العنكبوت لا يدفعهما إلى العمل.

وأحياناً تدلنا الطبيعة على هذه الدلالة بطريقة "أوتوماتيكية". فزئير الحيوانات المتوحشة ومنظر الدم وصرخة الطفل في ضيقه يميزها الإنسان عن بقية الإحساسات البشرية؛ تماماً كما يحدث للثعلب الجائع عندما تتميز حركة أرنب أو لمحة منه بين الأعشاب فوراً عن أصوات الرياح وألوان أوراق الشجر والأزهار. وأحياناً لابد للحيوان الواحد أن يتعلم إبان حياته نفسها دلالة إحساس بذاته، كما يحدث في حالة الكلب الذي يميز دلالة الفأر بالغريزة؛ ولكنه يتعلم أن يميز دلالة السوط عن طريق التجربة والتداعي

(على شرط أن يكون السوط مشابهاً للسوط الذي رآه وأحس بوقعه قبل ذلك).

وفي السياسة، لابد للإنسان أن يصل إلى أشياء مماثلة، وأن يتعلم دلالتها أيضاً. فلو أن أوراق الانتخاب كانت من نتاج الطبيعة، ولو كان كل شاب عندما يبلغ سن الواحدة والعشرين تقريباً تتملكه الرغبة في الإدلاء بصوته عندما يرى واحدة منها دون أن يكون قد رآها أو سمع عنها من قبل، لأصبح "التكتيك" السياسي حقيقة أبسط مما هو بكثير.

ومن ثم فإن جميع طقوس التنظيم الاجتماعي والسياسي عند البدائيين تصور لنا عملية خلق المشابهات السياسية المصطنعة والتي يمكن تمييزها بسهولة. فالزعيم يجب أن يكون مثل "شبح باتروكليس" (مشابهاً لنفسه تماماً) حتى يمكن تمييزه بوصفه زعيما. فيجب أن يعيش في نفس المنزل ويلبس نفس الملابس وأن يفعل نفس الأشياء السنة بعد السنة؛ كما يجب على خليفته أن يحاكيه. وإذا أريد تمييز الزواج أو البيع بوصفه عقداً فيجب أن يتم في نفس المكان المعتاد وبنفس الحركات المعتادة. وفي بعض الحالات القليلة ما زالت الأشياء التي أتت إلى الوجود بهذه الطريقة المصطنعة وجعلت متميزة، تنتج آثارها الفطرية بالتأثير على تلك الضروب من التداعي الموروثة بيولوجياً والتي تجعل في وسع الإنسان والحيوان أن يفسر مدركات الحسية دون تجربة سابقة. فالطلاء القرمزي وغطاء الرأس المكون من جلد الذئب الذي يلبسه المحارب البدائي، أو القناع المخيف

الذي يلبسه ساحر القبيلة يؤثران في طبيعتنا الغريزية مباشرة، مثل ابتسامة المرشح في العصر الحالي.

بيد أنه حتى في المجتمعات البدائية تماماً، لابد أن تمييز الموجودات السياسية الصناعية كان بصفة عامة مديناً بقوته في إثارة النزعات إلى ألوان من التداعي اكتسبها الفرد إبان حياته. والطفل الذي ذاق العصا مرة من النذير أو رأى والده يطأطئ الرأس أمام الملك أو أمام حجر مقدس، يتعلم أن يخاف العصا والملك والحجر عن طريق التداعي.

وينصب التمييز غالباً على نقط خاصة بذاتها في الشيء المميز (سواء كانت هذه النقط نتيجة نمو طبيعي أو من صنع الإنسان)، وتصبح مثل هذه النقط رموزاً للشيء كله. وتدل الحقائق التطورية للمحاكاة عند الحيوانات الدنيا أن رائحة العفن بالنسبة لبعض الحشرات آكلة اللحم دليل كاف يرمز إلى وجود جيفة بحيث يغريها بأن تضع بيضها في زهرة، كما تدلنا على أن الذبابة إذا تلونت بشرائط الزنبور السوداء والصفراء كان ذلك رمزاً كافياً لحمايتها من الطيور[1]، وكانت مثل هذه الرموز توجه التمييز في المجتمعات السياسية الأولى فإنه لم يكن من الممكن جعل الملك الجديد، الذي قد يكون طفلا، مشابهاً لسلفه، الذي ربما كان رجلا عجوزاً، من كل الوجوه. بيد أنه من الممكن وشمهما على نفس النمط. وأسهل من

([1]) وليم جيمس "مبادئ علم النفس" المجلد الثاني ص ٣٩٢– "إن جماع قصة معاملاتنا مع الحيوانات المتوحشة الدنيا هو تاريخ استغلالنا للطرق التي نحكم بها على الأشياء. بواسطة مجرد رموز، لأسرها أو قتلها":

ذلك وأقل إيلاماً أن يضاف إلى الملك رمز ليس جزءاً من الرجل نفسه، كعصا ملكي مثلا، تزخرف وتكبر حتى تصبح عديمة القيمة بوصفها عصا ولكنها تكون رمزاً لا يخطئه الإنسان، وعندئذ يميز الملك بوصفه ملكاً لأنه "حامل العصا". ومثل هذه العصا تشبه "الاسم" تماماً، ولعله كان هناك في المكسيك في العصور الأولى طريقة للكتابة بالرموز كانت العصا فيها ترمز إلى الملك.

ويصعب علينا وقد وصلنا إلى هذه النقطة ألا نخضع العملية كلها للتبرير العقلي. فإدراكنا العادي والإدراك العادي المنظم الذي يمت إلى فلاسفة القرن الثامن عشر يفسران خوف الرجل القبلي من العصا الملكي بالقول بأن مرأى العصا يذكره بالعقد الاجتماعي الأصلي بين الحاكم والمحكوم، أو بالمتع والآلام التي عرف بالتجربة أنها مستمدة من الزعامة الملكية والعقاب الملكي، ومن ثم فهو قد قرر بعملية عقلية عندما رأى العصا أن يخشى الملك.

وعندما تكون اللغة نفسها هي الرمز الذي يثير نزعتنا، تزداد الصعوبة في عدم الخلط بين التداعي العاطفي المكتسب وعملية الاستنباط المنطقي كلها. ولأن أحد آثار هذه الأصوات والعلامات التي نسميها اللغة، هو أنها تثير فينا عملية من التفكير المنطقي المتعمد؛ لذلك نميل إلى تجاهل كل آثارها الأخرى. وليس هناك أسهل من وصف الاستعمال المنطقي للغة: من تفتيت مجموعة من الإحساسات بواسطة التجريد– مثل تذكر المرء لشخص ملكي، واختيار صفة واحدة– مثل كونه ملكياً–

تشترك فيها مجموعات أخرى مماثلة من الإحساسات، ومنح هذه الصفة اسم ملك واستعمال هذا الاسم ليمكننا من أن نعيد عملية التجريد. وكل هذا يحدث عندما نحاول شعورياً أن نفكر تفكيراً سليما مستعينين باللغة، كما يحدث تماماً لو كنا لم نطور استعمال اللغة الصوتية مطلقاً وكنا نحاول تكوين منطق سليم من الألوان والنماذج والصور. بيد أن أي كتاب من الكتب المدرسية في علم النفس يفسر لنا لماذا تعتبر هذه الطريقة خطأ– بالزيادة في نواح والنقص في نواح أخرى– إذا أخذت على أنها وصف لما يحدث فعلا عندما تستخدم اللغة بقصد دفعنا إلى التصرف.

ومما يؤكد ذلك أن علماء النفس التجريبيين، الذين يقومون بأعمال تدعو إلى الإعجاب في معاملهم، ابتكروا تجارب عن تأثير الكلمات ذات الدلالة يستطيع كل شخص أن يقوم بها لنفسه. إذ ليس على الشخص الذي يريد القيام بمثل هذه التجربة إلا أن يطلب من صديق له أن يكتب بحروف كبيرة على بطاقات مسلسلة من التعبيرات السياسية المألوفة مثل: الأمم، الأحزاب، المبادئ.. وهكذا. ثم يجلس أمام ساعة تسجل أعشار الثانية ثم يقلب البطاقات بحيث يقرأ ما عليه ويتمرن على ملاحظة ما يرد في وعيه من تداع بالترتيب. وسيكون أول تداع آلياً وواضح أنه "غير منطقي". فإذا كانت الكلمة المكتوبة هي "انجلترا" فسينشأ فوراً عن العلامات البيضاء والسوداء التي على الورقة، إذا كان القائم بالتجربة ممن يتأثرون أكثر بالمرئيات، صورة من نوع ما مصحوبة برد فعل عاطفي غامض نصف شعوري قد يكون حباً أو قلقاً أو ذكرى لتفكير مرتبك. وإذا كان القائم بالتجربة ممن يتأثرون أكثر بالسمعيات؛ فإن العلامات ستستدعي في

أول الأمر صورة صوتية واضحة يمكن أن يرتبط بها رد فعل عاطفي مشابه للسابق. وأنا ممن يعتمدون أكثر على المرئيات، وقد كانت الصورة في حالتي مثلثاً غير واضح المعالم.. وقد وصف لي آخرون ممن يعتمدون على المرئيات الصور التي استدعتها كلمة "انجلترا" بطريقة آلية فكانت أشياء مثل علم أحمر أو حقل أخضر (كما يرى من نافذة عربة قطار). ويأتي بعد الصورة البصرية أو الصورة الصوتية، الآليتين، وما يصحبهما من رد فعل عاطفي آلي بحت، "معنى" الكلمة وهي الأشياء التي يعرفها المرء عن انجلترا، وهي تحضر إلى الذاكرة بواسطة عملية شبه آلية في أول الأمر ولكنها تتطلب مجهوداً شاقاً قبل أن تنتهي. أما ما هي الصور والمشاعر التي ستظهر في كل مرحلة، فيحددها بطبيعة الحال جميع الأفكار والحوادث في حياتنا الماضية، ولكنها تظهر، على الأقل في اللحظات الأولى من التجربة، قبل أن يكون لدينا وقت نفكر فيه أو نختار شعورياً.

وهناك رموز أخرى، إلى جانب اللغة، قد تثير عملية مماثلة. فإذا استبدلنا بالبطاقات المكتوبة في التجربة السابقة قبعات أفراد العائلة فإن بقية العملية ستتم– "الصورة" الآلية المصحوبة آلياً بتداع عاطفي، ثم يعقبها في خلال ثانية تقريباً بإدراك إرادي "للمعنى" وأخيراً يأتي مجهود متعمد للتذكر والتفكير. وقد كان "تنيسون" دقيقاً بشكل غير عادي في وصفه لهذه الحالات العقلية المتفرقة التي تندمج في حالة واحدة لدى معظم الناس عن طريق الذاكرة؛ ولعل السبب في أن "تنيسون" كان كذلك يرجع جزئياً إلى أنه كان شاعراً بفطرته وربما كان يرجع أيضاً إلى أن إسرافه في

استعمال الطباق كان يؤثر في ذهنه أحياناً. وهناك أغنية مثلا في "الأميرة" تصف التتابع الذي كنت أتحدث عنه:

صوتك يسمع خلال دقات الطبول

التي تدعو إلى المعركة وهو يقف في انتظارها.

ويبدو وجهك على صفحة خياله،

فيجعل المعركة طوع بنانه.

وفي ومضة، بينما يعلو صوت الأبواق،

يلمح أطفال في رحابك،

وفي ومضة أخرى يستحيل ناراً يصليها العدو،

فيقضي عليه من أجلك وأجل من يلوذ بك.

ويبدو لي أن "من أجلك وأجل من يلوذون بك" التي جاءت في النهاية، تعبر بدقة عن التحول من الصور الآلية "للصوت" و"الوجه" إلى الحالة الفكرية التي يدرك فيها المعنى الكامل لما يحارب من أجله.

بيد أن "الوجه" هو الذي "يجعل المعركة طوع بنانه". وهنا مرة أخرى نجد أن الحقيقة التطورية الأقدم عهداً والأكثر آلية تحظى، كما رأينا عند مقارنة النزعات نفسها، بقوة النزعة الكبرى، بينما تحظى الحقيقة الفكرية الأكثر حداثة بالقوة الأقل.

إن الإنسان ليستطيع أن يحس بذلك حتى وهو جالس في مقعده.

ويستطيع المرء أن يشعر بنفس الشيء بوضوح أكثر عندما يفكر في ظاهرة الدين. والدين الوحيد ذو الأهمية من بين الأديان التي كونها أي عالم نفساني قاصداً هو "واقعية" أوجست كونت. فهو لكي يهيئ باعثاً قوياً بدرجة كافية تضمن أن تكون تصرفات أتباعه أخلاقية رغم ألوان الإغراء واللهو التي تحفل بها الحياة اليومية، طلب إلى كل منهم أن يكون لنفسه صورة مرئية عن "الإنسانية". فكان على كل فرد من أتباعه أن يقضي وقتاً محدداً من صباح كل يوم من تأمل عقلي موضوعه صورة امرأة يعرفها ويحبها– مثل أمه أو أخته أو زوجته. ويحتفظ في خياله بصورة هذه المرأة في نفس الوضع ونفس الملابس دائماً، بحيث تتمثل له بطريقة آلية كصورة عقلية محددة في تداع فوري مع كلمة "إنسانية"[١] ويصحب ذلك بطريقة آلية النزعة الأصلية من العطف التي يحسها الشخص نحو صاحبة الصورة. ويأتي بعد ذلك بأسرع ما يمكن معنى الكلمة والتداعي العاطفي المتصل بهذا المعنى، وهو تداع أكثر وضوحاً ولكنه أقل تأثيراً. وهكذا الابتكار بعضه مأخوذ من صور معينة من الترويض العقلي الخاصة بالكنيسة الكاثوليكية، وبعضه من وحي تجربة "كونت" نفسه لتأثير صورة "مدام دي فو" فيه. ولعل سبباً من الأسباب التي حالت دون انتشار هذا الابتكار أن الناس بصفة عامة أقل قدرة من "كونت" فيما يتعلق "بالتخيل البصري".

---

(١) "موعظة الدين الواقعي" (ترجمة كونجريف) الجزء الأول، تفسير العبارة ص ٦٥ "يغض الواقعي عينيه خلال صلاته الخاصة حتى يرى الصورة الداخلية بطريقة أفضل".

ويوضح لنا الكاردينال "نيومان" في فقرة مفيدة من كتابه Apologia كيف أنه كون لنفسه صوراً لشعوب مجسمة ويشير إلى أن شعوره بما يترتب على خلق هذه الصور من راحة وفائدة هو السبب الخفي الذي يكمن خلف اعتقاده في وجودها حقيقة. وهو يقول إن: "طابع الدول وغريزتها" وكذلك "طابع وغريزة حكومات المجتمعات الدينية" التي قاسى منها كثيراً، تمثلت له في أرواح "بعضها ساقط ومتقلب وجامح: وبعضها نبيل أو خبيث، خير أو شرير، كما يقتضي الحال... وطبيعي أن يقودني بتفضيلي "للشخصي" على "المجرد" إلى هذا الرأي[١].

وبنفس الطريقة أكد "هازناك" في وصفه لانتشار المسيحية أهمية استعمال كلمة "الكنيسة" و"ما تهيئه هذه الكلمة من إمكانيات التجسيم"[٢] وقد يكون هذا الاستعمال مديناً بأصله إلى مجهود فكري تجريدي متعمد أضفاه أحد الفلاسفة المسيحيين على الصفات المشتركة لكل الجماعات المسيحية، ولو أن الأرجح أنه جاء نتيجة لعملية تكييف نصف شعورية في استعمال تعبير دارج بيد أنها بعد أن استتب لها الأمر أصبحت مدينة بتأثيرها الهائل على معظم الناس إلى العواطف التي يثيرها التجسيم بطريقة آلية، وليس إلى العواطف التي تنشأ عن تحليل كامل للمعنى. وفي تاريخ الأديان أمثلة لا عداد لها من هذا النوع. "فالحقيقة التي تتضمنها قصة ما" لها قوة عاطفية أكثر من الحقيقة غير المتضمنة، كما أن

---

(١) "نيومان" (ابولوجيا" ١٨٦٤ ص ٩١- ٩٢.

(٢) "هازناك" (انتشار المسيحية) ص ١١ من المجلد الثاني.

الإدراك البصري للشخصية الأساسية في القصة لها قوة أكثر من القصة نفسها. والصورة الصوتية لاسم مقدس "تنحني لها الهامات"، بل وحتى الصورة الصوتية لاسم تكون في الخاطر ولم تنطق به الشفاه، له قوة في لحظات الشعور العميق أكبر من إدراك معناه. وأشياء الحواس– مثل الطعام المقدس الذي يستطيع المرء أن يتذوقه، وعذراء "كفلار" التي يستطيع المرء أن يراها ويلمسها– قد تصبح حقيقية أكثر من الأشياء السماوية التي ترمز لها.

وإذا بحثنا في السياسة عن أمثلة لهذه الحقيقة، فسنجد مرة أخرى أن مقاومة عادة التبرير العقلي للتجارب العاطفية أصعب على المرء في هذا الميدان منها في ميدان الدين أو الأخلاق أو التربية. "والموجود" السياسي الأساسي بالنسبة لمعظم الناس هو وطنهم. وعندما يموت الإنسان في سبيل وطنه، فما هو الشيء الذي يموت من أجله؟ إن القارئ في مقعده سيفكر في حجم منطقة معينة على الخريطة الجغرافية وفي مناخها وتاريخها وسكانها، ثم يفسر تصرف الوطني بعلاقته بجميع هذه الأشياء. بيد أن ما يبدو أنه يحدث في خضم المعركة ليس هو البناء المنطقي أو التحليل المنطقي لفكرة المرء عن وطنه، بل هو ذلك الاختيار الآلي يقوم به العقل لشيء من أشياء الحس مصحوباً بعاطفة الحب التي تنبثق آلياً وهي التي سبق أن وصفتها. فقد عاش ذلك المحارب حياته كلها في سيل لا ينقطع من الإحساسات– صفحات مطبوعة من كتب الجغرافيا، ومنظر الطرقات والحقول والوجوه، وأصوات الناس أو أصوات الطيور والأنهار– تجتمع كلها لتكون الحقائق اللانهائية التي قد يستخلص منها فكرة عن بلاده. فما هو حظه من كل

هذا؟ ربما لا يكون نصيبه سوى صف من أشجار "الدردار" تقوم خلف المنزل الذي ولد فيه. ولكن الأرجح أن حظه هو تجسيم من نوع ما لوطنه، حيلة ما، من عادة أو خيال، تجعل في وسع "موجود" يستطيع المرء أن يحبه أن يبرز من بين خضم التجارب التي لم تتحقق. فإذا كان المرء إيطالياً فقد يكون ما يفوز به هو اسم إيطاليا بمقاطعه الموسيقية. وإذا كان فرنسياً فقد يكون ما يفوز به هو تمثال فرنسا الرخامي ذو السيف المكسور، التمثال الذي رآه في سوق المدينة التي جاء منها، أو النبضات المثيرة لنشيد "المارسيلييز". وهناك من الرومان من استشهدوا في سبيل نسر من البرونز على رمح مجدول، ومات انجليزيون من أجل علم، ومات اسكتلنديون على صوت المزمار.

وقد يحدث مرة كل ألف عام أن يقف إنسان ما في مأتم بعد أن ينتهي القتال ويتحرك قلبه بين ضلوعه وهو يستمع إلى "بيربكليس" يجرد من بين ملايين صفات المواطن الأثيني في الماضي والحاضر تلك الصفات وحدها التي يتكون منها معنى أثينا بالنسبة للعالم؛ بيد أن كل ما قد يذكره بعد ذلك هو موسيقى صوت "بيريكليس" أو حركة يده أو صوت بكاء أم ثكلى.

وكان من بين أهم الأحداث في تطور السياسة ما حدث تباعاً من خلق موجودات معنوية جديدة– مثل تلك المثل العليا كالعدالة والحرية والحق. ولابد أن تلك العملية من التجريد المنطقي الواعي التي يراودنا الإغراء بأن نقبلها باعتبارها تفسيراً لكل الظواهر العقلية، كانت تقابل إلى

حد بعيد الوقائع التاريخية المتصلة بأصل هذه الموجودات. فلدينا مثلا تقارير معاصرة عن المحادثات التي حلل فيها سقراط الإجابات التي أدلى بها ساسة وقضاة وهم مكرهون وعن مقارنته بين هذه الإجابات؛ ونحن نعلم أن كلمة "عدالة" أصبحت بما بذله من مجهود تعبيراً سياسياً أكثر تأثيراً بما لا يقاس. ومن المؤكد أيضاً أن التكيف البطيء لهذه الكلمة نفسها عن طريق الاستعمال العادي استمر قروناً عديدة قبل سقراط، وكان يعمل على الإسراع به من وقت لآخر، رجال حكماء نسيناهم تركوا في الكلمة آثار مجهود التفكير الواعي الذي لا يحتمل، ولكن بمجرد أن انتهى العمل في كل مرحلة، ووقفت "العدالة" في روعة جمالها الذي لا يقاوم كتمثال من صخر، عملت فيه أيدي أجيال متعاقبة من الفنانين، لا ينظر إليها الناس باعتبارها تجريداً بل بوصفها وحياً مباشراً. وحقيقة أن هذا الوحي جعل الرموز الأقدم عهداً حقيرة لا حياة فيها، بيد أن ما قضى عليها بدا شيئاً حقيقياً يستطيع الناس أن يروه، وليس عملية صعبة من المقارنة والتحليل، أن "أنتيجون" في القصة تحدث باسم العدالة أوامر الملك حامل الصولجان التي بعثها عن طريق رسوله المقدس. بيد أن العدالة بالنسبة لها كانت إلهة و"رفيقة آلهة الجحيم"– وقد حكم أبناء أولئك الأثينيين، الذين صفقوا "لأنتيجون"، على سقراط بالموت لأن جدله أعاد الآلهة تجريدات.

ويدين الأنبياء اليهود الكبار بالكثير من تفوقهم الروحي إلى أنهم استطاعوا أن يعرضوا أفكاراً معنوية بقوة عاطفية شديدة دون أن يجعلوها أكثر صلابة عن طريق تجسيمها؛ بيد أن ذلك كان لأنهم رأوها دائماً متصلة بأكثر الآلهة شخصية "Personal" وقد كتب "عاموس" "إني أكره

وأحتقر احتفالاتكم، لن أشم رائحة اجتماعاتكم.. خذوا أصوات أغنياتكم بعيداً عني؛ لأني لن أسمع موسيقى قيثاراتكم، ولكن لينزل عليكم القصاص كالمياه المنهمرة، والعدل كالسيل الجارف الذي لا ينقطع" وليس "القصاص" و"العدل" الهين، ولكن الصوت الذي سمعه "عاموس" لم يكن صوت تجريد.

ويظهر أحياناً موجود سياسي جديد بواسطة البصيرة المباشرة وليس بواسطة عملية التحليل المتعمد البطيئة. فيرى رجل بعيد النظر عبقري في لمحة خاطفة التشابه الجوهري بين أشياء ظلت حتى ذلك الوقت متباعدة في عقول الناس– كالنزعة التي تدفع الإنسان إلى مخاصمة أخيه، والنزعة التي تدفع إلى القتل، وبر إملاق الأرملة وذهب الغنى؛ وإفراط الفاسقين وزعماء الأحزاب. ولكن عندما يموت صاحب العقل الكبير فكثيراً جداً ما تموت الرؤيا معه أيضاً. فقد صارت "مثل" أفلاطون صيغاً تستعمل في نظام من نظم السحر، وانتهت وصية المسيح بأن يعطي الإنسان كل ما يملك إلى الفقراء بأن نقلت ملكية ثلث الأراضي في أوروبا خالية من الضرائب إلى رجال الدين الأغنياء.

وهذه العلاقة الأخيرة بين الكلمات والأشياء هي التي تتكون منها الصعوبة الرئيسية في التفكير في السياسة. فالكلمات جامدة وسهلة التجسيم ومتصلة بالحب والتحيز إلى درجة كبيرة؛ والأشياء التي يرمز إليها بالكلمات، غير ثابتة إلى حد بعيد. فرجل الأخلاق أو المعلم يتعامل في الغالب مع أنواع (Species) "طبيعية"، بينما يتعامل السياسي دائماً مع

أنواع "اصطلاحية". فالإنسان إذا نسى معنى الأمومة أو الطفولة، فإن "الطبيعة" صنعت لنا أمهات وأبناء يمثلون نوعهم حق تمثيل، ولا يخطئهم المرء يظهرون مرة أخرى في كل جيل. والكيميائي يستطيع أن يتأكد مما إذا كان يستعمل لفظاً في نفس المعنى الذي كان يستعمله فيه سابقه تماماً بأن يبذل مجهوداً بضع دقائق في معمله. ولكن في السياسة يتعرض الشيء الذي يحمل اسما معيناً لتغير مستمر، بل إنه قد يختفي وتتطلب إعادته مئات السنين. فأرسطو عرف اللفظ "Polity" بأنه الدولة التي يحكم فيها "المواطنون كمجموعة بما يتفق والصالح العام"[١]. وبينما كان يكتب، كان الحكم الذاتي في الدول التي استقى منها فكرته في طريقه إلى الزوال تحت سلطة مقدونية. وسرعان ما انتهى وجود مثل هذه الدول بالمرة؛ والآن ونحن نحاول جاهدين العودة إلى مفهوم أرسطو، نجد أن الاسم الذي عرفه يحمله "توليس" أوديسا. وليس الشيء الذي جعل "عدالة العدالات"[٢] مفارقة لغوية عرضية. فمنذ الوقت الذي واصل فيه الفقهاء الرومانيون عمل الفلاسفة الإغريق وبنوا مفهوم "العدالة الطبيعية" بما بذلوا من جهود شاقة في السؤال والجواب، تعرض هذا المفهوم للخطرين مثل كل المفاهيم السياسية الأخرى. فمن ناحية، لما كان المجهود الأصلي في التجريد في صورته الكاملة غير قابل للنقل، فإن كل جيل من مستعملي اللفظ غيّر في استعماله بطريقة غير ظاهرة؛ ومن ناحية أخرى، كانت تصرفات البشر ونظمهم التي استمد منها المفهوم تتغير أيضاً بصورة غير مرئية. وعلى الرغم

(١) كتاب "السياسة" الكتاب الثالث المبحث السابع.

(٢) Justices Justice.

من أن مخطوطات المحامين الرومان ظلت باقية، فإن القانون الروماني والنظم الرومانية لم يعد لهما وجود. وعندما كانت عبارات "جستينيان" تجيء على لسان أحد الملوك "الميروفنجيين"[١] أو قاض من قضاة التفتيش في أسبانيا، فإن معاني الكلمات لم تكن قد تغيرت فحسب، بل إن الحقائق التي كان يمكن أن تطبق عليها هذه الكلمات بمعناها القديم كانت قد اختفت أيضاً. ومع ذلك بقيت القوة العاطفية للكلمات المجردة. ولقد استطاع القانون المدني والقانون الكنسي في العصور الوسطى أن ينشرا جميع أنواع المساوئ لأن الاحترام التقليدي كان لا يزال متصلا بلفظ "روما". وخلال مئات السنين كان أمير واحد من أمراء الألمان يحمل لقب "الإمبراطور الروماني" وينادي باسم "قيصر" قد أصبح أقوى من جيرانه بصورة ما لمجرد أنه يحمل هذا اللقب والاسم:

ويواجه السياسي الذي يحاول تكوين موجود سياسي جديد، نفس الصعوبات وألوان الغموض التي تؤثر في تاريخ الموجود السياسي بعد أن يتكون. فالرجال العظماء من أمثال شتاين وبسمارك وكافور ومترنيخ الذين ظلوا طوال القرن التاسع عشر يجاهدون في بناء أوروبا التي حطمتها غزوات نابليون، اضطروا إلى بناء دول جديدة يحترمها الناس ويحبونها ويطيعون حكوماتها مختارين، ويدافعون عن كيانها بحياتهم. فقد اختلطت السلالات واللغات في جميع أنحاء أوروبا الوسطى، وكانت الذكريات

(١) Merovingian.

التاريخية عن الملكيات والدوقيات والأسقفيات التي انقسمت إليها خريطة المنطقة؛ مشوشة غير مثيرة.

ولم يكن هناك أسهل من إنتاج أعلام جديدة وعملات جديدة وأسماء قومية وتوزيعها. بيد أن الأثر العاطفي لمثل هذه الأشياء يعتمد على ارتباطات يتطلب نشؤها وقتاً، وقد تجد نفسها تواجه ارتباطات أخرى موجودة فعلا، فالطفل في لومبارديا وغاليسيا رأى الجنود وناظر المدرسة يرفعون أيديهم بالتحية للعلم النمساوي؛ ولكن الإثارة الحقيقية جاءت عندما سمع أباه أو أمه تهمس اسم إيطاليا أو بولندا. وقد يحدث، كما حدث في هانوفز، أن تتوازن الارتباطات القديمة والجديدة تماماً تقريباً سنوات طوال.

وفي مثل هذه الأوقات يرجع الناس عن الارتباطات العاطفية المباشرة للاسم القومي ليبحثوا عن معناه. فيسألون ما هي الإمبراطورية النمساوية أو الألمانية؟ وما دام هناك "بابا" واحد أورث الآباء أبناءهم التوقير القديم دون مناقشته. وعندما صار هناك باباوان لمدة أربعين سنة، أحدهما في روما والآخر في آفينيون، بدأ الناس يتساءلون مم يتكون البابا؟ وفي مثل هذه الأوقات يستطرد بعض الناس أكثر من ذلك، فإنهم قد لا يكتفون بالسؤال عن معنى العبارة "الإمبراطورية النمساوية" أو "البابا"، بل قد يتساءلون عن الغرض النهائي في طبيعة الأشياء من وجود "الإمبراطورية النمساوية" أو "البابا".

ومن ثم فإن بناء الأمم يجب أن يسير قدماً مع كل مستوى. فالاسم القومي والعلم والنشيد القومي والعملة جميعها لها تأثيرها غير المنطقي الذي يقوم على تداعي الأفكار العادي. وفي نفس الوقت يجاهد الساسة في خلق أكبر قدر ممكن من المعنى لمثل هذه الرموز. فإذا كان جميع رعايا دولة ما يخدمون في جيش واحد ويتكلمون– أو يفهمون– لغة واحدة، أو حتى يستعملون حروفاً في الكتابة كانت سائدة في مكان آخر ثم هجرت منذ مدة، فإن الاسم القومي يكون له معنى أكبر لديهم. فالرجل من السكسونيين أو السافويادرين يجد لدى نفسه إجابة أكمل عندما يسأل: "ما معنى أني ألماني أو فرنسي؟". إذ أن حرباً واحدة ناجحة يشترك فيها الناس لن تخلق تاريخاً مشتركاً بينهم فحسب، بل تخلق أيضاً تراثاً مشتركاً من المشاعر العميقة. هذا بينما يجاهد "القوميون" في إحياء الارتباطات العاطفية المتصلة، بالمناطق القومية القديمة وفي جعلها أكثر عمقاً بواسطة الأغاني والصور والنداءات– ووراء كل ذلك تستمر المناقشة الفلسفية المتعمدة في المزايا التي تستمد من الدول الصغيرة أو الكبيرة والدول التي تقوم على أساس جنس واحد أو على أساس إقليمي، وتصل هذه المناقشة إلى رجل السياسة بعد ذلك ثم تصل إلى المواطن كخطوة ثالثة. ونتيجة ذلك أن تنجح إيطاليا وبلجيكا والإمبراطورية الألمانية في بناء نفسها كدولة تقوم على أساس كاف من الوطنية، بينما قد نجد أن "النمسا والمجر" قد فشلت عندما يأتي وقت الشدة[١].

---

(١) كتب هذا الكتاب قبل الحرب العظمى الأولى.

بيد أنه إذا كانت مهمة بناء الدول في أوربا خلال القرن التاسع عشر مهمة صعبة، فالمهمة التي أمام السياسي الانجليزي في القرن العشرين لبناء وطنية إمبراطورية أصعب منها. فليس لدينا حتى اسم تتصل به أية ارتباطات عاطفية للمملكة المتحدة نفسها. فليس هناك انجليزي يهتز لاسم "بريطاني"، والاسم "انجليزي" يثير ثائرة الاسكتلنديين والايرلنديين معاً. ونشيدنا القومي نوع فريد من موسيقى الأوبرا المستوية غير الملهمة التي تمت إلى منتصف القرن الثامن عشر كما أن صورة القديس جورج الصغير العاري التي توجد على عملتنا الذهبية، وصورة الدرع التي توجد على العملية الفضية لم تلهما أحداً شيئاً أبداً. وصحيح أن العملة البرونزية الجديدة تحمل صورة جميلة لمس "هيكس بيتش" ولكننا جعلناها صغيرة ومترفعة إلى حد لم يعد لها معه شيء من تلك القوة العاطفية التي لصور تلك الرءوس المجيدة في فرنسا وسويسرا. والتجسيم الوحيد الذي يستطيع المواطن في "أولدهام" أو "ميدلزبوروف" أن يميزه على أنه يمثل وطنه هو صورة "جون بول" كمزارع ضخم الجثة قاس المنظر من أهل مطلع القرن التاسع عشر. وهناك رمز واحد من رموزنا القومية يدعو إلى الرضا، هو "العلم البريطاني" على الرغم من أنه يفتقر تماماً إلى الجمال ويبدو كقطعة من دثار. بيد أن كل ارتباطاته حتى الآن متصلة بالحروب البحرية.

وعندما نخرج من المملكة المتحدة نجد الموقف أسوأ من ذلك، "فالمملكة المتحدة لبريطانيا وايرلندا معاً ومعهما مستعمراتهما والدول التابعة لهما" ليس لها اسم أكثر اختصاراً أو إلهاماً، فقد حاول رجال السياسة وزعماء الكتاب طوال "مؤتمر المستعمرات" الذي عقد في سنة

١٩٠٧، بجميع وسائل الإطناب والإشارة أن يتجنبوا الإساءة إلى مشاعر أي شخص حتى باستعمال عبارة مثل "الإمبراطورية البريطانية". وما زالت "جريدة سيدني" والمصورون الكاريكاتوريون في أوروبا يرون في أية بقعة ملونة باللون الأحمر على خريطة العالم، العينين الصغيرتين الجشعتين والفم الضخم وأيدي الغوريلا التي يتميز بها "جون بول" ولا شيء آخر.

ومرة أخرى لو سأل الشاب البويري أو الهندوسي أو الأمريكي الكندي السابق نفسه عن معنى العضوية (فإن لفظ الرعوية يكون مضللا بالنسبة لأربعة أخماس سكان الإمبراطورية) في الإمبراطورية، لوجد الإجابة على هذا السؤال صعبة بصورة غير عادية. وإذا تعمق أكثر من ذلك وسأل عن الغرض الذي توجد الإمبراطورية من أجله، فقد يقال له إن سكان بريطانيا العظمى فتحوا نصف العالم في نوبة من نوبات الشرود الذهني ولم يتوفر لهم الوقت بعد ليفكروا في تبرير سابق لما فعلوا. والشيء الوحيد من نتاج الذاكرة أو التأمل مما قد يثير فيه وطنية عاطفية هو القول بأن تقاليد الإمبراطورية ظلت حتى الآن إلى جانب تشجيع الحرية السياسية والثقة فيها؛ بيد أن الحرية السياسية حتى في أنبل صورها صفة سلبية، والعبارة قد تحمل معاني مختلفة في البنغال وروديسيا واستراليا.

بيد أن الدول ليست سوى نوع واحد من بين أنواع عدة من الموجودات السياسية. فبمجرد أن تتحد مجموعة من الناس تحت اسم سياسي مشترك، فإن هذا الاسم قد يكتسب ارتباطات عاطفية كما يكتسب معنى قابلا للتحليل الفكري. فمثلا قُسمت الحكومة المحلية

لبرمنجهام إلى عدة ضواح متفرقة؛ لأن ذلك أكثر ملاءمة من الناحية العملية؛ ولأسباب يرجع بعضها إلى أن هذه الضواحي تحتل مكان قرى قديمة؛ وبعضها إلى أن هناك فرقاً لكرة القدم من المحترفين الاسكتلنديين سميت باسمها، وبعضها إلى أن العواطف البشرية لابد لها من شيء تتعلق به، يقال إنه بدأت تنمو في هذه الضواحي وطنية محلية شديدة، كما يقال إن "وست بروموبك" تكره "آستون" كما كان "الزرق" يكرهون "الخضر" في المسرح البيزنطي. وقد أنشئ في لندن، تحت تأثير ما تم في برمنجهام إلى حد بعيد، تسع وعشرون ضاحية جديدة في سنة ١٨٩٩ تحمل أسماء– على الأقل في حالة مدينة وستمنستر– اختيرت عمداً لكي تعمل على إحياء ارتباطات عاطفية كاد الناس أن ينسوها. ومع ذلك، فعلى الرغم من نبوءة مستر "شسترتون" في كتابه "نابليون نوتنج هيل" فإن قلة ضئيلة من أهل لندن تعلموا أن يفكروا أن يشعروا كمواطنين في ضواحيهم أولا: فقد بنيت "دور للبلدية" لا يرونها أبداً وابتكرت علامات لا يميزونها أبداً، وضواحيهم لا تعني سوى كلمات انتخابية يدلون فيها بأصواتهم لانتخاب قائمة من أسماء لا يعرفونها يجمعها عنوان عام اتخذه لنفسه الحزب السياسي الذي تنتمي إليه هذه الأسماء.

والواقع أن "الحزب" هو أكثر الموجودات السياسية تأثيراً في الدولة القومية الحديثة. وقد ظهر في الوجود مع ظهور الحكم النيابي على نطاق واسع؛ ولم يعرقل نموه أي تقاليد قانونية أو دستورية، وهو يمثل أنشط المحاولات التي قام بها الناس لجعل أنظمتنا السياسية ملائمة لحقائق الطبيعة البشرية الواقعة. إذ يوجد في الدولة الحديثة عشرة ملايين ناخب أو أكثر

ولكل واحد منهم حق مساو في التقدم بوصفه مرشحاً وأن يدعو– سواء بوصفه مرشحاً أو داعية– إلى أية وجهة نظر خاصة يعتقدها في أي موضوع سياسي ممكن. ولكن بالنسبة للمواطن، الذي يعيش في سيل لا نهائي من الأشياء، قلة فقط من بين مواطنيه العشرة الملايين هي التي يمكن أن يدرك وجودها منفصلة باعتبارها موضع تفكير سياسي أو مشاعر سياسية، حتى لو كان كل واحد منهم يعتنق رأياً واحداً في موضوع سياسي واحد لا يتغير مدى الحياة. فالأمر يتطلب شيئاً أبسط من ذلك وأكثر دواماً، شيئاً يكون موضع الحب والثقة ويكن تمييزه في الانتخابات المتعاقبة بأنه نفس الشيء الذي أحبه ومنحه ثقته في الماضي، "والحزب" شيء من هذا النوع.

وقد يرجع أصل أي حزب بذاته إلى عملية فكرية متعمدة. فقد يتكون كما قال "بيرك": "من مجموعة من الناس اتحدوا للعمل بمجهودهم المشترك على تحقيق الصالح العام على أساس مبدأ بذاته يتفقون كلهم عليه"[1] ولكن عندما يتكون حزب ما فإن مستقبله يتوقف على حقائق تتعلق بالطبيعة البشرية، والتفكير واحد منها. فالحزب أولا اسم مثل أسماء أخرى يستدعي عند سماعه أو رؤيته "صورة" تترك أثرها بطريقة غير محسوسة في الإدراك الإرادي لمعناها. وكما في حالات أخرى، يمكن إثارة رد فعل عاطفي بواسطة الاسم وارتباطاته العقلية الآلية. ومن واجب زعماء الحزب العمل على تأكيد وضوح هذه الارتباطات الآلية إلى أكبر حد ممكن، وأن يشترك فيها أكبر عدد ممكن من الناس وأن تثير أكبر قدر

(١) "آراء في التذمر الحاضر" (ماكميلان ١٩٠٢) ص– ٨١.

ممكن من العواطف وأقواها. وليس هناك ما هو أفيد بصورة عامة في تحقيق هذا الغرض من "لون" الحزب. ولابد أن أجدادنا الأول استطاعوا تمييز اللون قبل تمييز اللغة، وترتبط العواطف البسيطة الأكثر قوة بالألوان أسهل مما ترتبط بالكلمات، فالطفل المسكين الذي مات منذ بضعة أيام وعلى وسادته شريط "نادى الأربعاء بشفيلد" لكرة القدم، كان يحب اللون نفسه بعاطفة مباشرة وثيقة.

ويعمل "لحن" الحزب كذلك بطريقة آلية، وهو أكثر تأثيراً على أصحاب "الآذان" الموسيقية حتى من "لون" الحزب بوصفه موضع عاطفة.

وقد ظل نشيد "المارسيليز"– الذي أصبح النشيد القومي لفرنسا– أوى التأثير حينما كان اللحن الحزبي للثورة. وهو ميزة حزبية ثمينة جداً خارج فرنسا حتى الآن. وقد كان اقتراحاً حكيماً جداً ذلك الذي تقدم به منظم سياسي مجرب على صفحات جريدة "وستمنستر جازيت" عند موت جلادستون، وهو أن يستعمل جزءاً من المال الذي يجمع لتكريمه في تأليف خير لحن ممكن كشعار دائم لحزب الأحرار(١). ومن بين الأخطاء القليلة التي ارتكبها أولئك الرجال القديرون تماماً الذين نظموا حملة مستر شمبرلين الخاصة بقانون إصلاح التعريفة الجمركية. وأنهم لم ينجحوا في إيجاد لحن ولو متوسط الجودة.

---

(١) "وستمنستر جازيت" ١١ يونيو سنة ١٨٩٨.

والارتباطات العاطفية التي يستدعيها أول وأبسط معنى للكلمة أو الكلمات التي تستعمل اسما للحزب لا تفترق عن تلك التي تمت إلى اللون أو اللحن إلا في أنها تعمل بطريق آلية أقل. فالآباء اليونانيون كانوا يسمون أطفالهم "المجيد جداً" أو "الحكيم في الرأي"، ويختار صانعو الأحزاب بنفس الطريقة أسماء لمعانيها الأولى ارتباطات عاطفية قائمة. بيد أنه منذ اللحظة التي يبدأ فيها الحزب وجوده ونشاطه تتكون ارتباطات تجنح إلى أن تحل، في التداعي محل المعنى الأصلي للاسم. فليس هناك في أمريكا من يفكر في المعاني المعجمية لعبارات مثل "يموقراطي" و"جمهوري" عند استعمالها. وأي شخص يفعل ذلك تكون قد تكونت لديه عادة عقلية مزعجة ولا فائدة فيها مثل عادة قراءة التاريخ اليوناني مع إدراك مستمر للمعاني المعجمية لأسماء مثل "اريستوبول" و"ثيوقراط". ومن ثم فإن الأسماء الطويلة الدقيقة التي تؤكد بالتحديد ساسة الحزب سرعان ما تختصر إلى مقاطع لا معنى لها ذات ارتباطات جديدة مستمدة من التاريخ الواقعي للحزب. فقد أصبح اسم الديموقراطيين الدستوريين في روسيا مثلا "الكاديت"، وأصبح اسم حزب العمال المستقل "ح. ع. م".

ومن ناحية أخرى، فقد تبقى الارتباطات العاطفية الأقل شعورية التي تثار آلياً بواسطة الأسماء السياسية الأقل دقة، أكثر جداً من غيرها. "فالألمان الأحرار القوميون" ظلوا حلفاء لهم قيمتهم "لبسمارك" مدى جيل كامل لأن اسمهم يوحي في غموض بمزيج من الوطنية والحرية، وعندما قرر أصحاب المناجم في الترنسفال تأسيس حزب منذ بضع سنوات، اختاروا له– ربما بعد نقاش طويل– اسم "التقدمي" وقد كان ذلك اختياراً ممتازاً.

وواضح أن الارتباطات الأصلية سرعان ما طغت عليها أخرى جديدة في أفريقيا الجنوبية، ولكنها ظلت في الأماكن الأخرى مدة طويلة توحي بأن سير "برسي فيتز باتربك" وحزبه، له نفس النوع من الميول الديموقراطية التي لدى مستر "ماك كينون وود" وأتباعه في مجلس بلدي مدينة لندن. وليس هناك من يتحدث إلى جمهور تفتحت مواهبه أو ملكاته المنطقية والنقدية تماماً فيدعى أن التصويت ضد جماعة من الناس اختارت لنفسها اسم "التقدميين" يكون تصويتاً ضد التقدم بالضرورة، بيد أنه في منطقة التداعي العاطفي المعتمة الغامضة يكون للاسم الجيد قيمة سياسية حقيقية إذا كانت ارتباطاته لاشعورية بدرجة كافية.

ومن الناحية الأخرى يحاول خصوم الحزب أن يلصقوا به اسما يثير شعور المعارضة. والاسمان القديمان لحزبي الأحرار "Whigs" والمحافظين "Toreis" من الأمثلة التي تسترعي الانتباه إلى مثل هذه الأسماء التي يطلقها خصوم الحزب عليه وتدوم حوالي نصف قرن قبل أن يفقد الارتباط السيئ الأصلي. وكانت المحاولات الأحدث عهداً أقل نجاحاً لأنها كانت أكثر دقة فكلمة "Jingo"[1] كان لها إيحاء غامض بشيء سيء، ولكن "الانفصاليين" و"الإنجليز الصغار" و"فارضي المكوس على الطعام، ظلت تأكيدات لمعان بذاتها تقبل أو ترفض بطريقة شعورية.

ولعل أفضل ما يمكن أن نوضح به العلاقة كلها بين الموجودات الحزبية والنزعات السياسية هو فن الإعلان. ففي الإعلان يمكن ملاحظة

(1) كلمة كانت تطلق على البريطانيين المتعصبين في وطنيتهم.

العملية الفكرية منفصلة عن آثارها الأخلاقية، كما أن الإعلان والسياسة الحزبية قد أصبحا متشابهين أكثر فأكثر في طريقتهما. فاللافتات السياسية توضع جنباً إلى جنب مع اللافتات التجارية أو المسرحية على الجدران، ويرسمها نفس الفنان الذي يتبع فيها نفس القواعد الفنية التجريبية. ومن ثم دعنا نفترض أن رجلا من رجال المال رأى مجالا للقيام بحملة إعلانية كبيرة فيما يتصل بتجارة الشاي مثلا. وأوراق الشاي الحقيقية في العالم متنوعة وغير ثابتة مثل الآراء السياسية الواقعية لدى الجنس البشري. فكل ورقة في كل مزرعة من مزارع الشاي تختلف عن الأخرى، كما أن أسبوعاً من الجو الرطب قد يغير المقدار الموجود كله في مخزن من المخازن. فماذا إذن يفعل المعلن ليخلق "موجوداً" تجارياً، أي "شاي" يستطيع الناس أن يفكروا فيه ويشعروا به؟ ولو كان ذلك من مائة سنة لصاغ المعلن عدداً من البيانات المتفائلة المفصلة فيما يتعلق بالفرص التي يهيئها وطريقته في التجارة. إنه كان يطبع في الصحف بيانا نصه "سيذهب وليم جونس بصحبة نخبة من مساعديه ذوي الخبرة في الشراء إلى سوق الشاي التابعة لشركة الهند الشرقية ويحصل على شحنات من خير المزارع الصينية ليبيعها بالتجزئة إلى عملائه مكتفياً بربح لا يزيد عن خمسة في المائة". بيد أن هذا نداء مفتوح للفكر الناقد، ويحكم عليه الآن بالفكر الناقد. فما كنا لنعتبر مستر جونس شاهداً غير متحيز فيما يتعلق بجودة ما يختاره من شاي، أو نعتقد أن لديه من الدوافع ما يكفي لأن يتمسك بوعده فيما يتعلق بنسبة الربح لو أنه رأى أنه يستطيع الحصول على أكبر منها.

ومن ثم فإن مثل هذا المعلن في الوقت الحاضر يعمل على التأثير في ارتباطاتنا الآلية وشبه الشعورية. فيختار عبارة مثل "شاي باراماتا" تثير لدى معظم الناس إيحاء غامضاً بالشرق الاستوائي ممزوجاً بذكرى شبه شعورية لدرس في الجغرافيا عن استراليا. ثم يعمل على خلق صورة بصرية آلية متصلة بهذه العبارة يكون لها ارتباطات عاطفية سابقة خاصة بها. وما أن ينتهي من إنفاق مبلغ مائة ألف جنيه بمهارة، حتى لا يكون في انجلترا شخص يستطيع أن يرى كلمة "باراماتا" على صندوق دون أن تثور لديه نزعة للشراء تقوم على ذكرى حلم من أحلام اليقظة عن جدته، أو عن الأسطول البريطاني، أو عن ربة بيت انجليزية صغيرة حسناء أو أي شيء آخر اختاره المعلن لارتباطه بعاطفتي الثقة والحب. وعندما تلعب الموسيقى دوراً أكبر في التعليم الانجليزي العام قد يكون من الممكن أن تستعمل بطريقة فعالة في الإعلان، وفي هذه الحالة يظهر "لحن باراماتا" في كل مكان مرتبطاً بأغنية عن "عودة الجندي" مثلا، وتدار عن الحاكي لدى كل بدال.

ولهذا المثال، باعتباره عاملا مساعداً في التفكير الواضح، ميزة هائلة؛ هي أنه حتى هذه اللحظة لا يوجد ما يسمى "شاي باراماتا" ولم يقرر بعد أي نوع من الشاي يقدم تحت هذا الاسم. فشاي "باراماتا" مازال موجوداً تجارياً بحثاً مجرداً. وقد يتقرر بعد ذلك بيع شاي رديء جداً بربح كبير جداً حتى يطغى الارتباط بالخيبة شيئاً فشيئاً على الارتباطات الأصلية للاسم. أو قد يتقرر تجربة بيع عدة أنواع من الشاي تحت هذا الاسم في أماكن مختلفة، ثم التركيز على بيع النوع الذي يلقى قبولا. بيد أن هناك لافتات أخرى على الجدران تحمل أسماء جذابة لأنواع أخرى من الشاي لها

ارتباطات بأطفال وكلاب "البولدوج" وبرج لندن. فإذا أريد تنمية تجارة دائمة في وجه المنافسة ضد هذه الأسماء، فقد يتبين أن أحكم ما يمكن عمله هو بيع شاي من نوع موحد إلى حد معقول له نكهة خاصة لعلها تصبح "معنى" له.

وتحدث الصعوبة الكبرى عندما يكون هناك تغيير في الذوق العام وعندما تنخفض المبيعات لأن النكهة التي اختيرت لم تعد ترضيه. وقد يرى المديرون عندئذ أن أسلم طريقة هي الاستمرار في بيع النوع القديم لعدد متناقص من الزبائن، أو قد يحلون مكانه نوعاً آخر بالتدريج مع ما في ذلك من مخاطرة، آملين بأن عدد ربات البيوت اللاتي سيقلن: "إن هذا ليس شاي باراماتا" سيعوضه عدد أولئك اللاتي سيقلن. "إن شاي باراماتا يتحسن". وإذا رفض الناس شراء النوع القديم بتاتاً، وفضلوا النوع الجديد تحت اسم جديد فإن "شركة شاي باراماتا" يجب أن تقنع بالاختفاء، مثل عقيدة قامت بمحاولة غير ناجحة لوضع خمر جديدة في زجاجات قديمة.

وكل هذه الظروف مألوفة لدى ساسة الأحزاب، كما هي مألوفة لدى المعلنين. فالمرشح الحزبي، عند أول ظهور له، يكون بالنسبة لمعظم ناخبي دائرته مجرد صندوق يحمل اسم "حر" أو "محافظ". ولهذا الاسم ارتباطات من لون وموسيقى، ومن السعادة والحب التقليديين، وهي متى تكونت، توجد مستقلة عن سياسة الحزب. وما لم يحمل المرشح بطاقة الحزب- أو كما يقول الأمريكيون إذا لم يكن مرشحاً "نظامياً"- فإنه لن يفقد هذه العادات والحب فحسب، بل إنه سيجد من الصعوبة بمكان كبير جداً أن

يقدم نفسه إلى الناخبين، بوصفه "موجوداً" مفهوماً. وهناك جزء من الناخبين يختلف كثيراً باختلاف الأوقات والأماكن، يصوتون للمرشح "النظامي" لحزبهم دون اعتبار لبرنامجه، ولكن بقية الناخبين يتطلبون منه أن يقدم برنامجاً مستوحي من سياسة الحزب، وكذلك عليه دائماً أن يقدم مثل هذا البرنامج إلى لجنة الاختيار. إلا أنه أيا كان الأمر، فما دام هو مرشح حزب، فإن عليه أن يتذكر أنه إنما يتكلم ويتصرف بهذا الوصف. فماضي الحزب وما يعقد عليه من آمال بين ناخبي الدائرة، هما وحدهما اللذان يجعلان من الممكن لهؤلاء الناخبين أن يكونوا معه بفكرهم وشعورهم. وهو عندما يتحدث يوجد بينه وبين المستمعين قناع حزبي، أكبر من وجهه وأقل حركة منه، مثل تلك الأقنعة التي جعلت في وسع الممثلين أن يُسمعوا ويُروا في المسارح اليونانية الضخمة التي كانت تقام في الهواء الطلق. وإذا لم يعد قادراً على القيام بهذا الدور بإخلاص، فعليه أن يتنحى عن خشبة المسرح أو أن يقدم نفسه تحت قناع حزب آخر.

كما أن زعماء الأحزاب عليهم أيضاً أن يتذكروا دائماً أن المنظمة التي يسيطرون عليها، "موجود" له كيان مستقل عن آرائهم وتصرفاتهم في ذاكرة الناخبين وعواطفهم. وهذا لا يعني أن زعماء الأحزاب لا يستطيعون أن يكونوا مخلصين. بل الواقع أنهم كأفراد لا يستطيعون المحافظة على حياتهم السياسية إلا إذا كانوا على استعداد دائم لأن يفقدوها. وعليهم أحياناً أن يخاطروا حتى بوجود أحزابهم نفسها. فعندما هجر سير روبرت بيل مبدأ الحماية واعتنق حرية التجارة في سنة ١٨٤٥، كان عليه أن يقرر هل يحطم حزب المحافظين هو وأصدقاؤه بأن يخرجوا منه، أو أن يغيروا

سياسته بحيث لا يرى فيه، حتى في المنطق نصف الشعوري للعادة والتداعي، ذلك الموجود الذي عمل الناس من أجله وصوتوا له في السنوات الأربع السابقة. وفي كلتا الحالتين كان "بيل" يفعل شيئاً آخر أكثر خطورة غير مجرد التعبير عن رأيه الخاص في موضوع اللحظة.

ومع ذلك فإنه إذا كان استمر، وهو يدرك ما تقدم، في الدعوة لقانون الغلال من أجل حزبه، فإن قوته الشخصية كلها كسياسي، بل قيمة حزبه نفسها، كانت تضيع.

إذا كان هناك الآن إدراك سماوي يراقب الأرض من السماء، ولديه القدرة على ملاحظة جميع الوقائع المتعلقة بجميع الكائنات البشرية في وقت واحد، فإنه كان يتساءل- كما يتساءل محررو الصحف وأنا أكتب الآن- ما هي تلك الاشتراكية التي تؤثر في حياة هذا العدد العديد من الناس؟ وقد كان من الممكن أن يجيب على نفسه بتعريف يمكن ترجمته في غير دقة على الوجه التالي "حركة نحو مساواة اجتماعية أكثر، تعتمد في قوتها على ثلاثة عوامل رئيسية، القوة السياسية النامية للطبقات العاملة، والعطف الاجتماعي النامي من جانب عدد كبير من أعضاء جميع الطبقات، والاعتقاد بأن الترتيبات الاجتماعية يمكن تغييرها بواسطة التدبير الواعي المتعمد، وهو الاعتقاد الذي يقوم على نمو سيطرة المنهج العلمي". وسيرى أشخاصاً يحاولون دعم هذه الحركة باقتراحات تتعلق بالضرائب والأجور والإدارة التنظيمية أو الجماعية؛ وبعض هذه الاقتراحات سيثبت أنها مما يمكن تكييفه بنجاح مع حقائق الوجود الإنساني؛ وبعضها سينبذ في

آخر الأمر، إما لأنه لم يمكن إقناع أي شعب بتجربتها، أو لأنها فشلت عند التجربة. ولكنه سيرى أيضاً أن هذا التعريف لحركة دائمة التغير، وذات جوانب متعددة- الذي استخلص بطريق التجريد من اقتراحات ورغبات اشتراكية لا حصر لها ليس وصفاً "للاشتراكية" كما توجد بالنسبة للجزء الأكبر من مؤيديها. فالحاجة إلى شيء يستطيع المرء أن يحبه وأن يعمل من أجله خلقت لآلاف العمال "اشتراكية" مجسمة، هي إلهة ذات أجنحة ونظرة جادة وسيف مسلول، لتكون أمل الدنيا وملاذ أولئك الذين يقاسون. كما أن الحاجة إلى آلة فكرة يستطيع الإنسان أن يستعملها بإيمان وثقة مطلقين خلقت أيضاً نوعاً آخر من "الاشتراكية"، ليست تجسيما، ولكن عقيدة نهائية متسلطة. وقد ظهرت مثل هذه العقيدة في انجلترا في سنة ١٨٨٤، وتلقاها وليم موريس بخطه الجميل من محاضرات مستر "هيندمان". إنها النبوءة التي جعلت عاملا حظه من التعليم ضئيلا يقول لي منذ ثلاث سنوات وعيناه مغرورقتان بدموع التواضع الحقيقي. "كم هو غريب أن تظل تلك الحقيقة المجيدة خافية على كل العلماء والرجال الماهرين في العالم وتتكشف لي أنا".

وفي نفس الوقت تظل "الاشتراكية" دائماً كلمة، أي رمزاً، يستعمل في الحديث والكتابة العاديين، وبعد مائة سنة من الآن قد تكون ذهبت في طريق أسلافها- مثل مذهب سان سيمون والشيوعية، ومذهب العرائضيين- ولا يبقى لها ذكر إلا في تواريخ حركة دخلت عليها تعديلات أخرى وحملت أسماء أخرى. ومن ناحية أخرى قد تبقى، كما بقيت الجمهورية في فرنسا، لتكون عنواناً- على العملات والمباني العامة- لحركة

نجحت في إقامة نفسها باعتبارها نوعاً من أنواع الحكم بعد محاولات عديدة منيت بخيبة الأمل والفشل.

بيد أن استعمال الكلمة في الحديث العادي، ليس إلا نتيجة لاستعمالها بواسطة أفراد من الرجال والنساء، وخاصة بواسطة أولئك الذين يقبلونها اسما لحزب. وسيجد كل واحد منهم، ما بقيت الحركة حية حقيقة، إنه بينما يجب استعمال الكلمة لأنه بدونها لا يكون للحركة وجود، فإن استعمالها مع ذلك يخلق سلسلة دائمة من المشاكل الصعبة فيما يتعلق بالسلوك. فأي شخص يطبق الاسم على نفسه أو على أشخاص آخرين بمعنى يختلف تماماً عن الاستعمال العادي بحيث يكون من المؤكد، أو من المحتمل أنه يعطي انطباعاً غير صحيح يهتم، بحث، بأنه لا يلتزم الحقيقة. ومع ذلك فهناك حالات تتوقف فيها نتائج عملية هائلة على المحافظة على اتساع معنى كلمة يجنح معناها إلى الضيق. فالكاثوليكي الروماني "الحديث" الذي درس تاريخ الذين يستعمل عبارة "الكنيسة الكاثوليكية" كناية عن مجتمع مر بمراحل ذهنية مختلفة في الماضي، ويعتمد في حيويته على وجود قدر معين من حرية التغيير المعقول في المستقبل؛ وهو من أجل ذلك يقول عن نفسه أنه كاثوليكي. وبالنسبة للبابا ومستشاريه من ناحية أخرى تعني "الكنيسة" معجزة لا تتغير أبداً تقوم على وحي لا يتغير. فعندما يقول الأب "تيريل" إنه يؤمن بالكنيسة الكاثوليكية، على الرغم من أنه من الواضح أنه لا يؤمن بحدوث معظم الوقائع التي يتكون منها الوحي الأصلي حقيقة، فإنه يبدو للبابا ومستشاريه مجرد كذاب يسرق اسمهم لأغراضه الخاصة الخادعة. فهم لا يستطيعون فهمه أكثر مما يفهم سكان الجبال من

الاشتراكيين الديموقراطيين الألمان "برنشتاين" وخلفاءه من "العصريين" ومن ناحية أخرى لابد لبرنشتاين نفسه أن يختار بين ما إذا كان ينبغي عليه أن يحاول المحافظة على الاستعمال العادي لاسم "اشتراكي" مفتوحاً، أو أنه في النهاية سيضطر إلى نبذه لأن استعماله له لا يخلق سوى شعور سيء وارتباك في التفكير.

وأحياناً يكون رجل من ذوي الشخصية القوية والقدرة على التعبير بشكل غير عادي حزباً قائماً بذاته- بمعنى ما- أي أنه يكون "موجوداً" سياسياً. وقد يصنع لنفسه قناعاً دائماً يتميز به مثل "جون الأمين" أو "الرجل العجوز الكبير". ولكن لا يستطيع ذلك، كقاعدة عامة، إلا أولئك الذين تعلموا الشرط الأساسي في مهمتهم، وهو أنه إذا أراد سياسي فرد أن يكون لحياته الذهنية كيان أمام جمهرة الناس في عصره بأية صورة كانت، فيجب أن تقوم إما على متابعة آراء لا تتغير بإصرار وبلا تحول، أو على نمو بطيء وبسيط ومستمر. فمعظم الناس يولون السياسة انتباهاً غير كامل يتسم بعدم المبالاة، وهذا الانتباه مثل لوح بطيء جداً للتصوير الفوتوغرافي. والشخص الذي يريد أن يصور بوضوح، عليه أن يقف أمامه في نفس الوضع مدة طويلة. فالطير الذي يعبر أمام اللوح طائراً لا يترك أي أثر فيه.

وقد كتب جلادستون في سنة ١٨٦٨ يقول: "إن تغيير الرأي عند أولئك الذين يتطلع الجمهور- بدرجة تزيد أو تنقص- إليهم ليستعين بحكمهم في تكوين حكمه، مضر للبلاد؛ ولو أنه ضرر أقل بكثير من ذلك

الذي يحدث إذا أصروا على السير في طريق يعرفون أنه خطأ. ومن ثم يجب ألا يكون تغيير الرأي موضع لوم دائماً. ولكن يجب ملاحظته بدقة: وتحديه دائماً وتمحيصه"(١). ويتجنب معظم الساسة هذا الاختيار بين فقدان القوة نتيجة لتغير الرأي العام، وفقدان الشخصية نتيجة للإصرار العام على رأي نبذه السياسي شخصياً؛ وهم لا يفعلون ذلك بأن ينعموا النظر بعناية في كل تغيير فيما ينتهون إليه من آراء فحسب، بل إنهم يلجأون أيضاً إلى التمهل– الذي يبدو أحياناً جبناً وحماقة– في الإعلان عن أفكارهم فيما يتصل بجميع المسائل سوى تلك التي أصبحت تتطلب العمل فوراً. وتبقى الكلمة المكتوبة أو المقررة، وتصبح بالنسبة للسياسي جزءاً من ذلك "الموجود" خارج نفسه الذي يعمل بصفة دائمة على بنائه أو هدمه أو تغييره.

وتؤثر الظروف نفسها في "الموجودات" السياسية الأخرى غير الأحزاب والساسة. فإذا أرادت جريدة أن تبقى بوصفها قوة سياسية فلابد أن تترك في عقول الناس فكرة عنها بأنها تتمسك باستمرار بوجهة نظر بذاتها. ويكتب الكتاب بما يتفق وطابع شخصية صحيفتهم ليس لأن نظام التحرير يؤدي إلى ذلك فحسب، بل بدافع من رغبة غريزية في أن يكونوا مفهومين. وإذا بيعت الجريدة لمالك جديد يعتنق آراء مختلفة أو يريد الدعوة لآراء مختلفة، فعليها أن تعلن عن نفسها بصراحة باعتبارها شيئاً

---

(١) "فضلات الحصاد" المجلد السابع ص– ١٠٠– وردت في "حياة" مورلي. المجلد الأول ص– ٢١١.

جديداً، أو لابد لها أن تجعل الأمر يبدو كأن الوضع الجديد مرحلة ضرورية في نمو الوضع القديم، بوساطة خطوات جدلية بطيئة رصينة. ومن ثم فإن الإحساس بأن شراء الرأسمالي لصحيفة لاستغلال تأثيرها القديم في تدعيم حركة جديدة أمر ينبغي أن يقيم على ضوء معايير أخلاقية غير تلك التي تطبق على شراء قدر معين من آلات الطباعة والورق، أقول إنه إحساس محق. إذ قد يدمر بهذا العمل شيئاً كان "موجوداً" وطيد الأركان ومفهوماً بالنسبة لآلاف من الناس البسطاء الذين كانوا لولا هذا "الموجود" يعيشون في عالم غير مفهوم؛ شيئاً جمع حوله حباً وثقة حقيقيين مثل أي حب وثقة يوحي بهما خطيب أو صاحب عرش:

الفصل الثالث

الاستدلال اللاعقلي في السياسة

إن الافتراض بأن الناس يتصرفون دائماً بناء على رأي معقول في مصالحهم، وهو الافتراض الذي يتشابك في اتصال وثيق مع عاداتنا في التفكير السياسي والاقتصادي، يمكن تقسيمه إلى افتراضين منفصلين: الأول– هو أن الناس يتصرفون دائماً بناء على نوع ما من الاستدلال فيما يتعلق بأفضل الوسائل لتحقيق أهداف سبق تصورها، والثاني هو أن كل الاستدلالات من نوع واحد وأنها نتيجة لعملية واحدة من التفكير المنطقي.

وقد عالجت الافتراض الأول في الفصلين السابقين وحاولت أن أثبت أنه من الأهمية بمكان لرجل السياسة أن يدرك أن الناس لا يتصرفون دائماً بناء على استدلالات فيما يتعلق بالوسائل والغايات. وقد سقت الحجج على أن الناس كثيراً ما يتصرفون في السياسة تحت تأثير باعث مباشر من الحب أو الغريزة، وأن الحب والاهتمام قد يوجهان إلى "موجودات" سياسية تختلف تماماً عن تلك الحقائق في العالم حولنا التي نستطيع كشفها بوساطة الملاحظة والتحليل المتعمدين.

وسأتناول في هذا الفصل الافتراض الثاني، وسأحاول تبيين إلى أي حد يصح القول بأن الناس عندما يكونون استدلالات فيما يتعلق بنتائج تصرفاتهم السياسية، يكونونها دائماً بوساطة تفكير منطقي.

ويجابه المرء في مثل هذا البحث صعوبة مبدئية هي أنه من الصعب جداً الوصول إلى تعريف واضح للتفكير المنطقي "Reasoning". وأي شخص يراقب طريقة عمل عقله سيجد أنه ليس من السهل تتبع هذه الفوارق المحددة بين الحالات العقلية المختلفة التي تبدو واضحة تماماً عندما تشرح في الكتب الصغيرة عن علم النفس. فعقل الإنسان مثل قيثارة تتذبذب جميع أوتارها معاً؛ بحيث إن العاطفة والنزعة والاستدلال، وذلك النوع الخاص من الاستدلال الذي يسمى تفكيراً منطقياً، كثيراً ما تحدث جميعها في وقت واحد وتكون جوانب متشابكة لتجربة عقلية واحدة.

ويكون هذا صحيحاً بصفة خاصة في لحظات العمل والاهتياج؟ ولكن عندما نجلس في تأمل سلبي فإننا كثيراً ما نجد صعوبة في وصف الحالات المتتابعة لوعينا، بأنها عواطف أو استدلالات. وعندما يكون من الواضح أن تفكيرنا يمت إلى النوع الاستدلالي، كثيراً ما يكون صعباً أن نقرر هل يسيطر على خطواته تماماً غرض محدد من اكتشاف حقيقة ما بحيث يحق لنا أن نسميه تفكيراً منطقياً.

وحتى عندما نفكر بمجهود وبغرض معين، فنحن لا ننتهي دائماً إلى استدلالات أو نكون معتقدات من أي نوع. فعندما ننسى اسما نعيد على أنفسنا الحروف الهجائية ونقف قليلا عند كل حرف لنرى هل يذكرنا بالاسم الذي نريده. وعندما نسمع أخبارا سيئة نحاول تفهمها بأن نسمح لعدة ارتباطات عقلية تظهر متتابعة من تلقاء نفسها منتظرين أن نكتشف ماذا ستعني الأخبار بالنسبة لنا. والشاعر يفكر في تأمل عميق باذلا مجهوداً

خلاقاً كبيراً، ويتابع صوراً تبدو في مخيلته ويرتبها بقصد تحقيق هدف فني مسرحي، وليس بقصد كشف الحقيقة. وفي ذلك الحديث العظيم الذي يلقيه "بروسبيرو" في "العاصفة" نجد أن الارتباط بين الصور المتتابعة– من أبراج تتوج السحب أطرافها إلى قصور رائعة إلى معابد وقورة؛ ثم إلى الكرة الأرضية العظيمة نفسها– ليس ارتباطاً استدلالياً ولكنه ارتباط تأمل فكري عميق يرفعه المجهود الخلاق ويخضع للأغراض الشعرية.

ومعظم الاستدلالات التي نستخلصها فعلا خلال أي يوم تمت في الواقع إلى نوع من التفكير أدنى مستوى بكثير من ذلك الذي تمت إليه بعض الصور الأكثر سمواً للتداعي غير الاستدلالي. فكثير من استدلالاتنا مثل النزعات شبه الغريزية التي تصاحبها هذه الاستدلالات وتغيرها، تتم عندما لا نبذل أي جهد واع من أي نوع. ففي تلك الأعمال الغريزية المحضة مثل القفز إلى الخلف لتجنب حجر ساقط، تكون نزعة القفز إلى الخلف واستدلال أن هناك خطراً مجرد اسمين لعملية آلية لاشعورية واحدة. ونحن نستطيع أن نتحدث عن الاستدلال الغريزي كما نتحدث عن النزعة الغريزية؛ فمثلا نحن نستخلص بوساطة عملية عقلية غريزية استدلالات تتعلق ببعد الأشياء وصلابتها من حركات عضلات العين وهي تحدد بؤرة النظر، ومن الاختلاف بين الصور التي تلتقطها شبكتا عينينا. ولا ندري الطريقة التي نستخلص بها هذه الاستدلالات، وحتى عندما نعلم أن الصورتين اللتين ننظر إليهما خلال المنظار المجسم مسطحتان، أو أن المشعوذ وضع لوحين من المرايا العاكسة تحت المنضدة، فإن كل ما نستطيع

أن نقوله هو أن الصورة "تبدو" ذات أبعاد أو أنه "يبدو" أننا نرى ما تحت المنضدة.

والواقع أن عملية الاستدلال كلها– العقلي واللاعقلي– بنيت على الحقيقة الأولية، وهي أن الحالة العقلية قد تستدعي حالة عقلية أخرى، إما لأن الحالتين كانتا مرتبطتين معاً في تاريخ الفرد، أو لأن الارتباط بين الحالتين ثبت أنه مفيد في تاريخ الجنس. فعندما يتنزه رجل بصحبة كلبه في الطريق فهما ينحرفان إلى اليمين أو الشمال ويسرعان أو يتلكآن في عبور الطريق ويميزان جرس الدراجة وصوت سائق العربة ويتصرفان بناء عليهما، وذلك كله باستعمال عملية الاستدلال نفسها في توجيه المجموعة نفسها من النزعات. ومعظم استدلالاتهما لا تقتضي مجهوداً، وإن كان يبدو أحياناً أنهما معاً يتوقفان قليلا حتى يقررا شيئاً ما عن طريق التفكير الصامت. فالإنسان لا يدخل في منطقة التفكير العقلي البحت، حيث لا يستطيع الكلب متابعته، إلا عندما يكون هناك قرار يتعين عليه اتخاذه مما يؤثر في أغراضه الأكثر بعداً في الحياة؛ وهذه المنطقة هي التي يستعمل فيها الإنسان الكلمات ويكون شاعراً– إلى حد يزيد أو ينقص– بما يتبعه عقله من مناهج منطقية.

بيد أن نقطة الضعف في الاستدلال عن طريق التداعي الآلي بوصفه أداة تفكير، تكمن في أن أي فكرة من فكرتين متداعيتين قد تستدعي الأخرى دون الإشارة إلى الارتباط المنطقي. فالمعلول يستدعي العلة بالحرية نفسها التي تستدعي بها العلة المعلول. والمريض الذي يقع في غيبوبة التنويم

المغناطيسي يكون خصباً وسريعاً بصورة تدعو إلى التعجب في استخلاص الاستدلالات، ولكنه قد يرجع إلى الخلف في استدلالاته بالسهولة نفسها التي يسير بها إلى الأمام. فضع خنجراً في يده مثلا فيعتقد أنه ارتكب جريمة قتل. ومنظر صحن فارغ يقنعه بأنه تناول عشاءه. وإذا ترك الأمر فقد يقوم بأعمال روتينية بصورة لا بأس بها. ولكن أي شخص يفهم حالته يستطيع أن يجعله يتصرف تصرفات مضحكة.

وبالطريقة نفسها نستخلص عندما نحلم استدلالات سخيفة بوساطة التداعي. فالإحساس بعدم الراحة الناشئ عن سوء هضم طفيف يجعلنا نعتقد أننا على وشك التحدث إلى جمهور كبير، وقد فقدنا الأوراق التي نعتمد عليها في الحديث، أو أننا نسير في "استعراض برايتون" بملابس النوم. وحتى عندما يكون الناس متيقظين فإن تلك الأجزاء من عقولهم التي لا يولونها انتباههم الكامل قد تستخلص استدلالات مماثلة لا أساس لها. فالمشعوذ الذي ينجح في تركيز انتباه الجمهور على ملاحظة ما يفعله بيده اليمنى يستطيع أن يجعلهم يستخلصون نتائج لا عقلية من حركات يده اليسرى. وأولئك الذين يكونون في حالة انفعال ديني شديد يشعرون أحياناً بطنين في آذانهم نتيجة للقوة المتزايدة في دورتهم الدموية. كما يستطيع اللاعب على الأرغن أن يحدث الشعور نفسه بفتحة الأنبوبة الكبيرة في الأرغن، ومن ثم يستطيع أن يدخل في روع المصلين في الكنيسة اعتقاداً غامضاً شبه شعوري بأنهم يجربون عاطفة دينية.

والأهمية السياسية لهذا كله تكمن في أن معظم الآراء السياسية لدى معظم الناس ليست نتيجة لتفكير منطقي اختبر بوساطة التجربة، بل نتيجة لاستدلال لاشعوري أو شبه شعوري تحدد بوساطة العادة. والواقع أن العادة أكثر ما تظهر قوتها في السياسة أساساً عن طريق تكوين مسالك التفكير. ففي ألوان نشاطنا الأخرى تكون العادة إلى حد كبير مسألة تكيف عضلي، ولكن الحركات الجسمانية في السياسة لا تحدث إلا نادراً بحيث لا يمكن أن تكون شيئاً يشبه العادة. فيستطيع المرء أن يرى ناخباً محترماً تهذبت آراؤه السياسية وصقلت بفعل ثلاثين عاماً من العادات العقلية، مرتبكاً عند الإدلاء بصوته وهو يطوي ورقة الانتخاب كما يفعل الطفل بأول كراسة رسم أعطيت له.

وبعض الناس يبدو أنهم يقدسون أكثر ما يقدسون من بين آرائهم تلك التي أصلها أبعد ما يكون عن التفكير المنطقي المتعمد. فعندما قال "بووي هاجارت" أحد شخصيات "مستر باري": "أعتقد أن مؤلفات بيرنز تجنح إلى الإباحية. وبرغم أني لم أقرأها بنفسي، فإن هذا ما أعتقده" كان يقارن مجرد النتيجة العقلية التي كانت تترتب على قراءة مؤلفات "بيرنز" بالمعتقد الذي وجده جاهزاً في ذهنه؛ وهو المعتقد الذي يقدسه أكثر ويعتبره أوثق صلة بنفسه لأنه لا يعرف كيف نشأ.

والرأي الذي يتكون بهذه الطريقة اللاشعورية يكون موجهاً مأمون العاقبة إلى حد لا بأس به في حياتنا اليومية. فالعالم المادي قلما يغير طريقته ليخدعنا، كما أن معتقداتنا نتاج مئات عدة من الاستدلالات

العابرة المستقلة الصحيح منها أكثر من الخطأ وأقرب احتمالا إلى البقاء. ولكن حتى في شئوننا الخاصة قد تضعف ذاكرتنا، وكثيراً ما نستطيع أن نتذكر الارتباط بين فكرتين بينما ننسى السبب الذي نشأ عنه هذا الارتباط، فنحن نجد لدينا فكرة أن "سمبسون" سكير، ولكننا لا نستطيع أن نتذكر هل هناك سبب يدعونا إلى هذا الاعتقاد، أو هل أخبرنا أحد أن سمبسون له قريب اكتشف دواء يشفي من إدمان السكر. وعندما نتذكر الارتباط في عبارة نقولها، ولا نكون قد شعرنا قط بملاحظة أصل هذا الارتباط، قد نجد أنفسنا نصدق معتقداً واضحاً حقيقة لا نستطيع أن نبرره إذا سألنا سائل. فعندما نسمع مثلا عن أسقف من أساقفة مطلع العهد الفيكتوري اسمه "سام الصابوني" ويتردد هذا الاسم في سمعنا عدة مرات يتكون لدينا اعتقاد جازم فيما يتعلق بشخصيته دون حاجة إلى أي دليل آخر.

وهذه الحقيقة لا ينشأ عنها ضرر كبير في الظروف العادية؛ لأنه ليس من المحتمل أن يلتصق اسم بشخص ما إلا إذا اعتقد عدد كبير من الناس أنه يلائمه حقيقة، وإذا لم يلتصق الاسم فليس من المحتمل أن نسمعه أكثر من مرة أو مرتين. ولكن في السياسة، كما في مهنة الشعوذة، كثيراً ما يكون مجزياً بالنسبة لبعض الناس أن يبذلوا مجهوداً كبيراً لإنتاج مثل هذا الأثر دون انتظار للفكرة حتى تفرض نفسها بمجرد الترديد العرضي.

وقد سبق أن قلت: إن الأحزاب السياسية تحاول أن تلصق ببعضها البعض أسماء سيئة بوساطة طريقة منظم من الإيحاء العقلي. فإذا ظهرت

كلمة "المبذر" مثلا في "قائمة محتويات"[١] "الديلي ميل" في صباح أحد الأيام بوصفها اسما "للتقدميين" إبان انتخابات أحد المجالس البلدية، فإن ركاب السيارات العامة "الأتوبيس" من "بتني" إلى "البانك" سيرونها بطريقة نصف شعورية مائة مرة على الأقل، وقبل أن تنتهي الرحلة سيكونون قد كونوا ارتباطاً عقلياً ثابتاً إلى حد ما. وإذا فكر أحد هؤلاء الركاب في الموضوع علم أن شخصاً واحداً فقط قرر مرة أن يستعمل الكلمة. ولكنه لا يفكر، ومن ثم يكون تأثيرها عليه كما لو أن مائة شخص استعملوها مستقلين بعضهم عن بعض. والواقع أن "قوائم المحتويات" الخاصة بالصحف، التي كانت أصلا قصيرة مركزة لاعتبارات المساحة، قد نمت بطريقة تهدد بتحويل طرقاتنا (مثل صفحات الإعلان في المحلات الأمريكية) إلى معمل سيكلوجي لإنتاج ارتباطات دائمة بطريقة لاشعورية. فعبارات مثل "إهانة ألمانية أخرى" و"جريمة كير هاردي" و"بالفور يتراجع"، قصد بها أن تبقى في العقول، وهي تبقى فعلا بوصفها آراء "جاهزة".

ومرة أخرى نجد أنه في كل هذا تنطبق القاعدة نفسها التي تنطبق في إثارة النزعة. فالأشياء الأقرب إلى إدراكنا، أي الأقرب إلى تاريخنا التطوري الأبعد عهداً، أسرع في إنتاج الاستدلالات، كما أن النزعات التي تنشأ عنها أكثر إلزاماً. فعندما يبتسم المرشح الجديد في أول مرة يظهر فيها أمام ناخبي دائرته كما لو كان صديقاً قديماً تماماً، فهو لا يلجأ فقط إلى غريزة قديمة مباشرة من الحب الإنساني كما قلت في فصل سابق، بل إنه يثير

---

(١) Contents Bill.

أيضاً في الوقت نفسه اعتقاداً غامضاً بأنه صديق قديم؛ ويستطيع مدير حملته الانتخابية أن يوحي إلى الناخبين بذلك على شرط ألا يقول المرشح شيئاً محدداً يثير الانتباه العقلي والنقد. وفي نهاية الاجتماع قد يذهب البعض إلى حد أن يهتف ثلاثاً من أجل "جونز الصديق القديم الطيب"[١].

ومنذ بضع سنوات اقتبس مستر "ج. ك. شسترتون" عبارة من مقالة في إحدى المجلات عن الانتخابات الأمريكية نصها "إن قليلا من الإدراك السليم العادي كثيراً ما يؤثر في جمهور من العمال الأمريكيين أكثر مما تؤثر الحجج البليغة. فأحد الخطباء كان يدق مسامير في لوح من الخشب، وهو يعرض وجهات نظره، فكسب إلى جانبه مئات الأصوات في انتخابات الرئاسة الأخيرة"[٢]. ولم يكن "الإدراك العادي السليم" هو عرض "الطرق" باعتباره حجة منطقية، وهو ما يدعى مستر "شسترتون" أنه يصدقه، بل إنه يكمن في معرفة الخطيب بالطريقة التي يضفي بها قوة على استدلال غير منطقي؛ واستعداده لاستغلال هذه المعرفة.

---

(١) يعتمد ثلاثة أرباع فن البائع المجرب على معرفته التجريبية بهذه المجموعة من الحقائق السيكلوجية. فقد قالت لي فتاة صغيرة من معارفي بعد عودتها من أول مرة خرجت وحدها لشراء بعض الحاجيات، وهي تفسر لماذا اشترت إطار صورة وجدت هي نفسها أنه قبيح ما يأتي: "لقد بدا لي أن البائع افترض أني اخترته، ومن ثم دفعت ثمنه وخرجت". بيد أن تفسيرها كان نتيجة الذاكرة والتفكير. فهي في تلك اللحظة افترضت هي بطريقة غامضة– كانت كافية للبائع– أنها اشترته.

(٢) "بدع جديدة" ص– ١٢٢.

وبعد أن يتكون أي ارتباط واضح يرسب بين مجموعة تجاربنا العقلية، وقد يتعرض عندئذ لألوان من النمو والتحول لا يكاد نصيب التبرير العقلي المتعمد فيها أن يذكر. وقد سمعت مرة أنه عندما اقترح البعض القيام بمظاهرات ضد استيراد العمال الصينيين المتعاقدين للعمل في جنوب أفريقيا، قالت شخصية مهمة إنه "لن يكون له أثر في الانتخابات" بيد أن المظاهرات قامت على قدم وساق معتمدة على حجة عقلية هي أن الشروط التي ينص عليها "القرار" تعادل فرض عبودية من نوع قاس على بعض الأسيويين من ذوي الذكاء الخارق. وأي شخص شاهد عن كثب مجريات السياسة في عام ٥- ١٩٠٦ لاحظ أن صور الصينيين المعلقة على الجدران تثير لدى عدد كبير جداً من الناخبين كراهية مباشرة ضد السلالة المغولية. وقد تحولت هذه الكراهية إلى حزب المحافظين، بحيث أنه قرب نهاية الانتخابات العامة في سنة ١٩٠٦ كانت أية صورة لرجل صيني تعرض فجأة أمام جمهور من الطبقة العاملة تثير بينهم فوراً زمجرة من الغضب ضد مستر "بالفور".

بيد أن ذكرى الوجوه الصينية على اللافتات، اتجهت ببطء بعد الانتخابات إلى أن تصير في نظر المحافظين عنواناً على الأحرار الذين استعملوا هذه الصور. فقد عملت أثناء الانتخابات العامة في دائرة انتخابية، عرضت فيها حولي لافتات كثيرة من هذا النوع، وقد هزمنا فيها. وفي العام التالي رشحت نفسي لمجلس مدينة لندن في نفس الدائرة، وقبل أن تغلق صناديق الانتخاب بساعة، رأيت في ذلك الوضوح غير العادي الذي يصاحب تعب يوم الانتخاب، وجهاً أبيض في نافذة غرفة لجنة

المراقبين، وسمعت صوتاً أجش يدوي: "أين ضفيرتك الملعونة؟ لقد قطعناها لك في المرة الماضية؛ والآن سنضعها حول عنقك ونخنقك".

وقد ظهر على جدران لندن في فبراير سنة ١٩٠٧ خلال انتخابات مجلس المدينة آلاف من اللافتات قصد بها أن تخلق اعتقاداً بأن الأعضاء "التقدميين" في المجلس يعيشون على خداع دافعي الضرائب. ولو أن بياناً أصدر بذلك لكان موجهاً إلى الذهن الناقد، وكان يمكن مواجهته بالحجة أو في أروقة الحاكم؛ ولكن النداء كان موجهاً إلى عملية الاستدلال شبه الشعوري. وكانت اللافتة تتكون من صورة لرجل مفروض أنه يرمز إلى "الحزب التقدمي"، يشير بأصبع قصيرة أمامه قائلا، "إنها نقودك ما نريده" بصيغة تحتمل أكثر من معنى بحيث يمكن تجنب التعريض الذي يعاقب عليه القانون. وكان تأثيرها يعتمد على استغلال أن معظم الناس يصدرون أحكامهم على صحة تهمة الغش بوساطة سلسلة من الاستدلالات اللاشعورية السريعة تستخلص من مظهر الرجل المتهم. وإذا حكمنا على الشخص الذي فرض أنه يمثل التقدميين من شكل قبعته ونوع سلسلة الساعة والخاتم الذي يلبسه وحالة أسنانه المهملة واحمرار أنفه لكان واضحاً أنه يمثل محتالا محترفاً. وأعتقد أن راسمه فنان أمريكي، فوجهه وملابسه فيهما شبه أمريكي غامض يوحي لمعظم الناس في منطقة التداعي اللاشعوري بفكرة "قاعة تاماني". وقد أصابت هذه اللافتة نجاحاً باهراً ولكن يبدو أنها، مثل صورة الصينيين، ستتابع الآن بعد انتهاء الانتخابات طريقاً من الاستدلالات اللاعقلية. ويلاحظ المرء أن إحدى صحف "التقدميين" المسائية تخرج في طبعة صغيرة الحجم كلما أرادت أن توحي بأن

"المعتدلين" متأثرون بدوافع مادية غير لائقة. أما أنا شخصياً فأجد أنها تجنح إلى ربط نفسها في مخيلتي بذلك السياسي الناشط الذي حمل شركات السكك الحديدية وغيرها على أن تدفع ثمن هذه الصورة؛ وقد يكون، في حدود علمي، شخصاً يمثل في مظهره الشخصي خير تقاليد "الجنتلمان" الانجليزي.

وقد أشار من يكتبون عن "سيكلوجية الجماهير" إلى تأثير الإثارة والأعداد الكبيرة في إحلال استدلالات غير عقلية محل استدلال عقلي. بيد أن أي عامل يمنع الإنسان من أن يولي كامل انتباهه لعملياته العقلية قد تنشأ عنه ظاهرة الاستدلال غير العقلي في أقصى درجاته. وكثيراً ما راقبت في جلسات إحدى اللجان الفرعية الصغيرة الطريقة التي كان يتبعها شخصان- كل على حدة- يتمتعان بقدرة حقيقية في أعمال اللجان، ليستطيعا السيطرة على زملائهما. وتبلغ العملية ذروة نجاحها قرب انتهاء اليوم، عندما يكون الأعضاء متعبين وفي حالة إعياء عقلي نتيجة ما يبذلونه من مجهود في متابعة متحدث سريع طوال حديث حافل بالتفاصيل غير المألوفة. ففي هذه اللحظة يستطيع القائم بالعملية، بأن يسرع قليلا في إلقاء التفاصيل، وأن يؤكد بطريقة عرضية فرض أن الباقين يفهمونه تماماً، أن يضع بعض زملائه على الأقل في نوع من غيبوبة اليقظة يوافقون فيها بسرور على اقتراح بأن خير وسيلة لضمان بقاء المدارس الخاصة مثلا، هي زيادة عدد المدارس العامة فوراً.

ويقال أحياناً إن مثل هذه الاستدلالات غير العقلية لا تمثل سوى التفاهات في تفكيرنا السياسي، وإن القرارات المسئولة في السياسة تأتي دائماً– سواء كانت صواباً أم خطأ– نتيجة للتفكير العقلي الواعي. ومثال ذلك أن الكتاب السياسيين الأمريكيين من نوع المفكرين التقليديين تواجههم أحيانا حقيقة أن المندوبين في الاجتماعات الحزبية على نطاق قومي، عندما ينتخبون مرشحين لانتخابات الرئاسة، ويوافقون على برامج هذه الانتخابات، لا يكونون في حالة يحتمل معها أن يفكروا في السلامة المنطقية لعملياتهم العقلية نفسها. ويعتمد مثل هؤلاء الكتاب، على فكرة أن الاختيار العقلي للرئيس لا يتقرر في اجتماعات ثائرة، بل بوساطة ناخبين يأتون مباشرة من حرم البيت الأمريكي الهادئ.

وقد وضح الرئيس جارفيلد وجهة النظر هذه في عبارة رددت كثيراً من خطابه الذي وجهه إلى اجتماع الجمهوريين في سنة ١٨٨٠ فقال:

"لقد رأيت البحر ثائراً تعصف بأمواجه الرياح، وإن روعته لتثير أكثر الناس جموداً. بيد أني أتذكر أن جميع الارتفاعات والأعماق، لا تقاس من الأمواج الكبيرة، بل من سطح البحر الهادئ... فمصير الجمهورية للسنوات الأربع القادمة لا يتقرر هنا، في هذا الاجتماع اللامع الذي يضم خمسة عشر ألفاً من الرجال والنساء... ولكن بجانب المدفأة في أربعة ملايين بيت جمهوري حيث يوجد الناخبون بين زوجاتهم وأطفالهم، مع الأفكار الهادئة التي يوحي بها حب البيت والوطن، وتاريخ الماضي وآمال

المستقبل وذكرى الرجال العظماء الذين زانوا الأمة وباركوها في الأيام الخوالي. هناك يعد الله الحكم الذي سيقرر حكمة عملنا الليلة"(١).

بيد أنه كثيراً جداً ما يظهر أن صاحب الرسالة السماوية، سواء في أمريكا أو في انجلترا، ليس سوى رب بيت متعب يقرأ عناوين صحيفة حزبه، والنبذ الشخصية فيها، ويكون بطريقة نصف شعورية عادات من الشك الخبيث أو التعالي القومي. والواقع أن المرء يحس أحياناً خلال الانتخابات بأن الاجتماعات الكبيرة التي يمكن فيها عرض الأفكار الكبيرة بكل قوتها العاطفية، هي المكان الذي تتاح فيه خير الفرص لإدراك المسائل السياسية الأكثر عمقاً.

وقد يقبل الناخب بوساطة الإيحاء وهو يقرأ جريدته سلاسل كاملة من الحجج السياسية، وليس بعض الآراء السياسية فحسب، ثم يجعلها جزءاً من عاداته عن طريق التكرار؛ وهو لا يشعر بضرورة مقارنتها بسلاسل أخرى من الحجج القائمة في ذهنه فعلا. فقد يجادل محام أو طبيب محبذاً أقصى صور النقابية في مهنته على أساس من مبادئ عامة، بينما يوافق تماماً على استنكار النقابية باعتباره مساهماً في إحدى شركات السكك الحديدية، أو أحد دافعي الضرائب المحلية. وقد يهتف أحياناً جمهور ما للتعليم الديني الطائفي إذا عرض على أساس "حقوق الأبوة"، ثم تعلو أصوات الاستنكار من الجمهور نفسه ضد هذا النوع من التعليم على أساس من الحرية الدينية. وقد قال أمهر ملاحظ سياسي عرفته، وهو

(١) "حياة ج. أ. جارفيلد" تأليف د. هـ. كونويل ص– ٣٢٨.

يتحدث عن هجوم صحفي منظم: "إن كل حجة في الهجوم والدفاع لها- في حدود فهمي للمسائل- تأثير مستقل قائم بذاته. وتكاد هذه الحجج لا تتقابل مطلقاً حتى عندما توجه إلى العقل نفسه". ومن ثم فهناك الكثير مما يقال- من الناحية التكتيكية البحتة- في صف عبارة "لورد ليندهرست" المأثورة: "لا تدافع عن نفسك أمام اجتماع شعبي، إلا بواسطة رد الهجوم بالهجوم؛ فالمستمعون سينسون التهم السابقة في غمرة السرور الذي يتيحه لهم الهجوم"[1].

---

(1) "حياة جلادستون" تأليف "مورلي" المجلد الأول ص ١٢٢.

الفصل الرابع

مادة التفكير السياسي المنطقي

The Material of Political Reasoning

بيد أن الإنسان لحسن الحظ لا يعتمد في تفكيره السياسي فقط على تلك الصور من الاستدلال بواسطة التداعي المباشر الذي يأتيه بسهولة كبيرة والذي يشترك فيه مع الحيوانات العليا. فتقدم المدنية البشرية كلها بعد المراحل الأولى صار ممكنا باختراع طرق في التفكير، جعلت في وسعنا تفسير سير الطبيعة والتنبؤ به بنجاح أكثر مما كنا نستطيعه، لو أننا اقتصرنا على إتباع سبيل "المقاومة الأقل" في استعمال عقولنا.

بيد أن هذه الطرق عندما تطبق في السياسة مازالت تمثل فناً صعباً وغير مؤكد وليس علماً ينتج آثاره بدقة آلية.

وصحيح أن المفكرين اليونانيين العظام عندما وضعوا قواعد للتفكير المنطقي السليم، كانوا يفكرون في مقتضيات السياسة بصفة خاصة. فالأسرى في كهف الأوهام لأفلاطون بعد أن يطلق سراحهم عن طريق الفلسفة الصحيحة يكرسون أنفسهم لخدمة "الدولة"، وأول انتصار يحرزونه هو سيطرة العقل على الهوى في ميدان الحكم. ومع ذلك فإذا استطاع أفلاطون أن يزورنا الآن، لوجد أنه بينما يتقدم صانعو الزجاج عندنا، ويحصلون على نتائج أكيدة بوساطة عمليات ناشطة موثوق فيها، لا يزال

ساستنا يعتمدون على الصيغ البدائية والمهارة الشخصية مثل صانعي الزجاج في أثينا القديمة. ولعله كان يسألنا "لماذا ثبت أن التفكير المنطقي السليم أكثر صعوبة جداً في السياسة منه في العلوم الطبيعية؟".

وأول جواب لنا قد نجده في طابع المادة التي يتعامل فيها التفكير السياسي المنطقي. فالكون الذي يعرض نفسه أمام أذهاننا هو نفسه الذي يعرض نفسه أمام مشاعرنا ونزعاتنا– سيل لا ينتهي من الإحساسات والذكريات كل منها مختلف عن الآخر. وليس أمامنا إلا أن نقف حيالها عاجزين، وغير قادرين على التصرف أو التفكير إلا إذا استطعنا أن نختار ونميز ونبسط. ومن ثم فالإنسان عليه أن يخلق "موجودات" تكون مادة تفكيره المنطقي، تماماً كما يخلق "موجودات" لتكون موضع عواطفه والباعث إلى استدلالاته الغريزية.

والتفكير المنطقي المضبوط يتطلب مقارنة مضبوطة، ولم يكن في الصحراوات أو الأدغال ما استطاع أجدادنا أن يقارنوه بالضبط إلا فيما ندر. وفي الواقع يبدو أن الأجسام السماوية كانت أول الأشياء التي انصب عليها التفكير السليم الواعي المضبوط، لأنها كانت بعيدة إلى درجة أنه لم يكن من الممكن معرفة شيء عنها سوى موضعها وحركتها؛ ويمكن مقارنة مواضعها وحركاتها بالضبط من ليلة إلى أخرى.

وبالطريقة نفسها جاءت الأسس التي قامت عليها العلوم الأرضية من اكتشافين: أولا إنه من الممكن تجريد صفات مفردة– مثل الموضع

والحركة– في جميع الأشياء مهما كان بعضها مختلفاً عن بعضها الآخر، وعزل هذه الصفات عن الصفات الأخرى لهذه الأشياء ومقارنتها بعضها ببعض؛ وثانياً: إنه من الممكن صناعياً خلق تجانس بقصد المقارنة، أي جعل أشياء غير متشابهة متماثلة إلى حد يستطاع معه استخلاص استدلالات سليمة فيما يتعلق بسلوكها في ظروف متشابهة. فالهندسة مثلا صارت في خدمة الإنسان عندما أدرك شعورياً أن جميع وحدات الأرض والماء متشابهة تماماً في حدود امتدادها سطحياً. ومن ناحية أخرى لم يعد التعدين علما إلا عندما استطاع الناس فعلا أن يأخذوا قطعتين من معدن النحاس الخام غير متشابهتين في الشكل والمظهر والتكوين الكيميائي، ويستخرجون منهما قطعتين من النحاس متماثلتين إلى درجة أنهما تعطيان نفس النتائج عندما تعالجان بنفس الطريقة.

ولن يستطيع دارس السياسة أبداً أن يحوز هذه القوة الثانية على مادته. فهو لن يستطيع أبداً أن يخلق تجانساً صناعياً في الناس. وهو لا يستطيع بعد عشرين جيلا من التربية والتعليم أن يجعل كائنين بشريين متماثلين حتى إلى درجة تكفيه لأن يتنبأ ولو بصورة شبه مؤكدة أنهما سيتصرفان تصرفات مماثلة في ظروف متماثلة.

وإلى أي حد يملك القوة الأولى؟ وإلى أي مدى يستطيع التجريد من حقائق الصفات البشرية القائمة التي يمكن مقارنة الأشخاص فيها بدرجة تسمح بالتفكير السياسي المنطقي السليم؟

في ٥ ابريل سنة ١٧٨٨ أي قبل عام من الاستيلاء على الباستيل، كتب جون آدمز السفير الأمريكي في انجلترا في ذلك الوقت، والذي صار فيما بعد رئيساً للولايات المتحدة، إلى صديق له يصف ما يختمر من غليان فيما يتعلق بموضوع الحكومة في جميع أنحاء أوروبا. وهو يصف الناس يتساءلون "هل الحكم علم أم لا؟ وهل يقوم على أية مبادئ؟ وما هي أهدافه؟ فإذا لم يكن هناك في الحقيقة أية قواعد أو معايير، فلابد أن كل شيء حدث عارض، وإذا كان هناك معيار فما هو؟"[١].

وقد اعتقد الناس المرة بعد الأخرى في تاريخ الفكر السياسي أنهم وجدوا هذا "المعيار"، أي تلك الحقيقة عن الإنسان التي يترتب عليها في ميدان السياسة نفس العلاقة التي تترتب على حقيقة أن جميع الأجسام لها وزن في ميدان العلوم الطبيعية والتي تترتب على حقيقة أن جميع الأشياء يمكن قياسها في الهندسة.

وقد بحث بعض أعظم المفكرين في الماضي عن هذا المعيار في الأسباب النهائية لوجود الإنسان. فصحيح أن كل إنسان يختلف عن كل إنساني آخر، بيد أن هذه الاختلافات بدت متصلة بنوع من الكمال الإنساني يستطيع الجميع إدراكه على الرغم من أن قلة هي التي اقتربت منه وأن أحداً لم يصل إليه. وقد تساءل أفلاطون، أليس من الممكن أن يكون هذا النوع هو النمط– أو "المثل"– الإنساني كما كونه الله وأودعه في "مكان سماوي"؟ فإذا كان الأمر كذلك فإن الإنسان يصل إلى "علم"

---

(١) مذكرات ت. براند هوليس" تأليف ج. ديزني، ص– ٣٢.

سياسة سليم عندما يعرف هذا النمط بوساطة التفكير المنطقي المتئد والتأمل العميق. وبعد ذلك ترى جميع أشياء الحس المتنوعة العابرة في علاقتها الصحيحة بأغراض الله الأبدية التي لا تتغير.

أو أن علاقة الإنسان بأغراض الله كان ينظر إليها كما ينظر إلى العلاقة بين تفكير المشرع كما يعبر عنه القانون المسنون والحدث الفردي الذي يطبق عليه القانون، وليس كما ينظر إلى علاقة النمط الأصلي بالصورة وقد اعتقد "لوك" أننا نستطيع أن نعرف "قانون الله" بوساطة التأمل في الحقائق المعنوية في الدنيا. ويمنحنا هذا "القانون" حقوقاً معينة نستطيع أن نطالب بها في "محكمة الله"، ومنها يمكن استنتاج علم سياسة سليم. فنحن نعرف حقوقنا بالتأكيد نفسه الذي نعرف به "قانون الله".

وقد كتب "لوك" قائلا: "لما كان الناس جميعاً من صنع صانع حكيم مطلق السلطة والسيادة، ولما كانوا جميعاً خدم سيد واحد هو صاحب السيادة، أرسلنا إلى العالم بأمره وقضاء لمآربه؛ فهم ملك من صنعهم يحييهم ما شاءت رغبته هو لا رغبة غيره؛ ولما كنا قد منحنا قدرات متماثلة ونشترك جميعاً في مجتمع واحد من مجتمعات الطبيعة؛ فلا يمكن أن يفترض أي شيء يشبه الخضوع بيننا مما يأذن لنا بأن نقضي على شخص آخر، كما لو كنا صنعنا نستخدم بغضنا البعض كما خلقت الحيوانات الدنيا لخدمتنا"[1].

---

(1) لوك "الرسالة الثانية في الحكومة" طبعة ١٦٩٠ ص- ١٩١.

وعندما أراد زعماء الثورة الأمريكية أن يجدوا ما يؤكد قضيتهم في حجتهم ضد "جورج الثالث"، وجدوا هم أيضاً ما يريدون في أن الناس "تلقوا من الخالق حقوقاً معينة لا تنتزع".

وأقام روسو وأتباعه الفرنسيون هذه الحقوق على عقد اجتماعي مفترض. ووقفت حقوق الإنسان فوق هذا العقد كما يقف الفيل فوق سلحفاة، ولو أن العقد نفسه– مثله مثل السلحفاة– قد لا يكون واقفاً على شيء مطلقاً.

وعند هذه المرحلة طرح بنتام جانباً كل مفهوم علم السياسة المستمد من الحق الطبيعي، وساعده في ذلك حس الفكاهة عند الجنس البشري. فسأل؛ أي شيء هذا الذي يسمى بالحق الطبيعي، وأين يعيش الصانع، خاصة في "مدينة الملحد" حيث يزدهر هذا الحق أكثر منه في أي مكان آخر.

واعتقد بنتام نفسه أنه وجد المعيار في حقيقة أن كل الناس يطلبون اللذة ويتجنبون الألم. ففي هذا المجال يمكن قياس الناس والموازنة بينهم. ومن ثم يمكن جعل السياسة والتشريع علمين تجريبيين، بنفس معنى الطبيعة والكيمياء. وقد كتب يقول؛ "إن هذا المؤلف، وأي مؤلف آخر لي، سينشر عن موضوع التشريع أو أي فرع آخر من فروع العلوم الأخلاقية، هو محاولة لمد المنهج التجريبي في التفكير المنطقي من فرع الطبيعة إلى الفرع الأخلاقي"[1].

---

(1) أوردها هالفي في "بنتام في صباه" ص: ٢٨٩– ٢٩٠.

وتضمن "معيار" بنتام "اللذة والألم" تقدماً مهماً على "الحق الطبيعي" من عدة نواح. فقد أقامه أولا على حقيقة حظيت بقبول عام؛ إذ أن جميع الناس يشعرون فعلا باللذة والألم. وهذه الحقيقة مما يمكن قياسه إلى حد ما. فالإنسان يستطيع مثلا أن يعد الأشخاص الذين قاسوا هذا العام من "مجاعة الهند"، ويقارنها بعدد أولئك الذين قاسوا منها في العام الماضي. وكان واضحاً أيضاً أن بعض اللذات وبعض الآلام أكثر شدة من غيرها، ومن ثم فإن الشخص نفسه يمكن أن يمر بتجربة مقادير مختلفة من اللذة والألم في عدد معين من الثواني. وفوق هذا كله كان معيار اللذة والألم معياراً خارجياً عن المفكر السياسي نفسه. وقد أورد "جون ستيورات ميل" قول "بنتام" عن جميع الفلسفات التي تنافس فلسفته النفعية. "أنها تتكون جميعاً من حيل قصد بها تجنب التزام الالتجاء إلى أي معيار خارجي، وإقناع القارئ بقبول إحساس المؤلف أو رأيه بوصفه سبباً في ذاته"[١].

ومن ثم فإن أيا من أتباع بنتام، سواء كان عضواً في البرلمان مثل "جروت" و"مولزوورث" أو موظفاً رسمياً مثل "شادويك" أو منظما سياسياً مثل "فرنسيس بليس"، استطاع أن يكبح مشاعره عن "حقوق الملكية" و"المحرضين المغرضين" و"روح الدستور" و"إهانة العلم" وهكذا، بوساطة فحص الوقائع الإحصائية فيما يتعلق بالنسبة العديدة، ومقدار الدخل وعدد ساعات العمل ومعدل الوفيات والأمراض لدى مختلف الطبقات والأجناس التي تسكن الإمبراطورية البريطانية.

---

(١) "أعمال بنتام" المجلد الأول.

بيد أن "البنتامية" لم تعد ممكنة بوصفها علماً سياسياً كاملا. فصحيح أن اللذة والألم حقيقتان في الطبيعة البشرية، ولكنهما ليستا كل الحقائق المهمة بالنسبة للسياسي. وقد حاول البنتاميون بوساطة توسيع معاني الكلمات أن يعتبروا بعض الدوافع، مثل النزعة الغريزية والتقاليد القديمة والعادة، والمزاج الشخصي والعنصري، صوراً من اللذة والألم. ولكنهم فشلوا؛ وتطلب الأمر البدء في البحث عن أساس سليم للتفكير السياسي المنطقي في جيل كان أكثر شعوراً بتعقيد المشكلة من بنتام وأتباعه، وأقل ثقة في النجاح الكامل.

وهناك شيء واحد على الأقل واضح في هذا البحث. يجب علينا أن نهدف نحو إيجاد أكبر عدد ممكن من الحقائق غير الطبيعة البشرية، مما له علاقة بالموضوع ويمكن قياسه، وأن نحاول أن نجعلها كلها مفيدة في التفكير السياسي المنطقي. وينبغي علينا ونحن نجمع المادة لعلم السياسة أن نتبنى منهج عالم الأحياء الذي يحاول اكتشاف كم عدد الصفات المشتركة التي يمكن ملاحظتها وقياسها في مجموعة من الكائنات موضوع البحث، وليس منهج عالم الطبيعة الذي يشيد– أو كان يشيد– علماً من صفة واحدة مشتركة في مادة العالم كله.

ولأن الحقائق كثيرة، يجب عند جمعها أن ترتب. وأعتقد أن دارس السياسة سيجد من المفيد أن يرتبها تحت ثلاثة عناوين. حقائق وصفية فيما يتعلق بالنوع البشري؛ وحقائق كمية فيما يتعلق بالتنوعات الموروثة من هذا النوع والتي تلاحظ إما في أفراد أو في مجموعات من الأفراد؛ وحقائق كمية

ووصفية معاً فيما يتعلق بالبيئة التي يولد فيها الناس وبما يمكن ملاحظته من آثار هذه البيئة في تصرفاتهم ونزعاتهم السياسية.

إن دارس الطب يحاول الآن فعلا أن يجمع أكبر قدر ممكن من هذه الحقائق عن النوع البشري فيما يتصل بعلمه. فالحقائق الوصفية مثلا عن التشريح الآدمي النموذجي وحدها والتي عليه أن يتعلمها قبل أن يأمل في النجاح في الامتحان لابد أنها تعد بالآلاف. فإذا أراد أن يتذكرها بحيث يستطيع استخدامها عملياً فيجب أن ترتب بعناية في مجموعات مترابطة.

وقد يجد نفسه مثلا يتذكر الحقائق التشريحية عن العين البشرية بأكثر ما يكون سهولة وصحة بربطها بتاريخها التطوري، أو يتذكر الحقائق عن عظام اليد بربطها بالصورة البصرية لليد في صورة بوساطة أشعة "اكس".

وتجمع له الحقائق الكمية المتعلقة بتنوعات تشريح النوع الإنساني في قالب إحصائي، ويحاول هو أن يعرف الحقائق الأساسية فيما يتعلق بالبيئة الصحية عندما يأخذ "دبلوم الصحة العام"، إذا أخذه.

ويكتسب الطالب الذي سيصير مدرساً أيضاً خلال فترة تمرينه معرفة بسلسلة من الحقائق عن النوع البشري، وإن كانت في حالته أقل عدداً وأقل دقة واقل ترتيباً مناسباً من تلك التي توجد في المراجع الطبية.

فإذا اتبع دارس السياسة مثل هذه الترتيبات، فإنه يبدأ دراسته على الأقل بدراسة كتاب في علم النفس يضم جميع الحقائق عن النوع البشري

التي ثبت من التجربة أنها تفيد في السياسة، مرتبة بحيث يستطيع الدارس تذكرها عندما يريد بأسهل صورة ممكنة.

ولكن في الوقت الحاضر لا يزال السياسي الذي أعد نفسه لهذه المهنة بوساطة قراءة خير ما عرف من كتب عن "نظرية السياسة"، في نفس الوضع الذي يكون فيه دارس الطب الذي أعد لمهنته بوساطة قراءة أبو قراط وجالينوس. فهو يتلقى بضع حقائق قليلة منعزلة– ومن ثم مشوهة– عن النوع البشري وربما أيضاً عن اللذة والألم وتداعي الأفكار وتأثير العادة. وسيقال له إن هذه الحقائق اختيرت من بين حقائق أخرى عن الطبيعة البشرية حتى يتسنى له أن يفكر بوضوح على أساس الفرض بأنه ليس هناك حقائق أخرى. أما عن الحقائق الأخرى فإنه يترك وأمره ليكتشفها لنفسه؛ ولكن الغالب أنه سيفترض أن هذه الحقائق لا يمكن أن تكون موضوع تفكير علمي فعال. وهو يتعلم أيضا قليلا من القواعد الأولية المأثورة عن الحرية والاحتياط وما إليها، وبعد أن يقرأ شيئاً عن تاريخ "الأنظمة" يعتبر تعليمه السياسي كاملا. ومن ثم ليس من المستغرب أن يفضل الجمهور العادي السياسيين القدامى الذين نسوا كتبهم والأطباء الحديثين الذين يتذكرون كتبهم[1].

([1]) لقد حدث أن تناقشت في عدة مناسبات في شتاء عام ٧– ١٩٠٨ مع طالبين صغيرين من طلبة أكسفورد حول طريقة تناول علم السياسة. وفي كل مناسبة اقترحت أنه قد يكون من المفيد قراءة شيء من علم النفس. وقال لي كل منهما بعد ذلك أنه استشار أستاذه فقيل له إن علم النفس عديم الجدوى أو هراء. ويقال إن أحد الأساتذة، وهو رجل ممتاز حقيقة من الناحية الفكرية أضاف السبب المدرسي الغريب من أن علم النفس "ليس علماً ولا فلسفة".

وقد يلجأ بالضرورة المفكر السياسي الذي تعلم بهذه الطريقة إلى الاحتفاظ بمفهوم الطبيعة البشرية الذي تعلمه في أيام دراسته في جزء منفصل مقدس من عقله لا يسمح بدخوله لحقائق التجربة مهما بذل من مجهود وعناية في جمعها. فقد نشر البروفسور "أوستروجورسكي" مثلا في عام ١٩٠٢ كتاباً مهماً جديراً بالاهتمام إلى حد غير عادي عن "الديموقراطية وتنظيم الأحزاب السياسية" يتضمن نتائج ملاحظات عن كثب خلال خمسة عشر عاماً عن النظام الحزبي في أمريكا وانجلترا. والأمثلة التي جاءت في الكتاب يمكن استعمالها بوصفها أساساً لمجموعة لا بأس بكمالها من حقائق النوع البشري التي تهم السياسي– طبيعة نزعاتنا والحدود الضرورية لاتصالنا بالعالم الخارجي، وطرق ذلك الذهن المفكر الذي تطور في ماضينا البعيد، وهي الطرق التي علينا الآن أن نستخدمها في أغراض جديدة غريبة. ولكن ليس في الكتاب ما يوحي بأن تجربة الأستاذ "أوستوجورسكي" قد أدخلت أي تعديل على مفهومه عن الطبيعة البشرية الذي بدأ به. والحقائق المدونة طوال الكتاب تتعارض تعارضاً مؤسفاً مع "حرية العقل"[١] و"الفكرة العامة للحرية"[٢] و"الإحساسات التي ألهمت رجال سنة ١٨٤٨"[٣]، ثم ينتهي الكتاب بهيكل دستور مقترح، يتطلب فيه من الناخبين أن يصوتوا لمرشحين عرفوهم عن طريق

---

(١) "هنا وهناك" المجلد الثاني ص ٧٢٧.

(٢) المرجع نفسه ص ٤٤٢.

(٣) المرجع نفسه ص ٦٤٩.

تصريحات سياسية "استبعد منها تماماً كل إشارة إلى اسم حزب"[1]. فعند قراءة الكتاب يبدو للمرء أنه يقرأ سلسلة من الملاحظات الصادقة التي تمت إلى "سماوات كوبرنيك" بقلم مؤمن، مخلص ولكنه حزين، ممن يعتقدون في علم الفلك البطليموسي.

لقد كان الأستاذ "أوستوجورسكي" عضواً بارزاً في الحزب الديموقراطي الدستوري في "الدوما" الأول في عهد نيقولا الثاني، ولابد أنه عرف بنفسه أنه إذا أراد هو وزملاؤه أن يحصلوا على قوة كافية تسندهم في نضالهم على قدم المساواة مع الأتوقراطية الروسية؛ فلابد لهم من أن يكونوا من أنفسهم حزباً، يحترمونه ويثقون فيه باعتباره حزباً، وألا يكونوا مجرد مجموعة عارضة من الأفراد. وسيكتب تاريخ الدوما الأول يوماً ما، وسنعلم عندئذ هل اختلطت تجربة بروفسور "أوستروجورسكي" بما يؤمن به في حرارة النضال العظيم.

والترجمة الإنجليزية لكتاب بروفسور "أوستروجورسكي" مصدرة بمقدمة لمستر "جيمس برايس" وتدل هذه المقدمة على أنه حتى لدى مؤلف "الدستور الأمريكي" ظل مفهوم الطبيعة البشرية الذي تعلمه في أوكسفورد باقياً في مكان منعزل من عقله.

ويقول مستر "برايس": "إن كل مواطن في الديموقراطية المثالية ذكي ووطني وغير مغرض. وكل ما يصبو إليه هو اكتشاف الوجه الصحيح لكل

---

(1) المرجع نفسه ص ٧٥٦.

قضية موضع جدل، وتحديد أفضل رجل بين مرشحين متنافسين. فإدراكه العادي يجعل في وسعه، بمساعدة علمه بدستور بلاده، أن يكون رأيه بحكمة في الحجج التي تعرض عليه، بينما يكفيه من حماسته دافعاً يحمله إلى صندوق الانتخابات"[1].

وبعد عدة أسطر يشير مستر "ترايس" إلى "المثل الأعلى الديموقراطي للاستقلال المستنير الذي يتمتع به الناخب الفرد، وهو مثل أعلى بعيد كل البعد عن الواقع في أية دولة".

فما الذي يعنيه مستر "برايس" بعبارة "الديموقراطية المثالية"؟ إذا كان لها أي معنى فهي تعني خير صورة للديموقراطية تتفق وحقائق الطبيعة البشرية. ولكن المرء يحس من قراءة الفقرة كلها، أن مستر "برايس" يعني بهذه الكلمات ذلك النوع من الديموقراطية الذي يكون ممكناً إذا كانت الطبيعة البشرية كما يود هو وكما تعلم في أكسفورد أن يظنها كذلك. فإذا كان الأمر كذلك فالفقرة مثال طيب على تأثير مناهجنا التقليدية في دراسة السياسة. فليس هناك طبيب يبدأ بحثه الطبي في الوقت الحاضر قائلا: "إن الرجل المثالي لا يحتاج إلى طعام وتكون لديه مناعة ضد تأثير البكتريا؛ بيد أن هذا المثل الأعلى بعيد كل البعد عن أية فئة معروفة من السكان". كما لا يوجد بحث تربوي حديث يبدأ بهذا البيان: "إن التلميذ المثالي يعرف كل شيء دون أن يتعلم، ورغبته الوحيدة هي تقدم العلم؛ بيد أنه لم يوجد قط مثل هذا التلميذ في أي وقت من الأوقات".

---

(1) "أوستروجورسكي" مقدمة المجلد الأول.

وماذا يعني "الاستقلال المستنير" في عالم للعلل فيه معلولات وللمعلولات علل.

إن مستر "هرمان مريفال" الذي شغل على التوالي مناصب أستاذ الاقتصاد السياسي في أكسفورد ووكيل وزارة المستعمرات ووكيل وزارة الهند كتب في سنة ١٨٦١ ما يأتي:

"إن الاحتفاظ بمستعمرة أو تركها ليس قضية تتقرر في أي وقت من الأوقات على ضوء مجرد ميزان الربح والخسارة، أو على ضوء دوافع مستمدة من الفلسفة السياسية المجردة، وهي الدوافع الأكثر تهذيباً ولو أنها أقل قوة. فالإحساس بالشرف القومي وكبرياء الدم وروح الدفاع المستميت عن النفس والمشاركة الوجدانية بين المجتمعات ذات القربى وغرائز الجنس المسيطرة والرغبة الغامضة– وإن كانت كريمة– في نشر مدنيتنا وديننا في جميع أنحاء العالم، جميعها نزعات قد يهملها الطالب في حجرته، ولكن رجل السياسة لا يجترئ على إهمالها.."[1].

وماذا تعني عبارة "الفلسفة السياسية المجردة" هنا؟ فليس هناك بين الكتاب في الطب من يتحدث عن علم التشريح "المجرد" الذي لا يوجد فيه للرجال أكباد، لا ولن يضيف فكرة أنه على الرغم من أن الطالب في

---

(1) هرمان مريفال "الاستعمار" ١٨٦١ الطبعة الثانية. والكتاب إصدار ثان، أعيد كتابة معظمه، لمحاضرات ألقيت في أكسفورد سنة ١٨٣٧. والفقرة الواردة هنا من طبعات ١٨٦١ ص ٦٧٥.

حجرته قد لا يلقى بالا إلى وجود الكبد فإن الطبيب المشتغل لا يستطيع ذلك.

واضح أن "مريفال" يعني بعبارة الفلسفة السياسية "المجردة" ما يعنيه مستر "برايس" بعبارة الديموقراطية "المثالية". فكلاهما يشير إلى مفهوم للطبيعة البشرية بناه فلاسفة القرن الثامن عشر وهم ممتلئون بالنيات الطيبة، وهو مفهوم لم يعد يؤمن به تماماً أي شخص، ولكنه مازال يتمتع بسلطة وهمية في كون افتراضي؛ إذ أن مكانه ظل شاغراً لم يملأه شيء.

وواقعة أن هذا الكاتب أو ذاك يتحدث عن مفهوم للطبيعة البشرية كف فيه عن الاعتقاد بأنه "مجرد" أو "مثالي" قد تبدو غير ذات أهمية إلا في المجال الأكاديمي. بيد أن أنصاف الاعتقادات هذه وأمثالها تنتج آثاراً عملية هائلة. فلأن مستر "مريفال" رأى أن الفلسفة السياسية التي درسها أساتذته في صومعاتهم غير ملائمة، ولما لم يكن لديه ما يحله محلها، امتنع صراحة عن أية محاولة للتفكير السليم في المسائل الصعبة مثل العلاقة بين المستعمرات البيضاء وبقية الإمبراطورية البريطانية. ومن ثم قرر أن حلها ينبغي أن يكون بالطريقة البيروقراطية التعسفية، ولما كان مستر "مريفال" أكبر موظف في وزارة المستعمرات، فإن قراره، سواء كان خطأ أو صواباً، ليس مما لا يهم.

ولعل ما حال بين مستر "برايس" وبين قيامه بهذه المساهمة البناءة في علم السياسة العام، التي يعد مؤهلا لها أكثر من أي رجل آخر في عصره، هو وجود مثل هذا النصف الاعتقاد في ذهنه. فهو يقول في المقدمة نفسها

"أنا شخصياً متفائل، وأكاد أكوت متفائلا محترفاً، لأن السياسة في الواقع تكاد تكون شيئاً غير محتمل إذا لم يكن المرء مصمماً تصميماً أكيداً على رؤية أكبر قدر ممكن من السماء الزرقاء بين السحب" وتصور رائداً معترفاً به في الأبحاث الكيميائية وجد أن التجربة التي يقوم بها لم تؤيد نتائجها بعض القواعد الكيميائية التقليدية فيتحدث عن نفسه مع ذلك قائلا: "أنا مصمم تصميماً أكيداً على رؤية الأشياء من وجهة النظر القديمة المريحة"!.

والخطوة التالية في منهج الدراسة السياسية الذي اقترحه هي دراسة كمية للتنوعات الفردية الموروثة ومقارنتها بالفرد "العادي" أو "المتوسط" الذي مازال حتى الآن النموذج في دراسة النوع الإنساني.

وكيف يدخل الطالب إلى هذا الجزء من المنهج؟ إن كل شخص يختلف كمياً عن كل شخص آخر في كل صفة من صفاته. وواضح أن الطالب لا يستطيع أن يحتفظ في ذاكرته أو أن يستخدم في أغراضه التفكيرية حتى تنوعات صفة واحدة فقط من الصفات الموروثة التي توجد بين حوالي ألف وخمسمائة مليون من الكائنات الحية الذين يوجدون حتى في لحظة واحدة. وأقل من ذلك قدرته على التأكد من العلاقات بين آلاف من الصفات الموروثة في التاريخ الماضي لسلالة يموت فيها الأفراد ويولدون في كل لحظة.

ويواجه مستر هـ. ج. ويلز هذه الحقيقة في مقالته التي تدعو إلى التفكير عن "الشك في الأداة" التي أضافها إلى كتابه "يوتوبيا الحديثة". وكان جوابه أن هذه الصعوبة "قليلة الأهمية جداً في شئون الحياة العملية،

أو حتى بالنسبة لأي شيء سوى الفلسفة والتعميم على نطاق واسع. بيد أن أهميتها في الفلسفة ذات أثر عميق. فإني إذا طلبت بيضتين طازجتين للإفطار، ثم فوجئت بفردين فريدين من نوع الطيور يخرجان من البيضتين، فالأغلب أنهما سيؤديان الغرض فيما يتعلق بسد حاجتي الفسيولوجية البدائية".

ولكن تفرد الفرد بشيء فريد له أهمية قصوى بالنسبة للسياسي، وليس ذلك عندما يتناول "الفلسفة والتعميم على نطاق واسع" فحسب، بل في شئونه العملية اليومية أيضاً. فحتى مربي الطيور، لا يطلب ببساطة "بيضتين" ليضعهما تحت دجاجة ليحصل على نوع جديد؛ والسياسي الذي يعد مسئولا عن نتائج عملية في عالم معقد بصورة غريبة، عليه أن يتعامل في فروق أكثر دقة من مربي الطيور. فالسياسي الذي يريد سكرتارين خاصين أو قائدين عسكريين أو مرشحين يرضيان "المنشقين" والنقابيين بدرجة متساوية، لا يطلب "رجلين".

بيد أن معظم الكتاب في علم السياسة يبدو أنهم يوحون بعدم قدرتهم على عمل أي شيء آخر بعد أن يصفوا الطبيعة البشرية، كما لو كان كل الناس مساوين للرجل المتوسط من جميع النواحي، ثم يحذرون القارئ من أن وصفهم غير مضبوط تماماً. والمفروض أن كل معرفة عن التنوعات الفردية يجب أن تترك للتجربة الفردية.

فجون ستيوارت ميل مثلا في الجزء الخاص "بمنطق العلوم الأخلاقية" في نهاية كتابه "منهج المنطق" يوحي بذلك، ويبدو أيضاً أنه يذهب إلى أن

أي خطأ ينشأ عن ذلك في الأحكام السياسية التي يصدراه طلبة السياسة وأساتذتها لا ينطوي على عنصر كبير من الخطأ.

فهو يقول: "ومع استثناء ما سيظل باقياً من عدم تأكد فيما يتعلق بحدود الفروق الطبيعية في عقول الأفراد والظروف المادية التي قد تتوقف عليها هذه الفروق (وهي اعتبارات ذات أهمية ثانوية عندما نفكر في النوع الإنساني في متوسطه أو في مجموعه)، فإني أعتقد أن أكثر الحكام تخصصاً سيوافقون على أن القوانين العامة للعناصر المختلفة التي تتكون منها الطبيعة البشرية مفهومة حتى في الوقت الحاضر إلى درجة تكفي لأن يكون في وسع المفكر الكفء أن يستخلص من هذه القوانين، بصورة قريبة جداً من التأكد، نوع الطابع الخاص الذي تكونه أية مجموعة من الظروف المفروضة في الجنس البشري بصفة عامة"[١].

ولن تجد في هذه الأيام سوى قلة تشارك "ميل" في اعتقاده. فإن إحساسنا بأننا غير قادرين على استخلاص تأثير الظروف على الطبائع بصورة فيها أي تأكيد، هو بذاته السبب في أننا جميعاً نرغب في الحصول– ما أمكن– على فكرة عن التنوعات البشرية أكثر كمالا من تلك التي يتيحها لنا التفكير في الجنس البشري "في المتوسط أو في مجموعه".

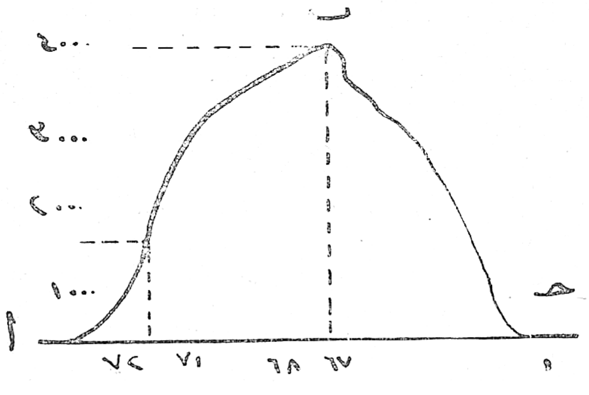
ومن حسن الحظ أن طلبة علم الأحياء الذين يعتمدون على الرياضة، وهم الذين يتزعمهم الأستاذ "كارل بيرسون" الممتاز يثبتون لنا

---

(١) "منهج المنطق" الكتاب الرابع المجلد الثاني (١٨٧٥) ص– ٤٦٢.

فعلا أن حقائق التنوعات الموروثة يمكن ترتيبها بحيث نستطيع أن نتذكرها دون أن نضطر إلى حفظ ملايين الحالات المنعزلة عن ظهر قلب. فقد قاسى الأستاذ "بيرسون" والكتاب الآخرون في الدورية "بيومتريكا" عدداً لا يحصى من أوراق شجر الزان وألسنة الديدان والجماجم البشرية.. الخ، وسجلوا في كل حالة تنوعات أية صفة في مجموعة من الأفراد موضع البحث بوساطة ما يسميه بروفسور "بيرسون" "مضلع ذبذبة الملاحظات" وما وجدت نفسي أطلق عليه في تفكيري الخاص، "قبعة مائلة" (لذكرى غامضة عن شكله في ذهني).

وهناك رسما لمثل هذا الشكل يقوم على المقاييس الفعلية لـ ٢٥٨٧٨ من مجندي جيش الولايات المتحدة.



فالخط أ ب ج يسجل بوساطة بعده في نقطة متتالية عن الخط أ ج عدد المجندين الذين يبلغون أطوالا متتابعة مقدرة بالبوصات. فهو يوضح مثلا (كما يتضح من الخطوط المنقوطة) أن عدد المجندين الذين يبلغ طولهم

بين خمسة أقدام و١١ بوصة وستة أقدام كان حوالي ١٥٠٠ وأن عدد أولئك الذين يبلغ طولهم بين خمسة أقدام و٧ بوصة وخمسة أقدام و٨ بوصة ٤٠٠٠[1].

ومثل هذه الأشكال عندما تكون مقصورة على تسجيل نتائج واقعة أن الشبه بين الذرية وآبائها في التطور غير مضبوطة بصفة مستديمة، تكون (مثل غيرها من تنوعات المصادفة) منسقة بصورة لا بأس بها؛ حيث إن العدد الأكبر من الحالات يوجد في الوسط، بينما يتقابل المنحنيان– الهابط الذي يمثل الحالات التي تحت الوسط، والصاعد الذي يمثل الحالات التي فوق الوسط– إلى حد كبير جداً. ويضع صانعو الأحذية مثل هذا المنحنى في الواقع نتيجة لتجاربهم، فيصنعون عدداً كبيراً من الأحذية ذات الأحجام التي تقرب من الوسط في الطول والعرض، وعدداً متناقصاً بطريقة تناسبية للأحذية ذات الأحجام التي فوق الوسط وتحته.

وسأتناول في الفصل القادم استعمال مثل هذه المنحنيات في التفكير المنطقي– سواء كانت فعلية (موضوعة على الورق) أو متخيلة على وجه التقريب– وأشير في هذا الفصل أولا إلى أنها مما يمكن تذكره بسهولة

---

(١) لقد أخذ هذا الرسم (بإذن الناشرين) من رسم أورده البروفسور "ك. بيرسون" في "فرص الوفاة" المجلد الأول ص ٢٧٧. وإذا أراد القارئ أن يقرأ شيئاً عن العلاقة بين تسجيلات الملاحظة الواقعية للأسباب المعروفة للتنوعات فيستطيع أن يرجع إلى الكتاب المشار إليه. الفصل الثامن وكذلك إلى البحث "إضافات إلى النظرية الرياضية في التطور" للمؤلف نفسه وهو منشور في المجلد ١٨٦ أ من "المقررات الفلسفية للجمعية الملكية" (١٨٩٦) والفصول التي كتبها عن التطور في مؤلفه "قواعد العلم" الطبعة الثانية.

(ويرجع بعض السبب في ذلك إلى أن ذاكرتنا البصرية تحتفظ إلى أقصى حد بالصور المكونة من خطوط بيضاء على سطح أبيض)، وإلى أننا نستطيع بناء على ذلك أن نحفظ في حقولنا الحقائق الكمية لعدد من التنوعات أضخم جداً من أن تستطيع ذاكرتنا استيعابها إذا تناولناها باعتبارها حقائق منعزلة؛ كما سأبين ثانياً أننا نستطيع عن طريق تصور مثل هذه المنحنيات أن نكون فكرة تقريبية "Roughly" إلى حد ما عن طابع التنوعات التي يمكن توقعها فيما يتعلق بأية صفة موروثة بين مجموعات من الأفراد لم يولدوا بعد أو لم يقاسوا بعد.

والقسم الثالث والأخير من الأقسام التي يمكن على أساسها ترتيب معرفة الإنسان بقصد دراسة السياسة، يتكون من الحقائق الخاصة ببيئة الإنسان، وتأثير البيئة في طباعه وتصرفاته. وتتمثل الصعوبة الكبرى الخاصة بالسياسة في أن هذا العنصر غير ثابت وغير مؤكد إلى أقصى حد. فالنوع الإنساني والتوزيع الكمي لتنوعاته تكاد تكون ثابتة بالنسبة للسياسي الذي يتعامل مع بضعة أجيال فقط. بينما تتغير بيئة الإنسان بسرعة متزايدة. وصحيح أن الطبيعة الموروثة لكل إنسان مختلفة عن طبيعة أي إنسان آخر، ولكن الذبذبات النسبية الخاصة بأهم التنوعات مما يمكن التنبؤ به في كل جيل. إلا أنه من ناحية أخرى لا يمكن ترتيب الفرق بين بيئة أي إنسان وبيئة غيره بأي منحنى، أو تذكرها أو التنبؤ بها بأية وسيلة. وصحيح أن "باكل" حاول أن يفسر حاضر التاريخ الفكري للأمم الحديثة وأن يتنبأ بمستقبله بمساعدة عدد قليل من التعميمات فيما يتعلق بتأثير الطقس

الذي لا يمثل سوى جزء صغير جداً من بيئة هذه الأمم. ولكن "باكل" فشل ولم يحاول أحد أن يواجه المشكلة مرة أخرى بثقة تشابه ثقته.

ونحن نستطيع بطبيعة الحال أن نرى أن بيئة أية أمة أو طبقة في أي وقت بذاته تتضمن بعض حقائق تتكون منها تجربة مشتركة لجميع أعضائها ومن ثم يكون لها تأثير مشترك. والطقس حقيقة من هذه الحقائق، وكذلك اكتشاف أمريكا، أو اختراع الطباعة، أو معدل الأجور والأسعار. وجميع "المنشقين" مثلا متأثرون بذكرى حقائق معينة لا يدري عنها شيئاً سوى قلة من أتباع الكنيسة، وكذلك جميع الايرلنديين متأثرون بذكرى حقائق يحاول الرجل الإنجليزي أن ينساها. ومن ثم يجب على طالب السياسة أن يقرأ في التاريخ، وخاصة تاريخ تلك الأحداث والعادات الفكرية التي تمت إلى الماضي القريب، والتي تغلب أن تؤثر في الجيل الذي يعمل فيه. بيد أنه يجب أن يكون على حذر دائماً ضد ما قد يتوقعه من أن قراءاته ستمنحه قدرة على التنبؤ الدقيق. فعندما يتبين من التاريخ أن هذه التجربة أو تلك نجحت أو فشلت يجب عليه أن يتأكد دائماً إلى أي حد كان السبب في الفشل أو النجاح راجعاً إلى حقائق النوع البشري التي يعتقد أنها باقية في الجيل الذي يعمل فيه، وإلى أي حد يرجع السبب إلى حقائق البيئة. وعندما يستطيع أن يثبت أن السبب في الفشل هو تجاهل حقيقة من حقائق النوع ويحدد تماماً هذه الحقيقة، يكون في وسعه أن يعلق معنى حقيقياً على الأقوال المأثورة المعادة التي يوجهها الأعضاء المسنون في أي جيل إلى الأعضاء الأصغر سناً محذرين إياهم من أن أفكارهم "ضد الطبيعة البشرية". ولكن إذا أمكن أن يكون السبب من البيئة العقلية، أي العادة

أو التقاليد أو الذاكرة، فيجب أن يكون دائماً على حذر ضد التعميمات عن "الطابع" القومي أو العنصري.

والواقع أن من أكثر مصادر الخطأ خصوبة في التفكير السياسي الحديث أن نعزو إلى العادة الجماعية صفة الدوام النسبي الذي يمت فقط إلى الوراثة البيولوجية. فمن الممكن بناء علم كامل على تعميمات سهلة عن "الكلت" و"التيوتون" أو عن الشرق والغرب، ثم تختفي الحقائق التي بنيت عليها التعميمات في جيل. فالعادات القومية كانت تتغير ببطء في الماضي، لأنه كان من النادر ابتكار طرق جديدة في الحياة، وكان ما يبتكر منها لا يعم إلا بالتدريج، ولأن وسائل انتقال الأفكار بين رجل وآخر، وبين أمة وأمة أخرى كانت ناقصة إلى أقصى حد بحيث أن الواقعة الصحيحة عن عادة إحدى الأمم قد تظل صحيحة مدى قرون، وفي الغالب كان هذا هو ما يحدث. ولكن الوقت الحاضر قد تأخذ بلد ما في النصف الآخر من الكرة الأرضية بحماسة باختراع جديد يحدث تغييرات اجتماعية وصناعية عميقة كما تأخذ به بلده الأصلي. وأي سياسي لديه شيء مهم يقوله، يقوله لجمهور من خمسة ملايين شخص في صباح اليوم التالي؛ كما أن الأحداث الكبرى، مثل "معركة البحر" اليابانية تؤتي آثارها على بعد آلاف الأميال في بضع ساعات من حدوثها. وقد وقع فعلا في ظل هذه الظروف الجديدة ما يكفي لأن يدلنا على أن الشرق الذي لا يتغير قد يبدأ غدا فترة من الثورة، وأن عدم مبالاة الإنجليز بالأفكار والطموح العسكري الفرنسي هما عادتان تستطيع الأمم، تحت تأثير بواعث كافية، أن تنبذهما تماماً كما يفعل الفرد من الناس.

الفصل الخامس

منهج التفكير المنطقي السياسي

لم يكن هناك مفر من أن يشارك منهج التفكير السياسي المنطقي التقليدي موضوعه في نقائصه. فمن النادر عندما نفكر في السياسة أن ننفذ إلى ما وراء تلك الموجودات السياسية البسيطة التي تكون نفسها بسهولة في أذهاننا أو أن نتناول بطريقة جدية ذلك التعقيد اللانهائي للعالم الواقعي. فالتجريدات السياسية، مثل العدالة أو الحرية أو الدولة، تثبت في أذهاننا بوصفها أشياء لها وجود حقيقي. وتوحي لنا أسماء الأنواع السياسية، مثل "الحكومات" و"الحقوق" و"الايرلنديين"، بفكرة "النمط النموذجي" الفرد، ونحن نميل- مثل علماء الطبيعة في العصور الوسطى- إلى افتراض أن جميع الأفراد الأعضاء في نوع ما مطابقون تماماً للنمط النموذجي ولبعضهم البعض.

فأي قضية في السياسة توضع في صورة "كل ( ) هو (ب)" تكاد تعني دائماً وبلا استثناء أن عدداً معيناً من آحاد الأشخاص أو الأشياء يملكون الصفة "ب" بدرجات من التنوع عددها مثل عدد الآحاد أنفسهم. ومع ذلك فنحن نجنح- تحت تأثير كلماتنا والعادات الفعلية المرتبطة بها- إلى التفكير في "أ" أما باعتباره فرداً واحداً يمتلك الصفة "ب"، أو باعتباره عدة أفراد يملكون الصفة "ب" بدرجة متساوية. فعندما نقرأ في الصحف

أن "البنغاليين المتعلمين متمردون" فنحن نرى في المنطقة نصف الشعورية من تصوراتنا العنصرية، إما هندياً واحداً تبدو على وجهه علامات التمرد، وإما إيحاء غامضاً لصف طويل من الهنود المتماثلين جميعهم متمردون بدرجة متساوية.

وتغرينا هذه التجسيدات والتطابقات بدورها على أن نستعمل في تفكيرنا السياسي منهج الاستنباط أو الاستنتاج الأولي من تعميمات واسعة غير مجربة، وهو المنهج الذي أنكرته العلوم الطبيعية إنكاراً متواصلا منذ عهد "بيكون" فلا يوجد عالم الآن يسوق الحجة على أن الكواكب تدور في دوائر، على أساس أن الكواكب كاملة وأن الدائرة صورة كاملة، أو أن أي نبات اكتشف حديثاً لابد أنه علاج لمرض ما على أساس أن الطبيعة أضفت على جميع النباتات خواص علاجية. ولكن الديموقراطيين "المنطقيين" ما زالوا يقولون في أمريكا إن المناصب السياسية يجب أن توزع على أساس دوري؛ لأن جميع الناس متساوون؛ كما يسوق "الجماعيون" Collectivists المنطقيون الحجج أحياناً على أن جميع مديري السكك الحديدية ينبغي أن ينتخبوا بوساطة التصويت العام على أساس "مبدأ" أن الدولة يجب أن تملك جميع وسائل الإنتاج.

ونجد أيضاً في العلوم الطبيعية أن مفهوم تعدد الأسباب وتفاعلها قد أصبح جزءاً من مادتنا الذهنية العادية؛ ولكن في السياسة نجد أن كلا من الدارس الذي استقى علمه من الكتب، ورجل الشارع قد يتحدثان كما لو كان لكل نتيجة سبب واحد. فإذا أثير مثلا موضوع التحالف الانجليزي الياباني فإن أي سياسيين، سواء كانا عابري سبيل يقفان ضمن جمهور في

حديقة هايدبارك أو عميدي كليتين يكتبان إلى جريدة التايمز، لن يستغرب منهما أن يجادل أحدهما الآخر ذاهباً إلى أن جميع الأمم ترتاب في نيات بعضها البعض، وبناء عليه فإن التحالف لابد فاشل، بينما يذهب الآخر إلى أن جميع الأمم تسير وراء مصالحها، ومن ثم فإن التحالف لابد مصيب نجاحاً. إن صاحب خان "قوس قزح" (أو قوس العمام) في كتاب "سياسي مارنر" استمع إلى آلاف عديدة من المناقشات السياسية قبل أن يعتنق رأيه: "إن الحقيقة تقع بينكما: فكلاكما مصيب وكلاكما مخطئ، كما أقول دائماً".

وفي الاقتصاد أدرك المهتمون منذ نصف قرن خطر تناول الكلمات المجردة الموحدة كما لو كانت مساوية لأشياء مجردة وموحدة. وعندما بدأ هذا الإدراك لقي اعتراضاً من جانب الاقتصاد السياسي "الكلاسيكي" مؤداه أن التجريد حالة عقلية ضرورية، وأن كل الأخطار التي تنشأ عنه يمكن تجنبها لو رأينا بوضوح ما نحن فاعلون. وقد كتب "باجهوت"، الذي وقت في نقطة الالتقاء بين علم الاقتصاد القديم والجديد، يقول حوالي سنة ١٨٧٦ ما يأتي:

"إن الاقتصاد السياسي.. علم تجريدي كما أن الإحصاء و"الديناميكية" علمان استنباطيان أو استنتاجيان، وبناء عليه فهو علم يتناول موضوعاً خيالياً غير حقيقي... فهو لا يتناول إنساناً حقيقياً بأكمله كما نعرفه في الواقع، بل يتناول إنساناً خيالياً أكثر بساطة.."[1].

([1]) "دراسات اقتصادية (نونجمان سنة ١٨٩٥) ص ٩٧.

ويستطرد مدللا على أننا نستطيع أن نصور الإنسان الحقيقي المعقد بأن نطبع في أذهاننا صوراً متعاقبة لناس مختلفين خياليين أكثر بساطة. فهو يقول "إن سنة العلم هي سنة الإدراك العادي– وهي الحالات البسيطة أولا، فتبدأ أولا بأن نعرف كيف تعمل القوة الرئيسية عندما لا يكون هناك إلا أقل قدر من العوامل التي تعوقها، وبعد أن نفهم ذلك تماماً، نضيف إليه على التعاقب الآثار المتفرقة لكل من هذه العوامل المعوقة والمتدخلة"[1].

بيد أن هذه العملية التي تجعل الذهن يقوم بنوع من الطباعة الحجرية الملونة، ليست طريقة سليمة لاستخدام العلم، رغم أنها قد تكون طريقة لفهمه أحياناً؛ ولا نجد لدى "باجهوت" ما يشير إلى الطريقة التي يمكن بوساطتها استعمال الصورة التي يقترحها للإنسان المعقد، المكونة من طبقات متعاقبة من التجريد، في التنبؤ واقعياً بالنتائج الاقتصادية.

وعندما نشر "جيفونز" (Jevons) كتابة نظرية "الاقتصاد السياسي" في سنة ١٨٧١ كان الإحساس المنتشر فعلا أن الإنسان البسيط الذي نتخيله، بل وحتى الصورة المركبة المكونة من سلسلة من هذا الإنسان، على الرغم من أنه قد يكون مفيداً في إجابة الأسئلة في الامتحانات، إلا أنه قليل الجدوى عند عمل مشروع قانون من قوانين المصانع، أو عند التحكيم في مستوى الأجور الذي ينخفض. ومن ثم أقام "جيفونز" منهجه الاقتصادي على تنوع الحالات الفردية وليس على وحدتها. فرتب ساعات

(١) المرجع السابق ص ٩٨".

العمل في اليوم مثلا، أو وحدات الإشباع التي تستمد من إنفاق النقود، في منحنيات تدل على الزيادة والنقصان، واستعمل طرقاً حسابية لتحديد النقطة التي يتقاطع فيها منحنى ما، سواء كان يمثل تقديراً متخيلا أو تسجيلا لوقائع متأكد منها، مع المنحنيات الأخرى للوصول إلى أفضل الميزات.

وهنا كان لدينا شيء يقابل على وجه التقريب، العملية التي يستعملها الناس العمليون في الوصول إلى نتائج عملية مسئولة. فعندما يريد مدير شركة من شركات السكك الحديدية أن يكتشف أعلى معدل لفئات أجور الشحن تستطيع خطوطه أن تتحمله، لا يهمه إذا قال له قائل إن المعدل عندما يتحدد يكون ذلك نتيجة للقانون الذي مؤداه أن كل الناس يسعون للحصول على الثروة بأقل مجهود ممكن، مع ما يدخله عدم رغبة الناس في تغيير عادات العمل التي رسخت لديهم من تعديل على هذا القانون.

فهو يريد طريقة تجعل في وسعه تكوين تقدير كمي لما سيحدث في ظروف معينة، بدلا من أن تمده بمجرد "تفسير" لفظي لما حدث. بيد أنه يستطيع أن يستعمل منهج "جيفون" للوصول إلى نتائج محددة بأنصاف البنسات والأطنان من تقاطع المنحنيات التي تسجل الإحصاءات الواقعية لمعدل الفئات وحركة الشحن؛ وأعتقد أن هذا هو ما يفعله الآن الكثير من المديرين.

ومنذ عهد "جيفونز" أخذ المنهج الذي ابتدأه يتسع باستمرار؛ فأصبحت العمليات الاقتصادية والإحصائية متقاربة أكثر، ووُضعت مشاكل التعب، أو المهارات المكتسبة والعطف العائلي، والشح الفردي والإدارة بوساطة "الملتزم" "Enterepreneur" (متعهد أعمال أو مقاول) أو الموظف المأجور في صورة كمية، ونوقشت في هذه الصورة. وكما قال البروفسور مارشال منذ بضعة أيام، إن التفكير الاقتصادي المنطقي على أساس كيفي قد انقضى عهده، وإن التفكير الاقتصادي المنطقي على أساس كمي قد بدأ يحل محله[1].

فإلى أي حد يمكن أن ندخل على منهج بحث تكوين الأنظمة السياسية وطريقة عملها تغييراً يماثل ما طرأ على منهج دراسة العمليات المالية والصناعية؟

ومن السهل طبعاً أن نختار مسائل سياسية يمكن بوضوح معالجتها بالطرق الكمية. فيستطيع المرء مثلا أن يتناول مشكلة تحديد أفضل حجم لصالة المداولات لاستعمال "جمعية المداولات الاتحادية للإمبراطورية البريطانية" مثلا– مع افتراض أن شكل الصالة قد تقرر. فالعناصر الأساسية في المشكلة هي أن الصالة يجب أن تكون واسعة بحيث تكفي

---

(1) "جورنال الاقتصاد، عدد مارس ١٩٠٧ ص– ٧، ٨": "إن ما يسمى– من باب الطباق الكيميائي– تحليلا كيفياً قد أتم الجزء الأكبر من مهمته... والواقع أن ما تم من تقدم نحو التحديد الكمي للقوة النسبية للعوامل الاقتصادية المختلفة أقل من ذلك بكثير. إن هذه المهمة الأكثر سمواً وصعوبة لابد أن تنتظر النمو البطيء للإحصاءات الواقعية تماماً".

لتوفير مكان محترم لعدد من الأعضاء يكفي لتمثيل المصالح، وللقيام بعمل اللجان، وألا تكون واسعة أكثر من اللازم، يستطيع كل عضو أن يسمع ما يقال دون مجهود. والحجم الناتج سيمثل حلا وسطاً بين هذه العناصر بحيث يوفر مكاناً لعدد من الأعضاء أقل من المطلوب إذا كان الرغبة في التمثيل والرغبة في توفير مكان محترم لكل عضوهما وحدهما اللتان تدخلان في الاعتبار، ويكون أوسع ما ينبغي لو أن ملاءمة الصالة للمداولة هي وحدها التي أخذت في الاعتبار.

إن جماعة من الاقتصاديين تستطيع أن تتفق على وضع- أو تخيل- عدة "منحنيات" متعاقبة تمثل الميزة التي تترتب على كل وحدة إضافية من الحجم؛ فيما يتعلق بالاحترام وصلاحية التمثيل، وعدد الأعضاء اللازمين لعمل اللجان والشروط الصحية... الخ. والنقص الذي يترتب على كل وحدة إضافية من الحجم فيما يتعلق بملاءمة المكان للمداولة.. الخ. وقد يكون المنحنيان اللذان يمثلان الاحترام والصلاحية نتيجة للتقدير المباشر. بيد أن المنحنى الذي يمثل الحد المطلوب من ملاءمة الصالة للاستماع سيوضع على أساس "مضلعات التنوع" الواقعية التي تسجل مقاييس المسافات التي يستطيع فيها عدد كاف من الأفراد ممن ينتمون إلى الطبقات والأعمار المتوقعة أن يسمعوا وأن يوصلوا أصواتهم إلى الآخرين في غرفة على هذا الشكل. وقد يذهب الاقتصاديون أكثر من ذلك فيتفقون، بعد تمحيص الأمر، على الأهمية النسبية لكل عنصر في القرار النهائي، وقد يضعون اتفاقهم موضع التنفيذ بوساطة الإجراء الإحصائي المعروف "الوزن المزدوج".

وقد يكون الجواب على هذه المشكلة هو أربعة عشر قدماً مربعاً من الأرض في غرفة ارتفاعها ستة وعشرون قدماً لكل ثلاثمائة وسبعة عشر عضواً. وسيكون هناك عندما يتحدد الجواب رجل "حدي" فيما يتعلق بالاستماع (لعله يمثل رجلا سليما متوسطاً في الرابعة والسبعين) لا يستطيع أن يسمع– أو يكاد يسمع– الرجل (الحدي) فيما يتعلق بوضوح الكلام– الذي قد يمثل (على مضلع يرسمه خصيصاً أستاذ علم الحياة في أوكسفورد) أقل مدرسي كلية "باليول" وضوحاً باستثناء اثنين. وقد تثبت النقطة "الحدية" على منحنى الانتفاع المتناقص للزيادة المتعاقبة في عدد الأعضاء من ناحية عمل اللجان، إن مثل هذا العمل يجب أن ينقص إلى حد أقل كثيراً مما هو مألوف في البرلمانات القومية، أو يجب أن يقوم بالجزء الأكبر منه أشخاص ليسوا أعضاء في الجمعية نفسها. وقد يقطع المنحنى الجمالي للاحترام في النقطة التي يمكن عندها بالضبط إقناع رئيس "جمعية المهندسين البريطانيين" بألا يكتب محتجاً إلى جريدة "التايمز".

وأي بحث يسير على مثل هذه الخطوط، حتى علم الرغم من أن المنحنيات هي مجرد صورة من صور الحديث، يكون بحثاً حقيقياً وعملياً فبدلا من أن يقول شخص المرة بعد المرة إن قاعة برلمان إمبراطورية كبرى يجب أن تمثل الوقار اللائق بمهمتها، ويجيبه شخص آخر بأنه لا فائدة من اجتماع للمداولة إذا لم تكن المداولة مستطاعة، سيضطر الطرفان إلى أن يسألا "ما هو القدر المطلوب من الوقار؟". و"ما هو القدر المطلوب من الملاءمة للمداولة؟". أما والحالة على ما هي عليه فيبدو أن هذه المشكلة بالذات كثيراً ما يتقرر ما يتخذ بشأنها بوساطة المهندس الذي يهمه جداً

التأثير الجمالي، ولا يهمه مطلقاً ملاءمة المكان للمداولة. وتبدو الأسباب التي يسوقها في تقاريره مقنعة؛ لأن الاعتبارات الأخرى ليست في ذهن أعضاء لجنة البناء الذين يفكرون في عنصر واحد من عناصر المشكلة في المرة على حدة ولا يحاولون المواءمة بين كل العناصر. وإلا كان من المستحيل تفسير واقعة أن قاعة المداولة في مجلس النواب بواشنجتون لا تصلح لمداولة تقوم بها مخلوقات آدمية أكثر مما تصلح ملعقة عرضها عشرة أقدام لشرب الحساء. وقد وقع زعماء حركة المؤتمر الهندي الممتازون في الخطأ نفسه عندما رتبوا الأمر في سنة ١٩٠٧، وليس في أذهانهم سوى الحاجة إلى المظهر المؤثر، على أن تناقش مشاكل التنظيم لصعبة المثيرة بوساطة حوالي ألف ومائة مندوب في خيمة هائلة وبحضور جمهور من المستمعين يبلغ عشرة آلاف شخص. وأخشى أنه ليس بمستبعد أن يستخف مجلس بلدي لندن أيضاً بالمنهج الكمي في التفكير المنطقي في مثل هذه المسائل، فيجد نفسه في سنة ١٩١٢ وقد هيئت له قاعة جديدة أقيمت لتمثل وقار لندن وعبقرية مهندسيها ولكنها لا تصلح لأي غرض آخر.

كما أن جوهر المنهج الكمي لا يتغير إذا كان الجواب يتطلب بحث عدة "كميات مجهولة" لا كمية واحدة. ولنأخذ مثلا موضوع أفضل نوع من المداس الأولية لمدينة لندن. فلو فرض أن المطلوب هو نوع واحد من المدارس فإن المشكلة توضع في الصورة نفسها التي وضعت فيها مشكلة حجم "قاعة المداولات". بيد أنه من الممكن أن يبنى في معظم أحياء لندن أربع أو خمس مدارس من أنواع مختلفة تكون جميعها على بعد مسافة يسيرة

يستطيع الطفل أن يقطعها سيراً بسهولة، وعندئذ تصبح المشكلة اختيار عدد محدود من الأنواع، بحيث تقل درجة عدم التلاؤم بين التلميذ والمنهج إلى أقصى حد ممكن. فإذا عاملنا الأطفال على أنهم يختلفون في القدرة العامة (أو المهارة) بالزيادة والنقصان فحسب، فإن المشكلة تصبح مشكلة ملاءمة أنماط المدارس في مضلع للتنوع الذكائي تكون التقديرات التي بني عليها مما يمكن الاستيثاق منه إلى حد بعيد. وقد يظهر عندئذ أنه يمكن الحصول على أفضل النتائج عن طريق تهيئة خمسة أنماط من المدارس مثلا، تُخصص على التوالي لأجل ٢% من التلاميذ وهم الذين يتمتعون بأكبر قدر من المهارة الطبيعية، و١٠% من التلاميذ وهم الذين يلونهم في القدرة، ٧٦% من التلاميذ وهم المتوسطون، و١٠% من التلاميذ وهم الأقل من المتوسطين، و٢% من التلاميذ وهم المصابون بضعف عقلي. وذلك يعني أن السلطات سيكون من واجبها أن يوفر، على أساس النسب السابقة، مدارس ثانوية ومدارس الدرجة العليا، ومدارس المتوسطين ومدارس للأقل من المتوسطين، ومدارس لضعاف العقول.

وقد يؤدي التحسين العام في التغذية والظروف المنزلية الأخرى إلى "تعميق" مضلع التنوع، أي يجلب عدداً أكبر من الأطفال نحو الوسط، أو قد يزيد من عدد الأطفال الذين يتمتعون بمهارة موروثة ممتازة، ومن ثم "يسطح" المضلع؛ وأي الحالتين قد تجعل من المرغوب فيه إدخال تعديل على أفضل نسبة للتقسيم بين أنماط المدارس، أو حتى على عدد الأنماط.

بيد أنه يكون أكثر صعوبة أن نقنع لجنة من السياسيين بالموافقة على تخطيط منحنيات تمثل المزايا التي يمكن الحصول عليها من الزيادة المتعاقبة لمقدار إشباع سكان منطقة صناعية من تلك الحاجات التي يتضمنها لفظ "الاشتراكية" ولفظ "الفردية". ولكن يمكن مع ذلك أن نحملهم على الاعتراف بأن اكتشاف المنحنين اللذين يؤديان هذا الغرض، هو موضوع ملاحظة واستقصاء، وأن خير توزيع للواجبات الاجتماعية بين الفرد والدولة سيقطع المنحنيين في نقطة أو أخرى. ومجرد محاولة التفكير في مشاكل الاشتراكية والفردية على هذا المنهج يكون تدريباً قيما جدا بالنسبة للكثيرين من أنصارهما. فإذا طلب إلى أحد الاشتراكيين وأحد الفرديين أن يسألا نفسيهما: "ما هو القدر المطلوب من الاشتراكية؟" أو "ما هو القدر المطلوب من الفردية؟" فإننا نصل إلى أساس من المناقشة السليمة حتى في الحالة المستحيلة التي يقول فيها أحدهما "كل الفردية ولا اشتراكية" والآخر "كل الاشتراكية ولا فردية".

وبطبيعة الحال، قد تؤدي إلى توطيد المشكلة، حقيقة أن كل خطوة نحو أي من الاشتراكية أو الفردية تغير طابع العناصر الأخرى في المشكلة، أو حقيقة أن اختراعاً ما مثل الطباعة أو الحكم النيابي أو امتحانات الخدمة المدنية أو الفلسفة النفعية تجعل في الإمكان توفير قدر أكبر جداً من الإشباع لرغبات "الاشتراكي" و"الفردي" معاً، ولكنها لن تغير من طابعها الكمي. والنقطة الأساسية هي أنه في كل حالة يستطيع فيها مفكر سياسي أن يتبع ما يسميه الأستاذ مارشال بالمنهج الكمي في التفكير المنطقي، فإن الألفاظ التي يستعملها والمنهج الذي يسير عليه لن يوحيا إليه بتبسيط

خادع باستمرار، بل سينبهانه إلى أن كل حالة فردية يتناولها تختلف عن غيرها، وأن كل أثر هو نتيجة لعدة أسباب متنوعة، ومن ثم فإن أي تقدير لنتيجة أي تصرف لن يكون دقيقاً إلا إذا أخذ في الاعتبار جميع ظروفه وأهميتها النسبية.

ولكن إلى أي حد يمكن استعمال هذه المناهج الكمية عندما يكون الموضوع الذي يعالجه السياسي مشكلة ليست ذات طابع كمي واضح مثل بناء القاعات والمدارس، أو مشكلة محاولة إضفاء معنى كمي على مصطلحات مجردة مثل الاشتراكية والفردية، بل يكون الموضوع الذي يعالجه هو "التشريع" المسئول بتعقيداته الهائلة؟.

وسيساعدنا في مواجهة هذه المشكلة أن نضع نصب أعيننا الطريقة التي فكر بها فعلا أحد الساسة في مشكلة دستورية كبرى.

ولنأخذ مثلا ما يقوله مستر "مورلي" عما قام به جلادستون من تفكير بصدد "الحكم الذاتي" في خريف وشتاء ٨٥- ١٨٨٦. فهو يقول لنا إن جلادستون كان قد فكر فعلا باهتمام في موضوع ايرلندة قبل ذلك لمدة سنوات عديدة في فترات متقطعة؛ ويصف جلادستون نفسه في الفترة المشار إليها بأنه "يفكر بلا انقطاع في الموضوع" (المجلد الثالث ص ٢٦٨) و"كنت أعد نفسي بوساطة الدراسة والتأمل". (ص ٢٧٣).

وكان عليه أولا أن ينظر بعين الاعتبار إلى حالة الشعور في انجلترا وايرلندة، وأن يحسب إلى أي حد وتحت أي المؤثرات يتوقع أن تتغير هذه

الحالة. أما فيما يتعلق بالشعور في انجلترا فهو يقول: "إن ما أتوقعه هو اختمار سليم بطيء يتم في عقول كثيرة نحو النتيجة النهائية" (ص ٢٦١) ومن ناحية أخرى لن تتغير رغبة الايرلنديين في الحكم الذاتي، ويجب أن تؤخذ باعتبارها "ثابتة" في حدود الوقت المخصص للمشكلة (ص ٢٤٠). بيد أنه يعتقد أنه "قد تنمو صلات متبادلة" في كل من انجلترا أو ايرلندة (ص ٢٩٢).

وقبل أن يقرر ما هو أفضل نوع من الحكم الذاتي يفحص كل بديل يخطر على البال، خاصة تنمية حكم محلي في ايرلندة أو تكوين اتحاد ما خاص بالممالك الثلاث المتحدة. وهنا وهناك يجد إيحاءات في تاريخ النمسا والمجر وتاريخ النرويج والسويد، أو في "النمط الاستعماري" من الحكم. ويقرأ في كل يوم تقريباً شيئاً من كتابات بيرك "Burke" ويقول "أية ذخيرة من الحكمة هذه عن ايرلندة وأمريكا" (ص ٢٨٠). ويجد الكثير من المساعدة في فصل عن "الجماعات ذات الطابع الشبيه بالسيادة" في كتاب دايسي "Dicey" "قانون الدستور" ص (٢٨٠). ويحاول أن يرى المشكلة من زوايا جديدة عن طريقة المناقشات الشخصية مع أخصائه، وعن طريق تخيل ماذا سيدور بخلد "العالم المتمدين" ص (٢٢٥). وعندما يقترب من موضوعه يكون لديه تقارير إحصائية نهائية أعدت لأجل بوساطة "ولبي وهاملتون عن الأرقام" (ص ٣٠٦) ويكون لديه "مجموعة من الحقائق الجافة عن المالية والأرض" (ص ٢٩٨)، ويكاد يقع شقاق نهائي بينه وبين

"بارنل" حول موضوع مقدار نصيب ايرلندة في الضرائب الإمبراطورية وهل يكون $\frac{1}{15}$ منها أو $\frac{1}{20}$.

والوقت والأشخاص عامل مهم في تقديراته. فإذا وافق لورد سالسبري على إدخال بعض إجراءات الحكم الذاتي في ايرلندة فإن المشكلة تتغير من أساسها، كما تتغير المشكلة أيضاً إذا جاءت الانتخابات العامة بأغلبية من الأحرار مستقلة عن كل من الايرلنديين والمحافظين؛ ويصفه مستر مورلي بأن وراء جميع تقديراته "إغراء العبارات الخالدة الضخمة التي ألفها الناس عن الحرية والحكم الذاتي، وهو الإغراء الذي لم يكن يستطيع مقاومته". (ص ٢٦٠).

وليس من المحتمل أن تكون رواية "مستر مورلي" قد أحاطت بأكثر من جزء بسيط من المشاكل التي لابد كانت في ذهن جلادستون خلال هذه الأشهر من التفكير المستمر. فهو لم يذكر مثلا شيئاً عن أن الدين أو الموقف العسكري أو الاحتمال الدائم في فرض القيود المقترحة على الحكم الذاتي بالقوة. بيد أن ما أورده يكفي لأن يدلنا على تعقيد الفكر السياسي في المرحلة التي يكون فيها رجل السياسة، الذي لم يقيد نفسه بشيء بعد، جاداً في تقدير ما سيسفر عنه تحول جديد في السياسة من نتائج.

فما هي إذن العملية المنطقية التي وصل بها جلادستون إلى قراره النهائي؟

فهل عالج مثلا عدة مشاكل بسيطة متعاقبة، أو عالج مشكلة واحدة معقدة؟ أعتقد أنه من الواضح أنه تابع من وقت لآخر سلاسل منعزلة من التفكير المنطقي البسيط نسبياً؛ إلا أنه من الواضح أيضاً أن مجهود جلادستون الأساسي في التفكير كان يتضمن عملية تنسيق كل ما جمعه جاهداً في ذهنه من معلومات وآراء فيما يتعلق بالمشكلة بأكملها. وتؤكد هذا عبارة أوردها مستر "مورلي"– الذي كان على اتصال وثيق بمجهودات جلادستون الذهنية خلال هذه الفترة– وهو يشير في هذه العبارة إلى ذكرياته الخاصة.

فهو يستشهد بفقرة من الأستاذ "جاردينر" قائلا: "إن المؤرخين يشرحون أفكار الإنسان كما يحلو لهم، ثم يلصقون عليها بطاقات مميزة مثل النماذج التي يحتفظ بها العالم الطبيعي في معمله. فيقولون إن كذا كان الغرض منه مجرد العظمة الشخصية، وإن كذا تم لأهداف قومية، وإن كذا كان الباعث عليه دواع دينية سامية. ولنا أن نكون متأكدين أن في الحياة الحقيقية لم يكن الأمر كذلك" (ص ٢٧٧).

ومن الواضح أنه على الرغم من السهولة والمتعة اللتين كان ذهن جلادستون يجدهما في التنقل بين "العبارات الخالدة المألوفة عن الحرية والحكم الذاتي" فإنه كان يبحث طوال الوقت عن حل كمي. "فالحكم الذاتي الايرلندي" لم يكن موجوداً بسيطاً بالنسبة له. وهو يدرك أن عدد الخطط الممكنة للحكم الايرلندي غير محدود، ويحاول في كل نقطة من نقط خطته أن يوجد توافقاً دقيقاً بين قوى عديدة متنوعة.

وواضح أن جزءاً كبيراً من هذا التنسيق المعقد كان يتم في حالة مستر جلادستون بطريقة لاشعورية. فالمرء يحس طوال فصول الكتاب بأن "جلادستون" كان ينتظر بودر حل من الحلول تظهر في ذهنه– وهذا الإحساس يستطيع أي شخص كان عليه في وقت من الأوقات أن يتخذ قرارات سياسية أقل أهمية أن يجد له شبيهاً في تجاربه. وكان جلادستون شاعراً بما يبذل من مجهود، وكان يحس أيضاً بأن مجهوده موجه إلى عدة اعتبارات مختلفة في وقت واحد، ولكنه كان غير شاعر إلى حد كبير بعملية الاستنباط الفعلية التي ربما كانت تسير أثناء نومه أو أثناء تفكيره في شيء آخر بسرعة أكبر من سرعة سيرها منها أثناء يقظته وانتباهه. وتنم عبارة من عبارات مستر "مورلي" عن شعور يعرفه كل سياسي؛ فهو يقول: "إن القارئ يعرف الاتجاه الذي لابد أن ينتهي إليه المجرى الأساسي لتفكير مستر جلادستون" (ص ٢٣٦).

ويعني هذا أننا نشاهد عملية من عمليات الفن أكثر منها عملية علم؛ عملية من عمليات التجربة الطويلة، والقدرة المدربة أكثر منها عملية منهج واع.

بيد أن تاريخ التقدم البشري يتكون من الإحلال التدريجي الجزئي للعلم محل الفن، وإحلال ما نكتسبه في شبابنا من سيطرة على الطبيعة بوساطة الدرس محل تلك التي تأتي في المرحلة المتقدمة من أوسط العمر نتيجة شبه شعورية للتجربة. ومن ثم فإن مشكلتنا تتضمن هذا السؤال: "أهذه الصورة من التفكير السياسي التي تقابل تعقيد الطبيعة مما يمكن

تعليمه أم لا؟". وهي لا تعلم كثيراً في الوقت الحاضر. وفي كل جيل تجذب السياسة آلاف الشبان والشابات؛ لأن ذكاءهم أكثر حدة وعواطفهم أوسع نطاقاً من أقرانهم. وهم يصيرون أنصاراً "مذهب الأحرار" أو "الامبريالية" أو "الاشتراكية العلمية" أو "حقوق الإنسان" أو "حقوق النساء". ويبدو لهم في أول الأمر مذهب الأحرار والإمبراطورية، والحقوق والمبادئ، أشياء حقيقية وبسيطة. أو يكونون مثل شللي، فيرون الجنس البشري كله تكراراً لا نهائياً لأفراد متطابقين هم "الملايين فوق الملايين" الذين "ينتظرون في ثبات وهم ممتلئون نشاطاً وحيوية"(١).

وهم يتناقشون في كل هذه المسائل بالطرق "القبلية" السابقة على التجربة القديمة (A Priori) التي ورثناها مع لغتنا السياسية. ولكن لا يلبث أن يخيم عليهم إحساس بعدم الواقعية. إذ أن "معرفة" الحياة الصعبة المعقدة تفرض نفسها على عقولهم. ويقولون لك، مثل "العرائضيين" القدامى الذين قضيت معهم أمسية مرة، إن سياستهم كلها كانت كلاماً– مجرد ألفاظ– وباستثناء أولئك الذين اتخذوا السياسة حرفة أو ميداناً لنشاطهم، لا يبقى منهم سوى قلة ضئيلة تصر على المضي في طريقها، حتى تتعلم من التعب وخيبة الأمل ثقة جديدة تقوم على معلومات جديدة. أما معظم الناس فإنهم بعد أول خيبة أمل يعودون إلى الاعتماد على العادة أو الروح الحزينة في تكوين آرائهم السياسية وتصرفاتهم في هذا المجال. وهم إذ يكفون عن التفكير في مواطنيهم باعتبارهم تكراراً موحداً لنمط بسيط،

(١) "شللي– مؤلفاته الشعرية" هـ. ب. فورمان المجلد الرابع ص ٨.

يكفون عن التفكير فيهم على الإطلاق، ويرضون أنفسهم باستعمال العبارات الحزينة عن جمهرة البشر، ويدركون الوجود الفردي لجيرانهم العارضين.

وتصف "افتتاحية" وردز وورث بوضوح يثير الأسى تاريخ حالة عقلية لابد أنها كانت تصيب آلاف عديدة ممن لم يكن في وسعهم أن يكتبوا شعراً عظيماً، وصدمت خيبة الأمل في السياسة قواهم الذهنية والمعنوية وأضاعتها. فهو يقول لنا إن "الرجل" الذي أحبه في سنة ١٧٩٢، عندما كانت الثورة الفرنسية في فجرها، كان مجرد شيء "من تأليف الذهن" وبعد أن مر بعذاب اليأس وخيبة العواطف رأى "الإنسان الفرد... الإنسان الذي نراه بأعيننا"[١]. بيد أن هذا التحول من التبسيط المضلل إلى مجرد تأمل الفرد ضاعت في ثناياه قدرة وردز وورث على تقدير القوى السياسية أو على المساعدة في التقدم السياسي إلى الأبد.

فإذا أريد التخلص من هذه الصدمة التي تتكرر باستمرار فيجب أن ينتشر المنهج الكمي في السياسة وأن يغير هذا المنهج اللغة والارتباطات في العالم العقلي الذي يدخله السياسي الشاب. ومن حسن الحظ أنه يبدو أن مثل هذا التغير قد بدأ على الأقل. فكل عام يجمع رصيد أكبر وأكثر دقة من تفاصيل الحقائق السياسية؛ ومجموعات الحقائق المفصلة لابد في استعمالها– إذا كانت ستستعمل أصلا– من إتباع الأساس الكمي. فالعمل

---

(١) "الافتتاحية" الكتاب الثامن المجلد الثاني ص ٨١– ٨٤.

الذهني في إعداد التشريع، سواء كان القائم به موظفون دائمون أو لجان ملكية أو وزراء، يأخذ كل عام طابعاً كمياً أكثر ونوعياً أقل.

وقارن مثلا بين طرق اللجنة الحالية "لقانون الفقراء" بطرق تلك اللجنة النابهة الفريدة الممتازة التي وضعت "قانون الفقراء" في سنة ٣٣–١٨٣٤. فإن حجج أعضاء اللجنة القديمة تسير على أسس من السهل وضعها في قالب "أولي" A Priori قياسي. إن كل الناس يطلبون المتعة ويتجنبون الألم. ومن ثم ينبغي على المجتمع أن يسير أموره بحيث يلحق الألم بالسلوك "المضاد للمجتمع" ويلحق المتعة بالسلوك "الاجتماعي". ويمكن تحقيق ذلك بأن يكون معاش كل إنسان ومعاش أولاده معتمداً عادة على اجتهاده، عن طريق فصل أولئك الأشخاص المملقين الذين لا يستطيعون القيام بعمل مفيد للمجتمع عن أولئك الذين يستطيعون ذلك وتخيير الفئة الأخيرة بين أن يبذل أفرادها جهودهم مختارين أو أن يتعرضوا لقيود مؤلمة. ويؤدي هذا إلى "مبدأ نجد أنه يحظى باعتراف الجميع، حتى أولئك الذين تتعارض معه تصرفاتهم، وهو أن موقف، الشحاذ، بصفة عامة يجب ألا يجعل مماثلا، في الحقيقة أو ظاهرياً، لموقف العامل المستقل من أدنى الطبقات"[1]. وتوضح الحجة "الأولية" بوساطة الأمثلة بطريقة تدعو إلى الإعجاب، وهي أمثلة جاءت في تقارير اللجان الفرعية أو سيقت بوصفها أدلة أمام اللجنة، تشير إلى أن العمال لا يبذلون مجهوداً إلا إذا تعرضوا لبديل آخر هو الموت جوعاً أو الحبس الشديد، وإن لم يكن أحد قد حاول

(١) التقرير الأول للجنة "قانون الفقراء" في سنة ١٨٣٤ (أعيد طبعه سنة ١٨٩٤) ص ١٨٧.

أن يقدر نسبة الذين تصور كل من هذه الأمثلة أخلاقهم وسلوكهم إلى مجموع العمال من أهل انجلترا.

وكان هذا الاستنتاج "الأولي" الذي تصوره حالات معينة، وإن كانت لا تقدم دليلا على صحته، واضحاً تماماً ومفهوماً تماماً لدى الرجل العادي بحيث مر قانون سنة ١٨٣٤ الثوري بأغلبية ٤ إلى ١ في مجلس العموم وبأغلبية ٦ إلى ١ في مجلس اللوردات، وهو القانون الذي ترك أثره في جميع أنواع المصالح القائمة.

ومن الناحية الأخرى نجد أن لجنة "قانون الفقراء" سنة ١٩٠٥، على الرغم من أنها تضم أعضاء كثيرين ممن تدربوا في ظل تقاليد سنة ١٨٣٤، مدفوعة– بمجرد ضرورة النظر في مجموعة ضخمة من الأدلة المتنوعة– إلى السير على أسس جديدة. فبدلا من أن يفترض أعضاء اللجنة بطريقة نصف شعورية أن الطاقة البشرية تعتمد فقط على اتجاه الإرادة البشرية في ظل أفكار المتعة والألم، نراهم قد اضطروا إلى ترتيب عدد لا يحصى من الملاحظات الكمية المتعلقة بالعوامل العديدة ذاتها التي تؤثر في إرادة الشحاذين وأولئك الذين يمكن أن يصبحوا شحاذين، ووضع هذه الملاحظات في صورة جداول وفحصها. فهم لا يستطيعون مثلا أن يتجنبوا تقدير الأثر النسبي للحالة الصحية، التي تعتمد على بيئة ملائمة، في الإنتاج الصناعي؛ والأثر النسبي للأمل الذي يمكن إحياؤه بوساطة تكفل الدولة بالمسنين، والأثر النسبي لاتساع مدى القدرة على التخيل الذي يجيء نتيجة للتعليم في الإنتاج الصناعي؛ كما لا يستطيعون أن يتجنبوا

مقارنة كل ذلك بالدوافع "الاقتصادية البحتة" التي خلقتها أفكار المتعة والألم المستقبلين.

وهذا يعني أن الأدلة التي جمعت أمام اللجنة لم يقصد بها تصوير قضايا عامة تأكدت بوسائل أخرى، بل تهيئة إجابات كمية لأسئلة كمية، وتجمع الأمثلة في كل حالة طبقاً لقاعدة إحصائية معروفة تماماً حتى يثبت تكرار النتائج أن لا جدوى من جمع أية أمثلة أخرى.

وكان يكفي في سنة ١٨٣٤ فيما يتعلق بالجهاز السياسي لقانون الفقراء، أن يقول المرء إنه ما دام كل الناس يسعون وراء مصلحتهم الخاصة فإن دافعي الضرائب سينتخبون ممثلين يعملون، في حدود معرفتهم، على دعم مصالح المجتمع كله، على شرط أن تحدد الدوائر الانتخابية بحيث تمثل فيها مصالح جميع القطاعات، وعلى شريطة أن يمنح كل واحد من دافعي الضرائب حقاً في التصويت بنسبة ما له من مصلحة. ولم يكن من المهم عندئذ هل الدوائر المحددة جديدة أم قديمة، أو هل أعضاء الهيئة المنتخبة لديهم واجبات أخرى أم لا.

ومن الناحية الأخرى يحس الناس في سنة ١٩٠٨ بضرورة البحث عن جميع الأسباب التي قد تؤثر في عقل دافع الضرائب أو المرشح أثناء الانتخابات وتقدير أهميتها النسبية بما يتاح من أدلة. فمن الضروري مثلا التفكير في هل يقوم الناس بأفضل انتخاب في الدوائر التي يحافظون فيها على عادات السلوك السياسي المتصلة بكل من الانتخابات البرلمانية والبلدية معاً؛ وهل يكون الأكثر احتمالا أن تؤدي الانتخابات التي

تتضمن مسائل أخرى إلى جانب طريقة تنفيذ "قانون الفقراء" إلى إثارة الاهتمام بين الناخبين. ومن ناحية أخرى قد يتبين من سجل نسبة المصوتين بين الناخبين أنه إذا أجريت أكثر من انتخابات واحدة في السنة في حي ما فإن حماسة الناخبين تقل بمعدل سريع جداً في كل انتخابات إضافية.

ومن ثم فلابد أن يتضمن القرار النهائي الذي تنتهي إليه اللجنة أو البرلمان في صدد مسائل السياسة الإدارية والجهاز الانتخابي توازناً بين جميع هذه الاعتبارات واعتبارات أخرى كثيرة؛ وأن هذا التوازن يتم عن طريق عملية كمية في أساسها. وهذا يعني أن الخط الذي يقطع في النهاية المنحنيات التي تحددها الشواهد سيجعل أهمية كل من القلق على المستقبل باعتباره دافعاً إلى بذل المجهود، والصحة بوصفها عاملا يزيد من الكفاية الشخصية، أقل مما يضفي على أيهما لو كان هو العامل الوحيد الذي يؤخذ في الاعتبار. ويكون القدر الموجود من "البيروقراطية" أكثر من المرغوب فيه لولا الحاجة إلى توفير طاقات الممثلين المنتخبين، ويكون أقل من المرغوب فيه لولا الرغبة في الاحتفاظ بالعطف والرضاء من جانب الجمهور. وسينظر إلى أهل انجلترا طوال بحث الموضوع (ليس في متوسطهم أو في مجموعهم، كما قال جون ستيوارت ميل)، ولكن باعتبارهم يتكونون من أفراد يمكن ترتيبهم في "أضلاع التنوع" على حسب قوتهم العصبية والجسمانية و"طبائعهم" والمدى الذي يحتمل أن يصل إليه تأثير أفكار المستقبل في سلوكهم.

وفي الوقت نفسه قد تغير الجمهور الذي سيناقش التقرير عما كان منذ سنة ١٨٣٤. فيميل كتاب الصحف عند مناقشتهم مشكلة

"الإملاق" إلى أن يستعملوا الآن اصطلاحات ليست عامة تطلق على طبقات اجتماعية بأسرها مثل "الفقراء" أو "الطبقة العاملة" أو "الطبقات الدنيا" بل اصطلاحات تعبر عن تقديرات كمية للتنوعات الفردية مثل "العشر المغمور" أو "الذين لا يمكن استخدامهم"، بينما كل قارئ من قراء الصحف قد ألف إلى حد كبير الأرقام في النشرات الشهرية "لمجلس المهن" التي تسجل التنوعات الموسمية والدورية للبطالة بين أعضاء النقابات المهنية.

ويستطيع المرء أن يسوق أمثلة أخرى كثيرة لبداية هذا الاتجاه إلى التحول عن الصور الوصفية إلى الصور الكمية من البحث في التفكير السياسي. ولكن لعله يكفي أن نسوق مثلا يتصل بالسياسة الدولية. فمنذ ستين سنة كانت السيادة مسألة وصفية بسيطة. وقد أوضح "أوستين" أنه لابد أن يكون هناك صاحب سيادة في كل مكان، وأن السيادة، سواء في الحكم المطلق أو في الجمهورية، لابد أن تكون مطلقة. ولكن المؤتمر الذي اجتمع في برلين سنة ١٨٨٥ ليمنع تقسيم أفريقيا من إثارة سلسلة من الحروب الأوروبية تبلغ في طولها ما بلغته الحروب التي أثارها تقسيم أمريكا، اضطر بسبب تعقيد المشاكل التي أمامه إلى أن يتناول مسألة السيادة على أسس كمية. ومن ثم فإنه منذ سنة ١٨٨٥ أصبح كل إنسان يعرف المصطلحات التي ابتكرت للتعبير عن التدرج في السيادة: "الاحتلال الفعال" و"الأرض الداخلية" و"مجال النفوذ"، التي أضاف إليها مؤتمر الجزيرة "Algeciras"[١] ما قد يكون أدنى الدرجات "مجال الطموح

(١) مؤتمر الدول العظمى لتسوية الأزمة المراكشية الأولى سنة ١٩٠٦.

المشروع" وقد أصبح فعلا من غير المهم أن نحدد هل نعد منطقة بعينها إقليماً بريطانياً أم لا، كما هو غير مهم أن نحدد أيسمى الضباب الذي يحتوي على نسبة معينة من الكربون حديداً أو فولاذا؟

وحتى في التفكير في أصغر التقسيمات الفرعية في الحقائق السياسية الملحوظة، يتجنب بعض الناس إغراء تجاهل الفروق الفردية. وإني لأتذكر أن الرجل الذي ربما عمل أكثر من أي شخص آخر في انجلترا حتى يصبح في الإمكان إقامة التشريع الصناعي على أسس إحصائية، قال لي مرة إنه قضى يوماً بأكمله في تقسيم آلاف من "حوادث السكك الحديدية" لكل منها ظروفها الخاصة التي تختلف عن غيرها وترتيبها في فئات قليلة، وإنه كان يحس بحيرة الحمال أو خادم الفندق الحائر في مجلة "بانش" الذي كان عليه أن يرتب الحيوانات المرافقة لنزلاء الفندق تبعاً لجدول الفئات غير المرن الذي وضعته الشركة التي تملك الفندق. فهو يستشهد بقول خادم الفندق "إن القطط هي الكلاب، والخنازير هي الكلاب، ولكن هذه السلحفاة، إنها حشرة".

بيد أنه يجب أن نتذكر باستمرار أن التفكير الكمي لا يعني بالضرورة، ولا حتى بصفة عامة، التفكير على أساس من الإحصاءات الرقمية. فالأرقام، وهي التي تمحو كل تفرقة بين الوحدات المعدودة، ليست الوسيلة الوحيدة، ولا هي حتى أضبط الوسائل، للتعبير عن الحقائق الكمية. فإن "صورة" مثلا قد تكون أحياناً أقرب إلى الحقيقة الكمية وأكثر فائدة لأغراض البحث والتمحيص، ويكون تكرها أسهل من صف طويل

من الأرقام. وأدق وثيقة سياسية من الناحية الكمية رأيتها كانت مجموعة من الصور "الفوتوغرافية" لجميع النساء اللاتي سمح لهن بدخول أوكار المشروبات الروحية فقد أوضحت الصور، أكثر مما كان يفعل أي تسجيل للمقاييس التقريبية، الحقائق المتنوعة الخاصة بالتكوين الجثماني والعصبي. وكان من الممكن بسهولة على لجنة من المشتغلين بالطب أن يرتبوا الصور في مجموعات من الشذوذ المتزايد، وأن يحددوا صورة المرأة "الحدية" Marginal التي ينبغي على الدولة أن تتدخل في حالتها بالإشراف المؤقت أو الدائم، بعد تقدير الاعتبارات الخاصة بالنفقات وبأفضلية تشجيع المسئولية الفردية. كما أن الصور كانت تسجيلا لا يستطيع من يراه مرة أن ينساه أبداً.

بل ويجب على المفكر السياسي أن يقلد أحياناً صانع الأثاث الذي يطرح جانباً قاعدته الرقمية المقسمة تقسيماً بالغ الدقة من أجل بعض أنواع الأثاث التي تتطلب دقة خاصة في صنعها ويعتمد على إحساسه الفني في التقديرات الكمية. وقد يأتي أدق تقدير ممكن لمشكلة سياسية ما عندما تجتمع جماعة من الرجال مختلفين في الأصل والتربية والنمط العقلي ويصلون إلى اتفاق تقريبي على النتائج المحتملة لسلسلة من البدائل (Alternatives) السياسية الممكنة التي تمس زيادة تدخل الدولة أو الحد منه مثلا، ثم يكتشفون النقطة التي يتحول عندها "ارتياحهم" إلى "عدم ارتياح". فالإنسان هو مقياس الإنسان، وهو حتى إذا اختار في كل حالة ذلك المنهج في القياس الذي يتأثر أقل ما يمكن بعدم كمال قدراته، قد يكون ما زال مستخدماً طريقة كمية. بيد أن هذه الحالات بذاتها التي

يكون فيها الحساب بالأرقام مستحيلا أو غير مناسب، هي التي يرجح أن يحصل فيها السياسي على أكبر قدر من المساعدة بأن يستعمل قاصداً مفاهيم كمية.

وقد أثير اعتراض على استخدام طريقة التفكير السياسي المنطقي الذي يتسم صراحة أو ضمنا بالطابع الكمي، وهو أن هذا النوع من التفكير يتضمن الموازنة بين أشياء هي في جوهرها متباينة. فيسأل البعض كيف يوازن المرء بين الوحدة الحدية للكرامة القومية التي يتضمنها الاستمرار في حرب ما، وتلك الوحدة الحدية من الضرائب الإضافية التي يفترض أنها مساوية لها تماماً؟ وكيف يوازن المرء بين آخر جنيه ينفق في تشجيع العلم وآخر جنيه ينفق على تشييد تمثال لعالم متوفى، أو ينفق على التفاصيل الأخيرة في خطة خاصة بمعاشات الشيخوخة؟ والإجابة الواضحة أن رجال السياسة عليهم أن يتصرفوا، وأن أي شخص يتصرف يوازن فعلا بطريقة ما بين جميع البدائل التي أمامه. فوزير المالية فيما يخصصه سنوياً من مبالغ مقابل المنح والتنازل عن الضرائب لا يوازن بين أشياء أكثر غرابة من تلك التي يوازن بينها المواطن العادي الذي لديه جنيه أو جنيهان للإنفاق في ليلة عيد الميلاد، وعليه أن يقرر هل يتبرع بالمبلغ لبعثة تبشيرية في الصين، أو يشتري باباً متحركاً جديداً بين مطبخه وغرفة طعامه.

وهناك اعتراض أكثر خطورة، هو أنه يجب علينا ألا نسمح لأنفسنا بأن نفكر في السياسة على أساس كمي، وأننا إذا فعلنا ذلك فإننا نقضي

على التقدير المجرد "للمبدأ". و"المبادئ المنطقية" قد تكون مجرد تصوير غير ملائم لقدرة الطبيعة، ولكننا إذا نبذناها نصبح مجرد "انتهازيين".

ويبدو أن البديل الوحيد للتفكير الذي يقوم على الاستنتاج من مبادئ بسيطة هو، في نظر هؤلاء المتعرضين، موقف البرنس بولوف "Bulow" في خطابه في الرايخستاج عن التصويت العام. فقد ذُكر أنه قال:

"إن أشد الاشتراكيين تعصباً لمذهبهم هم وحدهم الذين ما زالوا يعتبرون التصويت العام والمباشر ضمنا وعقيدة لا تخطئ. وأنه من ناحيته ليس من عبدة الأوثان، ولا يؤمن بالعقائد السياسية. فخير البلد وحريته لا يتوقفان، كلياً ولا جزئياً، على نوع دستورها أو طريقتها في الانتخاب وأن "هربييل" Herr Bebel قال مرة أنه يفضل بصفة عامة الظروف السائدة في انجلترا حتى على تلك التي توجد في فرنسا. بيد أن حق الانتخاب" في انجلترا ليس عاماً أو متساوياً أو مباشراً. وهل يمكن القول بأن "مكلبنرج" التي لا يوجد فيها انتخاب شعبي بالمرة تحكم بطريقة أسوأ من "هاييتي" التي سمع العالم عنها مؤخراً أخباراً غريبة، رغم أن "هاييتي" تستطيع أن تفخر بأنها تتمتع بحق التصويت العام؟"[1].

بيد أن ما أثبته خطاب برنس "بولوف" هو أحد شيئين: إما أنه يقلد متهكماً عن عمد منهجاً من التفكير المنطقي المدرسي الذي لا يوافق عليه، أو أنه غير قادر على هضم أول مفهوم في التفكير السياسي الكمي. فإذا كانت "عقيدة" التصويت العام تعني تأكيد أن كل الأشخاص الذين

---

(١) جريدة "التايمز" ٢٧ ماس سنة ١٩٠٨.

لديهم أصوات انتخابية قد جعلوا بذلك مطابقين بعضهم لبعض في كل شيء، وأن التصويت العام هو الشرط الوحيد للحكم الفاضل، فإن هجومه على هذه "العقيدة" يكون عندئذ، وعندئذ فقط، سليما ولكن إذا كانت الرغبة في التصويت العام قائمة على الاعتقاد بأن توسيع نطاق القوة السياسية هو أكثر العوامل أهمية في الشروط التي يتطلبها الحكم الفاضل– باعتبار أن الكفاية الفطرية للجنس والمسئولية الوزارية وما إليها عوامل أخرى– فإن الخطاب يكون عندئذ بلا معنى مطلقاً.

بيد أن البرنس "بولوف" كان يلقي خطاباً برلمانياً؛ ولم يحرز ذلك التحول من المنهج الوصفي إلى المنهج الكمي، الذي أثر تأثيراً عميقاً في إجراءات المؤتمرات واللجان، تقدماً كبيراً في الخطابة البرلمانية بعد. وفي المناقشات البرلمانية الكبيرة نجد أنه حتى تلك الخطب التي تؤثر فينا أكثر من غيرها، تذكرنا بمستر "جلادستون" الذي تتصارع في ذهنه دائما، بمجرد أن يقف للخطابة، ما تدرب عليه في ايتون وأكسفورد من ألفاظ مع تجاربه، والذي لم يوضح أبدا هل تعني "العبارات الخالدة الضخمة المألوفة عن الحرية والحكم الذاتي" أن عناصر معينة لابد أن تكون ذات أهمية كبيرة ودائمة في كل مشكلة من مشاكل الكنيسة والدولة، أو أنه يمكن استنتاج حل "أولي" لجميع المشاكل السياسية بوساطة جميع الناس الطيبين من قوانين نهائية متسلطة.

الجزء الثاني

إمكانيات التقدم

الفصل الأول

الأخلاق السياسية

لقد سقت الحجج في الفصول السابقة على أن كفاية علم السياسة، أو بمعنى آخر قدرته على التنبؤ بنتائج الأسباب السياسية، يغلب أن تزيد. وقد أقمت مناقشتي على حقيقتين، أولاهما أن علم النفس الحديث يهيئ لنا مفهوماً للطبيعة البشرية أكثر صحة- وإن كان أكثر تعقيداً- من المفهوم الذي يرتبط بالفلسفة السياسية الانجليزية التقليدية؛ وثانيتهما أن المفكرين السياسيين بدأوا فعلا، تحت تأثير قدوة العلوم الطبيعية، في استعمال ألفاظ وأساليب كمية في مناقشاتهم وبحوثهم بدلا من الألفاظ والأساليب الوصفية البحتة، وأنهم صاروا بناء على ذلك قادرين على وضع مشاكلهم بصورة أوفى، والإجابة عليها بما يقرب من الدقة أكثر.

ولم يكن من الضروري أن نسأل في هذه المناقشة إلى أي حد يحتمل أن يؤدي مثل هذا التحسين في علم السياسة إلى التأثير على المجرى الفعلي للتاريخ السياسي. فأيا كانت أفضل وسيلة لاكتشاف الحقيقة، فإنها ستظل أفضل وسيلة سواء اختارت جمهرة البشر أن تتبعها أم لا.

بيد أن السياسة تدرس، كما قال أرسطو، "من أجل العمل لا من أجل المعرفة"، والدارس مضطر إن آجلا أو عاجلا أن يسأل نفسه ماذا

سيكون أثر أي تغير يحدث في العلم الذي يدرسه على عالم السياسة الذي يعيش ويعمل فيه.

ويستطيع المرء أن يتصور أن أستاذ علم السياسة في جامعة كولومبيا الذي لعب دور "المستقل" في معركة أجاد فيها القتال ضد الحزب الديمقراطي ولكنها فشلت، قد يقول "كلما أصبحت عمليات علم السياسة أكثر دقة وأحسن؛ كلما قلت قيمتها في السياسة. فعلماء الفلك يبتكرون كل عام وسائل أكثر دقة في التنبؤ بحركات النجوم، ولكنهم لا يستطيعون مع كل ما لديهم من مهارة أن يحولوا نجما واحداً قيراطاً واحداً عن مجراه. وكذلك سنجد نحن دارسي السياسة أن معرفتنا المتزايدة لن تجلب لنا إلا إحساساً متزايداً بعجزنا. فقد نتعلم من علمنا أن نقدر تماماً قوة اتحادات الصحف، أو صالات شرب الخمور، أو غرائز الطبقة والقومية والعنصر العمياء؛ ولكن كيف نتعلم السيطرة عليها؟ فواقعة أننا نفكر في هذه الأشياء بطريقة جديدة لن تكسبنا الانتخابات أو تمنع وقوع الحرب".

ومن ثم فإني سأناقش في هذا الجزء الثاني من كتابي إلى أي حد من المحتمل أن تؤثر الاتجاهات الجديدة التي بدأت تغير علم السياسة مجريات الأمور بوصفها قوة سياسية جديدة أيضاً. وسأحاول أن أقدر التأثير المحتمل لهذه الاتجاهات، ليس على الطالب والسياسي المدرب فحسب، بل أيضاً على المواطن العادي الذي لا يصل إليه علم السياسة إلا بعد مرحلة أو مرحلتين؛ كما سأتناول، بهذا الهدف– في فصول متعاقبة–

علاقتها بمثلنا في الأخلاق السياسية، وبصورة الجهاز النيابي والإداري للدولة وطريقة عملهما، وبما هناك من إمكانيات في التفاهم الدولي والتفاهم بين الأجناس.

ويعالج هذا الفصل تأثيرها المحتمل على الأخلاق السياسية من وجهة النظر هذه. وإني عندما استعمل هذا الاصطلاح لا أوحي بأن تصرفات بذاتها تكون أخلاقية عندما يكون الدافع إليها سياسياً، بينما هي غير أخلاقية عندما تكون الدوافع غير ذلك، أو العكس، ولكني أؤكد حقيقة أن هناك مسائل أخلاقية معينة لا تمكن دراستها إلا في اتصال وثيق بعلم السياسة. وهناك بطبيعة الحال نقاط في السلوك تشترك فيها جميع المهن. فيجب علينا جميعاً أن نحاول أن نكون عطوفين وأمناء ومنتجين، ونحن ننتظر من مدرسي الأخلاق العامين أن يساعدونا على ذلك. بيد أن لكل مهنة مشكلاتها الخاصة أيضاً، وهي مشكلات يجب أن يضعها دارسو المهنة قبل أن يتناولها الأخلاقي.

وأهم هذه المشكلات الخاصة بالسلوك في السياسة تتصل بالعلاقة بين العملية التي يكون السياسي بواساطتها آراءه وأهدافه، وتلك التي تؤثر بواساطتها في آراء الآخرين وأهدافهم.

ومنذ مائة سنة، بل منذ خمسين سنة، لم يكن يساور أولئك الذين كانوا يعملون من أجل ديموقراطية ولم يجربوها بعد أي شكوك من هذه الناحية. فكانوا ينظرون إلى التفكير المنطقي، لا بوصفه عملية عسيرة غير

مؤكدة، بل باعتباره طريقة عمل العقل الضرورية والآلية عندما يواجه مشاكل تؤثر في مصالحه. ومن ثم افترضوا أن المواطنين في ظل الديموقراطية سيوجههم التفكير المنطقي بالضرورة في استعمال أصواقم، وأن السياسيين الذين يضعون آراءهم، والأسس التي قامت عليها في أوضح صورة للآخرين هم أكثر السياسيين نجاحاً، وأن الحكم الصالح سيتحقق إذا أتيح للناخبين فرص كافية للاستماع إلى مناقشات حرة مخلصة.

إن أي مرشح في الوقت الحاضر حديث العهد بالانتقال من كتبه لي المنصة يكاد يكون من المحتم أن يبدأ بأن يفترض الشيء نفسه.

فهو يعد أحاديثه ويكتب خطبه معتقداً بأن نتيجة الانتخابات تتوقف على عرضه للعلاقة بين الأسباب السياسية ونتائجها. ولعل أول صدمة له ستأتيه من القول المأثور الذي يردده كل مديري الحملات الانتخابية المحترفين المرة بعد المرة على مسامع كل مرشح وهو "إن الاجتماعات لا خير فيها". وسيقال له إن تسعة أعشار من يحضرون هذه الاجتماعات هم فعلا أنصار مخلصون لحزبه؛ تعودوا مؤازرته. وأن أقواله إذا كانت مما لا يدحض منطقياً فإن الأهمية السياسية الأولى لذلك لن توجد في قدرته على إقناع المقتنعين أصلا، ولكن في زيادة الحماسة والرغبة في جمع الأصوات التي تنشأ بين مؤيديه عن إعجابهم به بوصفه خطيباً.

وفيما بعد يتعلم أن يقدر الطريقة التي تؤثر بها خطبه وخطب خصمه في ناخبي دائرته. فقد يدرك فجأة، مثلا، المزاج الذهني الذي يفض به هو

نفسه الخطابات التي تتضمن أحاديث المرشحين الآخرين في بعض الانتخابات (القائمين على تنفيذ "قانون الفقراء" مثلا) التي لا تهمه بصفة خاصة، كما يدرك واقعة أن انتباهه لم يثر مطلقاً، أو أن انتباهه لا يثيره إلا الألفاظ والعبارات التي تثير سلسلة من الأفكار التي تعودها. وعندما يصبح من الأهمية أو من الثقة في نفسه بدرجة تكفي لأن يضع لنفسه برنامجاً سياسياً، يكون قد فهم الحدود التي يجب أن يقصر تصريحاته داخل نطاقها عندما تكون موجهة إلى أعداد كبيرة من الناخبين- حقيقة أن المقترحات يجب ألا تعرض إلا في "داخل نطاق السياسة العملية" وهي بسيطة وواضحة ومهيئة بعناية لتلائم الذكريات نصف الشعورية للرجال المشغولين وما يحبون وما يكرهون.

وكل ذلك يعني أن قدرته على التفكير السياسي المنطقي تمر بعملية تدريب. فهو يتعلم أن كل شخص يختلف عن كل شخص آخر في مصالحه وفي قدراته وعاداته الذهنية وفي تجاربه، وأن النجاح في السيطرة على القوى السياسية يتوقف على إدراكه لذلك، وعلى أن يقدر بعناية العوامل المشتركة في الطبيعة البشرية. ولكن في الوقت نفسه تتزايد لديه صعوبة الاعتقاد في أنه إنما يعتمد في التأثير على مستعميه على عملية التفكير المنطقي نفسها التي يصل بها إلى آرائه. أي أنه يميل إلى التفكير من ناخبيه بوصفهم مادة دراسة؛ وليس باعتبارهم شركاءه في الأفكار. فهو يتعلم، مثل سفسطائيي أفلاطون، ما هو الجمهور، ويبدأ أن يفهم "أهواء ورغبات" هذا "الوحش الضخم القوي" و"كيف يعامله ويسوسه، وفي أي الأوقات يكون أكثر ما يكون شراسة وأكثر ما يكون دماثة، وفي أية مناسبات يطلق

صيحاته المختلفة، وأي الأصوات التي تصدر عن الآخرين تهدئ روعه أو تثيره"[١]. وإذا عقد العزم على حماية نفسه ضد خطر الانتقال من وهم إلى آخر، فإنه قد يظل يتذكر أنه ليس الشخص الوحيد في دائرته الذي فكر في السياسة تفكيراً منطقياً ولا يزال يفكر فيها كذلك تفكيرا منطقياً. فإذا قام بمحاولة الاتصال المباشر بالناخبين فإنه قد يقابل أحياناً عاملا في أوسط العمر يعيش أقرب إلى حقائق الحياة منه، وقد يجد أن هذا الناخب من ناخبي دائرته قد ظل يفكر في السياسة تفكيراً منطقياً بصبر وعمق مدى ثلاثين عاما، وأنه هو نفسه ليس سوى جزء تافه من مادة هذا التفكير المنطقي. أو قد يتحدث إلى رجل أعمال ويضطر لأن يفهم أن هناك شخصاً لعله يرى نتائج مقترحاته في صورة أوضح منه، ولكن تفرق بينهما هوة اختلاف الرغبات: إن ما يرغبه أحدهما يخشاه الآخر.

بيد أنه مهما كان احترام مثل هذا المرشح للعملية التي يكون بها الأشخاص الأكثر تفكيراً بين ناخبيه وناخبي خصمه آراءهم، فإنه قد يظل يرى أن دوره في الانتخابات قليل الصلة بأية عملية من عمليات التفكير المنطقي. وإني لأتذكر أن أكثر أصدقائي خبرة بالسياسة قال لي قبل أول انتخابات دخلتها: تذكر أنك قائم بحملة إعلانية لمدة ستة أسابيع. فالوقت قصير، وهناك تفاصيل لا حصر لها يجب ترتيبها، وسرعان ما يعود الناخب من الفترات النادرة التي يتصل فيها اتصالا عقلياً بالأفراد من الناخبين إلى تلك الحملة الإعلانية التي تعامل الناخبين بوصفهم مجموعة. وما دام

---

(١) "الجمهورية" ص ٤٩٣.

مشغولا على هذا الوجه فإن القول بأنه من الخطأ أن يعتمد المرشح إلا على أشد عمليات التفكير المنطقي لدى ناخبي دائرته، سيبدو له- إذا كان لديه وقت للتفكير فيه- غير ذي موضوع أكثر منه غير حقيقي.

وبعد مدة قد يكف السياسي حتى عن الرغبة في مناقشة ناخبي دائرته منطقياً، وقد يأتي وقت ينظر إليهم بوصفهم مخلوقات لا عقلية بحتة مكونة من مشاعر وآراء، وإلى نفسه باعتباره "الرجل الممتاز" العقلي البحت الذي يسيطر عليهم. وهذه النقطة هي التي يصبح عندها السياسي القادر ذو العزم أكثر ما يكون كفاية وأخطر ما يكون. وقد قال "بولنجبروك" وهو يحاول أن يعلم "ملكه الوطني" تلك العبارة التي لا تنفك تتردد على خواطرنا، "هذا المخلوق الخجول المشدوه الإنسان"[١]. فقد استطاع، قبل داروين بقرن، أن يرى بمجرد الانعزال الذهني، كما رأى سويفت وأفلاطون، الآدميين كحيوانات. واعتقد أنه هو نفسه واحد من تلك الفئة القليلة "بين جماعات الناس... التي تضم جميع ما في، النوع، من تفكير منطقي تقريباً، وهي الفئة التي ولدت لتحكم وتقود وتحفظ، والتي خلقت لتكون معلمة الجنس البشري وحاميته"[٢]. أما بالنسبة للبقية فإن: "العقل أثره ضئيل على الأعداد: وتحدد سلوكهم بارقة من خيال، كثيراً ما تكون عنيفة ومفاجئة مثل لفحة الهواء"[٣].

---

(١) "خطابات عن روح الوطنية.. الخ" ص ٧٠ طبعة سنة ١٧٨٥.

(٢) نفس المرجع ص ٢.

(٣) نفس المرجع ص ١٦٥.

وكان أعظم أتباع "بولنجبروك" هو دزرائيلي الذي كتب: "نحن غير مدينين للعقل الإنساني بأي من الأشياء العظيمة التي كانت أحداثاً تاريخية في السلوك الإنساني والتقدم الإنساني... إن الإنسان يكون عظيماً حقيقة عندما يتصرف بوحي من انفعالاته؛ ولا يكون مما لا يمكن مقاومته إلا عندما يعتمد على الخيال، وحتى أتباع المورمونية[١] أكثر من أنصار بتنام"[٢]. ولقد كان دزرائيلي هو الذي عامل الملكة فكتوريا "كامرأة"، وكان جلادستون، الذي لم يتخلص أبداً من تأثير أكسفورد تماماً، هو الذي عاملها "بوصفها اجتماع عام".

وعلى الرغم مما يتصف به دزرائيلي بصفة خاصة من روح طيبة، فإن لعبه المقصود على غرائز الأمة التي كان يحكمها، بدا لكثيرين في عهده أنه يدخل عنصراً بارداً قاسياً في السياسة، عنصر بدا أكثر بروداً وقسوة عندما ظهر في طابع تلميذه، لورد راندولف تشرشل، الذي كان أقل طيبة. بيد أن هذه القسوة كثيراً ما توجد الآن، ولعلها ستوجد أكثر في المستقبل، عندما يركز أي شخص نفسه في تحقيق هدف سياسي إلى درجة تكفي لأن يقتحم كل ما يعترض سبيله من معايير فكرية أو أخلاقية وإني أتذكر حديثاً طويلا جرى منذ أمد بعيد بيني وبين أحد زعماء حركة الإرهاب الروسية. فقد قال لي: "لا جدوى من وراء مناقشة الفلاحين حتى إذا سمح لنا بذلك. إن ما يؤثر فيهم هي الأحداث لا الألفاظ. فإذا قتلنا قيصراً أو أحد أفراد العائلة

---

(١) المورمون: أفراد شيعة دينية في أمريكا.

(٢) كوننجزبي الفصل الثامن.

المالكة أو وزيراً، فإن حركتنا تصبح شيئاً موجوداً بالنسبة لهم ويدخلونها في حسابهم، وإلا فلا وجود لها مطلقاً في حدود ما يتعلق بهم".

وفي الحرب لا يوجد ذلك التقليد السياسي الغامض من أنه ليس عدلا أن يؤثر المرء في الناس عن طريق آخر غير المناقشة. وكان هذا هو ما عناه نابليون عندما قال: "يتوقف كل شيء في الحرب على المعنويات، والمعنويات والآراء تتكون منها أكثر من نصف الحقيقة"(١). والغريب أن الملاحظ أن الناس عندما يكونون مصممين، شعورياً أو بطريقة نصف شعورية، على تجاهل هذا التقليد، فإنهم يستعملون لغة الحرب. فمنذ عشرين عاماً كان التعبير "حرب الطبقات" يستعمل باستمرار بين الاشتراكيين الانجليز تبريراً للاقتراح الخاص بأن نواب الحزب الاشتراكي ينبغي أن يعمدوا إلى وسائل الإرهاب البرلماني (مقابل الجدل البرلماني) التي ابتكرها "بارنل". وعندما اقترح "لورد لانسداون" في سنة ١٩٠٦ على مجلس اللوردات أنه ينبغي عليهم أن يفضلوا تماماً الآثار الإدارية السيئة أو الحسنة للإجراءات التي أرسلها إليهم مجلس العموم المكون من أغلبية من الأحرار، وأن يقتصروا على تقدير الآثار السيكلوجية لقبولهم أو رفضهم على الناخبين في الانتخابات التالية، انتقل فوراً إلى استعمال الاصطلاحات الحزبية. فقال: "دعونا نتأكد من أننا إذا وافقنا فإن ذلك يكون على أسس ملائمة لنا إلى أقصى حد ممكن. واعتقد أن أسس الموافقة في الحالة التي

(١) "أقوال نابليون الأول المأثورة في الحرب والفكر" لشابيلو ص ٢٣٠.

نحن بصددها غير ملائمة لهذا المجلس، كما اعتقد أننا حتى لو انتصرنا مؤقتاً، فإن انتصارنا سيكون بلا جدوى في النهاية"[1].

ومن ثم فقد يبدو من الوهلة الأولى أن التغيير الذي يطرأ الآن على علم السياسة سينتهي ببساطة إلى أن ينبذ الساسة الصغار كل التقاليد الأخلاقية وأن يتبنوا، نتيجة لما يتعلمونه حديثاً في الكتب، وسائل استغلال العناصر "اللاعقلية" في الطبيعة البشرية التي ظلت حتى الآن سر المهنة لدى كبار السن من السياسيين وأولئك الذين أدركوا الحقائق التي كانت خافية.

فقد قيل لي، مثلا، إن من بين تلك الجماعة الصغيرة من النساء اللاتي دفعن في سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٠٧ بموضوع منح حق الانتخاب للنساء إلى مجال السياسة العملية، كانت هناك واحدة تلقت تدريباً مدرسياً جدياً في علم النفس، وأن الوسائل التي اتبعتها الجماعة فعلا ترجع إلى حد كبير إلى احتجاجها بأن السبيل إلى حمل الرجال على التفكير يجب أن يبدأ بدفعهم إلى الإحساس[2].

وقد قلد أحد المثيرين أو المهيجين، وهو مستر "شاندرا بال" الذي قرأ أيضاً علم نفس، لورد لانسداون منذ بضعة أشهر فقال: "وعندما تطبق

(١) هانسارد "قانون المنازعات المهنية– مجلس اللوردات– ٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦" ص ٧٠٣.

(٢) جاء في عدد ٢٦ يوليو سنة ١٩٠٨ من "الأوبزوفر" أن مسز بانكهرست قالت "أيا كان من أمر النساء اللاتي يطلق عليهن دعاة حق الانتخاب للمرأة، فإنهن على الأقل فهمن كيف يتصلن بالجمهور، فقد أدركن روح العصر وتعلمن فن الدعاية".

مبادئ علم النفس على الاعتبارات الخاصة بالمشاكل السياسية نجد أنه من الضروري... ألا نغفل شيئاً من شأنه أن يجعل الحكومة قوة بالنسبة لنا. لأن الحكومة إذا أصبحت سهلة، ومريحة، وفاضلة فإن علامات الفرقة بيننا وبينها ستختفي عندئذ شيئاً فشيئاً"[1]. وقد سجن مستر "شاندار بال" بعد ذلك بفترة قصيرة، على خلاف ما حدث للورد لانسداون، ولكن كلماته تركت آثاراً سياسية مهمة في الهند.

وقد يقال إنه إذا نجح هذا الاتجاه العقلي والوسائل التي تقوم عليه، فإنها لابد أن تنتشر بسرعة متزايدة؛ وكما هو الحال في قانون جريشام في التجارة الذي مؤداه أنه إذا وجد قدر كاف من العملة السيئة فإنها تطرد العملة الحسنة، فكذلك في السياسة لابد أن تطرد وسائل التأثير التي تكون أكثر سهولة وتؤتي ثمارها بصورة مباشرة أكثر، الطرق الصعبة والتي يكون تأثيرها أقل.

ولا يستطيع المرء الآن أن يجيب على مثل هذه الحجة بمجرد القول بأن المعرفة ستجعل الناس حكماء. ففي الأزمنة القديمة كان من السهل الاعتماد على الاعتقاد بأن حياة البشر وسلوكهم يبلغان مبلغ الكمال إذا تعلم الناس أن يعرفوا أنفسهم فقط. وقبل داروين كان معظم المفكرين السياسيين يرسمون نظماً يقولون إنها ستتحقق بإتباع مبادئهم تماماً؛ فهناك جمهوريات أفلاطون ومور، وهناك "أتلانتيس" بيكون، ودفاع لوك عن الحكومة التي تحقق عن وعي أغراض الخالق أو دولة بنتام النفعية التي تقوم

---

(1) عن جريدة "التايمز" ٣ يونيو سنة ١٩٠٧.

ثابتة الدعائم على "جدول دوافع التصرفات". ولكننا الذين عشنا بعد داروين قد تعلمنا الدرس القاسي، وهو أنه يجب ألا ننتظر أن تقودنا العرفة، مهما بلغت، إلى الكمال. فالطالب الحديث الذي يدرس علم وظائف الأعضاء يعتقد أنه إذا نجح في عمله فإن صحة الناس يمكن أن تكون أحسن مما لو كانوا أكثر جهلا مما هم، ولكنه لا يحلم بأن يخرج من بين يديه شعب بلغت صحته مرتبة الكمال، وهو على استعداد دائم لأن يواجه اكتشاف أن هناك عوامل بيدلوجية لا سيطرة له عليها تعمل على جعل الصحة أسوأ. كما أن الكاتب التربوي الآن لا يدعى أن في وسعه أن يصوغ أطفالا كاملين في مدارسه. وإذا بدأ خيالنا في أي وقت من الأوقات يقودنا في طريق "المدينة الفاضلة" القديم فإننا نفيق فوراً إذ نتذكر أن بيننا وبين الحيوانات الأخرى قرابة دم، وأن ليس لنا الحق أكثر من أقربائنا في أن نفترض أن مسير الكون قد دبر الأمور بحيث نجد الحياة الكاملة إذا بحثنا عنها. فإن النحل قد يصبح غداً شاعراً بطبيعة نفسه وبما يضيع هباء من حياة وجهود في أحسن الخلايا تنظيما. ومع ذلك فقد يتعلم أنه ليس هناك من سبيل إلى نظام أفضل كثيراً لمخلوقات تعوقها تلك القدرة المحدودة في الملاحظة والاستنباط وتستعبدها مثل هذه الأهواء العنيفة. وقد يضطر النحل إلى إدراك أنه ما دام نحلا فإن حياته لابد باقية كما هي مشدوهة وعنيفة وقصيرة. ويتناول البحث السياسي الإنسان كما هو الآن، وكذلك التغييرات التي يمكن إدخالها على نظام حياته خلال القرون القليلة المقبلة. وقد نكون بعد بضع عشرات من الأجيال قد اكتشفنا أن التحسينات التي يمكن إدخالها على الحكم عن طريق مثل هذا البحث، لا تذكر إلى جانب

التغييرات التي تصبح ممكنة عندما يكون النوع الإنساني قد غير نفسه عن طريق تلك التجارب المحفوفة بالمخاطر في انتخاب السلالات.

بيد أنه أيا كانت رغبتنا ملحة في معرفة حقائق وجودنا دون وهم، وفي ألا يراودنا الأمل في شيء دون أن يكون لدينا ما يدعونا إلى ذلك، فإننا ما زلنا نستطيع أن نجد بعض الراحة في أن نتذكر أنه خلال بضعة آلاف السنين التي نستطيع تتبع التاريخ السياسي خلالها، أدخل الإنسان، دون أن يغير من طبيعته، تحسينات هائلة على نظامه، وأن هذه التحسينات كثيراً ما كانت نتيجة مثل عليا أخلاقية جديدة تكونت تحت تأثير معرفة جديدة. والأثر النهائي الواسع النطاق الذي تتركه في سلوكنا أية زيادة في معرفتنا قد يكون في الواقع مختلفاً تماماً وأكثر أهمية من الأثر المباشر الأضيق نطاقاً. إذ أن كلا منا يعيش حياته في عالم متكامل الصورة لا تسهم ملاحظاته وذاكرته في تكوينه إلا بجزء يسير، بينما يتكون الجزء الأكبر منه مما تعلمه من الآخرين. والتغيرات التي طرأت على الصورة العقلية لبيئتنا المادية نتيجة لاكتشاف أمريكا مثلا، أو التأكد من حركات الأجرام السماوية الأكثر قرباً منا، أثرت في المفهوم العام لدى الناس عن مكانهم من الكون تأثيراً ثبت في النهاية أنه أكثر أهمية من الأثر المباشر في تشجيع المستكشفين وتحسين فنون الملاحة. بيد أنه ليس من بين التغيرات التي حدثت في وجهة نظر البشر في الماضي ما يقارب في مداه وآثاره تلك التغيرات التي ظلت تتبلور طوال السنوات الخمسين الماضية؛ من تاريخ جديد للإنسان ومحيطه يمتد في الماضي عصوراً لم تكن تخطر على بال، إلى إحلال تلك الصورة اللانهائية لعوالم دائمة التغير أبدا محل الكمال المتخيل

لسماوات أحسن تنظيمها، وفوق كل شيء، من تدخل العلم في أعمق مناطق نفوسنا وأكثرها خصوصية. والحقيقة أن أثار مثل هذه التغيرات كثيراً ما تأتي بصورة أكثر بطأ مما نأمل. وقد كنت أتحدث منذ مدة قريبة مع شخص من أقدر الأشخاص الذين كانوا في مستهل حياتهم الفكرية عندما نشر داروين "أصل الأنواع". وقد قال لي إنه وأخاه الفيلسوف توقعا أن تصبح جميع الأشياء جديدة فوراً، وكيف أنهما قبلا مرغمين ما أصابهما من خيبة أمل بعد أن مرت السنوات تلو السنوات. ولكن على الرغم من أن تأثير هذه التغيرات بطيء إلا أنه بعيد الأثر.

ويبدو لي أن أهم النتائج السياسية للمعرفة الجديدة الواسعة المدى التي بدأها داروين قد تكون اتساع نطاق فكرة السلوك بحيث تشمل السيطرة على العمليات العقلية التي لا يشعر بها معظم الناس في الوقت الحاضر أو لا يلاحظونها. فحدود سلوكنا الواعي تحددها حدود معرفتنا عن أنفسنا. وقبل أن يعرف الإنسان الغضب بوصفه شيئاً منفصلا عن النفس التي عرفته، وقبل أن يجعل هذه المعرفة شائعة بابتكار اسم له، لم تكن السيطرة على الغضب مسألة سلوك. بل كان الغضب جزءاً من الرجل الغاضب نفسه، ولا سبيل إلى إيقافه إلا عن طريق غزو يقوم به عاطفة أخرى مثل الحب أو الخوف، وكان هذا الانفعال بدوره، طالما بقى، جزءاً من النفس. وقد استمر الإنسان في البقاء ليعمل على استمرار جنسه إذا دهمه الغضب أو الحب أو الخوف في الوقت المناسب وبالشدة المناسبة. ولكن بعد أن أطلق الإنسان على غضبه اسما واستطاع أن يقف خارجه بفكره دخل الغضب منطقة السلوك. ومنذ ذلك الوقت استطاع الإنسان

أن يختار في هذا المجال بين الطريقة القديمة من طاعة نصف شعورية لنزعة أثبتت بصفة عامة أنها مفيدة له في تطوره الماضي، والطريقة الجديدة من سيطرة شعورية كاملة يوجهها حساب للنتائج.

فإن الرجل الذي أصبح يدرك طبيعة الخوف واكتسب قدرة السيطرة عليه، إذا رأى صخرة تنحدر نحوه في مجرى سيل قد يطيع النزعة المباشرة ويقفز جانباً، أو قد يحل السلوك محل الغريزة ويبقى مكانه لأنه أدرك بالحساب أن الصخرة في قفزتها التالية ستتحول بعيداً. وإذا قرر أن يقف فإنه قد يكون مخطئاً. فقد يثبت مما يحدث أن نزعة الخوف المباشرة كانت مرشداً أكثر أمناً من عملية الحساب، بسبب عدم كمال قدرته على الاستنباط الداعي. ولكن لأنه يملك فرصة الاختيار، فإن قراره بأن يتبع نزعته يكون مسألة سلوك. وقد كان "بيرك" مقتنعا بإخلاص أن قدرة الناس على التفكير السياسي المنطقي غير كافية بالمرة للقيام بهذه المهمة، إلى درجة أنه ظل يدعو الشعب الانجليزي طوال حياته أن يتبعوا كمبدأ ما تمليه عليهم نزعاتهم السياسية التي تعودوها. بيد أن ذلك الإتباع المتعمد لما تمليه النزعة الذي دعا إليه "بيرك" كان شيئاً مختلفاً عن الطاعة الماضية التي لم يعمل بعد حسابها، لأن الأول نتيجة للاختيار. وأولئك الذين ذاقوا طعم شجرة المعرفة لا يستطيعون أن ينسوا.

ويتقدم تأثير ثمرة هذه الشجرة منتشراً الآن فوق حياتنا في مجالات أخرى غير السياسة. وسواء شئنا أم لم نشأ، فإن طاعتنا العمياء لشهيتنا في الأكل تتأثر بصورة متزايدة بمعرفتنا بالنتائج الفسيولوجية لكمية الأكل

ونوعه رغم كونها معرفة ناقصة. إن مستر شسترتون يصبح مثل "غيلان" القصص الخيالية، منددا بأولئك الذين يعقدون حياة الإنسان، وينصحنا بأن نأكل "الكافيار عندما تنزع نفسنا إليه" بدلا من أن نأكل "الجوز كمبدأ"[1] ولكن لما كنا لا نستطيع أن نجعل معرفتنا كأن لم تكن، فإن مستر شسترتون إنما ينصحنا أن "نأكل الكافيار كمبدأ" فحسب. والطبيب عندما يعرف الدور الذي يلعبه الإيحاء العقلي في شفاء الأمراض قد يكره هذه المعرفة ويخشاها، ولكنه لا يستطيع أن يتخلص منها. فيجد نفسه يراقب الآثار غير المقصودة لكلماته ونبرات صوته وإشاراته حتى يدرك أنه على الرغم من نفسه يحسب الوسائل التي يمكن بها إنتاج مثل هذه الآثار. وبعد مدة، حتى مرضاه قد يتعلمون أن يراقبوا آثار "المعاملة الطيبة" في أنفسهم.

وكذلك في السياسة؛ فالآن وقد أحذت المعرفة بالنزعات الإنسانية المبهمة تنتشر (ولو عن طريق انتشار الكلمات الجديدة)، فإن علاقة كل من السياسي والناخب بهذه النزعات آخذة في التغير. فبمجرد أن أطلق السياسيون الأمريكيون كلمة "الساحر" على نوع معين من الخطباء الذين يتقاضون أجوراً خاصة، انتقلت الكلمة من السياسيين إلى الجماهير عن طريق الصحف. وصحيح أن الرجل الذي يعرف أنه دفع دولارين ليجلس في صالة حتى "يُسحر" يحس بالمشاعر القديمة نفسها، ولكنه يحس بها بصورة مختلفة اختلافاً خفياً لا مرد له. وقد يحاول قارئ الصحف الانجليزية

---

(1) "هرطقات" سنة ١٩٠٥ ص ١٣٦.

الذي سمع مرة كلمة "مثير" Sensational أن يخضع صباح كل يوم أغوار وعيه للنفسانيين المدربين الذي يعملون في الجرائد الرخيصة. وتبعاً لإيحاء اليوم، قد يزدري الستين مليونا من الأفاقين الخبثاء الذين يسكنون الإمبراطورية الألمانية، أو يرتجف خوفاً من مذنب قادم، أو يحتقر الجبناء الذين يحتلون الصفوف الأولى في الحكومة، أو يرتعد خشية أن تعدل إحدى الممثلات عن القيام بدورها. ولكنه لا يستطيع أن يتخلص من وجود "ذات" في مؤخرة وعيه تراقب "مثيراته" ولعلها تحس شيئاً من الخجل نحوها. وحتى التعقيد السيكلوجي الذي يزداد بسرعة في القصص والمسرحيات الحديثة يعمل على تعقيد العلاقة بين أهل زمننا ونزعاتهم العاطفية. فصاحب الحرفة الشاب الذي قرأ "ايفان هارنيجتون" أو قصة لكاتب قرأ "ايفان هارينجتون"، يصافح سيدة من الارستقراطيات في حفل أقامته "عصبة الزهرة" أو "مجلس الأحرار الاجتماعي" وهو يشعر بسرور، ولكنه يحس ببعض الحرج من سروره. أما والده الذي قرأ "جون هاليفاكس، جنتلمان" فإنه يطير سروراً بعشر التكريم الذي يتطلبه الأمر في حالة الابن. كما أن الناخب الذي رأى "جزيرة جون بوك الأخرى" على المسرح يكون أقرب إلى إدراك أن مشاعر المرء نحو المسألة الايرلندية يمكن أن تكون موضع تفكير كما هي موضع إحساس أكثر من أبيه الذي لم ير سوى مسرحية "The Shanghram".

وفي حدود ما يصل إليه هذا التغير، قد يجد السياسي في المستقبل أن نسبة متزايدة من ناخبي دائرته ينفذون بأبصارهم بطريقة نصف شعورية إلى ما وراء الألوان الفجة من الاستغلال العاطفي.

بيد أن مثل هذا الامتداد اللاشعوري- أو نصف الشعوري- لمعرفة الذات ليس من المتوقع أن ينمو وحده بالسرعة نفسها التي ينمو بها الفن السياسي في السيطرة على النزعة. فإذا أريد لهذا الاتجاه أن يكون ذا أثر فعال فيجب تقويته باعتناق متعمد لمفاهيم الأخلاقية وفكرية جديدة وغرسها في النفوس- مفاهيم هي موجودات مثالية تستطيع عواطفنا ورغباتنا أن تجد فيها مجالا.

وقد كان "العلم" مثل هذا الموجود منذ أن اكتشف "فرانسيس بيكون" مرة أخرى، دون أن يدري، طريق خير ما خلفه "أرسطو" من فكر. وقد بنى مفهوم "العلم" والمنهج العلمي والروح العلمية خلال أجيال متعاقبة بوساطة عدد قليل من طلاب العلم. وقد احتفظوا في مبدأ الأمر بمفهومهم لأنفسهم. ولكن آثاره ظهرت في الاكتشافات التي قاموا بها فعلا، وبدوا بالنسبة لجمهرة البشر أقرب ما يكون إلى السحرة. أما الآن فقد انتشر هذا المفهوم في العالم كله. ففي كل فصل ومعمل في أوروبا وأمريكا تصوغ فكرة "العلم" الواعية عقول وإرادة آلاف الرجال والنساء الذين ما كانوا ليستطيعوا المعاونة في خلقها. وقد نفذت الفكرة إلى الشعوب غير الأوروبية بصورة لم تستطعها في وقت من الأوقات المفاهيم السياسية "للحرية" و"الحق الطبيعي". فنرى مهندسين عرباً في الخرطوم، وأطباء وممرضات وقواداً في الجيش الياباني، وطلاب علم من الهنود والصينيين يحيلون حياتهم شعلة من نشاط أوحى بها خضوع مطلق "للعلم"؛ ولم يقتصر الأمر على العمال في مدن انجلترا وأمريكا وألمانيا، بل إن القرويين في إيطاليا أو الأرجنتين يتعلمون اليوم احترام سلطة العلم والعطف

على مناهج تلك الدراسة المنظمة التي قد تؤدي في أية لحظة إلى مضاعفة محصولاتهم أو تقضي على وباء انتشر بين بهائمهم.

بيد أن "العلم" مرتبط لدى معظم الناس، حتى في أوروبا، بالأشياء الخارجة عنهم فقط، وهي الأشياء التي يمكن فحصها تحت المجهر أو في أنابيب الاختبار. وهم يدركون إدراكاً مبهماً أنه يوجد علم يتناول العقل، ولكن هذه المعرفة لم توح لهم، حتى الآن، بأي مثل أعلى في السلوك.

وصحيح أنه في أمريكا، حيث نجح السياسيون أكثر من أي مكان آخر في تعلم فن السيطرة من الخارج على النزعات اللاشعورية للآخرين، ظهرت أخيراً بعض تصريحات لها أهميتها تعلن عن الحاجة إلى سيطرة واعية من الداخل. وبعض أولئك الذين تلقوا تدريبهم بصفة خاصة على المنهج العلمي في الجامعات الأمريكية يحاولون الآن توسيع نطاق المفهوم العلمي للسلوك الفكري بحيث يشمل السياسة. ولكن يبدو لي أن جزءاً كبيراً مما يدعون إليه قد أخطأ الهدف المقصود به لأنه يأخذ الصورة القديمة للمعارضة بين "العقل" و"العاطفة". فقد قال رئيس جامعة "ييل" مثلا في خطاب قوي له ألقاه قريباً، إن "كل شخص ينشر صحيفة تعتمد على التأثير في عواطف قرائها وليس على ذكائهم.. إنما يهاجم حياتنا السياسية في أضعف نقاطها"[1]. ولو أن "هكسلي" دعا منذ أربعين عاماً بهذه الطريقة إلى استعمال "الذكاء" بدلا من "العاطفة" في استكشاف الطبيعة لما أصغى إليه سوى قلة. إن الناس لا يتخذون من "مرض الفكر الذي لا

---

(١) أ. ت. هادلي في "مجلة مانسي" سنة ١٩٠٧.

يحتمل" ديدناً إلا إذا أثيرت مشاعرهم أولا، وقد كان مصدر قوة فكرة "العلم" أنها تمس مشاعر الناس وتستمد قوة دافعة للفكر من انفعالات الاحترام وحب الاستطلاع والأمل اللانهائي.

إن رئيس "ييل" يبدو كأنه يعني ضمناً أن الناس يجب أن يكونوا بلا انفعالات حتى يمكنهم التفكير منطقياً. وكان خيراً له لو أنه عاد إلى ذلك الجزء من "الجمهورية" الذي يقول فيه أفلاطون إن الهدف الأسمى من الدولة يحقق ذاته في قلوب الناس بوساطة "الانسجام" الذي يدعم القوة الدافعة للانفعال، لأن الانفعالات المختلفة لم تعد تتقاتل فيما بينها بل تركزت نحو هدف اكتشفه الفكر[1].

والواقع أن الدعوة إلى العقل باعتباره ضد الشعور غير مجدية بالمرة، لأن مشاعر الجنس البشري لا توفر الدافع للتفكير السياسي فحسب، بل هي تحدد أيضاً مستوى القيم التي لابد من استعمالها في إصدار الأحكام السياسية. وعندما يحاول المرء إدراك ذلك يجد نفسه مضطراً إلى الاعتماد على مجاز أفلاطون المفضل في الفن (ولعل ذلك لأن المرء لا يجد عونا كبيراً من اللغة السائدة). ففي الموسيقى ليس الفرق بين الملحن ذي المستوى الرفيع والملحن ذي المستوى الوضيع أن أحدهما يعتمد في تأثيره على ذكاء مستمعيه، والآخر يوجه موسيقاه إلى مشاعرهم. فكلاهما لابد أن يوجه موسيقاه إلى المشاعر، ومن ثم يجب على كل منهما أن يدرك بعمق مشاعر جمهوره، وأن يعمل على إثارة مشاعره هو بعمق. والظروف التي ينجحان

(1) "جمهورية أفلاطون" الكتاب الرابع.

فيها أو يفشلان محددة لكليهما، بحقائق طبيعتنا العاطفية وهي حقائق لا يستطيعان إلى تغييرها سبيلا. بيد أن أحدهما يوجه موسيقاه إلى جزء فقط من طبيعة مستمعيه مستعملا في ذلك بعض الحيل السهلة، بينما يوجهها الآخر إلى طبيعتهم كلها متطلباً من أولئك الذين يريدون متابعته أن يضعوا ذكاءهم مؤقتاً على عرش بين انفعالاتهم المدعمة المنقاة.

ولكن ما الذي يمكن عمله، بالإضافة إلى مجرد الدعوة، لنشر مفهوم مثل هذا الانسجام بين العقل والانفعال، بين التفكير والنزعة، في الدوافع السياسية؟ هناك التربية، وبخاصة التربية العلمية. ولكن مدى الخيال الذي لابد منه إذا أريد للطلاب أن ينقلوا مفهوم السلوك القائم على التفكير من المعمل إلى الاجتماعات العامة، ليس مما يتمتع به الكثيرون. ولعل هذا المدى يكون أكثر انتشاراً لو أن جزءاً من كل تعليم للمواد العلمية كرس لدراسة حياة رجال العلم دراسة تكشف عن تاريخهم العقلي كما تكشف عن مكتشفاتهم؛ كأن يطلب من طالب علم الحياة مثلا أن يقرأ المراسلات بين "داروين" و"ليبل" عندما كان "ليبل" يستعد لنبذ الآراء التي قامت عليها شهرته الواسعة وتعطيل أعمق معتقداته الدينية من أجل حقيقة لم تتضح بعد.

بيد أن معظم أطفال المدارس، إذا أريد لهم أن يتعلموا الحقائق التي يعتمد عليها مفهوم السلوك القائم على التفكير، لابد لهم أن يتعلموا بطريقة مباشرة أكثر من ذلك أيضاً. وأنا شخصياً أعتقد أن دراسة مبسطة جداً عن الحقائق المؤكدة تماماً في علم النفس تكون، مع شيء من الصبر،

مفهومة تماماً لدى أي أطفال في سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة ممن تلقوا قبل ذلك تدريباً مبدئياً صغيراً في المنهج العلمي. فمثلا الفصل الذي كتبه مستر وليام جيمس عن "العادة" في كتابه "مبادئ علم النفس" مما يدخل في نطاق قدرتهم تماماً إذا بسطنا لغته بعض الشيء. كما أن أطفال المدن يعيشون في الوقت الحاضر وحولهم باستمرار من الإعلان السيكلوجي، ويمكن بسهولة أن نفهم الطفل السبب في أنه عندما يرسل لشراء قطعة من الصابون يشعر بميل نحو شراء الصنف الذي يحظى بأكبر قدر من الإعلان، وكذلك العلاقة بين ميله هذا والعملية العقلية التي يحتمل أكثر من غيرها أن تؤدي إلى شراء صابون جيد. ويمكن أيضاً توسيع ذلك الأساس من المعرفة الذي لابد منه لمفهوم الواجب القائم على التفكير بدراسة التجارب العقلية في الأدب البحت في المدرسة. فالطفل في سن الثانية عشرة قد يفهم مقال كارلايل "عن بيرنز" إذا قرئ له بعناية، كما قد يتعلم الأطفال في بداية المرحلة الثانوية الشيء الكثير من "مقدمة" ووردز وورث.

بيد أن موضوع مثل هذا التعليم المتعمد للحقائق الفكرية والعاطفية في طبيعة الإنسان التي قد تجعل الناس يدركون التناسق بين العقل والانفعال على أنه مثل على أخلاقي، ما زال كله موضوعاً يتطلب قدراً كبيراً من التفكير والملاحظة بانتظام. فغرائز الجنس مثلا صارت في كل البلاد المتمدينة موضوع تفكير جدي بصورة متزايدة. فالسلوك القائم على حساب النتائج في هذا المجال يطالب بالسيطرة على النزعة البحتة بدرجة متزايدة باستمرار. ومع ذلك فليس هناك من يثق في أنه وجد وسيلة لتعليم

الحقائق المجردة تماماً عن الغريزة الجنسية، سواء قبل فترة المراهقة أو أثناءها دون أن يؤدي ذلك إلى إثارة هذه الغرائز نفسها قبل الأوان.

كما أن الأطباء أيضاً يدركون الآن أكثر فأكثر أن التغذية لا تعتمد على التركيب الكيميائي للطعام فحسب، بل تعتمد أيضاً على الشهية، وأننا نستطيع أن ندرك أمر شهيتنا وأن نسيطر عليها ونوجهها إلى حد ما بوساطة إرادتنا. وقد قال سير "وليم ماكوين" منذ وقت ليس ببعيد: "إننا لا نستطيع أن نهضم طعامنا كما يجب إلا إذا تلقيناه بترحيب من عقل غير مشغول مع أمل في المتعة"[1]. بيد أنه ليس من السهل أن نخلق عن طريق التعليم هذا التوافق بين الفكر والنزعة الذي يشير إليه "سير وليم ماكوين". فإنك إذا قلت لأي ولد إن سبباً من الأسباب التي تجعل الطعام صحياً هو أن يكون مما نحبه، وأن من واجبنا بناء على ذلك أن نحب الطعام الذي جعلته حقائق أخرى في طبيعتنا صحياً ومقبولاً معاً، فقد تجد أنك لم تثر فيه سوى روح الفكاهة.

وكذلك الأمر في حالة العواطف السياسية، فمن السهل تماماً أن تقول إن المدرس يجب عليه أولا أن يهدف نحو جعل تلاميذه يدركون وجود هذه العواطف، ثم يعمل على زيادة قوتها، وأخيراً يعمل على إخضاعها لسيطرة التفكير المنطقي المتعمد في نتائج التصرفات السياسية. بيد أنه من الصعب تماماً اكتشاف كيف يمكن تحقيق ذلك في ظل الظروف القائمة في التعليم المدرسي. فلقد أدخل مستر "آكلاند" عندما كان وزيراً

(١) "المجلة الطبية البريطانية" ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٤.

للتربية في سنة ١٨٩٣ في مناهج المدارس الحكومية الليلية برنامجاً تعليمياً عن حياة المواطن وواجباته. وكان البرنامج يتكون من بيانات عن الدور الذي يلعبه جابي الضرائب ورجل البوليس وغيرهما في الحياة الاجتماعية مصحوباً بفكرة أخلاقية عن كل جزء، مثل "خدمة المصلحة الشخصية لا تكفي" و"الحاجة إلى الاهتمام بالمصلحة العامة وإلى الذكاء في الحكم الصالح" و" الحاجة إلى الأمانة في إعطاء الصوت" و"التصويت أمانة في عنق المرء كما هو حق له". وأسرع جميع ناشري الكتب المدرسية بإخراج كتاب في الموضوع، وشجعت كثير من الهيئات المشرفة على المدارس إدخال هذا البرنامج في مدارسهم؛ ومع ذلك فإن التجربة قد فشلت بعد محاولات بذلت بعناية. فالكتب المدرسية الجديدة (وكان عليّ في ذلك الوقت أن أراجعها جميعاً) كانت تضم صفحات لعلها أسوأ ما تضمنته أية مجموعة من الكتب التي تشغل الحجم نفسه؛ كما أن الدروس بما تضمنته من تعديلات في التدريس والتهذيب، لم تنجح من إثارة أي اهتمام بين الطلاب. فإذا أريد لفتياننا وفتياتنا أن يتأثروا بمفهوم الدولة بعمق كما تأثر به تلاميذ سقراط، فواضح أنه يجب على المدرسين وواضعي الكتب المدرسية أن يتناولوا مهمتهم يحدوهم شيء من حب سقراط العميق للحقيقة، ومن تلك الشجاعة في البحث التي تظهر في جدله.

وإذا كان للأطفال أن يتعلموا في مرحلة مبكرة، وهم مازالوا في المدرسة ما يسميه متسر "ويلز" "معنى الدولة"[١]، فعلنا نستطيع أن نعرف

(١) "المستقبل في أمريكا" الفصل التاسع.

شيئاً عن الشروط التي يتوقف عليها النجاح بأن نتذكر أثينا. فالأطفال لن يتعلموا أن يحبوا لندن وهم يحفظون عن ظهر قلب عدد ملايين سكانها وطول مصارف مائها بالأميال. فإذا أريد إثارة حبهم بوساطة الكلمات يجب أن تكون الكلمات في جمال وبساطة الأغنية التي تنشدها الجماعة في مدح أثينا في "أودبييوس في كولونا" بيد أن هذه الكلمات لا يكتبها سوى شعراء كبار يحسون فعلا ما يكتبون، ولعله من الضروري، قبل أن يكون لدينا شاعر يحب لندن كما أحب "سوفوكليس" أثينا، أن نجعل لندن نفسها أكثر جدارة بالحب بعض الشيء.

وأيا كان الأمر فإن عواطف الأطفال أقرب منالا عن طريق المرئيات والأصوات منها عن طريق الكلمات. ومن ثم فإذا أريد لهم أن يحبوا الدولة فيجب إما أن يؤخذوا إلى حيث يرون أنبل جوانب الدولة، أو أن تنقل إليهم هذه الجوانب. وإذا كان لمبنى عام أو حفل عام أن يؤثر في أعين الطفولة المتنبهة، فيجب أن تكون حقيقة مما لا يمكن مقاومة تأثيره مثل مباني "بيرس ادير" Bruges أو مثل الاحتفالات اليابانية. ومن حسن الحظ أن الجوانب الجميلة للحياة الاجتماعية لا توجد في المباني والاحتفالات وحدها، كما أنه ما من طفل من أطفال وينشستر لا تترك زيارة إلى "الأب دولنج" Father Dolling في أزقة "لاندبورت" في نفسه أثرا؛ على الرغم من أن عيون الأولاد أسرع في اكتشافها لما هو أصيل في الدافع الشخصي منها للأبهة الخارجية.

وأكثر من ذلك بعداً عن متناول اليد، الصعوبات الخاصة بالسياسيين البالغين عندما يعمدون إلى إشعال جذوة عواطفهم السياسية. وقد قال لي مرة رجل ممن عملوا طوال حياتهم في ميدان التربية، بوصفه عضواً في "المجلس المشرف على المدارس في لندن"(١) إنه عندما كان يتعب من عمله– عندما تصير الكلمات في التقارير مجرد ألفاظ وتصير الأعداد في القوائم مجرد أرقام– كان يذهب إلى مدرسة من المدارس ويطيل النظر مدققاً في وجوه الأطفال في فصل بعد الفصل حتى يتجدد لديه نشاط النزعة للعمل– بيد أنه حتى كلمة "عاطفة" تكون مصدر خطر بالنسبة لرجل على وشك محاولة تجربة مثل هذه على نفسه. فالرجل الذي يكون في غمرة العمل يجب عليه أن يطلب نزعة باردة مستقرة، لا نزعة ملتهبة مرتبكة، ولعل واجبه أن يحتفظ بالقدر الأكبر من المثير العاطفي لطاقته تحت مستوى وعيه الكامل. فالجراح في المستشفى يثيره كل منظر أو صوت في الصفوف الطويلة من الأسرة، ويكون أقل إخلاصاً لعمله لو أنه اكتفى برؤية بعض المرضى ينقلون إليه في منزله. ولكن كل ما يشعر به أثناء ساعات عمله هو هدفه الوحيد من إبراء للمرضى، وهو هدف تتركز فيه نزعات عقله وعينيه ويديه نصف الشعورية في توافق منسجم.

ولعل معظم السياسيين البالغين يفيدون في الحقيقة من إدراكهم لرذائلهم الجديدة أكثر مما يفيدون من إدراكهم لفضائلهم الجديدة. ففي يوم من الأيام قد تصبح كلمة "رأي" مثلا اسما معترفاً به لأخطر رذيلة

(١) "London School Board".

سياسية. وقد يعلم الناس أنفسهم بوساطة العادة والتداعي أن يرتابوا في تلك الميول والنزعات التي تظهر في أذهانهم- إذا أهملوا واجب التفكير- بطريقة لا يعرفون عنها شيئاً، والتي يمكن أن يثيرها فيهم أي منظم ماهر يؤجر لذلك، ما دام أصلها خافياً عليهم. وتكون أسهل دولة في العالم إدارة، تلك التي يسكنها شعب من رجال الأعمال المنشقين "Nonconformists" الذين لم يتابعوا في حياتهم مرة واحدة سلسلة من التفكير السياسي المنطقي والذين يعلنون بمجرد إدراكهم لوجود اعتقاد سياسي قوي في أذهانهم أن المسألة مسألة "ضمير" ومن ثم فهي خارج نطاق الشك والحساب.

ولكن قد يظل البعض يتساءلون، ألا يكون عملا خيالياً أن نفترض أن مفهوم أفلاطون عن "انسجام الروح"- أي تقوية كل من الانفعال والفكر عن طريق تنسيقهما شعورياً- ممكن أن يصبح في وقت من الأوقات جزءاً من المثل السياسية العامة لشعب حديث؟ ولعل معظم الناس كانوا قبل الحرب اليابانية الروسية يجيبون بالإيجاب. ولكن الكثيرين يجيبون الآن بالنفي. فواضح أن اليابانيين أقل تقدماً في بعض نواحي مفاهيمهم الخاصة بأخلاق الفكر عن الفرنسيين مثلا. فنحن نسمع مثلا عن حوادث مما يبدو أنها دليل على أن حرية الفكر ليست موضع تقدير دائماً في الجامعات اليابانية. ولكن خلال كل من سنوات الاستعداد للحرب وسنوات الحرب نفسها كان فيما نسمعه عن الاتجاه للمزيج الفكري والعاطفي لدى اليابانيين شيء بدا للأوروبيين جديداً تماماً. كما أن نابليون هاجم "المذهبيين" الذين رأوا الأمور كما أرادوها أن تكون، وظل

يعمل على سحقهم حتى وقع هو تحت تأثير أوهامه. بيد أننا نربط بين قدرة نابليون مع الرؤية الواضحة والأنانية الشخصية. وهنا كان لدينا شعب كل جندي بسيط فيه بز نابليون في تصميمه على ألا يرى في الحرب مبادئ عظيمة أو تقاليد فخمة، بل حقائق مجردة؛ ومع ذلك كان لهيب وطنيتهم أشد من وطنية "حامبتا"، وقد يكون بعض ذلك راجعاً إلى التنظيم الموروث في السلالة اليابانية، ولكن يبدو أن جزءاً أكبر منه راجع إلى بيئة اليابانيين العقلية. فقد رحبوا بحماسة بمفهوم "العلم" الذي ما زال يكافح أفكاراً أقدم منه في أوروبا التي بدأ هذا المفهوم يتكون فيها. فالعلم لديهم تحالف- بل إنه قي الواقع وجد نفسه- مع فكرة القانون الطبيعي التي قامت عليها دائماً أديانهم المختلفة منذ أن تعلموها من الهند عن طريق الصين[1]. ومن ثم اكتسبوا وجهة نظر عقلية كانت "حتمية" دون أن تكون "جبرية" جمعت بين الخضوع المطلق تماماً "للطبيعة" والجهود التي لا تكل في التفكير والعمل.

وإن الإنسان ليود أن يأمل في حدوث مزج مماثل في الغرب بين التقاليد الدينية العاطفية والفلسفية والمفهوم الجديد للواجب الفكري الذي أتى به "العلم". فإن الأثر السياسي لمثل هذا المزج يكون هائلا. ولكن هذا الأمل ليس سهلا في الوقت الحاضر. إذ أني أخشى أن الصراع الذي لا مفر منه بين الإيمان القديم والمعرفة الجديدة تولد عنه في جميع أنحاء العالم المسيحي انقسام، ليس بين الآراء الدينية والعلمية فحسب، بل أيضاً بين

---

(1) انظر "أوكاكورا" في مؤلفه "الروح اليابانية" سنة ١٩٠٥.

عادتي العقل الدينية والعلمية. فرجال العلم في الوقت الحاضر لا يدور في خلدهم أن يتعلموا من أسقف انجليزي، كما تعلم أسلافهم من الأسقف تبلر نظرية الاحتمال في السلوك أو القاعدة القائلة بأنه بينما يجب ألا يكون أي معتقد من المعتقدات جامداً وأن يظل دائماً مفتوحاً لأقل إشارة لدليل جديد، فإن العمل- عندما يكون العمل ضرورياً- يجب أن يسير فيه المرء بعزم عندما تكون المعرفة المتعلقة به ناقصة- إذا كانت هي المعرفة الوحيدة الممكنة- مثلما يفعل عندما تكون هذه المعرفة موثوقا في صحتها تماماً. فالسياسة التي يتضمنها المنشور البابوي الذي صدر في الفاتيكان أخيراً لن تسمح لكثير من الرهبان أن يكتشفوا أساساً بيولوجياً جديداً للتطور العضوي، كما فعل الراهب "مندل" بعد سنين طويلة من الملاحظة والصبر. إذ أن العادات العقلية تعد أكثر أهمية في السياسة من قبول أو رفض أية مذاهب أو حجج. فرجل الدين الانجليزي عندما يجلس إلى مائدة إفطاره، ويقرأ جريدته الصباحية، يتكيف موقفه من أخبار اليوم تبعاً للدرجة التي وصل إليها من التدريب على مراقبة الأسباب التي تتكون على أساسها آراؤه، وليس تبعاً لمقدار إيمانه أو شكه في أن مصدر بعض الوصايا المعينة التي تتعلق بالفقر وعدم المقاومة هو الله حقيقة. ومن ثم أثار البيان الذي أعده دكتور "جاميسون" عن "غارة جوهانسبرج" معظم رجال الدين كما لو كان نفيراً يدعو إلى الجهاد، كما تثير فيهم الإشارة إلى أن أحدث عضو اشتراكي في البرلمان ليس من أصل طيب شعوراً حقيقياً بالاشمئزاز واليأس.

وبناء عليه فلعل التأثير الفعال للمثل الجديدة في السلوك الفكري سيتعين عليه أن ينتظر تغييراً أوسع نطاقاً في الاتجاه العقلي يمس حياتنا من عدة جوانب. وقد يأتي يوم يحل فيه مفهوم الانسجام، بين الفكر والانفعال في أعمق مناطق وعينا الأخلاقي، محل ما نحن فيه الآن من بلبلة كئيبة ونزاعات لا جدوى من ورائها. وإذا أتى هذا اليوم فإن كثيراً مما هو مستحيل الآن في السياسة يصبح ممكناً. فلن يكون السياسي قادراً على السيطرة على نزعات نفسه التي يدرك طبيعتها تماماً وتوجيهها فحسب، بل سيكون في وسعه أيضاً أن يفترض في مستمعيه فهماً لهدفه. وعندئذ قد يجد الوزراء وأعضاء البرلمان أكثر صور التعبير تأثيراً، في تلك البساطة الجادة في الكلام التي لها رنين غير مألوف في مسامعنا عندما نقرأها في أحسن وثائق الدولة في اليابان. وقد يتعلم مواطنونا أن ينظروا إلى ممثليهم، كما ينظر الجندي الياباني إلى قواده، منتظرين منهم ذلك المجهود العقلي الذي لا يقدر بمال والذي بوساطته وحده يصبح الإنسان خادماً للطبيعة وسيداً لها في الوقت نفسه.

الفصل الثاني

الحكم النيابي

بيد أن لنا أن نتوقع أن معرفتنا المتزايدة عن أسباب النزعة السياسية وعن شروط التفكير السياسي المنطقي السليم لن يقتصر أثرها على تغيير مثلنا العليا المتعلقة بالسلوك السياسي فحسب، بل قد تغير أيضاً تكوين نظمنا السياسية.

وقد أشرت فعلا إلى أن الحركة الديموقراطية، التي أنتجت الدساتير التي تعيش في ظلها الآن معظم الشعوب المتمدينة، أوحي بها مفهوم فكري بحت عن الطبيعة البشرية صار يزيد كل عام بعداً عن الواقع بالنسبة لنا. وقد نسأل عندئذ: إذا كانت الديموقراطية قد حظيت بالقبول على أساس وجهة نظر خاطئة فيما يتعلق بظروف عملها، ألا يكون قبولها نفسه خطأ؟

وليس أمام أي مدافع عن الديموقراطية النيابية ينبذ الفلسفة الديموقراطية التقليدية إلا أن يجيب على هذا السؤال بأن يبدأ مرة أخرى من البداية، ويفكر في الأهداف التي قصد تحقيقها عن طريق التمثيل النيابي، وإلى أي حد هذه الأهداف ضرورية للحكم الصالح.

ويمكن أن نشير إلى الهدف الأول على وجه التقريب بلفظ "الرضا". فجوهر الحكم النيابي يعتمد على رضا نسبة كبيرة من الأهالي وهو رضا

يتجدد بصفة دورية؛ ودرجة الرضا المطلوبة قد تتراوح بين مجرد قبول الحالة القائمة، وإعلان قرارات إيجابية تتخذها أغلبية المواطنين، وهي قرارات يجب على الحكومة أن تقوم بتفسيرها وإطاعتها.

ومن ثم فإن السؤال هل كان اعتناقنا للديموقراطية النيابية خطأ يثير السؤال المبدئي المتعلق بمسألة هل رضا غالبية أعضاء مجتمع ما شرط ضروري للحكم الصالح؟. وقد أجاب أفلاطون، الذي وقف من بين الفلاسفة السياسيين في العالم القديم عند وجهة نظر هي أقرب ما يكون للعالم النفساني الحديث، على هذا السؤال بالنفي بلا تردد. فبالنسبة له كان من غير المعقول أن تقوم سياسة ثابتة على مجرد لمحات غامضة من الرأي العام. ومن ثم اقترح، بكل جد، أن يعيش مواطنو جمهوريته في ظل الحكم المطلق لأولئك الذين "كرسوا أنفسهم لها عبيداً". فاكتسبوا بذلك معرفة بالحقيقة التي تختفي وراء المظهر. وقد اقترح "كونت"، الذي كان يكتب عندما بدأ العلم الحديث يحس بقوته، الشيء نفسه تقريباً. كما أن مستر هـ. ج. ويلز، في إحدى تأملاته المخلصة التي تتسم بالشجاعة، اقتفى أثر أفلاطون. فهو يصف "مدينة فاضلة" قامت نتيجة خلع الحكومة النيابية بالقوة بوساطة نخبة ارستقراطية من رجال العلم الذين تطوعوا لذلك. وهو يوجه نداءه، في عبارة تأثر فيها شعورياً بميتافيزيقيا أفلاطون، إلى "فكرة حركة شاملة يقوم بها أشخاص متنورون غير مخدوعين بالمظاهر الكاذبة والحماسة الجوفاء والحزازات والأمور الشخصية في عالم

الظاهر..."[1]. وهناك من الدلائل، في أمريكا كما في انجلترا، ما يشير إلى أن عدداً متزايداً من المفكرين الذين يرغبون بحماسة حقيقية في تغيير اجتماعي، والذين خابت آمالهم في تجربتهم عن الديموقراطية، قد يعودون ثانية "إلى أفلاطون" كبديل لما يقوم به السياسيون المحترفون من تلاعب لا إنسانية فيه بنزعات الجمهور؛ وعندما يبدأ ذلك فإنه لا عاداتنا العقلية الحالية ولا ولاؤنا للتقاليد الديموقراطية سيحولان دون طرحها بأكملها على بساط المناقشة.

ونستطيع نحن الانجليز، بوصفنا حكاماً للهند، أن نطرح على بساط البحث في هذه المناقشة تجربة في الحكم بغير رضاء المحكومين أكبر من أية تجربة أخرى تمت في ظل ظروف المدنية الحديثة. ويتكون الجهاز الإداري الذي عهد إليه بالهند البريطانية من مجموعة تضم حوالي ألف رجل مدرب. وهم ينتقون بوساطة نظام يضمن أن يكونوا جميعاً تقريباً ممن لديهم قدرة عقلية ممتازة بالإضافة إلى أنهم ينتمون إلى سلالة متفوقة في القدرة الخاصة بالحكم– رغم وجود بعض أنواع القصور الفكري المعينة. وترك لهم حكم قارة، بطريقة تقرب من الدكتاتورية، وهي قارة لم يقم أي دليل على أن

---

(1) ويلز "المدينة الفاضلة الحديثة"– ص ٢٦٣. وهو يقول أيضاً: "لا أعرف من بين الحجج التي تساق دفاعاً عن الحكم الديموقراطي الانتخابي في الدول الحديثة ما لا يمكن تحطيمه شذراً في خمس دقائق. وواضح أنه ليس هناك إرادة جماعية فيما يتعلق بقضايا عامة مهمة لا حصر لها، وأن الرجل العادي ليس في ذهنه عنها سوى عدم المبالاة التامة، وإن كل ما يفعله أي نظام انتخابي هو وضع القوة في أيدي أكثر الناس مهارة انتخابية.." ويلز "آراء فيما يتوقع" ص ١٤٧.

أكثر سلالاتها عدداً لديها القدرة على الحكم، رغم الحذق الفكري الذي تتمتع به.

بيد أن تجربتنا في الهند أثبتت أن جميع الناس، مهما بذل من عناية في انتقائهم وتدريبهم، لابد أن يظلوا يعيشون في "عالم الظاهر". فالموظف المدني "الانجليزي الهندي" قد يعيش بعض ساعات عمله– عندما يعمل جاهداً في خطة للري، أو استغلال الغابات، أو منع المجاعات– في جو علمي "لا شخصي" بعيد جداً عن حزازات وخرافات أهالي القرى التي في منطقته. بيد أن الحاكم المطلق لا يقدر على أساس كفاءته في اختيار الوسائل السياسية فحسب، بل أيضاً على أساس من وجهة نظره في الحياة التي تحدد اختياره للغايات؛ وليست مشكلة الهند البريطانية كما سيراها التاريخ بعد ألف سنة من الآن هي التي تكيف وجهة نظر "الانجليزي الهندي" في الحياة، بل حقائق الحياة اليومية في محطات الحكومة الصغيرة بأجوائها المزعجة ومجتمعها الضيق، والوجود المستمر لشعب غريب، قد يكون عدائياً. وصحيح أننا لم نتبع بعد نظام أفلاطون إلى أقصى مداه، فاخترنا زوجات الموظفين الانجليز في الهند بوساطة العملية نفسها التي يمر بها أزواجهن. بيد أنه مما قد يخشى منه أننا حتى لو فعلنا ذلك، فإن الأمر يظل بالنسبة لهن كما قالت إحداهن لمستر "نيفينسون": "إن من يبدي ميلا نحو الأهالي نعتبره ببساطة في الهند خارجاً على الجماعة"[1].

---

(1) "القومي" "The National" عدد ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٧.

بيد أن هناك ما هو أهم حتى من ذلك، فإنه لما كان الأهالي الذين يحكمهم الموظف المدني الانجليزي في الهند يعيشون أيضاً في عالم الظاهر، فإن اختيار هذا الموظف للوسائل في جميع المسائل المتصلة بالرأي العام يعتمد تماماً– أكثر حتى مما لو كان سياسياً حزبياً في انجلترا نفسها– على الأشياء كما يمكن جعلها تبدو وليس على الأشياء كما هي.

ومن ثم فإن سياستنا السائدة في إمبراطوريتنا في الشرق أقامها كثير من كبار موظفينا على أسس سيكلوجية، وليس على أساس من اعتبارات منطقية. فنحن نقيم الاستعراضات، ونصدر البلاغات، ونقذف بالرجال من فوهات المدافع، ونصر بصلابة على رأينا فيما يتعلق بحقوقنا عن التعامل مع الدول المجاورة، كل ذلك نفعل متأثرين "بالأثر المعنوي في عقول الأهالي". كما أنه إذا كان نصف ما يلمح إليه بعض كتابنا وخطبائنا الاستعماريين المتطرفين صحيحاً، فإن العداء العنصري والديني بين الهندوس والمسلمين يكون أحياناً موضع ترحيب، إذا لم يكن موضع تشجيع لدى أولئك الذين يحسون أنهم ملزمون بالإبقاء على سيطرتنا هناك بأي ثمن.

ومن ثم فإن مشكلة العلاقة بين العقل والرأي مشكلة ستوجد في حكم أفلاطون المطلق المتضامن كما توجد في أكمل صور الديموقراطية بدرجة مساوية على الأقل. ويقول "هيوم" في عبارة بعيدة النظر في مقاله عن "المبادئ الأولى للحكم" ما يأتي: "إن الحكم... يقوم على الرأي وحده؛ وهذا المبدأ ينطبق على أكثر ألوان الحكم استبداداً أو عسكرية كما

ينطبق على أكثر ألوان الحكم حرية"[1]. فإن استغلال حقائق ما تحت المنطق في طبيعة الإنسان يكون على أشده عندما يجد أحد القياصرة أو حكومة من الحكومات الاستبدادية نفسيهما مرغمين على الحكم في مواجهة شعور قومي غامض قد يتحول في أية لحظة إلى هدف قومي جارف. فإن الحاكم المطلق يصبح عندئذ مهيجاً شعبياً بلا ضمير، ويثير الأحقاد العنصرية أو الدينية أو الاجتماعية أو شهوة الحرب ضد أجنبي باستهتار أشد من أسوأ أصحاب الصحف في دولة ديموقراطية.

وقد واجه أفلاطون هذه الصعوبة بجرأته المعهودة، فاقترح أن يضمن ولاء الشعوب المحكومة في "جمهوريته" بصورة نهائية لا رجعة فيها عن طريق الإيمان الديني. فكان على حكامه أن ينشئوا ديانة لا حاجة لهم بأن يؤمنوا بها، وأن يعلموا الناس هذا الدين. وكان عليهم أن يقولوا لشعوبهم "كذبة رائعة واحدة"[2]؛ وهو علاج ربما كان تأثيره النهائي في طابع حكمهم أسوأ من المرض الذي أريد به أن يشفيه.

بيد أنه حتى إذا تم الاعتراف بأن الحكم دون رضا عملية معقدة بشعة، فإن ذلك لا يستتبعه أن الحكم بالرضا ممكن دائماً ولا أن جهاز التمثيل البرلماني هو الوسيلة الوحيدة للحصول على الرضا.

---

(1) "مقالات"– هيوم– الفصل الرابع.

(2) "الجمهورية" ص ٤١٤.

فحكم زعيم مطاع عن طريق العادة، وتمنعه العادة أيضاً، عن أن يصير مجرد طاغية، قد يكون في بعض مراحل المدنية خيراً من أي شيء آخر يمكن استبداله به كما أن التمثيل النيابي، حتى عندما يكون ممكناً، ليس شيئاً لا يتغير، ولكنه وسيلة قابلة للتنوع إلى ما لا نهاية. ففي انجلترا في الوقت الحاضر نمنح حق انتخاب البرلمان ذي السيادة للذكور فوق الواحد والعشرين ممن أقاموا في المكان نفسه مدة سنة؛ ونحن ندرج أسماءهم للأغراض الانتخابية في دوائر انتخابية مؤسسة على تقسيم جغرافي. بيد أن التنوع ممكن في كل هذه الأمور من سن وجنس وشرط الإقامة والدوائر الانتخابية، وكذلك القوة السياسية التي تمنح للنائب.

ولو أن "بنتام" حديثاً ظهر الآن، كان قد قام بدراسة علم نفس السلالات لا بدراسة "فينلون" و"هلفتيوس"، فإنه ما كان يستطيع أن يستغل عبقريته وصبره في شيء خير من ابتكار الوسائل الدستورية التي تهيئ قدراً حقيقياً من الحكم بالرضا في تلك الأجزاء من الإمبراطورية البريطانية التي لدى رجالها القدرة على أن يفكروا لأنفسهم في المسائل السياسية، ولكن لا يصلح فيها جهاز الحكم البرلماني البريطاني. فيقال مثلا إن من يدلون بأصواتهم في الانتخابات في الدوائر المحلية العادية في مصر لا يتجاوزون ٢٪ من مجموع من لهم حق الانتخاب[1]. وما دام الأمر كذلك، فإن الحكم النيابي يكون غير ممكن. وقد تؤدي عملية تربوية بطيئة إلى زيادة نسبة الناخبين، ولكن في أثناء ذلك مما لا شك فيه أنه يمكن

(1) "التايمز" عدد ٦ يناير سنة ١٩٠٨.

أولئك الذين يفهمون الطريقة التي يفكر بها المصريون والعرب ويشعرون أن يكتشفوا وسائل أخرى تحدد بوساطتها الرغبات المبهمة للأهالي وتجعل سياسة الحكومة معتمدة عليهم إلى حد ما.

والحاجة إلى الابتكار أكثر إلحاحاً حتى من ذلك في الهند، وواضح أن حكومة الهند نفسها تدرك ذلك. بيد أنه يبدو أن حدود قدرة لورد "مورلي" ومعاونيه في الابتكار لا تتجاوز كثيراً، في الوقت الحاضر على الأقل تطبيق نظام مجلس اللوردات الانجليزي بما يلائم الظروف في الهند وإنشاء "مجلس استشاري من الأعيان"[1] مع ما في ذلك من نتيجة محتملة، هي أن يكون مستشارونا فيما يتصل بصغار الزراع هم محصلو الإيجارات الوراثيين في البنغال، ومستشارونا فيما يتعلق بلوائح العمل في المصانع هم أصحاب المصانع في بومباي.

وفي انجلترا نفسها، على الرغم من أن هناك دائماً احتمال رائع في ظهور مبتكرات سياسية، فإن التغيرات التي ستطرأ على بنائنا السياسي نتيجة لمعرفتنا الجديدة يغلب أن تسير، في زمننا نفسه، على أسس تحددها في بطء اتجاهات أدركناها فعلا.

فمثلا، أقرت مجموعة من القوانين في المملكة المتحدة خلال الثلاثين أو الأربعين السنة الماضية كل منها ضعيف الصلة المقصودة بالباقي، ولكن عندما ننظر إليها كمجموعة، يتبين أن الحكومة تتجه الآن نحو تنظيم، لا

---

(١) مستر مورلي في مجلس العموم. هانسار: ٦ يونيه سنة ١٩٠٧ ص ٨٨٥.

يشمل عملية التأكد مما يقرره الناخبون فحسب، بل يشمل أيضاً تنظيم العملية الأكثر كمالا التي يتكون بوساطتها هذا القرار؛ كما نتبين أن ذلك لم يقصد به مصلحة أية مجموعة بذاتها من الآراء ولكنه نتيجة للاعتقاد في الفائدة العامة للأساليب الصحيحة في التفكير، وفي إمكان الوصول إلى هذه الأساليب عن طريق التنظيم.

وقد تكون أفضل وسيلة لفهم طبيعة هذا التغيير بمقارنته بالتغيير الشبيه به، ولكن الأقدم منه عهدا والأكمل منه بكثير، الذي طرأ على الظروف التي يتكون فيها ذلك القرار الذي يعبر عنه حكم المحلفين. فالمحاكمة بوساطة المحلفين كانت في أصلها مجرد طريقة للوصول إلى الرأي الحقيقي لرجال عاديين، تأكد صدقهم بوساطة الضمان الديني، في كل قضية[1]. وكانت الطرق المختلفة التي قد تتكون بها هذه الآراء أموراً بعيدة عن إدراك الموظف الملكي الذي كان يجمع المحلفين ويسجل قرارهم. ومن ثم كان من الممكن أن يسير نظام المحاكمة بوساطة المحلفين على الخطوط نفسها التي سار عليها في أثينا، وأن يندثر للأسباب نفسها. فقد كان من الممكن أن يزيد عدد المحلفين، كما كان من الممكن أن يستأجر الأطراف في القضايا محامين يكتبون أو يلقون خطباً للدفاع عنهم تتضمن تشويهاً للوقائع والتجاء إلى ضروب التحيز في جرأة "الخطب الخاصة" لديموثين. وكان من الممكن أن يصبح انفجار الشهود بالبكاء الحار أكثر أهمية من أن يدلوا بما يعرفون، كما كان من الممكن أن يؤخذ القرار النهائي بوساطة رفع

(1) انظر مثلا ستيفن "تاريخ القانون الجنائي" المجلد الأول ص ٢٦٠ – ٢٧٢.

الأيدي علنا في جمهور كان يتحول بسرعة إلى غوغاء. ولو أن مثل هذا النظام استمر إلى وقتنا الحاضر لكانت الجرائد تنتصر لأحد الأطراف في كل قضية مهمة. ولكونت كل منها لنفسها وجهة نظر خاصة بها في الوقائع، واحتفظت بأهم النقاط التي تستند إليها للطبقة الأخيرة قبل صدور الحكم، ولأصبح مصير السجين أو المتهم متوقفاً في كثير من الأحيان على شيء واحد فقط هو اتجاه الأغلبية الحزبية.

ولكن في النظام الانجليزي للمحاكمة بوساطة المحلفين صار من المفروض، بعد سلسلة طويلة من تغييرات غير محسوسة وأخرى صارت في زوايا النسيان، أن يكون المحلفون رأيهم في المحكمة بدلا من أن يكونوه قبل بدء المحاكمة. ومن ثم فإن العملية التي يتكون بوساطتها هذا الرأي خضعت للتنظيم والتطوير بصورة متزايدة حتى أصبحت السمة الأساسية في المحاكمة وليست مجرد عملية تسجيل الحكم.

فالمحلفون يفصلون الآن عن بقية الناس طوال نظر القضية. وهم يحاطون بعالم من القيم العاطفية الجديدة. فطقوس المحكمة وأصوات القضاة والمحامين وأزياؤهم كلها توحي بجو تصير فيه المصالح التافهة للحياة العادية ونزعاتها غير مهمة عندما تقارن بالقيم العليا للحقيقة والعدالة. كما يطلب إلى المحلفين أن يطرحوا جانباً كل ما سبق أن كونوه من استنتاجات وعواطف. ويتم أمامهم استجواب الشهود ومناقشتهم في ظل قواعد إثبات، هي نتيجة قرون من التجارب، وهي عملية منحت كثيراً من الرجال الذين يجلسون في صفوف المحلفين أول درس لهم في تعرض استنباطات

العقل البشري للخطأ، إذا كانت بلا سند من الملاحظة الدقيقة وبلا رابط. ويجد المحلف أن "أن قلت" و "هو قال" و"ظننت أن" وهي مادة تفكيره المنطقي العادي؛ قد استبعدت هنا على أساس أنها "ليست دليلا" ويرغم الشهود على إعطاء تقرير بسيط عما يتذكرونه من انطباعات بصرية وسمعية فحسب.

وإذا كان شهود الإثبات والدفاع أشخاصاً ذوي نيات طيبة فإنهم كثيراً ما يجدون أنفسهم، لدهشتهم، يدلون بأقوال متفقة تماماً مع بعضها البعض فيما يتعلق بالوقائع التي يتعلق بها الأمر. كما أن جعل المحامين في الدفاع يحكمها إلى حد ما تقاليد المهنة وسلطة القاضي، وهم يقنعون بأن يكشف كل منهم للمحلفين مغالطات الآخر. ولا تصل الصحف إلى مقاعد المحلفين، وهي على أي حال ممنوعة بحكم القانون من الخوض في أية قضية محل نظر؛ وإلا وجهت إليها تهمة احتقار المحكمة. ويلخص القاضي القضية باذلا عناية خاصة بوصف الشروط التي يجب توافرها في الاستنباط السليم فيما يتعلق بالوقائع محل الخلاف، ومحذراً المحلفين ضد تلك الصور من الاستنباط اللاشعوري وغير العقلي التي دلت التجارب على أنها كثيراً ما تحدث. ثم ينسحب المحلفون، وهم جميعاً يحملون في عقولهم المجموعة نفسها من الأدلة المبسطة التي خضعت للتشريح الدقيق، وبعد أن يكون كل ظرف من ظروف وقار الموقف وجديتهم قد حثهم جميعاً على تكوين آرائهم مستعملين العملية العقلية نفسها. ولذلك يحدث باستمرار أن يصل اثنا عشر رجلا انتخبوا بالقرعة إلى حكم إجماعي في قضية كانوا، لو أنهم ناقشوها في العالم الخارجي، ينقسمون فيها انقساماً لا سبيل إلى تلافيه؛ وأن

هذا الحكم الإجماعي يكون غالباً سليماً رغم أنه قد يكون متوقفاً على مسائل تتعلق بالوقائع من الصعوبة بحيث يقف أمامها عقل القاضي المدرب حائراً متردداً. إن محكمة انجليزية إبان نظر قضية بوساطة المحلفين هي في الواقع، إذا كانت محكمة التنظيم، معملا توضح فيه بالتجربة القواعد السيكلوجية للتفكير المنطقي السليم؛ وعندما يصبح من المستحيل تطبيق هذه القواعد، كما يخشى أن يحدث في بعض الولايات والمدن الأمريكية، فإن نظام المحلفين كله ينهار من أساسه[1].

هذا، ويستعمل نظام المحلفين في الوقت الحاضر بغير إسراف لأنه بطيء وكثير الكلفة، ولأن الناس عادة لا يكونون محلفين جيدين إذا دعوا للقيام بهذا العمل أكثر مما ينبغي. فلكي يؤيد الرضا العام القضاء الجنائي، وحتى لا يستغل القانون ظلما لحماية مصالح أو سياسة طبقة حاكمة أو شخص من الحكام، فإنه لا يحكم على إنسان في معظم البلاد المتمدينة بالموت أو بالسجن لمدة طويلة إلا بعد أن تدينه هيئة محلفين. بيد أن الغالبية الساحقة من الأحكام القضائية يصدرها الآن رجال يختارون، لا بوساطة القرعة، ولكن لكفاءتهم الخاصة– على الأقل نظرياً– للقيام بهذا العمل.

(1) فيما يتعلق بنظام المحلفين انظر كتاب مستر ويلز "الجنس البشري يتكون" الفصل السابع. وهو يقترح استعمال المحلفين في كثير من القضايا الإدارية التي يكون من المرغوب فيه أن تعتمد الحكومة على تأييد الرضا العام.

وعلى ضوء هذا النمو في نظام المحاكمة بوساطة المحلفين، لنا الآن أن نفحص التغييرات التجريبية التي أدخلت على قانون الانتخابات في المملكة المتحدة منذ "قانون الإصلاح" الذي صدر في سنة ١٨٦٧. وقبل هذا التاريخ بزمن طويل اعترف الناس بأن الدولة ينبغي ألا توسع نطاق مبدأ الحرية الفردية إلى حد أن تقف موقف عدم المبالاة فيما يتعلق بنوع الدوافع التي يستخدمها المرشحون في التأثير على الناخبين. فقد كان من الواضح أنه لو سمح للمرشحين باستعمال الرشوة جهاراً فإن النظام النيابي كله سينهار من أساسه. ومن ثم فإن القوانين التي تحرم الرشوة كانت قائمة منذ عدة أجيال، وكل ما كان الأمر يتطلبه في هذا المجال هو المحاولة الجدية لوضعها موضع التنفيذ، وهي المحاولة التي تمت بعد فضائح الانتخابات العامة في سنة ١٨٨٠. ولكن مرشحاً ثرياً يستطيع بوساطة الإنفاق بسخاء على حملته الانتخابية، دون أن يلجأ إلى عقد صفقات مع الناخبين كأفراد، أن يجعل نفسه شخصية محبوبة شعبياً وأن يخلق جواً تسود فيه الفكرة بأن صلته بدائرته الانتخابية مفيدة من الناحية التجارية. ومن ثم فإن "قانون التصرفات غير المشروعة" الصادر في سنة ١٨٨٣ وضع حداً أقصى لكل مرشح في الانتخابات البرلمانية. كما أن هذا القانون نفسه، وقوانين أخرى سابقة عليه ولاحقة له، تطبق على كل من الانتخابات البرلمانية والبلدية، تحرم جميع أنواع الضغط بالتخويف بما فيها التهديد بالعقوبة بعد الموت. كما أنه غير مسموح لأي مرشح أن يقوم بدفع نفقات الأعلام والشارات والفرق الموسيقية أو أن يدفع شخص هذه النفقات لحساب المرشح. وكذلك حتى لا يتأثر الرأي السياسي بالتفكير في المتع الجسمانية البسيطة

حرّم عقد الاجتماعات الانتخابية في بناء يباع فيه عادة طعام أو شراب حتى ولو كان البناء مجرد "صالة تعاونية" بها استعدادات لعمل الشاي في غرفة مقابلة.

بيد أن القوانين القائمة ضد "الأعمال غير المشروعة" تمثل في الواقع اتجاه الدولة المتزايد نحو السيطرة على الظروف التي يتم فيها الرأي الانتخابي أكثر مما تمثل أي قدر كبير من النجاح في تحقيق هذا الغرض. إذ أن نسبة متزايدة بسرعة من النفقات في أي انتخابات انجليزية تتحمله في الوقت الحاضر هيئات خارج الدائرة الانتخابية نشاطها الظاهر الدعوة لمبادئها وليس كسب الانتخابات لمرشح بعينه. وأحياناً يود المرشح الذي يساندونه ويحاولون "توريطه" إلى أقصى حد ممكن لو أنهم انسحبوا وتركوه وأمره. بيد أن عملاءهم يكونون عادة جزءاً لا يتجزأ من جهازه في النضال، وكثيراً ما تكون كل نفقاتهم في الحملة الانتخابية اشتراكاً خاصاً قام بدفعه إلى الوحيد المركزي. وكل إنسان يستطيع أن يرى أن هذا النظام يلغي أثر بنود "قانون الأعمال غير المشروعة" التي تحدد النفقات الانتخابية وتحرم استخدام مروجين "Canvassers" مأجورين، ولو أنه ما من شخص حتى الآن تقدم بخطة للحيلولة دون ذلك. بيد أنه من المعترف به أنه لابد من تشريع جديد إذا لم ير نبذ المبدأ كله؛ ويتحدث الآن "سير روبرت سيسل" عن الحاجة المحتملة إلى "قانون صارم بعيد المدى ضد الأعمال غير المشروعة". غير أنه إذا صدر قانون صارم بدرجة تكفي لعلاج التطور الحالي في الخطط الانتخابية بصورة فعالة، فيجب أن يوضع على أسس

تتضمن صوراً جديدة لم يفكر فيها أحد حتى الآن للتدخل في حرية الدعوة السياسية.

وكانت الانتخابات منذ مائة سنة مضت قد تستمر في دائرة من الدوائر ثلاثة أو أربعة أسابيع من الإثارة و"التهريج"، يبعد خلالها الناخبون شيئاً فشيئاً كل يوم عن الحالة التي يكون فيها التفكير الجدي في النتائج المحتملة لتصويتهم ممكنا. أما الآن فليس لانتخابات أن تستمر أكثر من يوم واحد، وقد نصدر في القريب العاجل قانوناً بأن تتم في اليوم نفسه عملية الإدلاء بالأصوات كلها في أية انتخابات عامة. إن الحمى الرياضية التي تسود الجو في الأسابيع التي تتم خلالها الانتخابات العامة حتى في الوقت الحاضر؛ وما يصحبها من إعلانات تعلق على دور الصحف وأضواء خاطفة ليلا، والجماهير الهاتفة أو الغاضبة في اجتماعات النوادي، ليست مضيعة للطاقة فحسب، بل إنها أيضاً عائق يحول دون التفكير السياسي المنطقي الفعال.

وهناك مشكلة سيكلوجية أكثر صعوبة ظهرت عند مناقشة موضوع الاقتراع السري. هل من الأصلح في تكوين قرار قائم على التفكير والمصلحة العامة أن يدلي الناخب برأيه، بعد تكوينه علناً، أم يكون الاقتراع سرياً؟ لقد دعا معظم أتباع "بنتام" إلى سرية الاقتراع. إذ لما كان الناس يتصرفون تبعاً لفكرتهم عن المتعة والألم، ولما كان أصحاب الأراضي وأصحاب الأعمال يستطيعون– رغم أي قوانين تحرم الضغط– أن يسلطوا دوافع "خبيثة" على الناخبين الذين تعرف أصواتهم، فإن أفضلية الاقتراع

السري تبدو نتيجة منطقية للنفعية. بيد أن "جون ستيوارت ميل" الذي تتكون حياته الفلسفية كلها من ثورة شعور بطيئة النمو ضد الفلسفة النفعية التي منحها ولاءه اسما إلى النهاية، عارض الاقتراع السري على أسس تؤدي في الحقيقة إلى نبذ الوضع النفعي بأكمله. فقد قال إنه إذا أخذت أفكار المتعة والألم على أنها مساوية للدوافع الاقتصادية التي يمكن تلخيصها في كسب المال أو فقده، فليس حقيقة أن هذه الأفكار هي العامل الأساسي الذي يدفع المواطن العادي للإدلاء بصوته حتى في ظل نظام من التصويت العلني. فإنه قد يحدث مرة في الألف، كما في حالة الحرب والسلم أو تخفيض الضرائب، أن تخطر على باله أنه سيوفر بضعة جنيهات أو شلنات في العام، إذا فاز الجانب الذي يؤيده. إن الناخب يصوت في الحقيقة تبعاً لأفكاره في الخطأ والصواب. "إن دافعه عندما يكون دافعاً شريفاً، هو الرغبة في عمل الصواب. ولن نسميها وطنية أو مبدأ أخلاقياً حتى لا نضفي على الحالة العقلية للناخب طابعاً جدياً ليس من صفاتها". بيد أن أفكار الصواب والخطأ يقويها، ولا يضعفها، علمنا بأننا نتصرف تحت نظر جيراننا. وحيث إن الدافع الحقيقي الذي يدعو الإنسان إلى الانتخاب بأمانة، ليس في الغالب دافعاً قائماً مع المصلحة بأية صورة من الصور، بل هو دافع اجتماعي، فإن النقطة التي يجب بحثها هي هل من المتوقع أن تكون المشاعر الاجتماعية المتصلة بتصرف ما والإحساس بالواجب الاجتماعي في القيام به أقوى عندما يتم التصرف في سرية فلا يقابل باستحسان لعزوفه عن المصلحة الشخصية، أو باللوم لسلوك سيء أناني. بيد أن هذا الإجابة على هذا السؤال تجيء بمجرد

التفكير فيه. فعندما تكون العلانية والنقد عاملين يؤديان إلى تحسين سلوك الإنسان في أي تصرف آخر يتعلق بواجبه نحو الآخرين غير الانتخابات لا يمكن القول بأن إدلاء المرء بصوته لانتخاب عضو في البرلمان هو الحالة الوحيدة التي يكون تصرفه فيها أحسن إذا تم بعيداً عن أية ملاحظة"[1].

إن معظم العالم المتمدين قد تبنى الآن نظام الاقتراع السري؛ بحيث يبدو الأمر وكأن "ميل" كان مخطئا، وأنه كان مخطئاً رغم أنه كان مصيباً في وصفه للدوافع الإنسانية العادية وصفاً مخالفاً لما يؤدي إليه التفكير النفعي. بيد أنه على الرغم من أن "ميل" سرعان ما صار غير نفعي بالمعنى الأصلي للكلمة، فإنه ظل دائماً من أصحاب المذهب الفكري.

وقد ارتكب ذلك الخطأ القديم من صبغ النزعة السياسية بصبغة فكرية منطقية أكثر مما يجب. فصحيح أن الناس لا يتصرفون سياسياً تبعاً لحساب مادي للمزايا والخسائر كما يحدث في أسواق المال. إنهم يكونون عادة أفكاراً عن الصواب والخطأ تبعاً لسلاسل غامضة من الاستنباط عن النتائج السيئة أو الحسنة للتصرف السياسي.

ولو أن الانتخابات كانت مثل المحاكمة بوساطة المحلفين لأمكن تكون هذه الاستنباطات بوساطة عملية تترك إحساساً باقتناع حقيقي في رأس

---

(1) "خطاب إلى القارئ" ٢٩ ابريل سنة ١٨٦٥ بتوقيع ج. س. م وقد استشهد به باعتباره من كتابات ميل "هنري رميلي" في نشرة عنوانها "المسئولية العامة والتصويت بالاقتراع السري" ص ٨٩ و٩٠.

المفكر ويمكن التعبير عنها في ظل ظروف من الوقار الديني والمدني تضيف إليها العلانية وزناً كما تضيف إلى "تلك التصرفات في حياة الإنسان التي تتعلق بواجبه نحو الآخرين" التي يشير إليها ميل– مثل أداء دين الشرف أو معاملة المرء لأقاربه بالحسنى. ولكن سلاسل التفكير في ظل الظروف الانتخابية القائمة، وهي تتكون كما هو الحال في الغالب من إيحاءات نصف شعورية توحي بها الصحف والنشرات، ضعيفة إذا قورنت بما يتصل بالحس. وباستثناء الضغط المباشر، فإن صوت "المروج" وحالة الإثارة لدى أصدقاء، المرء ونظرة الانتصار على وجه المنافس، وإشارات عدم الرضا الغامضة التي تصدر من زعماء القرية، جميعها قمينة بأن تكون أقوى أثراً من النتائج المهوشة وغير الأكيدة لتفكير مخ الإنسان. ومن ثم فإن جعل الاقتراع النهائي سرياً يهيئ للفكر خير الفرص، ويتطلب من "المروج" أن يترك في الناخب نفسه اقتناعاً حقيقياً، مهما كان غامضاً، بدلا من أن يحصل منه على وعد باستغلال النزعات المؤقتة، وهو وعد ينفذه، وقد تندي جبينه خجلا، لأنه وعد.

إن لورد "كورتني" آخر من بقي حياً في الحياة العامة من تلامذة "ميل" شخصياً، وهو يكرس نفسه في الوقت الحاضر للقيام بحملة في صالح "التمثيل النسبي" تظهر فيها ثانية، كما يبدو لي، أخطاء "الفكريين" القديمة في صورة أخرى. فهو يتقدم باقتراحات لعلاج مشكلتين، الأولى أنه في ظل نظام "الاقتراع الموحد" الحالي تستطيع أقلية أن تحتفظ بالدائرة لممثلها إذا كان هناك أكثر من مرشحين اثنين في الدائرة الانتخابية التي ينوب عنها عضو واحد، والثانية أن بعض المواطنين الذين يفكرون لأنفسهم بدلا من

أن يتركوا زعماء حزب ما يفكرون لهم– مثل أنصار حرية التجارة النقابيين ودعاة "الكنيسة العليا" الأحرار– ليس لهم، كقاعدة عامة، مرشحون يمثلون وجهات نظرهم فيمنحوهم أصواتهم. ومن ثم فهو يقترح أن يبين الناخب رأيه في ترتيب الأولوية حسب تفضيله على ورقة انتخابات تتضمن قوائم مرشحين للدوائر الانتخابية الكبيرة، التي يمثل كل منها ستة أو سبعة أعضاء؛ وقد ضرب مثلا بمانشستر التي لها ثمانية مقاعد.

وهذه الطريقة، في رأي لورد "كورتني" "ستؤدي إلى تحطيم القيود التي تحد من حرية الفكر في الوقت الحاضر، وستجعل في وسع الرجال والنساء أن يقفوا على أقدامهم منتصبي القامة أذكياء لا يعتمدون على أحد"[1]. ولكن يبدو أن لي جميع الحجج التي ساقها مشوبة بذلك العيب الخطير من التركيز فقط على العملية التي يمكن بوساطتها التأكد من رأي الناخب وتجاهل العملية التي يخلق بوساطتها الرأي. فإننا إذا جمعنا في محكمة الجنايات كل المحلفين الذين "تحت الطلب" في هيئة محلفين واحدة كبيرة، وإذا اتفق جميع المحلفين في قرارهم بالإدانة أو البراءة في كل القضايا بعد محاكمة سمع فيها جميع المحامين والمدعين العموميين واستجوب جميع الشهود في وقت واحد، فعندئذ تصبح الأحكام حقيقة غير متوقفة على التكوين العرضي لهيئات المحلفين المختلفة؛ ولكن عملية تكوين الأحكام تصير أقل صلاحية إلى حد خطير.

(1) خطاب ألقاه لورد كورتني في "معهد الميكانيكا" في ستوكبورت ٢٢ مارس سنة ١٩٠٧ ص ٦.

والتجربة الوحيدة في انجلترا التي تعتمد عليها "جمعية التمثيل النسبي" تجربة انتخابات صورية تمت في نوفمبر سنة **١٩٠٦** بوساطة تذاكر انتخاب وزعت عن طريق أعضاء الجمعية وأصدقائها وثماني صحف. ويقال "كان المفروض أن الدائرة ستنتخب خمسة أعضاء، وكان المرشحون، وعددهم اثنا عشر، من رجال السياسة الذين يمكن أن نتوقع أن تكون أسماؤهم معروفة لدى قارئ الصحف العادي، والذين يمكن أن نعتبرهم يمثلون بعض الأقسام الرئيسية من الرأي العام"(١). وكانت أسماؤهم في الواقع هي: سير. أ. آكلاندهود، سير. هـ. كامبل– باباب، سير توماس ب. ويتاكر، لورد هيو سيسل ومعهم السادة ريشارد بل، أوستن تشمبرلن، ونستون تشرشل، هالدين، كير هاردي، آرثر هندرسون، بونارلو، فيليب سنودن. وكان مجموع الأصوات التي جمعت **١٢٤١٨** صوتاً.

وكنت أنا واحداً من الـ **١٢٤١٨**، وفي حالتي وزعت التذكرة الانتخابية عند نهاية حفلة عشاء. ولم تجر أية مناقشة بشأن المرشحين المختلفين باستثناء أني همست في أذن جاري اسأله عن مستر آرثر هندرسون الذي لم أتذكره جيداً. وكنا جميعاً من رجال السياسة، وكانت جميع الأسماء تقريباً لأشخاص من تلك المجموعة المكونة من خمسين أو ستين شخصاً الذين يتوقع رسامو "الكاريكاتير" في صحف أعياد الميلاد من قرائهم أن يميزوهم.

---

(١) "نشرة التمثيل النسبي" رقم ٤ ص ٦.

ولم يضف على حفلتنا الكثير من جو عدم الواقعية بافتراض أن الأشخاص الذين تتضمن القائمة أسماءهم هم- كما يقول الإغريق- "بالنسبة لنا" كما هم في حقيقتهم، ولكن أية قائمة عادية بأسماء مرشحين لا تمثل "بالنسبة للناخب" العادي سوى قصاصة من الورق عليها علامات سوداء إما أن يفعل فيها ما يقال له أن يفعل، أو لا يفعل بها شيئاً على الإطلاق.

ويبدو أن "جمعية التمثيل النسبي" تفترض أن قدراً كافياً من المناقشة المبدئية سيدور على صفحات الجرائد وأن "قارئ الصحف العادي"- الذي فرض أنه هو نفس المواطن العادي- سوف يعرف الأسباب التي تدعو إلى اختيار أي شخص بذاته بوصفه مرشحاً وكذلك جميع بنود برنامجه، وليس أسماء المرشحين وبرامج الأحزاب فحسب. ولكن حتى لو أهملنا الخطر السياسي الذي ينجم عن التركيز الحديث لملكية الصحف في أيدي بعض رجال المال الذين قد يستعملون سيطرتهم في تحقيق أغراض مالية بصراحة، فإنه ليس صحيحا أن كل إنسان يقرأ- أو يغلب أنه يقرأ- صحيفة كرست نفسها لانتخابات محلية واحدة، أو للدعاية لجماعة سياسية صغيرة. فالناس يقرأون الصحف للأخبار، ولما كان جمع الأخبار يكلف نفقات هائلة فإن تسعة أعشار الناخبين يقرأون عدداً صغيراً من الجرائد القائمة التي تدعو إلى مبادئ بعض الأحزاب في خطوطها العريضة، ولا تشير هذه الجرائد، على الأقل في أثناء الانتخابات العامة، إلى أية معركة انتخابية بذاتها بالتفصيل، ما دامت لا تهم زعماء الحزب، اللهم إلا في صورة معلومات عرضية؛ حتى يجيء يوم الانتخابات فتصدر توجيهات عامة

تحت عنوان "كيف تدلي بصوتك". فالجرائد تترك أمر اختيار المرشحين إلى المنظمات الحزبية المحلية؛ وإذا كان للناخب العادي أن يحيط بأية معرفة حقيقية عن شخصية المرشح، أو تفاصيل برنامجه فإن ذلك لابد– حتى الآن– أن يتم عن طريق الوسائل الانتخابية المحلية في كل دائرة، أي عن طريق الاجتماعات و" الترويج" وتوزيع "النشرات الانتخابية". وإذا لم يكن لاقتراح لورد كورتني من نتيجة سوى زيادة حجم الدائرة الانتخابية العادية إلى ستة أمثاله، فإنها ستزيد من صعوبة المعارك إلى ستة أمثالها؛ وحتى إذا كان كل مرشح مستعداً لأن ينفق ستة أمثال ما ينفقه الآن في كل معركة انتخابية، فإنه لن يستطيع أن يضاعف ست مرات مدى ما يصل إليه صوته أو عدد الاجتماعات التي يمكنه أن يخطب فيها في اليوم الواحد.

إن هذه الأفكار جالت بذهني نتيجة لتجربتي في أقرب عملية للتمثيل النسبي تمت فعلا في انجلترا. إن لورد "فردريك كافنديش" اقنع مجلس العموم في سنة ١٨٧٠ بأن يوافق على "التصويت المتعدد" في انتخابات "مجالس التعليم". وقد اشتركت في ثلاثة انتخابات "لمجلس التعليم" في مدينة لندن بوصفي مرشحاً وفي اثنين بوصفي "رائداً سياسياً" (Political Worker) وكان الإجراء القانوني في مدينة لندن أن يكون لكل ناخب في أحد عشر حياً كبيراً حوالي خمسة أو ستة أصوات، وأن يخصص لكل حي العدد نفسه من المقاعد. أما في الأقاليم فإن كل مدينة أو "أبرشية" يخصص لها عدداً يتراوح بين خمسة عشر وعشرين مقعداً. وللناخب أن يمنح جميع أصواته لمرشح واحد أو يوزعها كما يتراءى له بين المرشحين.

وأدى هذا إلى أن صار المنظمون في كل من لندن والأقاليم أمام بديل من اثنين. فهم إما أن يرتبوا مرشحي الحزب في كل جهة في قائمة واضحة المعالم مثل "التذكرة" الأمريكية، ويحثوا جميع الناخبين أن يعطوا أصواتهم على أسس حزبية "للثمانية" أو "الخمسة" أو "الثلاثة" الأحرار أو المحافظين. فإذا فعلوا ذلك وفروا على أنفسهم المجهود الذي تتطلبه أية محاولة جدية لشرح شخصيات الأفراد الذين تتضمنهم القائمة للناخبين. أو قد يطرحون عملياً قانون "التصويت المتعدد" جانباً ويقسمون الدائرة الانتخابية بالاتفاق إلى أقسام في كل منها عضو واحد ثم يقضون أسابيع الانتخابات في الدعوة لمرشح واحد لكل حزب في كل قسم. وقد اتبعت الطريقة الأولى في الأقاليم وكان لها من وجهة النظر الحزبية كل النتائج الحسنة والسيئة التي للطريقة الفرنسية "Scrutin de Liste". واتبعت الطريقة الثانية في لندن وربما تكون قد نحت بانتخابات لندن نحو الاعتماد على الصفات الشخصية للمرشحين أكثر مما كان يحدث لو اتبعت طريقة أخرى. وأيا كانت الطريقة التي قررها زعماء الحزب فإن الناخبين جميعاً تقريباً اتبعوها، باستثناء أتباع "الكنيسة الكاثوليكية" المنظمين خير تنظيم الذين أعطوا أصواتهم للكنيسة وليس لشخص، وكذلك أولئك الذين تكتلوا لإنجاح مرشح يمثل بعض المصالح الخاصة مثل المعلمين وموظفي المدارس.

وإذا استقر الرأي على إتباع ما يقترحه لورد كورتني في انتخابات البرلمان، فإن ما سيجرى عليه العمل بصفة عامة سيكون طريقة "التذكرة" بسبب شدة الشعور الحزبي. فكل ناخب سيأخذ معه إلى مقر الانتخابات

نسخة مطبوعة من ورق الانتخاب مؤشراً عليها بالأرقام ١، ٢، ٣ وهكذا حسب ما تقرر هيئة الحزب الذي يناصره، ثم ينقل الأرقام إلى ورقة الانتخاب الرسمية الخالية من العلامات. وذلك يعني أن الحقيقة الأساسية التي ستعتمد عليها "التكتيكات" الحزبية في ظل نظام "لورد كورتني" لن تكون، إن الأصوات ستجمع في النهاية بهذه الطريقة أو تلك، بل إن الناخب سيطالب بأن يقوم بترتيب أسماء أكثر مما يستطاع تعريفه بالأشخاص الذين يمثلونها في فسحة الوقت المحددة.

وقد قارن لورد كورتني، في خطابه في القراءة الثانية لمشروع قانون "الانتخابات البلدية" في مجلس اللوردات، النظام الذي يقترحه بذلك، الذي يتبع في انتخابات "مجلس أحياء لندن" (London Borough Council) الذي يخصص بمقتضاه عدد من المقاعد لكل حي (Ward) وللناخب أن يعطي صوتاً لملء كل مقعد من هذه المقاعد دون أي ترتيب. والحقيقة أن الجهاز الانتخابي لأحياء لندن هو أسوأ جهاز من نوعه في العالم كله باستثناء أمريكا. وأمامي الآن ورقة الانتخاب التي وزعها حزبي، يرشدني فيها إلى كيفية الإدلاء بصوتي في انتخابات المجلس الأخيرة في الحي الذي أقيم فيه حالياً. وكان هناك ستة مقاعد شاغرة في الحي وخمسة عشر مرشحاً. وأدليت بصوتي كما طلب مني التنظيم الحزبي الذي اتبعه معطياً صوتاً واحداً لكل من الأسماء الستة، وليس من بينهم شخص واحد أذكر أني رأيته من قبل. ولو أنه كان هناك مقعد واحد شاغر وثلاثة مرشحين مثلا لكنت جمعت من المعلومات عن مرشح واحد على الأقل قدراً يكفي لأن أدلي بصوت بشيء من الاستقلال يزيد أو ينقص؛ وكانت اللجان

الحزبية المحلية قد عرفت أني وآخرين غيري سنفعل ذلك. وعندئذ كان كل حزب يوزع صورة فوتوغرافية وتقريراً مطبوعاً عن مرشحه ومبادئه، كما كان يجد دافعاً قوياً لاختيار شخص حسن السمعة تماماً. ولكني ما كنت لأستطيع أن أوفر الوقت الكافي لتكوين رأي حقيقي عن المرشحين الخمسة عشر الذين لم يتطوعوا بأية معلومات عن أنفسهم. ومن ثم فقد انتخبت "تذكرة كاملة"، ولعل تسعة وعشرين من كل ثلاثين ناخباً فعلوا مثلي. وإذا كانت لجنة الحزب وضعت لأي سبب من الأسباب "كلباً حقيراً"– إذا استعملنا الاصطلاح الأمريكي– بين الأسماء التي تضمنتها القائمة فإني قد منحت صوتي "للكلب الحقير".

وإذا جرت انتخابات في ظل نظام لورد كورتني فلن يكون أمامي سوى الإدلاء بصوتي بالطريقة نفسها وبالقدر نفسه من المعلومات، ولكني كنت نقلت علامات مختلفة من بطاقة حزبي. وذلك معناه أنه إذا افترضنا أن كل اسم من الأسماء التي تضمنها ورقة الانتخاب الطويلة يمثل شخصاً معروفاً لدى كل ناخب فإنه يكون هناك فرق هائل بين النظام الذي يقترحه لورد كورتني والنظام المعمول به حالياً في انتخابات "أحياء لندن"، ولكن إذا كان الواقع هو أن الأسماء في كلتا الحالتين ليست سوى مجرد أسماء، فليس هناك أي فرق مهم بين النظام حتى تحسب الأصوات.

فإذا كان الهدف الوحيد من أي انتخاب هو اكتشاف نسبة أولئك الذين هم على استعداد للتصويت للمرشحين الذين تعينهم المنظمات الحزبية المختلفة إلى مجموع الناخبين بالضبط، وتسجيلها، فإن من الممكن

إتباع خطة لورد كورتني بأكملها. بيد أن التجربة الانجليزية، والتجربة الأمريكية الأطول عهداً، في هذا الصدد أثبتت أن شخصية المرشح المعين لها من الأهمية ما للونه الحزبي على الأقل، وأن برلماناً مكوناً من أعضاء أحسن اختيارهم يمثلون رأي الأمة بصورة ما، خير من برلمان يتكون من أعضاء لم يحسن اختيارهم وهم في حدود ما يتعلق بلونهم الحزبي "نخبة وزبدة، وصورة مصغرة للمجتمع ومرآته" كما قال لورد كروتني[1].

إن الدائرة الانتخابية ذات الأعضاء المتعددين التي تسمح بقدر كبير من الاختيار، وكذلك التصويت تبعاً للأفضلية الذي يسمح بالإفادة من هذا الاختيار إلى أقصى حد، هما– بالنسبة للورد كورتني– جزءان أساسيان متساويان في الأهمية من خطته. وستكون هذه الخطة موضع مناقشة جدية في القريب العاجل؛ لأن البرلمان سرعان ما سيجد نفسه مضطراً لبحثها بسبب نمو حزب العمال وما ساد أخيراً وهو أن المعارك الانتخابية أصبحت ذات ثلاثة أطراف. وسيكون عندئذ مما يدعو إلى الاهتمام أن نرى هل بلغ الاتجاه المتزايد نحو إحلال الطريقة الكمية والسيكلوجية الجديدة في التفكير في الانتخابات محل الطريقة المنطقية المطلقة القديمة حداً يجعل في وسع مجلس العموم أن يميز بين الأمرين. إذا حدث ذلك فإنهم سيتبنون طريقة "الصوت القابل للتحويل" وبذلك يتغلبون على مشكلة المعارك الانتخابية ذات الأطراف الثلاثة، بينما يحتفظون بالدائرة

---

(١) خطاب ستوكورت ص ١١.

ذات المقعد الواحد، ومن ثم يظل من الممكن أن يتعرف جميع الناخبين في الدائرة على شخصية المرشح.

وهناك أثر آخر للطريقة التي بدأنا نفكر بها في العملية الانتخابية هو أن البرلمان عمل باستمرار منذ سنة ١٨٨٨، وهو يعيد تنظيم الحكم المحلي الانجليزي، على الإقلال من عدد الانتخابات مستهدفاً ما أعلنه من رغبة في زيادة كفايتها. إن قوانين "الحكم المحلي" التي صدرت في سنة ١٨٨٨ وسنة ١٨٩٤ اكتسحت آلاف الانتخابات الخاصة "بمجالس التحسين" و"مجالس الدفن" و"المجالس الكنسية".. الخ. وفي سنة ١٩٠٢ ألغيت "مجالس المدارس" التي كانت تنتخب كل على حدة، ومما لا ريب فيه أن "الأوصياء على الفقراء" سيلغون في القريب العاجل. أما "مجالس أبرشيات الأقاليم الريفية"، التي أنشئت في سنة ١٨٩٤ والتي تمثل رجوع حزب الأحرار إلى النمط القديم من التفكير الديموقراطي فهي إما أن تلغى أو تظل عديمة الأثر، لأنها لا تعطي أي سلطات إدارية حقيقية. بيد أننا إذا أغفلنا "المراكز الريفية في المقاطعات" (Country Boroughs) فإن الساكن في جهة من جهات الأقاليم سيصبح في القريب ناخباً في البرلمان و"مجلس جهته" فقط، بينما يصبح سكان لندن وأحياء المدن والمراكز غير الإقليمية ناخبين في انتخابات البرلمان ومجلس المقاطعة ومجلس الحي أو الجهة التي يسكنون فيها فقط. وفي المتوسط لن يطلب إلى أي من الفريقين أن ينتخب أكثر من مرة واحدة في العام.

ويلاحظ المرء في أمريكا اتجاهاً مماثلا نحو تركيز الانتخابات باعتباره وسيلة لزيادة المسئولية الانتخابية. وقد وجدت أن هذا التركيز قد تم في فيلادلفيا بصورة يبدو لي أنها راجعة إلى خطأ كمي أولي في علم النفس– إذ كان من نتيجة أن المصلحين لم يفكروا إلا في توفير القوة السياسية وتجاهلوا حدود المعرفة السياسية، أن جمعت عدة انتخابات في يوم واحد بحيث أن "ورقة الانتخاب العريضة" التي شاهدتها بما يصاحبها من قوائم "التذاكر" الحزبية كانت تضمن حوالي أربعمائة اسم. وكانت آثار ذلك في المشتغلين بالسياسة في فيلادلفيا واضحة بقدر ما هي مؤسفة. بيد أن التركيز في المدن الأمريكية الأخرى كثيراً ما تم في صورة إلغاء كثير من المجالس والموظفين المنتخبين وإحلال "عمدة" واحد منتخب محلهم يدير المدينة بوساطة لجان معينة بأمل أن يصبح ممكناً تعريف جميع الناخبين بشخصيته خلال الانتخابات، ومن ثم لابد لمن يرشحونه أن يفكروا جدياً في العناية باختياره.

ويلاحظ المرء أيضاً الاتجاه المتزايد نحو إحلال وجهة نظر كمية وسيكلوجية بدلا من وجهة النظر المطلقة والمنطقية فيما يتعلق بالعملية الانتخابية في مناقشة مجلس العموم لادعاء مجلس اللوردات في سنة ١٩٠٧ الحق في إجراء انتخابات عامة (أو استفتاء شعبي) في أية لحظة يعتقدون أنها صالحة لهم. فقد قال مستر "هربرت صمويل" مثلا، إن الاعتراف بهذا الحق سيهيئ ميزة أخرى في السياسة للقوى الانتخابية للثروة، التي تعمل بطريق مباشر، وعن طريق السيطرة على الصحافة، في مواعيد يختارها مجلس اللوردات بعناية. واعترض لورد "روبرت سيسل"

وحده، وهو صاحب عقل تاريخي بأسوأ ما في الكلمة من معنى، قائلا "أي تعقيب هذا على إرادة الشعب"(١)، واعتقد أنه غير مشروع بصورة ما، ألا يعمد مستر صمويل إلى الدفاع عن الديموقراطية على أساس فلسفة "توماس بين" حتى يستطيع أن يرد عليه بأسلوب "كاننج". إن المعركة الحالية بين المجلسين قد تنتهي حقيقة بخطوة أخرى في السيطرة على أساليب تكوين الرأي السياسي بإحلال انتخابات عامة تتم في فترات منتظمة محل نظامنا الحاضر في الحل الحزبي المفاجئ عند لحظات الهياج القومي.

بيد أنه فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، كما في حالات أخرى كثيرة، لا تواتي المرء الجرأة في الأمل بأن هذه التغييرات البطيئة نصف الشعورية في الاتجاه الفكري العام، ستكون كافية لخلق كل ما تتطلبه مواجهة مصاعبنا المتزايدة من تحسينات في الجهاز الانتخابي، وإدخال هذه التحسينات فيه، اللهم إلا إذا تمت هذه التغييرات بصورة أسرع؛ نتيجة للرغبة في تحقيق هدف مقصود. ولقد كنت مضطراً في معركتي الانتخابية الأخيرة في انتخابات "مجلس مدينة لندن" " London County Council" أن أقضي النصف الساعة الأخيرة قبل إغلاق صناديق الانتخاب في أحد مقار الانتخاب في حي فقير جداً. وكنت أراقب مجريات الأمور، التي كانت قمينة بأن تكون غير نظامية في الزحام الأخير، وكنت أفكر في الوقت نفسه في هذا الكتاب. وكان الناخبون الذين دخلوا هم

(١) التايمز ٢٥ يونيه سنة ١٩٠٧.

نتائج "المجهودات الأخيرة" التي يبذلها "المتصيدون" من الجانبين. وقد دخلوا الغرفة في تتابع سريع وإن كان غير منتظم؛ كما لو كانوا يدفعون إلى الأمام بوساطة آلة مسرعة غير صالحة. وكان حوالي نصفهم من النساء يلبسن قبعات قديمة من القش ووجوههن شاحبة وشعورهن غير منظمة. وكانت تبدو عليهم جميعاً علائم الدهشة والحيرة إذ خطفوا في عربات وهم يعملون في صناعة صناديق الكبريت أو الأثاث الرخيص، أو من الحانات أو من فراشهم إذ كان ذلك في مساء يوم السبت. وكان يبدو على معظمهم أنهم يحاولون، وهم في محيط لم يتعودوا عليه، أن يتأكدوا من الاسم الذي ذكروا به عند الباب ليدلوا بأصواتهم له. وكان بعضهم ثملا، وتعلق رجل– واضح أنه كان ممن يؤيدوني– برقبتي، وهو يحاول أن يخبرني بحقيقة هائلة في غموض لم تسعفه قدرته في الكلام على النطق بها. وكانت بي رغبة جارفة في أن أنجح، وكنت أميل إلى الاعتقاد بأني نجحت فعلا، ولكن شعوري الأساسي كان اقتناعاً عميقاً بأن ذلك كله لا يمكن أن يقبل باعتباره وسيلة مرضية، ولو إلى حد بسيط، لإنشاء حكومة لمدينة تضم خمسة ملايين نسمة، وأنه لن يكون في وسعنا تحسين هذه الحالة، إلا بأن نواجه مشكلة تكوين الرأي السياسي بأكملها بعزم وتصميم.

وقد تبذل جهود، وربما يكون ذلك في المستقبل القريب، للقضاء على أسوأ ما في الانتخابات الانجليزية من تفاصيل جزئية. فيمكن إغلاق الحانات في يوم الانتخابات لكي يمنع السكر، والاتصال العرضي على مائدة الشراب، ولكي يخلق جواً من الوقار النسبي. ومما يؤسف له أننا لا نستطيع إجراء الانتخابات في يوم الأحد كما يفعلون في فرنسا. فإن

الناخبين يحضرون عندئذ إلى صناديق الانتخاب بعد أربع وعشرين ساعة من الراحة، ويكون لأفكارهم الشخصية شيء من القوة على تأكيد ذاتها حتى في حضور "المتصيدين" الذين يسيطرون بالضرورة في الوقت الحاضر على الأعصاب المتعبة للرجال الذين عادوا لتوهم من عملهم اليومي. كما أن الإحساس بالمسئولية المعنوية الذي يرتبط بطريقة نصف شعورية بالطابع الديني ليوم الأحد يكون أيضاً مفيداً في المساعدة على التفكير، إلى درجة أن معظم المعادين للكنيسة قد يكونون على استعداد للمجازفة بما في ذلك من خطر أن يؤدي إلى زيادة القوة السياسية للكنائس. وقد ينتهي العهد الذي يزدحم فيه، أكثر مما ينبغي حقيقة، يوم الراحة المسيحية في انجلترا بتقاليد تمت إلى محظورات Taboo ما قبل التاريخ- برغم الاحتجاج المسجل لمؤسس المسيحية- بحيث يصبح ذلك اليوم مما يمكن القيام فيه بأخطر واجبات المواطن. وقد يكون من الممكن أيضاً أن يضفي على مقر الانتخاب بعض ذلك الوقار الذي تتسم به المحاكم، وإذا لم يتيسر تهيئة أماكن أخرى فقد يمكن على الأقل تنظيف الفصول المدرسية التي تستعمل الآن وتزيينها. بيد أن هذه التحسينات في البيئة الخارجية ليوم الانتخابات لن يكون لها إلا أثر ضئيل رغم أنها أشياء مرغوب فيها لذاتها.

ويذهب بعض الكتاب، أو يوحون، بأن كل هذه المصاعب الخاصة بطريقة سير العملية الانتخابية ستختفي من تلقاء نفسها، كلما اقترب الناس من المساواة الاجتماعية. فهم يعتقدون أن أولئك الذين لديهم المال لن يكون لديهم الدافع للإنفاق غير المشروع في الانتخابات، ولن يكون لديهم الفائض الذي ينفقونه فيها لو أرادوا؛ كما أن النساء والعمال الذين

لا يتمتعون بحق الانتخاب في الوقت الحاضر، أو الذين لا نشاط سياسي لهم سيدخلون على السياسة روحاً جديدة نشطة من النزعة التي لم تفسد.

صحيح أنه إذا أريد لمدنيتنا البقاء، فلابد من قدر أكبر من المساواة الاجتماعية. فالناس لن يستمروا على العيش معاً بسلام في مدن هائلة في ظروف لا يحتملها أي شخص ذي عقل حساس بين أولئك الذين يستفيدون، وأولئك الذين يشقون منهم. بيد أنه ليس هناك إنسان قريب من حقائق السياسة يصدق أن الأثر المباشر لزيادة المساواة، أو لتوسيع نطاق حق الانتخاب سيؤدي إلى القضاء مرة واحدة على المشاكل الفكرية في التنظيم السياسي.

بل مما لا ريب فيه أن مجرد زيادة عدد الأشخاص الذين يهتمون بالسياسة في انجلترا ستؤدي في ذاتها إلى ظهور عامل سياسي جديد صعب. فالساسة العاملون في انجلترا، وهم أولئك الذين يشتركون في السياسة بشيء أكثر من مجرد الانتخاب، أقلية ضئيلة جداً. ولقد حدث من مدة غير بعيدة أني كنت مدعواً للحديث في اجتماع انتخابي، وضللت طريقي إلى مكان الاجتماع ووجدت نفسي في مكان لا أعرفه في شمال لندن، فاضطررت إلى الاستعلام من السكان عن عنوان مكان الاجتماع أو مقر لجنة الحزب. ولمدة طويلة لم أجد من يدلني على بغيتي، ولكني أخيراً قابلت سائق عربة في طريقه إلى بيته ليتناول الشاي ذكر لي أن في الشارع الذي يقطنه بائع لبن "سياسي، وهو لابد يعرف ما أريد". إن لندن فيها سبعمائة ألف شخص من الناخبين للبرلمان، وقد بلغني من شخص في مركز يجعله

خير من يعرف الموضوع، أنه يمكن القول باطمئنان أن أقل من عشرة آلاف شخص يحضرون فعلا الاجتماعات السنوية للأحزاب المختلفة في الأحياء، وأن عدد أعضاء الهيئات الحزبية لا يزيد عن ثلاثين ألفاً. بيد أن هذا التقسيم في العمل الذي يخصص للسياسة طبقة بذاتها من المتحمسين، الذين ينظر إليهم جيرانهم باعتبارهم فضوليين حسني النية، لم يبلغ في معظم أجزاء انجلترا الأخرى ما بلغه في لندن. ولكن عدد الأشخاص الناشطين في السياسة حقيقة لا يصل، في حدود معرفتي، إلى ١٠٪ من مجموع الناخبين في أية دائرة انتخابية في انجلترا.

إلا أني أظن أن هناك علامات تدل على أن هذا الوضع لن يكون صحيحاً في القريب العاجل. فقانون التعليم الابتدائي في انجلترا صدر في سنة ١٨٧٠، ولم تصر المدارس الابتدائية على قدر كاف من الصلاحية إلا في سنة ١٨٨٠. وأولئك الذين التحقوا بها في سن السادسة في ذلك الوقت بلغوا الآن الرابعة والثلاثين. وتدل الإحصاءات الخاصة بإنتاج الصحف وبيعها، وكذلك الكتب الرخيصة، واستعمال المكتبات المجانية على أن الشبان من العمال والعاملات في انجلترا يقرأون أكثر مما كان آباؤهم يفعلون بعدة مرات. إن هذا والزيادة العامة في النشاط الفكري في مدننا، وهو ليس سوى جزء منها من المحتمل جداً أن يؤديا إلى زيادة كبيرة في الاهتمام الانتخابي كلما صارت المسائل الاجتماعية أكثر خطورة في السياسة. فإذا حدث ذلك فإن الجماعات الصغيرة من الرجال والنساء الذين يديرون الآن الأحزاب الانجليزية الثلاثة في الدوائر الانتخابية المحلية، سيجدون أنفسهم وقد جرفهم آلاف الأنصار الذين يصرون على الاشتراك

إلى حد ما في اختيار المرشحين ووضع البرامج. وسيؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في تعقيد العملية التي يعين بوساطتها مجلس كل منظمة حزبية محلية ومديرها وموظفوها. بل إن البرلمان قد يجد نفسه مرغماً، كما حدث لعدد كبير من الولايات الأمريكية، إلى إصدار سلسلة من القوانين لمنع الغش في طريقة الحكم الداخلي للأحزاب. وسيرى المواطن العادي عندئذ، بوضوح أكثر مما يرى في الوقت الحاضر أن استعمال حقه الانتخابي بصورة فعالة لا يقتصر على وضع علامة على ورقة الانتخاب في يوم الانتخابات، بل يتضمن أيضاً المشاركة بقسط إيجابي في تعيين لجان الحزب والإشراف عليها، وهو العمل الذي ينفر منه حالياً في خوف غريزي كثيرون ممن لآرائهم قيمة كبيرة للدولة.

بيد أن أهم المصاعب التي يثيرها توسيع نطاق الاهتمام بالسياسة بحيث يشمل جزءاً كبيراً من السكان بدلا من جزء صغير جداً منهم، ستكون فيما يتعلق بالدوافع السياسية لا فيما يخص الجهاز السياسي. ومما يدعو إلى العجب أن الديموقراطيين الانجليز الأول، الذين افترضوا أن المصلحة الفردية هي القوة الدافعة الوحيدة في السياسة، افترضوا– دون أن يدركوا طبيعة افتراضهم– أن النائب إذا كانت فترة انتخابه قصيرة فسيشعر بالضرورة بأن مصلحته مطابقة لمصلحة المجتمع[1]. ويوجد في الوقت الحاضر عدد كاف من الأشخاص الذين يتمتعون بخيال ومشاركة

---

(1) فيقول جيمس ميل في "مقالة عن الحكم" (١٨٢٥) "لقد رأينا كيف يمكن الحيلولة دون أن تكون للنواب مصلحة تختلف عن مصلحة الأحزاب التي اختارتهم، وذلك بألا يمنحوا فترة طويلة يكونون فيها مستقلين عن إرادة أحزابهم". ص ٢٧.

وجدانية سريعة وواسعة النطاق، بحيث تجعلهم على استعداد للقيام بأعمال شاقة في الانتخابات والإدارة للصالح العام بدون أجر. بيد أن كل منظم انتخابات يعلم أن هذا العدد لم يكن أبدا بحيث يزيد عن الحاجة، وأن دفع الأجور للأعضاء بينما يسمح للأشخاص من ذوي الرغبة الحميدة الذين ينأون بأنفسهم الآن أن يتقدموا للعمل، فإنه يجعل من الممكن أيضاً للدوافع الأقل نبلا أن تصبح أكثر تأثيراً. هذا وبينما يعمل تركيز الأعمال الإدارية والتشريعية في يد مجلس الوزراء على الاقتصاد في الوقت والمجهود، فإنه يجعل مجلس العموم مكاناً أقل إثارة للاهتمام عاماً بعد عام؛ وكثير من الأعضاء عبروا لي أخيراً عن قلقهم الجدي من أن يهبط مستوى "هيئة" المجلس بشكل خطير.

والخطر الرئيسي المباشر في حالة الحزبين القديمين، هو أن نسبة متزايدة من أعضائهما ومرشحيهما قد يؤخذون من الماليين الانتهازيين بسبب زيادة نفقات الانتخابات، والأثر المتزايد للتشريع في الشئون المالية والتجارة. ومن ناحية أخرى يستطيع حزب العمال أن يجد عدداً كافياً ممن يعملون للمصلحة العامة بإخلاص، ومصاعبه في هذا المجال تنشأ عن البيئة الاجتماعية والفكرية لحياة الطبقة العاملة، وليس عن الأنانية الفردية المقصودة. وقد كنت متصلا خلال العشرين سنة الماضية بالعمال الانجليز المشتغلين بالسياسة، اتصالا مستمراً لمدة بضع سنوات، ثم بعد ذلك في فترات متقطعة. وقد بدا لي أنهم يتمتعون بميزة كبرى في أن هناك أشياء حقيقية بذاتها في الحياة هي بالنسبة لهم واقعية. فالعمال من ذوي "الوعي الطبقي" في انجلترا، وفي القارة هم مثلا الوقاية الأساسية ضد وقوع حرب

عامة فظيعة في أوروبا. بيد أني أعتقد أن عليهم أن يتعلموا، كلما زاد عددهم ومسئوليتهم، بعض الدروس الصعبة فيما يتعلق بما يتطلبه الحكم النيابي على نطاق واسع من مقتضيات فكرية. فعامل المدينة يعيش في عالم من الصعب عليه جداً أن يختار فيه من يختلط بهم. وإذا كان من النوع ذي المزاج المنبسط (Expansive)، وهذا النوع من الرجال هم الذين يصيرون سياسيين، فليس أمامه إلا أن يأخذ رفقاءه في عمله وجيرانه في "العمارة" التي يسكنها كما هم- وهو يراهم عن كثب. ومن ثم فإن الفضيلة الاجتماعية التي تكاد تكون ضرورة من ضرورات وجوده هي التسامح الدمث فيما يتعلق بنقائص الطبيعة البشرية العادية. وهو عميق الإحساس بمركزه المزعزع في عالم الصناعة، متعود على مد يد المساعدة للغير وتلقي المساعدة منهم، وينفر جداً من أن يكون سبباً في أن يفقد شخص عمله. ولم يكن أبواه وأجداده يقرأون إلا قليلا، ونشأ في بيت ليس فيه سوى القليل من الكتب. فإذا لم يقرأ بنفسه منذ البداية فإن الأشياء التي لا تدخل في نطاق ملاحظته المباشرة قمينة بأن تبدو غير واضحة بالنسبة له، ويكون من السهل إثارة ريبته فيما لا يفهمه. ومن ناحية أخرى، إذا بدا يقرأ بعد أن يكون قد صار رجلا كامل النمو، فإن الألفاظ والأفكار قد تأخذ بالنسبة له طابعاً من الواقعية المجردة المحددة الإطار في مجال بعيد كل البعد عن حياته اليومية.

بيد أن أول فضيلة يتطلبها الحكم عادة هي إدراك أن الأشياء التي نستدل على وجودها من القراءة، لها من الأهمية ما للأشياء التي نلاحظها بوساطة حواسنا؛ مثل النظر في قائمة بأسماء مرشحين لاختيار أحدهم

للتعيين، ووزن مؤهلات الرجل الذي لم يره المرء قط بالمعايير نفسها التي يزن بها مؤهلات الرجل الذي عرفه وأحبه أو أشفق عليه في اليوم السابق؛ أو إصدار قرار، بدون أي تحيز، فيما يتعلق بإجراء تحسينات في جهة من جهتين يرى إحداهما كل يوم، ولا يعرف الثانية إلا على الخريطة. فإذا سمح شخص اختير لحكم منطقة واسعة لمعرفته الشخصية وميوله بالتأثير في قراراته فإن ذوي المصالح سيضعون الخطط لكسب صداقته والتأثير في ميوله واستغلالها. وتنشأ الصعوبة نفسها في المسائل المتعلقة بإجراءات التأديب حيث يضطر المرء إلى الموازنة بين مصالح الآلاف من الأشخاص الذين لا يعرفهم، والذين سيضارون من عدم كفاية موظف ما، ومصالح الموظف الذي يعرفه والذي سيضار بالعقوبة أو الرفت؛ وكذلك في الحالات العديدة التي يضطر فيها العامل إلى الموازنة بين مصالح المستهلكين عامة، وهي المصالح التي لا يدركها إلا في شيء من الإبهام، وما يحس به في قرارة نفسه من مشاركة وجدانية مع زملائه في المهنة.

إن المخاطر السياسية التي تترتب على هذه الحقائق ليست كبيرة جداً في حزب العمال البرلماني في الوقت الحاضر. فالعمال الذين انتخبوا للبرلمان حتى الآن كانوا، كقاعدة عامة، رجالا ذوي ذكاء وخلق ممتازين، ولديهم تجربة سياسية لا يستهان بها. بيد أن نجاح أية خطة تهدف نحو المساواة الاجتماعية أو فشلها يتوقف أساساً على إدارتها بوساطة هيئات محلية لابد بالضرورة للطبقات العاملة من أن ترسل إليها رجالا أقل قدرة وتجربة ممن أرسلتهم إلى البرلمان. ولم يسبق لي شخصياً أن عملت في هيئة محلية منتخبة غالبية أعضائها من الإجراء. ولكني تحادثت مع رجال يرجع أصلهم إلى كل من الطبقتين العاملة والمتوسطة ممن مروا بهذه التجربة. ويؤكد ما قالوه الأشياء التي استخلصتها من ملاحظاتي الشخصية، من أن المرء يجد في مثل هذه الهيئة مستوى مرتفعاً من الحماسة

والمشاركة الوجدانية والاستعداد للعمل تصحبها صعوبة في المحافظة على مستوى دقيق إلى حد كاف في بحث المصالح المحلية والنظام الرسمي.

وقد قيل لي إن كثيراً من الأعضاء في مثل هذه الهيئات يجدون صعوبة في إدراك أن الطريقة التي يعالج بها الرجل الحسن النية ما يتعلق بإنفاقه الشخصي، مثل استمراره في معاملة تاجر غير كفء؛ لأنه صاحب عائلة كبيرة أو عدم مناقشته حسابا ما؛ لنفوره من أن يعزى ذلك إلى دوافع سيئة، يترتب عليها نتائج مهلكة إذا طبقت على إنفاق المبالغ الكبيرة التي يعهد بها إلى هيئة عامة. بل لقد علمت أنه يوجد أحياناً علامات على ذلك التهاون المتسامح الذي لا يقصد به سوءا في إنفاق الأموال العامة، وهو التهاون الذي ترتب عليه تلك النتائج الفظيعة في أمريكا، والذي يسهل استغلاله بوساطة أولئك الذين تحولت لديهم عادة تقديم الخدمات وتلقيها إلى خداع منظم. فعندما انتحر منذ عامين أحد "أوصياء" "وست هام" بعد أن اتهم بالرشوة أرسلت صحيفة "ستار" مخبراً من مخبريها كتب عن الموضوع عموداً من الأنباء. فقالت "إن وفاته حرمت الحي من شخص مشتغل بالشئون العامة لا يكل. فقد كان يشغل وقت فراغه مجلس المقاطعة و"مجلس الأوصياء" وشئون حزب الأحرار. وذكرت الصحيفة أن أحد أصدقائه قال لمخبرها "إن الأمر لن يتطلب منك أن تذهب بعيدا لتعرف بشاشته وروحه الكبيرة. إن الناس الفقراء الذي يعملون في المصنع سيفتقدونه"[1]. والإنسان عندما يقلب في أكوام الأدلة الخاصة بالفساد في البلديات الأمريكية، تجعله هذه العبارة "بشاشته وروحه الكبيرة" يرتجف.

---

(1) "ستار" ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٦.

والتاريخ الأول للحركات التعاونية والنقابية في انجلترا زاخر بأمثلة محزنة من هذا النوع من الإخفاق، وترينا كلا الحركتين كيف يبني في بطء مثل أعلى جديد أكثر دقة. بيد أن مثل هذا المثل الأعلى لا يأتي وحده بدون مجهود، ويجب أن يكون جزءاً من التفكير الواعي المنظم لكل جيل حتى يظل فعالا بصفة دائمة.

وقد أشار خصوم الديموقراطية في الماضي أساساً إلى هذه الصعوبات. ولكن إذا أريد للديموقراطية أن تنجح فيجب على الديموقراطيين أنفسهم أن يبحثوها بصراحة؛ تماماً مثلما يجب على المهندس الذي يريد أن يبني "جسراً" أن يحسب حساب الضغط الذي سيقع على مواد البناء بنفسه لا أن يترك الأمر لصاحب "المعدية" الذي يهمه ألا يبني "الجسر" على الإطلاق. فالمهندس عندما يريد أن يزيد مقدار الأمان الحدي في مشروعه، يتناول كلا من الوسائل الكيميائية التي يستطيع بوساطتها أن يقوي مواده والتغييرات في الهيكل التي يستطيع عن طريقها أن يخفف الضغط على هذه المواد باعتبارهما عاملين في المشكلة الكمية نفسها. وكذلك لابد لأولئك الذين يريدون زيادة مقدار الأمان الحدي في ديموقراطينا من أن يقدروا– دون أن تحدوهم أية رغبة سوى الوصول إلى الحقيقة– كلا من الدرجة التي يمكن أن تبلغها، في أي وقت بذاته، القوة السياسية للمواطن الفرد بالعمل على زيادتها بوساطة التغييرات الأخلاقية والتربوية، وإمكانية المحافظة على تلك العوامل في هيكل الديموقراطية– أو توسيع نطاقها أو ابتكارها– التي قد تحول دون أن يكون ما يطلب منه أكثر مما تستطيع قوته أن تتحمل.

الفصل الثالث

الفكر الرسمي

بيد أنه من الواضح أن الأشخاص الذين ينتخبون بوساطة أي نظام نيابي يمكن أن يتصوره العقل لا يستطيعون القيام بأعباء الحكم كلها بأنفسهم.

فإذا أجريت جميع الانتخابات في دوائر انتخابية ينوب عن كل منها عضو واحد وتكون ذات حجم كاف بحيث يضمن عدداً لا بأس به من المرشحين؛ وإذا كان عدد الانتخابات بحيث يسمح للمشتغلين بالسياسة بفترة مناسبة من الراحة والتأمل بين الحملات الانتخابية؛ وإذا كان لدى كل هيئة منتخبة منطقة من الاتساع بحيث تكون مناسبة للإدارة الفعالة، وعدد من الأعضاء كاف لأعمال اللجان، وليس كبيراً إلى درجة لا تلائم أغراض المناقشة، وواجبات مهمة إلى حد يبرر المجهود والنفقات في النضال؛ فعندئذ يستطيع الإنسان أن يعتبر أن حوالي ثلاثة وعشرين ألفاً، هو أحسن عددا من الرجال والنساء ينتخب بوساطة السكان الحاليين للمملكة المتحدة– أو على الأصح أقل من واحد لكل ألفين من السكان[١].

([١]) لقد وصلت إلى هذا الرقم لتقسيم المملكة المتحدة إلى دوائر برلمانية مفردة متوسط عدد السكان في كل منها ١٠٠.٠٠٠ نسمة، الأمر الذي يترتب عليه أن يكون عدد أعضاء مجلس العموم ٤٤٠ وهو أكثر ملاءمة من العدد الحالي (٦٧٠). واتخذت الوحدة نفسها المكونة من ١٠٠.٠٠٠ نسمة للمنطقة المتوسطة التي يضمها مجلس بلدي. وستضم المدن الكبرى عدة دوائر برلمانية، أما المدن الصغيرة فإنها تظل كما هي الآن منطقة بلدية واحدة رغم أنها قد تكون جزءاً فقط من دائرة برلمانية. وقد قدرت لكل منطقة بلدية مجلس محلي واحد مكون من خمسين عضواً في المتوسط.

ويعتمد هذا التقسيم أساساً على حقائق تتعلق بسيكلوجية الناخبين، وهي حقائق ستتغير ببطء جداً لو تغيرت على الإطلاق. وفي الوقت الحاضر تتزايد كمية العمل التي يقتضيها الحكم بسرعة، ويبدو من المحتمل أن تستمر في الزيادة. فإذا كان الأمر كذلك فإن عدد الأشخاص المنتخبين الذين يمكن توفيرهم لكل وحدة من العمل يميل إلى التناقص. وعدد الأشخاص المنتخبين الآن في المملكة المتحدة (بما فيهم، مثلا، مستشارو الأبرشيات في الأبرشيات الريفية وأعضاء مجلس مدينة لندن العام) أكثر بطبيعة الحال مما جاء في تقديري، رغم التخفيض الكبير الذي أدخلته عليه قوانين ١٨٨٨ و١٨٩٤ و١٩٠٢. بيد أنه بسبب كون المناطق والقوى مازالت موزعة بطريقة غير اقتصادية بعض الشيء فإنها تمثل قوة عاملة حقيقية أقل مما تهيئه لنا الخطة التي اقترحها.

ومن ناحية أخرى كان عدد الأشخاص الذين يحترفون العمل في خدمة الحكومة (فيما عدا الجيش والأسطول) هو ١٦١.٠٠٠ كما جاء في نتائج إحصاء سنة ١٩٠٢. ومما لا شك فيه أن هذا العدد قد ارتفع منذ سنة ١٩٠١ بمعدل متزايد، ويتكون من أشخاص يعطون في المتوسط عدداً من ساعات العمل الأسبوعي يساوي على الأقل أربعة أمثال ما يمكن أن يتوقعه المرء من العضو المنتخب المتوسط.

فكيف يجب أن تكون العلاقة بين هاتين الهيئتين التي تتكون إحداهما من ثلاثة وعشرين ألف شخص منتخب، والثانية من مائتي ألف شخص (مثلا) غير منتخب؟ أولا، هل يجب أن يكون الأعضاء المنتخبون أحراراً في

تعيين الموظفين غير المنتخبين كما يتراءى لهم؟ إن معظم السياسيين الأمريكيين ممن يمتون إلى عهد آندرو جاكسون وعدد كبير من السياسيين الأمريكيين في الوقت الحاضر سيؤكدون، مثلا، أن عضو الكونجرس أو السناتور المنتخب عن منطقة أو ولاية، له الحق في تعيين الموظفين الاتحاديين المحليين باعتبار أن ذلك نتيجة مباشرة للمبادئ الديموقراطية. وسيعترف أنه قد تكون هناك بعض المخاطرة في هذه الطريقة، ولكن هذه المخاطرة (كما سيقول) متضمنة في النظام الديموقراطي كله، ومزايا الديموقراطية في مجموعها أكبر من نقائصها.

إن منطقنا السياسي في انجلترا لم يكن في يوم من الأيام بدائيا بدرجة منطق الأمريكان، كما أن إيماننا به لم يكن ثابتاً مثل إيمانهم بمنطقهم. ومن ثم فإن معظم الانجليز لا يحسون بشيء من عدم الولاء للفكرة الديموقراطية باعترافهم أنه ليس من المأمون أن يسمح بأن تعتمد كفاية الموظفين على الخلق الشخصي للنواب الأفراد. ولقد حدث في الانتخابات العامة التي أجريت في سنة ١٩٠٦ أن دائرتين انتخابيتين انجليزيتين (إحداهما من دوائر الأحرار والأخرى من دوائر المحافظين) انتخب فيها مرشحان ثبت لمعظم الناس عدم صلاحيتهما الشخصية بوساطة أدلة أمام المحاكم. ولم تكن كلتا الدائرتين تختلف كثيراً عن الدوائر العادية من أية ناحية من النواحي. وكانت حقائق الموضوع معروفة تماماً، وفي كل من الحالتين حاول بعض الناخبين ممن تحدوهم المصلحة العامة أن يخالفوا رأي الحزب في الترشيح، ولكن كلا المرشحين نجح بأغلبية كبيرة. وتعد ضاحية "كرويدون" في مستوى اجتماعي وفكري أرفع من المتوسط بكثير، ولكن مستر "جابيز

بالفور" ظل يمثل هذه الدوائر سنوات عديدة حتى حكم عليه بالسجن بتهمة الغش. وليس هناك أحد، في أي من هذه الحالات الثلاث، كان يرغب في أن يعين العضو المنتخب ناظر البريد أو محصل الضرائب الداخلية في دائرته.

بيد أنه على الرغم من أن الحجج ضد تعيين الموظفين بوساطة النواب الأفراد واضحة، فإن موضوع الدور الذي يجب أن تقوم به أية هيئة منتخبة كمجموعة في تعيين الموظفين الذين يعملون تحت رئاستها أكثر صعوبة من ذلك بكثير، ولا يمكن مناقشتها دون تقدير لما ستكون عليه وظيفة كل من المعينين والمنتخبين بالنسبة لبعضهما البعض بعد أن يتم التعيين. فهل هدفنا هو جعل الانتخاب في الحقيقة، كما هو في النظرية الدستورية، الأساس الوحيد للسلطة، أم هل نرغب في أن يكون للموظفين غير المنتخبين شيء من النفوذ المستقل؟

وحقيقة أن معظم الانجليز يقبلون الآن البديل الثاني من هذين البديلين رغم خوفهم التقليدي من البيروقراطية، إحدى النتائج المذهلة لتجربتنا في الديموقراطية. ونحن نرى أن الأدلة التي يجب أن يصدر على هديها الحكم في الانتخابات قد صار جمعها وتقديمها أكثر صعوبة كل عام وأبعد عن متناول ملاحظة الناخبين المباشرة. ونحن نخشى أن يكون اعتمادنا كله في معلوماتنا على الجرائد المتحيزة والمنشورات الانتخابية، ومن ثم صرنا نقدر، ولو لهذا السبب وحده، وجود موظفين مدنيين مسئولين ويتمتعون بشيء من الاستقلال. وإنه لمن الصعوبة بمكان أن ندرك

قصر الوقت الذي مر منذ كانت الموضوعات التي نعتمد فيها الآن تماماً على الإحصاءات الرسمية تناقش بالوسائل السياسية العادية من مظاهرات وخطابة. ففي السنوات الأولى من حكم جورج الثالث، عندما كان عدد السكان في انجلترا يتزايد بسرعة لم يسبق لها مثيل، كما نعرف الآن، كانت مسألة هل يزيد عدد السكان أم ينخفض موضع خلاف سياسي حاد(١). وفي ربيع سنة ١٨٣٠ قضى مجلس العموم ثلاث ليال في مناقشات حزبية مشوشة عن حالة البلاد. وقد قال المتحررون Whigs إن الأزمة عامة، بينما ذهب المحافظون، الذين كانوا على حق بمجرد الصدفة، أن الأزمة محلية(٢). وكان "الجمهور" الذي يستطيع أن يشترك في هذه المناقشات في سنة ١٧٩٨ وسنة ١٨٣٠ لا يزيد عدده عن خمسين ألفاً على الأكثر. بينما لابد أن عشرة ملايين شخص على الأقل اشتركوا منذ سنة ١٩٠٣ في الخلاف الحالي القائم حول "إصلاح التعريفة الجمركية"؛ ولولا وجود قوائم الإحصاء التي يصدرها "مجلس التجارة" التي كان على كل من الجانبين أن يتظاهر، على الأقل، بأن حججه متفقة مع ما جاء فيها من أرقام، لتحول هذا الخلاف إلى مجرد صياح في مستشفى للمجاذيب.

ولو أن الأرقام الرسمية لم يكن لها وجود في انجلترا، أو لو أنها لا تتمتع بثقة الناس، أو كانت غير جديرة بها، لكان من العسير تقدير مدى الضرر السياسي الذي يمكن أن يترتب خلال بضع سنوات بوساطة إحداث هياج

---

(١) "مالتس" تأليف بونار– الفصل السابع.

(٢) "هانسارد" ٤ و٥ و٦ فبراير سنة ١٨٣٠.

متعمد غير أمين في موضوع من الموضوعات التي تبلغ درجة من التعقيد الفني يجعلها بعيدة عن متناول الحكم الشخصي للناخب العادي. وافترض مثلا أن الجهاز الحكومي مشهور بأنه غير كفء أو معروف عنه أنه تحت سيطرة النفوذ الحزبي، وحدث فجأة هياج مدبر بقصد الخداع حول موضوع "العملة" وتنشر مجموعة قوية من الصحف المتفقة فيما بينها عدة مقالات، تصحبها حملة إعلانية قوية عنها، تعلن أن الامتيازات الممنوحة لبنك انجلترا، والقانون الخاص باحتياطي الذهب "تخنق الصناعة البريطانية". وتندد مائتا صحيفة يومياً "بالمحتكرين" و"مختزني الذهب" و"أكاذيب وتمويهات" تقارير بنك انجلترا و"المزورين المأجورين". كما أن جماعة الماليين الذين يسيطرون على مجموعة الصحف المتفقة، يتوقعون أن يكسبوا مبالغ هائلة من خلق عملة أكثر "مرونة" ولذلك يشتركون عن سعة في تكوين "عصبة النقد الحر" التي تضم بعض المخلصين من أصحاب النظريات في العملة الورقية الذين أوغر صدورهم احتقار الاقتصاديين المحترفين. وعندئذ يأتي عضو من أعضاء البرلمان الناشطين المعروفين– قد يكون أحد الارستقراطيين الذين لا يتمتعون بسمعة طيبة جداً، أو شخص متصل اتصالا غير وثيق بالحركة العمالية– شخص كان الجميع يخشونه حتى ذلك الوقت ولا يثق فيه أحد تماماً، فيرى فرصته في هذا الهياج. فيضع نفسه على رأس الحركة، ويهاجم "البقايا المتحجرة" و"الأشخاص المترفعين" الذين يقودون أحزاب المحافظين والأحرار والعمال على السواء في الوقت الحاضر، ثم يأخذ في السيطرة على الاتحادات المحلية، بمساعدة الصحف

المتفقة وأموال "عصبة النقد الحر"، وعن طريق هذه الاتحادات يسيطر على الجهاز المركزي للحزب الذي يكون في ذلك الوقت في المعارضة.

فهل هناك من يضمن أن مثل هذه الحملة قد لا تنجح إذا كان الإجراء الوحيد لمعارضتها هو إجراء انتخابات مضادة، حتى على الرغم من أن دعاواها كلها كاذبة، وأن زعماءها إما جهلة تماماً أو من المجرمين تماماً بحيث إنهم لا يستطيعون الوصول إلى الحكم إلا بالقضاء على ثلثي السياسيين الأمناء في البلاد، وأن يستبدلوا بهم "الجماعين" و"الحزامين" و"المطعمين" والأنواع الأخرى التي زورها علم السياسة الأمريكي بالأسماء؟ فكيف يتيسر للناخب العادي– الذي قد يكون بائع خضروات أو وقاداً أو رساماً– أن يميز، بما لديه من معرفة وقدرة على التفكير المنطقي، بين الدعاوى المختلفة التي يوجهها إليه "أنصار الإصلاح" و"رجال النقد المضمون" فيما يتعلق بالنسبة الصحيحة بين احتياطي الذهب وجملة النقد الورقي– بين الـ "١٠%" التي على اللافتات الزرقاء والـ "١٠٠%" التي على اللافتات الصفراء؛ كما أن ضميره لن يكون أجدى من عقله في توجيهه الوجهة الصحيحة. إذ أن "عصبة النقد الحر" قد تنشئ "جماعة القداس المسيحي" وتعمل على إثارة ضمائر الناخبين بوساطة خطباء من ذوي ربطات العنق البيضاء لعبت برءوسهم بلاغتهم الخطابية، فجعلتهم يبدون مخلصين ممن يستعيرون عبارات مثل "الإنسانية التي صلبت على صليب من ذهب" التي استعملها مستر و. ج. بريان منذ اثنتي عشرة سنة مستعيراً إياها من شخص استعملها قبله. وقد يعتمد المرء في حالة من حالات تفائله، على شبكة الثقة الخفية التي يثق عن طريقها كل شخص،

في المسائل التي تخرج عن نطاق معرفته، في حكم جار موثوق فيه يعرف عن الموضوع أكثر منه، ويكون هذا الشخص بدوره قد بنى حكمه على آراء شخص أكثر دراية، وهكذا حتى نصل بعد عدة أشخاص إلى المفكر المدرَّب. ولكن هل توجد مثل هذه الشبكة الشخصية بين سكان بلادنا الذين يغلب عليهم طابع ساكني المدن؟

إن الدور الذي لعبته المخاوف الغامضة من مثل هذه الأخطار في الإبقاء على آثار أنظمة الحكم غير النيابي الغابرة في أوروبا، مثل مجلس اللوردات في انجلترا، والملكية في إيطاليا والنرويج، لا يقل عن الدور الذي لعبته مجرد المخاوف الأنانية لدى الطبقات الممتازة. فالناس يحسون أن الأمر يتطلب أساساً آخر في السياسة يتكون من أشخاص مستقلين عن الوسائل التي تستعمل في تكوين الرأي الانتخابي، ويكون له الحق قانوناً في أن يُسمع رأيهم. بيد أن السلطة السياسية التي تقوم على الوراثة أو الثروة ليست في الواقع في مأمن من التلاعب المغرض بالرأي والشعور. فمجلس الشيوخ الأمريكي، الذي أصبح يمثل الثروة، واقع فعلا تحت التأثير الكامل للقوة المالية التي تعتمد في بقائها على الرأي المصنوع؛ كما أن مجلس اللوردات لدينا يميل بسرعة إلى هذا الاتجاه. ومنذ فجر التاريخ وجد السياسيون المهرة أنه أسهل عليهم أن يسيطروا على آراء ملك وراثي، عندما يعقدون العزم على ذلك، من أن يسيطروا على الجماهير.

إن "المجلس الثاني" الحقيقي أو "الكابح الدستوري" الحقيقي في انجلترا ليس مجلس اللوردات أو الملكية، ولكنه وجود جهاز حكومي دائم يعين

أعضاؤه على أساس نظام مستقل عن آراء ورغبات أي سياسي ويظلون في مناصبهم ما دام سلوكهم لا غبار عليه. وإذا كان هذا الجهاز سلطة ذات سيادة؛ كما هو الحال في روسيا، وإلى حد ما في الهند، فيستعين عليه، كما ذكرت في الفصل السابق، أن يكتسب هو نفسه فن التأثير في الرأي. بيد أن الموظفين المدنيين الانجليز في وضعهم الحالي لديهم الحق في إسماع صوتهم، بل إن من واجبهم ذلك، دون حاجة إلى أن يعملوا على أن تسود إرادتهم، سواء كان ذلك بوسائل شريفة أو غير شريفة.

وقد كان إنشاء هذا الجهاز هو أكبر اختراع سياسي في انجلترا في القرن التاسع عشر، وجاء تكوينه، مثل غيره من الاختراعات، تحت ضغط مشكلة عملية ملحة. فإن طريقة تعيين موظفي شركة الهند الشرقية كانت مسألة دقيقة في السياسة الانجليزية منذ سنة ١٧٨٣. وفي هذا الوقت كان قد أصبح واضحاً أننا لا نستطيع أن يسمح بصفة دائمة بأن يظل تعيين حكام إمبراطورية ضخمة يحافظ على وجودها الجيش والأسطول الانجليزيان خاضعاً لرغبات مديري الشركة غير المسئولين. وفي سنة ١٧٨٣ اقترح "شارلس جيمس فوكس"، بما عرف عنه من عدم مبالاة، إجراء قاطعا لحل المشكلة بأن تجعل التعيينات الهندية جزءا، في الواقع، من النظام العادي الذي يمارس به البرلمان سلطته في التعيين؛ وقد هزم هو ولورد نورت في مشروع القانون الهندي الذي اقترحاه، ليس لأن جورج الثالث كان عنيداً، ولا ضمير له فحسب، بل أيضاً لأن الناس أحسوا الأخطار السياسية الهائلة التي ينطوي عليها اقتراحهما. وفي الحقيقة لم يكن للمشكلة حل إلا عن طريق اختراع جديد. وقد ثبت أن طريقة جعل المديرين يقسمون على

مراعاة الأمانة في تعييناتهم عديمة الجدوى؛ كما أن اشتراط أن يقضي من يعينهم المديرون فترة تدريب خاص في "هاليبوري" وإن كانت أكثر فعالية، إلا أنها تركت الشر الأساسي، وهو سلطة التعيين، دون مساس.

ومن ثم كان مشروع القانون الذي تقدم به ماكولي عن الحكومة في سنة **١٨٣٣** بشأن تجديد مرسوم الشركة يتضمن بنداً يقضي بأن تفتح تعيينات شركة الهند للمنافسة[١]. وفي ذلك الوقت كان نفوذ المديرين قوياً بدرجة تكفي للحيلولة دون تنفيذ هذا التغيير الكبير، ولكن في سنة **١٨٥٣**، بمناسبة إعادة تجديد المرسوم مرة أخرى، قبل نظام المنافسة بصفة نهائية وعقد أول امتحان للتعيين في سنة **١٨٥٥**.

وفي هذه الأثناء طُلب إلى سير شارلس تريفيليان، وهو موظف هندي مدني نابه متزوج من شقيقة ماكولي، أن يفحص طريقة التعيين في الجهاز الحكومي الداخلي بمساعدة سير ستافورد نور ثكوت. ونشر تقريره في ربيع سنة **١٨٥٤**[٢]، وهو وثيقة من أدق الوثائق الرسمية التي تركت أثراً كبيراً في تكييف الدستور الانجليزي في الجيلين الماضيين. فقد بين الآثار الشديدة التي تعرض لها موظفو الجهاز القائم من النظام الذي تتبعه إدارة التعيين في وزارة المالية في توزيع التعيينات في الخدمة المدنية القومية بين أعضاء البرلمان

---

(١) قد يكون مما يثير الاهتمام أن يذكر لنا "لورد مورلي"، وقد أصبحت سجلات شركة الهند في متناول يده الآن، التاريخ الفكري الحقيقي لهذا الاقتراح البعيد المدى. أما عن الحقائق كما هي معروفة الآن فيرجع إلى "الخدمة المدنية في المستعمرات" أ. ل. لويل ص **٢٤٣– ٢٥٦**.

(٢) "تقارير ووثائق عن الخدمة المدنية" **١٨٥٤– ١٨٥٥**.

الذين يراد التأثير في ناخبيهم أو مكافأتهم، واقترح التقرير أن يفسح المجال في الوظائف التي تتطلب مؤهلات فكرية أمام الشبان الصغار من ذوي الخلق المستقيم الذين نجحوا في امتحانات المنافسة في المواد التي كان يتكون منها عندئذ تعليم السادة "Gentlemen".

ولكن الاقتراح على أعضاء البرلمان أن يتنازلوا عن حقهم في التعيين كان شيئاً مختلفاً تماماً عن أن يقترح عليهم نزع هذا الحق من شركة الهند الشرقية. ومن ثم فإن "سير شارلس تريفيليان" أرسل اقتراحه قبل أن ينشره إلى عدد من الأشخاص الممتازين ممن يعملون في خدمة الحكومة وخارجها، ثم طبع إجاباتهم التي كانت تتسم بطابع الصراحة التامة في ملحق.

وكان رأي معظم من أرسلوا إليه إجاباتهم أن الفكرة غير عملية إلى درجة ميئوس منها. فقد كانت تبدو كأنها تدخل في عالم السياسة نظاماً للعلل والمعلولات مستمداً من كون آخر- كما لو اقترح إنسان على بورصة الأوراق المالية أن تحدد الأسعار اليومية بوساطة الصلاة وبالقرعة. فمثلا كتب "لينجن"- الرئيس الدائم لإدارة التربية- يقول: "بالنظر إلى أن حق التعيين هو- في الواقع- عنصر من عناصر القوة، وهو ليس عنصراً وهمياً بأي حال؛ وبالنظر إلى أن أهل هذه البلاد تعودوا منذ مدة طويلة، هذا التعود الذي لا تقدر قيمته، على المباريات السياسية التي تعتبر فيها المشاركة في السلطة... من بين غنائم الحرب المشروعة؛ وبالنظر إلى أن المركز والثروة يسيطران، في الحياة الاجتماعية وفي الأعمال كما في داوننج ستريت، على أمور كثيرة (وهو أمر واقع سواء رضينا أم لم نرض)، وإلى أن

أساليب تفكيرنا وتصرفاتنا تسير على أساس هذه الحقيقة في آلاف المسائل؛ وبالنظر إلى كل هذه الاعتبارات أجدني أتردد كثيراً قبل أن أنصح بمثل هذه الثورة في الخدمة المدنية التي تقترحها أنت وسير ستافور نورثكوت"[1]. وكان رد سير جيمس ستيفن من وزارة المستعمرات أكثر خشونة في صراحته إذ قال: "إني أعتقد أن العالم الذي نعيش فيه لم يبلغ بعد، نصف المستوى الأخلاقي الذي يكفي لقبول مثل هذه الخطة الأخلاقية الصارمة"[2].

وعندما نوقشت فكرة عقد امتحان منافسة لم يرغبون في الالتحاق بجيش الهند من الضباط، بعد ذلك بسنوات قليلة، اعترضت الملكة فكتوريا (أو الأمير ألبرت عن طريقها) بأن ذلك يجعل من الجالس على العرش مجرد آلة للتوقيع.

ومع ذلك ففي سنة ١٨٧٠، أي بعد تقرير تريفليان بستة عشر عاماً، أنشأ جلادستون نظام المنافسة المفتوحة في جميع فروع الخدمة المدنية الانجليزية بوساطة قرار مجلس وزراء لم يلق أية معارضة أو نقد تقريباً، وتنازلت الحكومة البرلمانية الانجليزية عن سلطتها في وظيفة من أهم وظائفها بحيث أصبحت "مجرد آلة للتوقيع".

---

(1) "تقارير ووثائق عن الخدمة المدنية" ص ١٠٤ و١٠٥.

(2) المرجع نفسه ص ٧٨.

وتكوّن أسباب هذا التغيير في الجو السياسي الذي جعل تحقيق ذلك ممكناً، مشكلة من أكثر مشاكل التاريخ الانجليزي جدارة بالاهتمام. وأحد هذه الأسباب واضح. ففي سنة ١٨٦٧ نقل قانون الإصلاح الذي تقدم به لورد "دربي" السيطرة النهائي في مجلس العموم من "أصحاب البيوت الذين يدفعون ضريبة لا تقل عن عشرة جنيهات" في المدن إلى العمال. وقد تكون "الطبقات الحاكمة" القديمة شعرت بأن حق التعيين الذي لم يعد في وسعهم الاحتفاظ به يكون في مأمن أكثر لو وضع في يد "لجنة مستقلة للخدمة المدنية" تقوم بتفسير حكم "الطبيعة" مثل تمثال العدالة الذي عصبت عيناه، مما لو ترك في أيدي "أعضاء اللجان الحزبية" التي كان ينظمها فعلا مستر "شنادهورست" (Schnadhorst).

ولكن يبدو أن هناك سبباً أعمق من مجرد انتقال قوة التصويت. فإن الخمس عشرة سنة منذ حرب "القرم" إلى سن ١٨٧٠ كانت في انجلترا فترة نشاط عقلي واسع طرحت خلالها أراء بضعة مفكرين متوقدي الذهن من أمثال "داروين" و"نيومان" على بساط المناقشة، ونقلت إلى الجماهير بوساطة جماعة من كتاب المجلات والدعاة والشعراء. وكان المفهوم الذي مؤداه أن القدرة على تحقيق أهدافنا، في السياسة وغيرها، إنما تعتمد في النهاية على التفكير الجدي المستمر لا مع الرأي.

إن "كارلايل" تساءل في سنة ١٨٥٠ هل تحقق "الديموقراطية" وحدها وقد صيغت في قوالب انتخابية وهيئت لها صناديق الانتخابات وما إليها، التغيير الشامل الجميل الأثر من "الوهم" إلى "الحقيقة". وأجاب على

ذلك السؤال قائلا: "إن سفينتكم لن تستطيع أن تبحر حول رأس هورن بوساطة الخطط الانتخابية الجميلة. إن السفينة قد تدلي بصوتها في هذا الأمر أو ذاك على جميع المستويات بأحسن طريقة دستورية تحقق الانسجام. بيد أن السفينة عندما تريد أن تبحر عبر "رأس هورن" تجد نفسها أمام مجموعة من الظروف تقرر أمرها فعلا، وحددتها في صلابة تلك القوى الأولية القديمة التي لا تهتم مطلقاً بنتيجة تصويتكم. فإذا استطعتم- بوساطة التصويت أو بغيره- أن تتأكدوا من هذه الظروف وأن تهيئوا أنفسكم بشجاعة طبقاً لها، فإنكم ستعبرون "رأس هورون": وإذا لم تستطيعوا فإن الرياح الأثيمة ستعيدكم على أعقابكم"[١].

وما أن حلت سنة ١٨٧٠ حتى كان درس كارلايل قد بدأ فعلا طريقة في التحول من رأي مناقض لكل الآراء السائدة (Paradox) إلى أمر مفروغ من صحته (Platitude). وكانت نمو "علم الطبيعة" أهم عامل بمفرده أثر في هذا التحول. فمثلا جمعت مقابلات هكسلي "عظات علمانية" ونشرت في سنة ١٨٧٠[٢]. وأولئك الذين لم يستطيعوا في سنة ١٨٥٠ أن يفهموا تمييز "كارلايل" بين "الوهم" و"الحقيقة"، لم يكن أمامهم سوى أن يفهموا مقارنة "هكسلي" بين الحياة والموت ودور من الشطرنج تلعبه مع خصم لا تراه ولا يخطئ أبدا. وبدا أن في "علم" هكسلي

(١) "منشورات اليوم الآخر" رقم ١ (العصر الحاضر) ١٨٩٤ ص ١٢- ١٤ شابمان وهول.

(٢) "عظات علمانية" ص ٣١ (١٨٦٨).

اللاشخصي عوناً أقرب إلى متناول اليد في رحلة حول "رأس هورن" من "بطل" كارلايل الشخصي المستحيل.

بيد أن ابتكار "الخدمة المدنية" القائم على المباراة انتقل بمجرد قبوله واتخاذه مبدأ، من منطقة التفكير القاسي الصعب الذي انبعث منها إلى مكانه في سيكلوجيتنا السياسية المعتادة. فنحن الآن نفكر بطريقة نصف شعورية في "الخدمة المدنية" بوصفها حقيقة لا تتغير، إما أن تؤخذ كلها بمزاياها ونقائصها أو تترك كلها. وبالعملية نفسها أصبحت المنافسة المفتوحة "مبدأ" يفكر فيه الناس على انه ينطبق على تلك الحالات التي كان يطبق عليها في الواقع، وليس على أية حالات أخرى. ومن ثم فإن أكثر ما نحتاجه الآن، إذا كنا سنفكر في الموضوع تفكيراً مجدياً، هو أنه ينبغي علينا أن نتخلص من هذه العادة في عقولنا، ونعود إلى عالم التنوعات الممكنة اللانهائية. فيجب علينا أن نفكر في وسيلة المنافسة نفسها باعتبارها متنوعة في آلاف الاتجاهات المختلفة ومتداخلة، في تدرج غير محسوس، في طرق أخرى للتعيين؛ كما يجب علينا أن نفكر في الوظائف التي يتم التعيين فيها عن طريق المنافسة على أنها مختلفة عن أية وظائف أخرى، ومتداخلة في الوظائف التي تصلح لها المنافسة في صورة من الصور، وإن كانت لم تجرب فيها بعد، وكذلك على أنها تلامس عند النقطة الحدية في المنحنى، تلك الوظائف التي لا تصلح فيها المنافسة.

وبمجرد أن نبدأ هذه العملية تتضح حقيقة بذاتها؛ هي أنه ليس هناك من سبب يدعو لعدم تطبيق النظام نفسه على تعيين الموظفين في

الحكومات المحلية، كما هو الحال في الحكومة المركزية. وعدم تفكيرنا مطلقاً في هذا الموضوع بصفة جدية، دليل غريب على القصور الذاتي الفكري لدى الشعب الانجليزي.

ففي أمريكا يطبق اصطلاح "الخدمة المدنية" على كلا المجموعتين من الوظائف، ومفهوم أن "مبادئ الخدمة المدنية" تنطبق على التعيين في وظائف الولايات والمجالس البلدية كما تنطبق على التعيين في الوظائف الاتحادية. ولعل السبب في التمييز بين النظامين في عقولنا، يرجع إلى حد كبير إلى مجرد ما حدث من أننا نطلق عليهما اسمين مختلفين لأسباب تاريخية. والحال أن السلطات المحلية قد تركت حرة في طريقة التعيين كما يتراءى لها (باستثناء بعض المؤهلات المعينة التي يتطلب توافرها في المدرسين والموظفين الصحيين). وقد اتبعت بعض الهيئات المحلية في المدن والأقاليم، لعلها لا تزيد عن ست هيئات، خططاً محدودة غير جريئة من المنافسة المفتوحة. ولكن في كل الحالات الأخرى يتم تعيين الموظفين المدنيين المحليين، الذين من المحتمل الآن فعلا أن يكون عددهم مساوياً لعدد الموظفين في الحكومة المركزية[1]، في ظل ظروف من المحتمل أن يتضح، إذا رأت الحكومة إنشاء لجنة للتحقيق في الأمر، أنها أعادت إلى الوجود كثيراً من الشرور التي كانت موجودة في طريقة التعيين في الحكومة المركزية قبل سنة ١٨٥٥.

---

(1) كان عددهم في إحصاء سنة ١٩٠١ هو ٧١.٠٠٠ موظف وعدد موظفي الحكومة المركزية ٩٠.٠٠٠ موظف. بيد أن عدد الموظفين المحليين زاد منذ ذلك الوقت، فيما اعتقد، بسرعة أكثر كثيراً من المركزيين.

وطبيعي أنه لن يكون من المستطاع تعيين هيئة منفصلة من "مأموري الخدمة المدنية" لتعقد امتحاناً مستقلا في كل ناحية "Locality"، كما أنه مما يثير صعوبات جمة أن يختار الموظفون بوساطة هيئة غير مسئولة إلا أمام الحكومة المركزية، وليس لها صلة بالهيئة المحلية التي تشرف على هؤلاء الموظفين بعد تعيينهم، وتدفع لهم مرتباتهم وتقرر ترقيتهم. بيد أن الذين تولوا إصلاح "الخدمة المدنية" الأمريكية تغلبوا على صعوبات مماثلة، وتكفي بضعة أيام من التفكير الجاد لتكييف النظام الذي وضعوه للظروف المحلية الانجليزية.

وقد كان أحد الأهداف المقصودة من إنشاء "خدمة مدنية" تنافسية للحكومة المركزية في انجلترا هو منع الفساد والرشوة. فعندما أصبح الموظف غير مدين بتعيينه للنائب، صار تآمر النواب مع الموظفين على خداع الرأي العام أكثر صعوبة. فإذا أراد الآن عضو برلمان من الانجليز أن يستغل مركزه للكسب، فإن عليه أن يرشي سلسلة كاملة من الموظفين الذين لا يعتمدون على رضائه في أي شيء، والذين قد يكونون ممن يكرهون النوع البشري الذي ينتمي إليه، والذين سيتعرضون للفضيحة والسجن لسنوات عديدة، بعد أن يكون هو قد فقد مقعده إذا اكتشف أحد شيئاً عن جرمهم المشترك.

وواضح أكثر أن هذا الاحتياط ضد الفساد مما تتطلبه ظروف الحكم المحلي. فمصروفات الهيئات المحلية في المملكة المتحدة أكثر بكثير من مصروفات الدولة المركزية، كما أنها تزداد بمعدل أضخم جداً من

مصروفات الأخيرة، بينما تؤدي واقعة أن معظم المال تصرفه هيئات محلية، وعلى دفعات صغير نسبياً إلى جعل الغش أيسر. وأعتقد أن الحياة البلدية الانجليزية في مجموعها نقية، بيد أنه يحدث فعلا غش، وقد يشجعه الاتصال الوثيق بين الموظفين والنواب. فإن عضواً ما من أعضاء المجالس الاستشارية أو وصياً من الأوصياء قد يغري قريباً فقيراً ممن ساعدوه في الانتخاب، فعينه في وظيفة من وظائف البلدية (ربما عن طريق تفاهم ضمني مع زملائه على مساعدة بعضهم البعض في تعيين أقاربهم أو شيئاً آخر من هذا القبيل) بالاشتراك معه في عمل غير مشروع أو قد يغريه هذا القريب على شيء من ذلك.

وهناك أيضاً شركات السكك الحديدية في انجلترا التي أصبحت سيطرة الدولة عليها تزداد عاماً بعد عام، بيد أنه ما من سياسي حاول أن يكفل في حالتها، كما حدث في شركة الهند الشرقية منذ قرن مضى، مستوى مناسباً من النقاء وعدم التحيز في تعييناتها وترقياتها. وتتبع بعض السكك الحديدية نظما من المنافسة في تعيين الكتبة أقل صلاحية حتى من تلك التي تتبعها مجالس البلديات؛ ولكن يقال إن كلا من التعيين والترقي في معظم الشركات يمكن أن تتأثر بخطوة المديرين وكبار المساهمين. ونحن ننظم الدقائق المتعلقة بازدواج القطارات، وبالإشارات في السكك الحديدية، ولكننا لا ندرك أن سلامة الجمهور تعتمد مباشرة أكثر على نظم التعيين فيها.

فإلى أي مدى يجب تطبيق ذلك، وإلى أي مدى يمكن، مثلا، أن نمنع مدير شركة خاصة كبرى من تدمير منطقة من المناطق بأسرها بترك إدارة شركته في يد قريب غير كفء بالمرة؛ سؤال يتوقف، إلى جانب عوامل أخرى، على قدرات الابتكار السياسي التي يمكن أن ينميها المفكرون الجماعيون في الخمسين سنة القادمة.

هذا وينبغي علينا أن نكف عن اعتبار نظام المنافسة الحالي، الذي يقوم على الإجابة كتابة في عجل على أسئلة غير متوقعة، شيئاً غير قابل للتغيير. ولا ريب في أن لهذا النظام بعض الميزات الحقيقية. فإن المرشحين وأقاربهم يحسون أنه "عادل". وهو يكشف حقائق عن القدرات النسبية للمرشحين في صفات فكرية مهمة لا تطهرها الشهادات، وهي قدرات كثيراً ما تكون مجهولة لدى المرشحين أنفسهم قبل الاختبار. بيد أنه إذا أريد أن يكون مجال الاختيار واسعاً، فإنه يجب استعمال طرق متنوعة أكثر من ذلك. وقد وقف الابتكار في هذا المجال جامداً في انجلترا منذ نشر تقرير سير شارلس تريفليان في سنة ١٨٥٥. لقد أدخل عليه بعض التعديلات الطفيفة في المواد التي تختار للامتحان، ولكن التغييرات الهائلة التي طرأت على الأحوال التربوية في انجلترا خلال نصف القرن الماضي، كان نصيبها التجاهل إلى حد بعيد. فلم يزل المفروض أن الشبان الانجليز يتكونون من أقلية صغيرة تلقوا جميعاً بصورة موحدة تقريباً ما يسمى "بتربية الجنتلمان"، وأغلبية ضخمة لم يتلقوا أي تدريب ذهني بالمرة. أما انتشار الأنماط المختلفة من المدارس الثانوية وزيادة التخصص في التعليم العالي،

والتجارب التي تراكمت لدى جامعات العالم فيما يتعلق باختبار القدرة الذهنية الحقيقة "للخريجين"، فإنها جميعاً ظلت عديمة الأثر، أو ضئيلة.

وقد وجدت لجنة "بلايفير" في سنة ١٨٧٥ أن عدداً قليلا من النساء يعملن في مصلحة البريد في مراكز صغيرة جداً. ومنذ ذلك الوقت عين عدد قليل من النساء كاتبات على الآلة الكاتبة، وفي عدد قليل من الوظائف التي مرتبها أحسن تبعاً لنزعات هذا الرئيس العضو في البرلمان أن والموظف الدائم؛ ولكن لم تبذل محاولة منظمة للاستفادة من القدرات الذهنية المدربة الصبورة للنساء اللاتي يتخرجن كل عام من الجامعات الجديدة، واللاتي "يثبت بالامتحان أنهن أهل للتخرج" في الجامعات القديمة.

والحقيقة أن إتباع نظام المنافسة المفتوحة في سنة ١٨٧٠ بدا لعامة الجمهور أنه يقضي على أية ضرورة لبحث أكثر من ذلك في الطريقة التي يعين بها الموظفون، بل ويغني أيضاً عن ضرورة بحث النظام الذي يقومون بعملهم في ظله. فقد أفهموا أن السباق على الأسلاب قد انقضى عهده. وأن التعيين سيكون "بالاستحقاق" وأن إعلان نتائج الامتحانات أصبح نهاية القصة مثل الزواج في قصص منتصف العهد الفيكتوري. بيد أن التفكير المثمر لا يمكن أن يجد مجالا في أية مصلحة حكومية، كما هو الحال تماماً في محكمة أو معمل، إلا إذا هيئت الفرص والدوافع المناسبة عن طريق التنظيم طوال الحياة العاملة للموظفين المعينين. ولكن منذ سنة ١٨٧٠ ترك أمر تنظم المصالح الحكومية للنمو العرضي لتقاليد العمل في كل

مصلحة بذاتها، أو- كما حدث في حالة وزارة الحربية- تم التغيير تحت تأثير حملة نقد شديدة وجهت إلى مصلحة واحدة فقط. فالعلاقة الرسمية مثلا بين الفئات المختلفة من الموظفين الكتابيين في كل مصلحة تختلف تبعاً لآراء وأهواء رئيس كان في وقت من الأوقات مسيطراً، وأصبح الآن في زوايا النسيان، وليس تبعاً لأي مبدأ مدروس. وينطبق الشيء نفسه على العلاقة بين رئيس كل قسم والموظفين الذين يلونه في الدرجة مباشرة. ففي مصلحة واحدة على الأقل تحمل الأوراق أولا إلى الرئيس، فيتخذ فيها قراره فوراً ثم ترسل الأوراق إلى من دونه من الموظفين للتصرف على هدى هذا القرار. بينما في مصالح أخرى يتوفر لصغار الموظفين تجربة لا تقدر بثمن، ويمنع الكبار من الانزلاق إلى الروتين الرسمي الجامد بوساطة نظام يقضي بأن ترسل جميع الأوراق أولا إلى موظف صغير وهو يرسلها إلى من فوقه مصحوبة باقتراحاته المفصلة، وليس ببقية أوراق الموضوع فحسب. ولابد أن أحد هذين النظامين في الواقع أفضل من الآخر، ولكن لم يجر أحد حتى الآن مقارنة منظمة بينهما.

وشيء آخر، من واجب أمين المكتبة في وزارة المستعمرات أن يعمل على جعل الكتب التي تنشر، وكذلك الأوراق الرسمية الأخرى المتصلة بأي موضوع، في متناول كل موظف يقتضيه عمله أن يرجع إليها. بينما في "مجلس التجارة"، الذي يعالج موضوعات ما ينشر عنها من معلومات أهم حتى من المعلومات الرسمية، لم يهيأ لمكتبته الفنية التي جمعت منذ سنوات

طويل مكان إلا منذ عهد قريب[1]. وبينما نجد أن لوزارة الخارجية ووزارة الهند مكتبتين، نجد أن وزارة المالية و"مجلس الحكومات المحلية" ليس لهما شيء من هذا.

وقد اتبع في الخزانة وديوان المحاسبة سياسة قصد بها تدريب صغار الموظفين بنقلهم في فترات منتظمة بين الفروع المختلفة في العمل. ويقال إن النتائج عظيمة، ولكن شيئاً من هذا لم يتبع بطريقة منتظمة، أو حتى كان موضع تفكير جدي، في أية مصلحة أخرى أعرفها.

كما أن معظم موظفي المصالح تقريباً تتصل واجباتهم بتنظيم أعمال غير مكتبية ذات طابع تنفيذي أكثر من عملهم. ولا ريب في أن "إعارة" صغار الموظفين فترة يقضونها في القيام بأعمال من نوع تلك الأعمال التي سينظمونها تكون جزءاً من نظام حكيم لتدريبهم. فينبغي مثلا إرسال موظفي "مجلس الزراعة" الكتابيين مرة على الأقل في مدة خدمتهم ليساعدوا في الإشراف على قتل الخنازير الموبوءة ومقابلة الفلاحين، كما ينبغي أن تهيأ الفرصة للموظف الذي يعمل في "قسم السكك الحديدية" في "مجلس التجارة" ليكتسب معرفة شخصية عما يجرى داخل مكتب من مكاتب السكك الحديدية. إن مبدأ "الإعارة" هذا يجب توسيع نطاق تطبيقه بحيث يشمل (كما هو الحال فعلا في الجيش) فترات دراسية محددة، يمنح فيها الموظف أجازة بمرتب كامل، ليكتسب خلالها معرفة تفيد

(1) ظلت مكتبة "مجلس التجارة" مدة طويلة في وزارة الخارجية.

مصلحته؛ وعليه بعدها أن يثبت نتائج تحصيله، لا بوساطة الإجابة على أسئلة في امتحان، بل بتقديم كتاب أو تقرير له قيمة دائمة.

إن الحاجة الملحة إلى التفكير الفعال في إدارة الجيش البريطاني، تلك الحاجة التي ظهرت بعد أحداث حرب البوير، أدت إلى إنشاء "مجلس وزارة الحربية". فبدلا من أن يقتصر وزير الحربية على معرفة الاقتراحات التي تصله عن طريق "عنق الزجاجة" الذي يتمثل في عقلية أكبر موظفي وزارته، يجلس الآن مرة في الأسبوع إلى مائدة واحدة مع ستة من رؤساء المصالح الثانوية. فيسمع مناقشة حقيقية، ويتدرب على اختيار الموظفين للأعمال العليا، ويوفر الكثير من المكاتبات المطولة. وفي الوقت نفسه يجد أولئك الذين تعبوا من التفكير على الورق مثيراً جديداً في الكلمة المنطوقة وفي وجود آدميين آخرين، ويرجع ذلك إلى حقائق معروفة تماماً عن فسيولوجية المخ البشري، تماماً مثل السياسيين الذين تعبوا من كثرة الكلام ووجدوا مثيراً جديداً في الاستعمال الصامت للقلم، هذا إذا كانت عقولهم لم تصب بمكروه.

فإذا كان هذا التغيير الدوري بين المناقشة المكتوبة والمناقشة الشفوية مفيداً في وزارة الحربية، فمن المحتمل أن يكون مفيداً في مصالح أخرى؛ بيد أنه لم يحدث أن سأل واحد ممن لديهم سلطة كافية هل الأمر كذلك أم لا؟

ومن أهم وظائف الحكومة الحديثة وظيفة نشر المعلومات بطريقة فعالة، ومع ذلك فليس لدينا "مصلحة للدعاية"، على الرغم من أن لدينا

مكتباً لتزويد المصالح بالكتب والمنشورات وأدوات الكتابة؛ كما أنه من الواضح مثلا أن وجود نشرات للمصالح وكيفية صدور هذه النشرات ومواعيد صدورها مسألة لا تخضع لنظام. وكذلك ليس هناك من يدخل في اختصاصه أن يكتشف المناهج التي تتبعها النشرات الرسمية في الإحصاء ونقدها وتنسيقها إذا لزم الأمر.

ويمكن لبحث كل هذه المسائل جميعها، ومسائل أخرى عديدة، إنشاء لجنة مصلحية صغيرة (على غرار لجنة "إشير" التي أعادت تنظيم وزارة الحربية في سنة ١٩٠٤) تتكون مثلا من مدير شركة تأمين كفء ومعه موظف مدني واسع الأفق، وأحد رجال الأعمال ممن لديهم تجربة في التنظيم التجاري والمصلحي في الخارج، فقد تتقدم هذه اللجنة باقتراحات لتحسين الأمور، تضاعف من الإنتاج الفكري لمكاتبنا الحكومية دون زيادة في النفقات.

بيد أن مثل هذه اللجنة لن تنشأ إلا إذا فكر الأعضاء العاديون في البرلمان، وخاصة أولئك الذين يدعون إلى توسيع نطاق العمل الجماعي، بصورة جدية أكثر مما يفعلون في الوقت الحاضر في تنظيم التفكير الجماعي. فكيف مثلا نمنع، أو نقلل من خطر، قيام هيئة من الموظفين تنمو لديها عادات فكرية "رسمية" وإحساس بمصلحة مشتركة تتعارض مع مصلحة غالبية الشعب؟ وإذا أريد إغراء عدد كاف من أقدر الشبان وأحسنهم مؤهلات في كل جيل على الدخول في خدمة الحكومة فلابد من منحهم مرتبات تحملهم فوراً إلى مصاف الطبقة الموسرة. فكيف تحول دون

ميلهم، شعورياً أو لاشعورياً، إلى أندادهم اقتصادياً في جميع مسائل الإدارة؟ فإذا حدث ذلك فالخطر ليس في تعويق الإصلاح الاجتماعي فحسب، بل يخشى أيضاً أن يتكون لدى العمال الانجليز تلك الكراهية، وعدم الثقة ضد الموظفين الدائمين من ذوي التعليم العالي اللتان نراهما في أي اجتماع للعمال في أمريكا.

ويقال لنا أحياناً إنه وقد أصبح التعليم الجيد في متناول كل شخص الآن، فإن أشخاصاً من جميع أنواع الأصول الاجتماعية وممن يميلون إلى كل الطبقات، سيدخلون الوظائف العالية في الخدمة المدنية بمعدل متزايد. فإذا حدث ذلك فإنه يكون شيئاً عظيماً، ولكن في الوقت نفسه يعرف أي شخص متتبع لسير نظام الامتحانات القائم أن الأمر يتطلب عناية في الاحتياط ضد خطر تفضيل، ولو من باب التقاليد الرسمية فقط، بعض المواد مثل الإنشاء باللغة الإغريقية واللغة اللاتينية، وهي مواد ليس لها أية قيمة أكثر من غيرها، ولكن لا يتفوق فيها أبداً تقريباً إلا من ينتمون إلى طبقة اجتماعية واحدة بذاتها.

وطبيعي أنها تكون كارثة إذا ضحينا بالكفاية الفكرية في سبيل التمسك بفكرة ثابتة عن الترقية من الصفوف الدنيا إلى الدرجات العليا؛ ولعل ساسة ١٨٧٠ كانوا على حق في الظن بأن الترقية من القسم الثاني إلى القسم الأول ستكون في وقتهم من الندرة بحيث لا يحسب لها حساب. ولكن الأمور تغيرت منذ ذلك الوقت حتى الآن. فقد أصبحت المنافسة على دخول القسم الثاني أكثر شدة مما كانت بما لا يقاس، وليس هناك

اختبار معقول لا يستطيع في ظله بعض موظفي القسم الثاني ممن استمروا في دراستهم عن طريق القراءة والتعليم الجامعي الليلي أن يظهروا، وهم في سن الثلاثين، كفاية في شغل أعلى المراكز أكبر مما يبديه كثيرون من أولئك الذين دخلوا الخدمة بعد اجتياز الامتحانات الأكثر تقدماً.

بيد أنه مهما بلغ موظفونا من قدرة، ومهما كان تنوع أصلهم، فإن خطر الضيق والجمود الذي نتج من الحياة الديوانية حتى الآن بهذه الصورة العامة يظل باقياً، ويجب اتخاذ الاحتياطات ضده بجميع ألوان تشجيع النمو الفكري الحر. إن الإمبراطور الألماني أدى خدمة كبيرة عندما قال منذ بضعة أيام (في تصريح شبه رسمي عن خطاب "تويد ماوت") إن الأشخاص الذين يعملون ملوكاً ووزراء بصفتهم الرسمية، لهم بوصفهم خبراء حقوق أخرى أوسع نطاقاً في جمهورية الفكر. ولا يود الإنسان إلا أن يسمح لموظفيه أن يجتمعوا مرة أخرى بعد انتهاء عمل يومهم بالصورة السليمة التي يجتمع بها الموظفون في لندن مع زعماء العمال ورجال الحرب، والمعلمين ونساء البلاط، وأعضاء البرلمان، بوصفهم من أنصار المذهب "الفردي" أو "الاشتراكي" أو من "حماة الأفريقيين" أو من أتباع "المذهب الصوفي" أو من دعاة المسرح الحر أو حرية الأديان.

وفي الواقع أن الحياة الفكرية للموظفين الحكوميين في طريقها لأن تصبح جزءاً من مشكلة تمسنا جميعاً. بصورة أكثر قرباً كل عام. ففي الأدب والعلم، كما في التجارة والصناعة، ينتهي عهد المنتج الحر، ويحل محله الموظف. وقد أصبحنا جميعاً الآن تقريباً موظفين، وسواء كنا نكتب في

صحيفة أو ندرس في جامعة أو نعمل في بنك فإن حريتنا الشخصية تحدها في أيام عملنا قيود لمصلحة منظمة أكبر. ونحن لا نتأثر إلا قليلا بذلك الدافع الاقتصادي المباشر الواضح الذي يدفع البائع الصغير أو الفلاح أو المحامي الريفي إلى ذلك التركيز اليائس في تدبير الخطط للتفوق على خصومه، أو للحصول على كسب أكبر من موظفيه. وإذا أردنا مجرد القيام بأقل قدر ممكن من العمل، والتمتع بأكبر قدر ممكن من الفراغ في حياتنا فسنجد أنه مما يحقق رغبتنا، أن نتبع في عملنا تلك الطريقة الهادئة المنتظمة، التي لا تؤخر ولا تقدم في الترقي.

ومن ثم فإن الحافز غير المباشر الذي يتمثل في هواياتنا وفي الرغبة في التنوع، وفي الاهتمام بالشئون العامة، وفي متعة الصائغ الماهر بنتاج مهارته، قد أصبح أكثر أهمية بالنسبة لنا بوصفه دافعاً إلى الصور الأكثر سمواً من المجهود الفكري، كما أن التهديد والوعود بخفض المرتب، أو زيادته أصبحت أقل أهمية. ولأن هذا المجهود الأكثر سمواً لا يتطلبه تقدم مجتمعنا فحسب، بل يقتضيه أيضاً خيرنا، فإنه مما يهمنا جميعاً أن نعلم سادتنا البعيدين الذين لا يبالون، وهم نحن أنفسنا، كيف نحول دون أن تصبح فرصة التفكير المثمر مقصورة على أقلية غنية ضئيلة تعيش كالحيوانات في حرية غير مسئولة. فإذا قبلنا عن وعي حقيقة أن العمل المنظم سيكون هو القاعدة في المستقبل والعمل غير المنظم هو الاستثناء، وإذا كيفنا عامدين أساليب عملنا، ومثلنا الشخصية لهذا الظرف، فلن تكون بنا حاجة بعد ذلك إلى الإحساس بأن إدارة شئوننا العامة يجب أن تقسم بين مجموعة من السياسيين غير المدربين الذين لا يثبتون على حال، ومجموعة من الموظفين الأنانيين الأدعياء.

الفصل الرابع

القومية والإنسانية

لقد ناقشت في الفصول الثلاثة السابقة الأثر المحتمل لبعض الميول الفكرية الموجودة في مثلنا المتعلقة بالسلوك السياسي وفي نظمنا النيابة وفي الأساليب التي نتبعها للحصول على المبأداة الفكرية والكفاية بين موظفينا المحترفين– أي في التنظيم الداخلي للدولة.

وسأناقش في هذا الفصل أثر هذه الميول نفسها في العلاقات الدولية والعلاقات بين الأجناس. بيد أنه بمجرد أن يترك الإنسان الدولة الواحدة ويتناول العلاقة بين دول متعددة، يواجهه هذا السؤال: ما هي الدولة؟ هل الإمبراطورية البريطانية، أو المجموعة الأوروبية دولة واحدة، أم عدة دول؟ إن كل جماعة في أي من المنطقتين تؤثر سياسياً في كل جماعة أخرى، كما قضى البرق والمراكب البخارية على القيود القديمة التي كانت تحد من امتداد هذا التأثير. وهل ستستمر عملية الاتحاد هذه في المشاعر أو في الوضع الدستوري، أم أن هناك أي عوامل دائمة تجنح نحو تحديد المجال الجغرافي أو الجنسي للتضامن السياسي الفعال، وبالتالي تحدد حجم الدولة وتكوينها؟.

إن أرستطاليس، الذي كان يكتب تحت تأثير ظروف العالم القديم، ذكر أن الجماعة التي يصل عدد أفرادها إلى مائة ألف نسمة لا تكون

دولة، مثلها في ذلك مثل الجماعة التي لا يزيد عدد أفرادها عن عشرة[١] وأقام دعواه على أساس حقائق يمكن قياسها من الحواس البشرية والذاكرة البشرية. فإقليم الدولة يجب أن يُرى كله "دفعة واحدة" بعين واحدة، والاجتماع الذي يؤمه جميع المواطنين يجب أن يكون في وسع أفراده أن يسمعوا صوتاً واحداً– صوت يجب أن يكون صوت رجل حقيقة، وليس صوتا من أصوات الأساطير. ويجب على موظفي الحكومة أن يكون في وسعهم أن يتذكروا وجوه وطبائع جميع مواطنيهم[٢]. ولم يغفل عن أن وجه البسيطة كله تقريباً، كما عرفه، كان مملوءاً بدول أضخم بكثير جداً مما تسمح به قاعدته. ولكنه أنكر أن الملكيات الهمجية الكبيرة دول بالمعنى الحقيقي على الإطلاق.

ونحن أنفسنا قمينون بأن ننسى أن الوقائع التي استند إليها أرسطو كانت حقيقية ومهمة. فتاريخ الدول المدن الإغريقية وفي العصور الوسطى يرينا إلى أي حد يكون الحافز إلى أسمى ألوان النشاط البشري والعواطف الإنسانية فعالا عندما تكون بيئة كل مواطن بأكملها داخل نطاق حواسه وذاكرته مباشرة. أما الآن فإن الناس لا يعرفون وجوه جيرانهم ويرون يومياً الحقول والأكواخ التي يعملون ويستريحون فيها باعتبارها جزءاً من شيء واحد إلا نادراً في قرى بعيدة عن المجرى الأساسي للمدنية. ومع ذلك فحتى في الوقت الحاضر، عندما تبتلع ضاحية ممتدة قرية من القرى أو

---

(١) "الأخلاق" 1X ,X – 3

(٢) ارستطاليس "السياسة" الكتاب الخامس– الفصل الرابع.

يطغى عليها تدفق السكان الذين يعملون في الصناعة، فإن بعض السكان القدامى يشعرون بأنهم يفقدون صلتهم بحقائق الحياة الأكثر عمقاً.

وفي العام الماضي وقفت على حافة أجمة "ايرديل" المرتفعة مع مدرس عجوز صلب العود جاد التفكير من أهالي يوركشير، وكان في مواجهتنا المنزل الريفي الذي عملت فيه "شارلوت برونتي" مربية أطفال، ومن تحتي كانت تمتد سكة حديدية تربط سلسلة من القرى الصناعية التي بدأت تتسع مقتربة من بعضها البعض، وأصبحت على وشك أن تمتد على طول الوادي في سلسلة غير منقطعة من المداخن الطويلة والأسقف المنحدرة. وقد ذكر لي كيف أن العاطفة القديمة نحو البيت والمكان اختفت من الجهة في مدة تعيها ذاكرته. وسألته هل يعتقد أنه من الممكن أن تنشأ عاطفة جديدة، وأن يظهر الآن وقد أصبح الناس يعيشون في عالم المعرفة والاستنباط الواسع بدلا من عالم النظر والسمع الأكثر ضيقاً، نوع من حب الوطن يعتمد على الكتب والخرائط يكون خيراً من وطنية شارع القرية في توجيه الإنسان في الحياة.

إلا أنه أنكر ذلك بشدة وقال إن المشاعر القديمة ذهبت ولم يحل محلها شيء، ولن يحل محلها شيء، سوى فردية عارية غير مستقرة، دائمة البحث عما يرضيها، ولكنها لا تجده أبداً. ثم بدأ يتحدث، مستعملا ألفاظ "موريس" و"راسكين" نفسها تقريباً، قائلا إننا إذا استطعنا استعادة متع الحياة الحقيقية بأن ننسى البخار والكهرباء ونعود إلى أسلوب الزراعة في

قرى العصور الوسطى والمهن اليدوية التي كانت سائدة في مدن العصور الوسطى يكون الثمن الذي ندفعه بخساً.

وكان يعلم أن لا أمل في تحقيق رجائه، وكنت أيضاً أعلم ذلك. فحتى في ظل الظروف القديمة اندثرت الدول المدن الإغريقية والإيطالية والفلمنكية لأنها كانت أصغر من أن تذود عن نفسها ضد جماعات أكبر منها حجما وإن كانت أقل تنظيما؛ والتقدم الصناعي غاز لا يقاوم أشد حتى من جيوش مقدونيا واسبانيا. إن نسبة متزايدة باستمرار من سكان انجلترا الحديثة لا تجد لها الآن مكاناً "تعيش" فيه بالمعنى القديم. فكل الطبقة المشتغلة بتوجيه الصناعة الانجليزية تقريباً وكذلك نسبة متزايدة بسرعة من العمال اليدويين يمرون يومياً، وهم في الترام أو القطار بين مكان نومهم ومكان عملهم، بمناظر أكثر مئات المرات مما تستطيع عيونهم أن تلم به أو تستطيع ذاكرتهم أن تستوعبه. فقد أصبحوا كالذين لا مقر لهم كما قال مستر "ولز".

ولكن الآن، إذ لم يعد في وسعنا أن نستعمل مدى حواسنا أساساً لحساب المنطقة التي يحتمل أن تشغلها الدولة المتمدينة، فقد يبدو أنه لم تعد هناك أية حقائق يمكن استعمالها في مثل هذا الحساب. فكيف إذن نستطيع أن نعين حدود الاتصال الفعال بوساطة البخار أو الكهرباء، أو المنطقة التي يمكن أن تضمها وسائل سياسية مثل التمثيل النيابي أو الاتحاد؟ إن أرسطو عندما أراد أن يصور العلاقة بين حجم الدولة وقوى مواطنيها قارنها بسفينة قال عنها إنها ينبغي ألا تكون من ضخامة الحجم بحيث لا

تستطيع تسيرها فعلا عضلات رجالها. "إن سفينة طولها ربع ميل ليست سفينة مطلقا"[١] بيد أن "اللويزيتانيا" ليست أقل كثيراً من $\frac{3}{16}$ من الميل طولا، وليس هناك من يستطيع حتى مجرد الحدس عن الحدود التي سيصل إليها حجم السفن بعد جيل من الآن. وإذا افترضنا مرة أن الدولة يمكن أن تكون أكبر من مرمى بصر رجل واحد، فإن الصعوبة الميكانيكية البحتة في إخضاع الكرة الأرضية كلها لحكومة فعالة مثل حكومة الولايات المتحدة، أو الإمبراطورية البريطانية تكون قد زالت فعلا. وإذا كانت مثل هذه الحكومة مستحيلة فإن استحالتها لابد أن تكون راجعة إلى حدود قدرتنا على الخيال والتعاطف، وليس إلى حدود حواسنا وعضلاتنا.

لقد أشرت من قبل[٢] أن الدولة الحديثة يجب أن تكون بالنسبة لأفكار مواطنيها ومشاعرهم موجوداً عقلياً أي رمز أو تجسيم أو تجريد لا حقيقة من حقائق الملاحظة المباشرة. ومن ثم فإن المساحة التي يمكن أن تصل إليها الدولة تعتمد أساساً على الحقائق التي تحد قدرتنا على الخلق، وعلى استعمال مثل هذه الموجودات. فمنذ خمسين عام اعتقد رجال السياسة الذين كانوا يعيدون تخطيط أوروبا على أساس القومية أنهم وجدوا الحقائق الخاصة بالعوامل التي تحدد التجانس المادي والعقلي للأمم. فلقد اعتقدوا أن الدولة لكي تحكم حكما فعالا يجب أن تكون "أمة" متجانسة، لأنه لا يوجد مواطن يستطيع أن يتصور دولته أو أن يجعلها موضع حبه

(١) أرسطو، السياسة، الكتاب السابع– الفصل الرابع.

(٢) الجزء الأول، الفصل الثاني ص ٧٢ و٧٣ وص ٧٧ و٧٨.

السياسي إلا إذا كان يعتقد بوجود نمط قومي يصاغ على غراره الأفراد من سكان الدولة؛ وهو لا يستطيع الاستمرار في الاعتقاد بوجود هذا النمط إلا إذا كان مواطنوه يشبهون فعلا بعضهم البعض، ويشبهونه في نواح مهمة بذاتها. فبسمارك حدد عامداً نطاق الإمبراطورية الألمانية التي كان يعتزم تكوينها بوساطة حساب كمي لما هناك من إمكانيات في صياغة الألمان الآخرين على غرار النمط البروسي. فاعترض دائماً على ضم النمسا، وعارض فترة طويلة، في ضم بافاريا، على أساس أنه وإن كان النمط البروسي من القوة بحيث يستطيع صبغ السكسونيين والهانوفريين بصفته فإنه ليس من القوة بالقدر الذي يكفي لصبغ البافاريين أو النمساويين. فقد قال مثلا ذات مرة في سنة ١٨٦٦ "لا حاجة بنا إلى هؤلاء الغرباء، كما أننا يجب ألا نبتلع أكثر ما نستطيع أن نهضم"[١].

وكان مازيني مثل بسمارك يؤمن بأنه ما من دولة يمكن أن تحكم حكماً جيداً إلا إذا كانت مكونة من أمة متجانسة، ولكن سياسة بسمارك التي ترمي إلى صبغ العنصر الأضعف بصبغة الأقوى بدت له طغياناً من أبشع نوع. وقد أقام خططه في إعادة بناء أوروبا على مشيئة الله كما تبدو في تطابق الوحدات القومية مع الحقائق الجغرافية. فهو يقول "إن الله قسم البشر إلى جماعات أو خلايا متميزة على وجه البسيطة... وقد شوهت بعض الحكومات الشريرة الخطة الإلهية. ومع ذلك فإنك ما زلت تستطيع

---

(١) "بسمارك" (ج و هدلام) ص ٢٦٩.

أن تتبينها مرسومة بوضوح– على الأقل فيما يتعلق بأوروبا– بوساطة مجاري الأنهار الكبيرة، واتجاهات الجبال العالية، وظروف جغرافية أخرى"[1].

ومن ثم فإن كلا من مازيني وبسمارك عارض بكل قواه المذهب الإنساني الذي اتسمت به الثورة الفرنسية، وهو الفلسفة التي "تجزئ الأمة إلى أفراد لكي تجمعهم بعد ذلك في صورة غوغاء" كما قال "كاننج"[2]. وهاجم مازيني الوطنيين العالميين (Cosmopolitans) الذين بشروا بأن جميع الناس يجب أن يحب بعضهم بعضاً دون تمييز في القومية، وقد هاجمهم على أساس أنهم يطلبون المستحيل من الوجهة النفسية. وكانت حجته في ذلك أنه ليس هناك إنسان يستطيع أن يتصور الجنس البشري– إذا كان الجنس البشري يعني بالنسبة له كل ملايين الأفراد من الكائنات البشرية– ومن ثم فليس هناك من يستطيع أن يحب الجنس البشري. وكان في سنة ١٨٣٦ قد ندد فعلا بأعضاء جمعية "الكاربوناري" الأصليين لهذا السبب. فقد قال وقتئذ "إن "الوطني العالمي" وهو يقف وحده في وسط الدائرة الهائلة التي تحيط به والتي تمتد خارج نطاق بصره؛ ولا يملك سلاحاً آخر سوى إدراكه لحقوقه (التي كثيراً ما يسيء تصورها) وقدراته الفردية، وهي قدرات لا تستطيع مهما بلغت من قوة أن توسع نطاق نشاطها حتى يشمل كل مجال التطبيق الذي يتكون منه الهدف... إن هذا "الكوني" ليس أمامه سوى طريقين. فهو مرغم على الاختيار بين الاستبداد والقصور

---

(1) "حياة مازيني وكتاباته" المجلد الرابع ص ٢٧٥.

(2) "حياة كابنج" بقلم ستيلتون ص ٣٤١ (خطبة ألقاها في ليفربول سنة ١٨١٨).

الذاتي". ويستشهد مازيني بصائد السمك البريتوني الذي يقول وهو يدفع قاربه في البحر "ساعدني يا ربي! فقاربي صغير ومحيطك واسع"[1].

ومن ثم فإن الأمة التي توضح معالمها القدرة الإلهية هي بالنسبة لمازيني شيء بين الإنسان الفرد وبين جمهرة الجنس البشري التي لا يتصورها العقل. إن الإنسان يستطيع أن يفهم أمته ويحبها لأنها تتكون من مخلوقات تماثله، "تتكلم اللغة نفسها ووهبت الميول نفسها، وتعلمت في ظل التقليد التاريخي الذي تعلم في ظله"[2]، ويمكن التفكير فيها بوصفها موجوداً قومياً واحداً. فقد كان تعبير "الأمة" هو "الاصطلاح الوسط بين البشرية والفرد"[3]، ولا يستطيع الإنسان أن يصل إلى مفهوم البشرية إلا بأن يصورها لنفسه مجموعة متناسقة من الأمم المتجانسة. "إن الأمم هي أعضاء البشرية كما أن الأفراد هم مواطنو الأمم"[4]، ومرة أخرى يقول: "إن حلف البشرية لا يمكن أن يتم توقيعه بواسطة أفراد، بل فقط بواسطة شعوب حرة متساوية تملك اسما وعلما كما تدرك وجودها المتميز"[5].

وقد لعبت القومية كما فسرها بسمارك أو مازيني دوراً كبيراً لا يقدر بثمن في نمو الوعي السياسي لأوروبا إبان القرن التاسع عشر. بيد أن

---

(1) نفس المرجع المجلد الرابع ص ٢٧٤.

(2) نفس المرجع المجلد الرابع ص ٢٧٦ (كتب سنة ١٨٥٨).

(3) نفس المرجع المجلد الخامس ص ٢٧٣.

(4) نفس المرجع المجلد الخامس ص ٢٧٤ (كتب سنة ١٨٣٦).

(5) نفس المرجع المجلد الثالث ص ١٥.

إمكان قبولها بوصفها حلا لمشاكل القرن العشرين قد تناقص. فنحن لا نستطيع الآن أن نؤكد مع مازيني أن "الاتجاه الذي لا نزاع فيه لعصرنا" هو إعادة بناء أوروبا في عدد من الدول المتجانسة، متساوية بقدر الإمكان في السكان والمساحة. إن مازيني في الواقع بالغ لاشعورياً مبالغة هائلة في تبسيط المشكلة حتى في عصره. فالأنماط القومية في الجزء الأكبر من جنوب شرق أوروبا لم تكن مقسمة إلى وحدات متجانسة بوساطة "مجاري الأنهار الكبيرة واتجاه الجبال العالية" ولكنها كانت مختلطة بعضها ببعض من قرية إلى قرية؛ وقد أرغمتنا الأحداث منذ ذلك الوقت على الاعتراف بهذه الحقيقة. فنحن لم نعد نستطيع مثلا أن نصدق أن هنغاريا ليس فيها سوى سكان من "المجيار" الوطنيين المتحمسين، وهو الأمر الذي يبدو أن مستر "سوينبورن" وتلامذة مازيني و"كوسوس" الانجليز كان يعتقدونه في الستينيات من القرن التاسع عشر. ونستطيع أن نرى أن مازيني كان فعلا قد بسط مبدأه إلى درجة تكاد تقضي عليه عندما قال في سنة ١٨٥٢: "إن في وسع اليونان... أن تصير حاجزاً قوياً ضد اعتداءات روسيا على أوروبا بأن توسع نفسها إلى القسطنطينية"[١] وتقوم الآن في مقدونية عصابات من الوطنيين اليونانيين والبلغاريين، – وكلاهما قد تشرب التقاليد المازينية البحتة– بمحاولة استئصال منافسيهم من السكان ليثبتوا دعواهم من أن المشيئة الإلهية تتمثل فيما يوحي به وضع جبال البلقان. ولعل مازيني نفسه لو كان على قيد الحياة الآن كان قد اعترف بأننا لو أردنا أن ننبذ السياسة البسماركية من صبغ الأضعف بالوسائل الصناعية، فلابد أن

---

(١) "حياة مازيني وكتاباته" المجلد السادس ص ٢٥٨ (سميث وإلدر ١٨٩١).

يظل هناك بعض الدول في أوروبا تضم سكاناً يمتون إلى أنماط قومية مختلفة تماماً.

إن مفهوم بسمارك الخاص بالوحدة الصناعية التي تخلق "بالدم والحديد" كان أقرب إلى الانطباق على وقائع القرن التاسع عشر من سياسة مازيني. بيد أن صلاحيته العملية كانت تعتمد على الفرصة بأن أعضاء القومية السائدة يريدون دائماً وبشدة أن يفرضوا نمطهم على باقي القوميات. ففي الوقت الحاضر، وقد أصبح واضحاً أن الاشتراكيين الديموقراطيين، وهم يكونون جزءاً لا يستهان به من سكان بروسيا، يعجبون بزملائهم من البولنديين أو البافاريين أو الدانمركيين، ويزداد إعجابهم بهم لتمسكهم بطابعهم القومي، فإن العبارة البسماركية المأثورة التي أدلى بها البرنس "بيلوف" منذ بضعة أيام من أن قوة ألمانيا تعتمد على وجود بروسيا بقوميتها القومية وسيطرتها، بدت مجرد مظهر سياسي متخلف. وقد ظهر نفس هذا التغير في المشاعر في المملكة المتحدة، وهجر الحزبان الانجليزيان ضمناً أو علناً فكرة صبغ ايرلندة وويلز بالصبغة الانجليزية، وهي الفكرة التي اعتنقتها في وقت من الأوقات جميع الأحزاب بوصفها جزءاً ضرورياً من السياسة الانجليزية.

وقد أدى التوسع السريع للدول الأوربية الكبرى بضم أقاليم غير أوروبية خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية، إلى خلق صعوبة أخرى أكثر خطورة في تطبيق مبدأ أن رقعة الدولة يجب أن تقوم على أساس تجانس النمط القومي، سواء الطبيعي أو المصطنع. فلا "مازيني" حتى وفاته ولا

"بسمارك" حتى مغامرته الاستعمارية في سنة ١٨٨٤ اضطر إلى أن يدخل في حسابه ضم أقاليم وشعوب من خارج أوروبا. ومن ثم فإن كليهما لم يعد أي تمهيد فكري فعال للمشاكل التي أثارها "الزحف نحو العالم" في عصرنا. بل إن "مازيني" في الواقع يبدو أنه كان يتوقع بصورة غير واضحة أن تنتشر "الجنسية" من أوروبا إلى آسيا وأفريقيا، ثم يوقع "عهد الإنسانية" في النهاية بين "شعوب" متجانسة مستقلة تضم كل ما على وجه البسيطة. بيد أنه لم يشر مطلقاً إلى القوى السياسية التي سيتم ذلك بوساطتها. فالغزو الإيطالي للحبشة في سنة ١٨٩٦ كان من الممكن تصويره إما على أنه خطوة ضرورية في السياسية المازينية الخاصة بنشر فكرة الجنسية في إفريقيا، أو على أنه تناقض صريح مع هذه الفكرة ذاتها.

أما "بسمارك"، الذي كان أضيق تفكيراً ولكنه عملي أكثر، فإنه لم يتطلع، كما فعل "مازيني"، إلى "عهد الإنسانية" الذي فرض أنه سيضم حتى شعوب أوروبا فقط، بل إنه في الواقع كان يحتج دائماً ضد محاولة تصور أية علاقة من أي نوع، معنوية كانت أو سياسية، تقوم بين أية دولة والدول أو الأهالي الذين يقعون خارج حدودها. فقد قال "إن المبدأ الوحيد السليم للعمل بالنسبة لأية دولة كبرى هي الأنانية السياسية"[١]. ومن ثم فعندما وجد البحارة والجنود الألمان أنفسهم، بعد وفاة بسمارك. في مواجهة الأهالي العزل في الصين وشرق أفريقيا، لم يكن لديهم– كما قال الديموقراطيون الاجتماعيون– أي تصور عن الموقف أكثر تقدماً من ذلك

---

(١) خطاب ألقاه في سنة ١٨٥٠ وأورده "ج. و. هيدلام" في كتاب "بسمارك" ص ٨٣.

الذي تصرف على أساسه "أتيللا" وقبائل الهون في القرن الخامس الميلادي.

وقد حاول الاستعماريون الانجليز لفترة ما أن يطبقوا فكرة التجانس القومي على حقائق الإمبراطورية البريطانية. فمنذ نشر كتاب "سيلي" "توسع انجلترا" في سنة ١٨٨٣ حتى صلح "فيرينجين" في سنة ١٩٠٢ حاولوا أن يقنعوا أنفسهم بوجود "رابطة دم" أو "سلالة الجزيرة" تتكون من أشخاص متجانسين يتكلمون الانجليزية تضم جميع السكان البيض في مستعمراتنا وممتلكاتنا، وليس كل سكان المملكة المتحدة فحسب، بينما كانوا ينظرون إلى الأهالي الآخرين في الإمبراطورية بوصفهم "عبء الرجل الأبيض"– أي المادة الضرورية لكي يمارس الرجل الأبيض فضائله. ولما اضطر المثاليون منهم إلى إدراك أن مثل هذا التجانس ليس له وجود حتى ذلك الوقت، أقنعوا أنفسهم بأنهم سيتحقق سلمياً بالضرورة نتيجة لقراءة الأشعار الإمبراطورية، والدعوة إلى عقد مجلس إمبراطوري. أما الواقعيون الذين يدينون بمبدأ "بسمارك" منهم، فإنهم اعتقدوا أن هذا التجانس سيتم في جنوب أفريقيا، وغيرها بوساطة "الدم والحديد". ولورد ميلنر، ولعله كان أكثر أتباع السياسة البسماركية ولاء لها خارج ألمانيا، عارض حتى في "فيرينجين" في إبرام الصلح مع البوير بأية شروط إلا التسليم المطلق الذي يتضمن صبغ مستعمرات جنوب أفريقيا بالصبغة الانجليزية في النهاية، وهو ما زال يحلم بإمبراطورية بريطانية تكون أنانيتها في كمال أنانية بروسيا البسماركية، ويحذرنا في سنة ١٩٠٧، بأسلوب سنة ١٨٨٧، ضد "أفكار

الشباب" التي كانت ضيقة أكثر مما ينبغي وعالمية أكثر مما ينبغي في نفس الوقت"[١].

بيد أن الأنانية الإمبراطورية قد فقدت الأساس السيكلوجي الوحيد الذي كانت تقوم عليه في عقول استعماريينا الحاليين. والمفروض أن أساسها الجديد هو الشعور بالتنوع القومي وليس التجانس القومي. فالفرنسيون في كندا يظلون فرنسيين إلى أقصى حد، والهولنديون في جنوب أفريقيا يظلون هولنديين إلى أقصى حد، ولكن يفصلهم عن العالم خارج الإمبراطورية البريطانية حاجز معنوي لا يمكن اختراقه. إن الوقائع لا تؤدي الإمبريالية بهذا المفهوم. فقبول "سير ويلفرد لورييه" و"جنرال بوثا" لرعوية الإمبراطورية البريطانية. وولاؤها لها لابد أن يتضمن شيئاً أكثر عمقاً من ذلك؛ شيئاً نستطيع أن نصفه بعبارة لورد ميلنر– بعد أن نعدلها لتلائم الموقف– أوسع نطاقاً وأكثر "عالمية" من الأنانية الإمبريالية. فهو لا يتضمن مثلا عدم الاهتمام المطلق بما يحدث لفرنسا أو هولندا سواء ابتلعهما البحر أو بقيا.

وفي نفس الوقت لا يبدو على الشعوب غير البيضاء في الإمبراطورية ما يدل على قناعتها وتحمسها لفكرة الحياة كمجرد مادة تسخر لأغراض الآخرين، كما كان يعيش "فقراء" انجلترا في القرن الثامن عشر. فهذه الشعوب أيضاً لديها أفكارها غير الواضحة تماماً عن القومية؛ وإذا لم تقض هذه الأفكار في النهاية على إمبراطوريتنا، فإن ذلك سيكون راجعاً إلى أنها

---

(١) التايمز ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٧.

وسعت وأوقفت عند حدها، لا بوساطة شعور الأنانية الإمبريالية، ولكن بوساطة تلك المفاهيم الدينية والأخلاقية الأوسع نطاقاً، والتي لا تهتم كثيراً بالحدود القومية أو الإمبريالية.

بيد أن "سياسيينا الواقعيين" قد يعترضون على أساس أن الإحساس "العالمي" في الوقت الحاضر وهمي وخطر بسبب الحقائق الواضحة لمركزنا العسكري، وليس بسبب استحالته السيكلوجية كما قال "مازيني". فهم يقولون: إن إمبراطوريتنا ستضطر إلى الدفاع عن كيانها ضد الإمبراطورية الألمانية أو الروسية أو ضدهما معاً خلال الجيل القادم، وفرصتنا الوحيدة في النجاح، هي في خلق ذلك النوع من الشعور الإمبريالي الذي له قيمة في القتال. فإذا شُجع السكان البيض في إمبراطوريتنا على أن يفكروا في أنفسهم بوصفهم "العنصر المسيطر"، أي بوصفهم أمة متجانسة وطبقة ارستقراطية طبيعية، فسرعان ما يرغمهم الاشتباك في القتال على الاتجاه نحو مزاج "بسماركي" من الأنانية الامبريالية. وحيث إن أيا من الجانبين في الحرب القادمة بين الإمبراطوريات سينقض– بعد أول هزيمة جدية– الاتفاق الخاص باستخدام الجنود الأوروبيين ضد الأوروبيين، فإن علينا أن نبحث بين السكان غير البيض في إمبراطوريتنا عن تلك الأجناس التي يتوقع أن تحارب إلى جانبنا، وتكره أعداءنا دون أن تطالب بحقوق سياسية مثل "الجوركاه" والسودانيين، وأن نعمل على تدريبها.

وعلى أي الأحوال؛ فلابد لنا من أن نستاصل مثل بسمارك، تلك الروح الإنسانية التي تهتم بمصالح أعدائنا في المستقبل، وكذلك بمصالح

رعايانا، باعتبار أن هذه الروح، هي أخطر عامل يؤدي إلى هدم الإمبراطورية!

وطبيعي أن هذا النوع من الحجج قد يقابل بسخرية بوصفها حججاً سخيفة. ولكن إذا كانت سياسة الأنانية الإمبريالية سياسة ناجحة، فإن جميع الإمبراطوريات ستعتنقها، وسيستولى المنتصر في أي حر بين الإمبراطوريات على إقليم المهزوم، سواء شئنا أم لم نشأ. وبعد قرون من الحرب والتأخر المستمر في المدنية الحديثة بسبب الدماء والكنوز والولاء التي ستضيع هباء، قد يبقى هناك إمبراطوريتان مثل ألمانيا وانجلترا أو أمريكا والصين. وسيكون لدى كل منهما سلاح يمثل "فائض القيمة" الذي يزيد عما يتطلبه الحد الأدنى للبقاء مما ينتجه سكانها. وستضم كل منهما سكاناً من البيض والصفر والسمر والسود يكرهون بعضهم البعض عبر حدود مائعة على خريطة العالم. ولكن الصراع سيستمر إلى أن تقضي إحداهما على الأخرى عقب معركة بحرية حاسمة في المحيط الهادي، ولا يبقى سوى إمبراطورية واحدة. وبعد أن تكون "الأنانية الإمبريالية" قد سارت في الشوط إلى نهايته المنطقية، لن يكون لها أي معنى، وسيضطر سكان الكرة الأرضية، وقد هبط عددهم إلى النصف، إلى النظر إلى مشاكل الجنس، والاستغلال المنظم للكرة الأرضية من زاوية النزعة الإنسانية البحتة.

فهل اقتراح أن ننظر من هذه الزاوية قبل أن يستمر الصراع أكثر من ذلك اقتراح غير عملي بالمرة؟ إن الرجال الذين كانوا يعتنقون مذهب "وحدة الجوهر" في التثليث "Homoousian" منذ خمسة عشر قرناً مضت

حملوا السلاح لقتال أنصار مبدأ "تشابه الجوهر" "Homoiousians" وربما كان القواد و"السياسيون العمليون" في كلا الجانبين قد خشوا، مثل لورد ميلنر، أن يصبح أتباعهم "عالميين" أكثر مما ينبغي وعلى استعداد أكثر مما ينبغي لأن يمدوا أيديهم بالعطف عبر الحدود المذهبية الدينية. ولعل أحد أنصار "وحدة المذهب" قال: "إن هذا الموضوع أمر عملي. فإذا لم يتعلم أنصارنا أن يكرهوا الجانب الآخر، بأن يدربوا أنفسهم على الأنانية المذهبية، فستحيق بنا الهزيمة في المعركة القادمة". ومع ذلك فنحن نستطيع الآن أن نرى أن مصالح أوروبا العملية لم تكن متعلقة بأي المعسكرين ينتصر، ولكنها متصلة بصورة جدية بمسألة هل كان الانقسام نفسه إلى معسكرين مما يمكن القضاء عليه باكتشاف "ميتافيزيقيا" أقل سخافة أو اكتشاف طريقة للتفكير في الإنسانية تجعل بقاء أولئك الذين يخالفوننا في العقيدة المذهبية شيئاً محتملاً بالنسبة لنا. ألا يكون اتجاهنا نحن والألمان الآن نحو فظائع حرب عالمية ليس له من سبب سوى مجرد أن "الأمة" و"الإمبراطورية" مثل "وحدة الجوهر" و"تشابه الجوهر" هي خير ما نستطيع ابتكاره من "موجودات" عقلية تقف بيننا وبين الكون الذي لا نفهمه، ولأننا وقد ابتكرنا مثل هذه الموجودات قد حبسنا عواطفنا الطيبة داخلها؟

لقد سبق أن ذكرت خلال الحديث عن ظروف التفكير السياسي المنطقي، أن كثيراً من المصاعب المنطقية التي تنشأ عن ميلنا إلى تقسيم السيل اللانهائي لأفكارنا ومشاعرنا إلى فئات وأنواع متجانسة قد أصبحت الآن غير ضرورية، وأن دارسي العلوم الطبيعية في عصرنا قد تجنبوها فعلا. فكما تعلم الفنان الحديث أن يستعيض، دون أي ارتباك عقلي، عن

الخطوط البسيطة المستقيمة التي كان يستعملها البدائي بمنحنيات ومسطحات دائمة التنوع، كذلك تعلم الخيال العلمي أن يتناول حقائق الطبيعة المتنوعة دون أن يفكر فيها في صورة مجموعات متفرقة، كل منها تتكون من عدد من الأفراد المتطابقين ويمثلها لنا نمط واحد.

فهل نستطيع أن نتعلم أن نفكر من الأفراد المختلفين الذين يتكون منهم الجنس البشري كله؟ أي هل نستطيع أن نفعل ما قال مازيني إنه مستحيل؟ وإذا استطعنا ذلك، فهل نستطيع أن نحب تلك المئات من الملايين من الكائنات البشرية التي صارت في وسعنا أن نفكر فيها؟

وقد كان في نشر "أصل الأنواع" في سنة ١٨٥٩ إجابة على السؤال الأول. فالواقع أننا منذ ذلك الوقت استطعنا أن نتمثل الجنس البشري في مخيلتنا، لا كخليط مشوش من الأفراد المتنوعين بصورة تحكمية لا رابط لها، ولا كمجموعة متناسقة متجانسة من الأمم، ولكن بوصفه جماعة بيولوجية يختلف فيها كل فرد عن الآخر طبقاً لعملية مفهومة من التطور العضوي، وليس بطريقة تحكمية[١]. ولما كان ما يحيط به الخيال يمكن أن تحس به العواطف فإنه كان من الممكن أن نأمل في أن نجد في التطور جواباً على السؤال الثاني، وأن يؤدي جنباً للجماهير التي لا نهاية لتنوعها، والتي

(١) يتناول سير سيدني أوليفر مثلا في كتابه الجريء العميق "الرأسمال الأبيض والعمل الملون" (الفصل الثاني) التفرقة العنصرية بين الأسود والأبيض من زاوية التطور. ويحمل البحث بهذه الطريقة فوراً إلى "التنوعات اللانهائية التي لا تدخل تحت حصر لشخصيات الأفراد التي هي حقيقة من حقائق الحياة الأساسية إلى حد أن المرء قد يقول أن المميزات السلالية المندمجة ليست سوى مجرد قشور تخفي هذا التنوع البراق". ص ١٢، ١٣.

نستطيع أن نراقبها وهي تشق طريقها بين أشواك الألم والحيرة نحو علاقة أكثر انسجاماً مع الكون، إلى القضاء على أنانية الشعوب والإمبراطوريات التي تؤدي إلى الحروب.

بيد أن مأساة القرن التاسع عشر، تكمن في أن اكتشاف التطور العضوي بدلا من أن يعمل على تشجيع مثل هذا الحب المحيط نحو الإنسانية، بدا كأنه دليل على أن ذلك أصبح مستحيلا إلى الأبد. فقد ظهر أن التقدم كان يرجع دائماً إلى صراع قاس في سبيل الحياة، وهو صراع يجب أن يظل مستمراً وإلا توقف التقدم. فالرحمة والحب يحدان من شدة الصراع، ومن ثم يؤديان بطريقة حتمية إلى انحطاط النوع.

وقد ظل هذا المفهوم البشع لصراع مبيد حتمي لا ينتهي تشترك فيه جميع الأجناس معلقاً لمدة جيل بعد سنة ١٨٥٩ فوق دراسات السياسة العالمية، كما خيم الخوف من تناقص درجة حرارة الشمس على دراسة العلوم الطبيعية، والخوف من تزايد السكان تزايداً لا يوقفه سوى المجاعات والحرب على دراسات الاقتصاد السياسي في قرننا الأول. فقد كان من الممكن لدعاة الإنسانية قبل أن يكتب داروين كتابه أن يفكروا في الأجناس غير البيضاء باعتبارهم "آدميين وإخوة" سيصيرون بعد عملية تربوية قصيرة مثل إخوانهم البيض تماماً في كل شيء عدا اللون. ولكن داروين جعل من الواضح، أن المشكلة ليست سهلة الحل بهذه الصورة. فقد ثبت أن التنوعات السلالية لا يمكن التأثير فيها بوساطة التربية، وأنها

وجدت منذ ملايين السنين، وأنها ربما تجنح نحو توسيع شقة الاختلاف لا نحو الحد منه.

كما أن المشكلة العملية فيما يتعلق بعلاقة الأجناس المختلفة بعضها بعض، ظهرت في صورة أكثر عنفاً منذ أن كتب داروين مؤلفه: فرغم أن نزعات المستعمرين الأوروبيين الذين كانوا على اتصال يومي مع الشعوب غير الأوروبية ومعلوماتهم لم تكن مما يتفق بالمرة مع الاتجاهات المتفائلة السائدة في علم أصول السلالات في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فإن هؤلاء المستعمرين استطاعوا أن يهربوا من التفكير في وضعهم الخاص بافتراض أن المشكلة ستحل نفسها. فالتجارة مع أهل البلاد الأصليين في استراليا وكندا وجنوب أفريقيا حملت إليهم الأمراض بطريقة آلية، وعملت الأمراض بقضائها عليهم على تمهيد السبيل أمام السكان الأكثر قوة واحتمالا. بيد أن أكثر الأجناس والأفراد ضعفاً قد ماتوا الآن، ويبدي من بقى من الأهالي الأصليين قوة مقاومة غير متوقعة لأوبئة الرجل الأبيض؛ كما أننا نضيف كل يوم معلومات جديدة إلى ما نعرفه عن أسباب العدوى، ومن ثم يزداد مسئوليتنا في هذا المجال. ونحن نقترب من الوقت الذي يستحيل فيه إبادة الأجناس إلا بعملية متعددة، إذا كان لهذه الإبادة أن تستمر أصلا.

ولكن إذا كان لا مفر من الإبادة، ولا سبيل إليها إلا بطريقة متعمدة فكيف يقوم مجتمع يسوده التعاطف، أو وحدة الهدف بين القتلة والضحايا؟ ليس هناك في هذه اللحظة، في حدود ما أعلمه، من يدعي أن

لديه إجابة كاملة سهلة على هذا السؤال. إن الجانب الأخلاقي يدخل في المنطقة التي يدعيها الدين لنفسه. غير أن المسيحية، وهي الدين الذي يتعلق به الموضوع أكثر من غيره في الوقت الحاضر، فشلت فشلا ذريعاً في إيجاد حل وسط عملي مريح. فالظاهر أن النظرية المسيحية الرسمية، هي أن جميع البشر متساوون قيمة، وأنه ينبغي ألا يكون هناك فرق بين أن يكون أي إقليم بذاته بعد ألف عام من الآن موطناً لمليون من أقزام أواسط أفريقيا الذين اعتنقوا المسيحية، أو لمليون من الأوروبيين أو الهنود المسيحيين. بيد أنه من الناحية العملية فيما يتعلق بمسألة هل كان من الواجب على الجنس الأقوى أن يضع خططه في التوسع على أساس إبادة الجنس الأضعف، أو على أساس محاولة تحسين حاله، في حدود الإمكانيات السلالية، فقد كان المسيحيون خلال القرن التاسع عشر أشد قسوة بما لا يقاسي من المسلمين، وإن كانت قسوتهم تستتر إلى حد يزيد أو ينقص بالرياء المتعمد.

بيد أن أخطر النتائج المباشرة "للداروينية" السياسية لم يكن أثرها في تبرير استئصال الأهالي الإفريقيين بوساطة المستعمرين الأوروبيين، ولكن واقعة أن مفهوم "الكفاح من أجل الحياة" يمكن أن يستعمل كدليل على أن الصراع بين الشعوب الأوروبية حول السيطرة على طرق التجارة العالمية الذي ظل يهدد العالم طوال ربع القرن الماضي، هو بالنسبة لكل من الشعوب التي يتعلق بها الأمر ضرورة علمية وواجب أدبي. فقد قال مثلا لورد "آمبثيل" حاكم مدراس السابق، ما يأتي منذ عهد قريب: "إن الكفاح في سبيل البقاء قد تحول من صراع بين أفراد إلى صراع بين عائلات ثم إلى

صراع بين مجتمعات وإلى صراع بين أمم، وهو الآن صراع بين إمبراطوريات"[١].

إن الحماسة التي يعلن بها لورد "آمبثيل" أن نصف النوع البشري لابد له أن يذبح النصف الآخر في سبيل التقدم الإنساني لهي شيء مخيف، خاصة عندما يتصور المرء أنه قد يعهد إليه، بوصفه عضواً في الحكومة المحافظة المقبلة، بالقيام بمفاوضات مع أحد الساسة الألمان مثل برنس "بيلوف" الذي يبدو أنه يجمع بين تعاليم بسمارك وما يفهمه على أنه تعاليم داروين عندما يدافع عن سياسة ملكه في بولندا؛ بأن يعلن أن قواعد الأخلاق الخاصة لا تنطبق على السلوك القومي.

ولا ريب في أن أي مطابقة بين المزايا البيولوجية التي تنشأ عن "الكفاح من أجل الحياة" بين الأفراد وبين ما يتوقع من "صراع الإمبراطوريات" هو بطبيعة الحال طباق غير علمي على الإطلاق. فإن أي "صراع بين الإمبراطوريات" إما أن يكون بين جنود أوروبيين فقط، أو بين أوروبيين بالاشتراك مع حلفائهم ورعاياهم من غير الأوروبيين فإذا أخذ الصراع الصورة الأولى، وافترضنا– كما هو محتمل أن لورد آمبثيل يفترض– أن الأجناس الأوروبية الشمالية "أسمى" من أي جنس آخر، فإن ذبح نصف مليون من نخبة الانجليز ونصف مليون من نخبة الألمان يكون عملا من الواضح أنه يؤدي إلى تقهقر بيولوجي. وحتى إذا استعان المتحاربون بغير الأوروبيون فإن ذبح عدد مماثل من نخبة الأتراك والعرب والتتار أو من

(١) "التايمز" عدد ٢٢ يناير سنة ١٩٠٨.

"الجوركاه" و"الباثان" والسودانيين فإن الخسارة البيولوجية للعالم تكون أقل من ذلك قليلا عندما تحسب على أساس نسبة الباقين على قيد الحياة من الأفراد "الأسمى" أو "الأدنى".

كما أن ذلك النوع من الحجج، الذي يذهب إلى أن المزايا التعدادية التي يتوقع أن تنشأ عن "صراع الإمبراطوريات" هي "بقاء" الأنماط السياسية والثقافية لا بقاء الأجناس، ليس أفضل كثيراً من سابقه. وسيكون معنى انتصارنا على الألمان مثلا انتصار فكرة الحرية السياسية. وهذه الحجة، التي تبدو حمقاء بعض الشيء إذا ساقها حكام الهند، تقتضي أن نفترض أن الأنماط الثقافية تنتشر أوسع الانتشار في العصر الحاضر بوساطة الاحتلال العسكري. بيد أن الثقافة الإغريقية حظيت بأسرع انتشار في العالم القديم بعد سقوط الإمبراطورية الإغريقية؛ كما أن اليابان في عصرنا الحاضر اعتنقت الثقافة الغربية وهي أمة مستقلة بسهولة أكثر مما لو كانت دولة تابعة لروسيا أو فرنسا؛ ولعله من الأرجح أن تتعلم الهند اليوم من اليابان أكثر مما تتعلم من انجلترا.

بيد أن عبارة لورد آمبثيل لا تمثل حجة بقدر ما تمثل عادة في الشعور يشترك فيها الكثيرون ممن نسوا المذهب البيولوجي الذي تردد صداه، أو ممن لم يعرفوا هذا المذهب قط. فأتباع داروين الأول كانوا يعتقدون أن النوع الإنساني ارتفع فوق أجداده ممن يمتون إلى المرحلة السابقة على الإنسانية بسبب أنه استسلم لغريزة صراع عمياء، وبقدر ما استسلم لها. ومن ثم بدا كأن القاعدة الأخلاقية القديمة التي تدعو الناس إلى السيطرة

على نزعاتهم التي تتسم بالعنف بوساطة إعمال الفكر كانت قائمة على خطأ. إذ أن الغريزة التي لا تفكير فيها هي، في النهاية، خير موجه، والأم التي تتصرف بصورة غريزية تجاه جيرانها تستطيع أن تبرر تصرفاتها بأن تدعي، كما كان يفعل "أوباش" باريس منذ عشرة أعوام مضت، بأنها إنما تتصارع من أجل الحياة.

فإذا أردنا القضاء على هذه العادة العقلية، فيجب ألا نقتصر على مجرد معارضتها بوساطة حجج جديدة، بل أيضاً بوساطة مفهوم عن علاقة الإنسان بالكون يخلق قوة عاطفية كما يؤدي إلى اقتناع عقلي.

كما أن التغيير الذي ظهر فعلا في مفهومنا عن الصراع من أجل الحياة بين الأفراد، يشير إلى أنه قد ينشأ بالمصادفة السعيدة، تغيير مقابل في مفهومنا عن الصراع بين الشعوب. فالتطوريون في عهدنا الحاضر يخبروننا أن لنا أن نأمل في أن يجيء التحسن في الميراث البيولوجي لأية جماعة عن طريق تشجيع النزعات الاجتماعية العليا في ظل توجيه علم تحسين السلالات، وليس عن طريق تشجيع الصراع الفردي؛ وقد ظهر فعلا التأثير العاطفي لهذا المفهوم في خلو السياسات الصناعية تماماً تقريباً من تلك "الفردية" الوحشية التي آلمت رجالا من الانجليز الطيبين في العقد السابع من القرن الثامن عشر وهم كارهون.

وبالطريقة نفسها قد يتبين من علم دولي لتحسين السلالات، أن الأجناس المختلفة يجب أن تهدف كل منها نحو العمل على تحسين نمطها

السلالي الخاص بها بدلا من أن تعمل على إبادة بعضها البعض، إن مثل هذه الفكرة لن تروق أولئك الذين يرون أن النوع الإنساني كله مرتب طبقاً لدرجات واضحة محددة من "الأسمى" و"الأدنى" ابتداء من الأوروبيين الشماليين إلى ما دونهم، والذين يثقون في الضرورة النهائية لقيام "عالم أبيض" بقدر ما يثق سياسيو "سيدني" في ضرورة تحقيق "استراليا بيضاء".

بيد أن سكان أوروبا قد أظهروا شيئاً من علامات تواضع جديد خلال السنوات القليلة الماضية في هذا المجال، يرجع بعض السبب فيه إلى عوامل فكرية انتشرت على نطاق واسع، وبعضه إلى الحقائق القاسية التي تمخضت عنها الحرب الروسية اليابانية، وتسليح الصين. فقد أصبحت "مجالات النفوذ" التي قسمنا إليها الشرق الأقصى منذ ثمانية أعوام تبدو مهزلة سحيقة، وأولئك الذين قرأوا التاريخ قد انتابهم الخجل فعلا من أننا دمرنا بتخريبنا "لقصر الصيف" في سنة ١٨٥٩، نتاج ألف عام من الفن الذي لن نستطيع أن نجاريه قط. وقد بدأنا نعتقد مخلصين أن العالم أفضل وأكثر غنى بوجود مدنيات أخرى غير مدنيتنا، وأنماط سلالية أخرى غير سلالتنا. كما أن دراسة وثائق المسيحية أرغمتنا على التفكير في ديننا باعتباره ديناً واحدا ضمن الأديان التي يذخر بها العالم، وأن نعترف بأنه مدين بالكثير، وقد يصبح مديناً مرة أخرى، للتقاليد الفلسفية الأقدم عهداً، وإلى العقول الأكثر دهاء وصبراً في الهند وفارس. وحتى إذا نظرنا إلى مستقبل النوع البشري بوصفه عملية بيولوجية بحتة، فإن رجال العلم يحذروننا من أن الاعتماد على عائلة واحدة فقط، أو تنوع واحد كمصدر للجنس البشري كله غير مأمون العاقبة. ونحن نألف في الوقت الحاضر من التزاوج بين

الأجناس المختلفة، ولكننا نفعل ذلك رغم وجود أمثلة معروفة تماماً للتزاوج المختلط الناجح في الماضي، ويرجع أكثر السبب في ذلك إلى جهلنا الكامل فيما يتعلق بالشروط التي يتوقف عليها النجاح.

ومن ثم فقد أصبح من الممكن فعلا دون أن نتجنى على الأمانة الفكرية أن نتوقع مستقبلا للجنس لا يتحتم الوصول إليه عبر بحر من الدماء والحقد. ونستطيع أن نتصور الأمم وقد حددت الخصائص السلالية للأماكن الآهلة بالسكان في المناطق المعتدلة أو الاستوائية، أو نتخيلها وقد عمدت حتى إلى نقل الذكور والإناث في القبائل القليلة المتأخرة تماماً إلى جزائر متفرقة دون حاجة إلى إثارة أعنف الانفعالات البشرية استعداداً لحرب عامة.

وليس هناك من يتوقع الآن أن يتكون اتحاد من الكرة الأرضية كلها فوراً، أو يتنبأ بثقة بأن ذلك سيتم في النهاية؛ ولكن الشعور بوجود هدف مشترك للجنس البشري، أو حتى الاعتراف بأن مثل هذا الهدف ممكن، سيؤدي إلى تغيير معالم السياسة العالمية فوراً. فلن يبدو عندئذ بحث موضوع إيقاف سباق التسلح في لاهاي شيئاً خيالياً، وقد يتحول الادعاء الذي تعلنه الدول المستعمرة في حرارة من أن ليس لها أغراض أنانية، من رياء دنيء عديم الجدوى إلى حقيقة تكيف كل أمة سياستها على أساسها. فإن الحقد العنصري اللاعقلي الذي يندلع بين الفينة والفينة في أطراف الإمبراطورية لا يكون له تأثير كبير على السياسة العالمية؛ عندما يقف في وجهه مفهوم ثابت عن مستقبل التقدم البشري.

وصحيح أن الاستعدادات الحربية لصراع حتى الموت بين الإمبراطوريات لا يزال في الوقت نفسه قائماً على قدم وساق، وحتى مشكلة الهجرة السلمية تصير أكثر خطورة عاماً بعد عام، بعد إذ أصبحت شركات الملاحة تستطيع أن تنقل آلاف العمال الصينيين أو الهنود إلى ميناء في العالم مقابل جنيه أو جنيهين. ولكن لم تعد بنا حاجة لأن نحس عندما نفكر في مثل هذه الموضوعات بأننا في قبضة "قدر" يسخر من أهداف البشر ومشاعرهم الطيبة. فقد أصبح من الممكن أخيراً أن تستند تجربتنا كأفراد إلى فكرة تحيط بوجود نوعنا بأكمله. وقد يثبت أن التأثير العاطفي لهذه الفكرة لا يقل عن تأثير مرأى معابد وجدران المدن الإغريقية رغم أنها لا تتكون من صور تراها أعيننا، بل من معرفة اكتسبناها في طفولتنا وأيدناها بالتدعيم نصف الشعوري في حياتنا اليومية.

ونحن جميعاً الآن، جاهلنا وعالمنا على السواء، نصنع لأنفسنا صورة عن الكرة الأرضية بمختلف مناطقها المظلة والمضيئة التي يحمل البرق إلينا من كل نقطة فيها أخبارها ساعة بساعة، والتي قد تكون واقعية بالنسبة لنا أكثر من الحقول والمنازل التي نمر عليها، ونحن مسرعون في القطار. ونستطيع جميعاً أن نراها معلقة تدور في فضاء السماوات المخيف، خاضعة لقوى نستطيع أن نرى تأثيرها على مدى مئات السنين الضوئية، ونحس بها في نبضات قلوبنا. وتحمل إلينا آلة التصوير الفوتوغرافي، ذلك الدليل القاطع الجديد، صور سطحها المكون من ثلوج وصخور ووهاد، وصور شعوب غريبة تنظر إلينا بأعين مشدوهة وتجعلها أقرب إلينا عاماً بعد عام.

وقد نظل طويلا على خلاف فيما يتعلق بكل ما تتضمنه هذه الرؤيا من معان. ولكنها الآن، وقد أصبح في وسعنا أن ننظر إليها دون ألم ونحن عاجزون، قد تثير أعمق ما في كياننا من نزعات. وقد تحمل إلى بعضنا الثقة في ذلك "الحب" الذي رآه دانتي "الحب الذي يحرك الشمس والكواكب الأخرى". وقد توحي إلى كل منا بشفقة أكثر حنواً نحو جميع تلك المخلوقات الحائرة التي تحمل شعلة الحياة الشاعرة جيلا بعد جيل.

الفهرس